# أبحاث في السنة النبوية

محمد بهاء الدين حسين أحمد

تحرير

الأستاذ الدكتور عارف علي عارف القره داغي

مركز البحوث

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

# أبحاث في السنة النبوية

محمد بهاء الدين حسين أحمد

محرر الكتاب

الأستاذ الدكتور عارف علي عارف القره داغي

IIUM Press

نشر من قبل:

IIUM Press
International Islamic University Malaysia

الطبعة الأولى 2011م/1432هـ
© IIUM Press, IIUM

جميع الحقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لـــ IIUM Press. ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزّأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكومبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيًّا.

رقم التسلسل الدولي (ISBN): 978-967-418- 143-7

عضو مجلس النشر العلمي الماليزي

(Majlis Penerbitan Ilmiah Malaysia – MAPIM)

طبع من طرف:

**IIUM PRINTING SDN.BHD.**
No. 1, Jalan Industri Batu Caves 1/3
Taman Perindustrian Batu Caves
Batu Caves Centre Point
68100 Batu Caves
Selangor Darul Ehsan
Tel: +603-6188 1542 / 44 / 45 Fax: +603-6188 1543
EMAIL: iiumprinting@yahoo.com

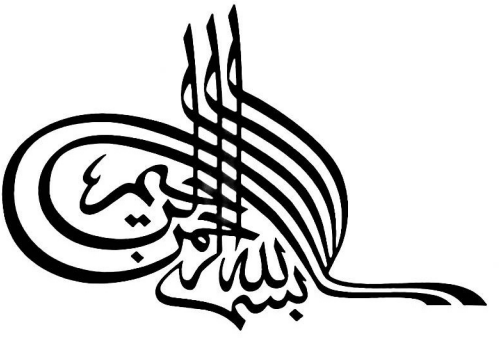
بسم الله الرحمن الرحيم

# المحتويات


| موضوع | صفحة |
|---|---|
| مقدمة | ٧ |
| **الفصل الأول: حجية السنة المستقلة** | ٩ |
| علاقة السنة النبوية بالقرآن الكريم | ١٥ |
| استقلالية السنة بالتشريع | ١٨ |
| الآيات الدالة على وجوب طاعة الرسول مطلقاً | ٢٠ |
| الأحاديث الدالة على استقلالية السنة في التشريع | ٣١ |
| الأحاديث التي تحذر من دعوى الاستغناء بالقرآن عن السنة | ٣٣ |
| مع العلماء في حجية السنة المستقلة | ٣٩ |
| الاستدلال بالعقل على حجية السنة المستقلة | ٤٨ |
| شبه نفاة الاحتجاج بالسنة المستقلة | ٥٠ |
| **الفصل الثاني: منهج المحدِّثين في نقد الحديث النبوي: دراسة تحليلية مقارنة** | ٦١ |
| تاريخ نشأة البحث والتدقيق في الحديث | ٦٥ |
| بداية نشأة التثبت في الأحاديث النبوية في عصر الصحابة | ٦٦ |
| قوانين الرواية في عهد الصحابة ووسائل البحث عندهم | ٦٩ |
| بداية التأليف في علوم الحديث لنقده وحمايته من خلال العصور | ٧٤ |
| المحدثون ونقد الحديث سنداً ومتناً | ٧٦ |
| المنهج الغربي في تحقيق الرواية | ٨١ |
| تنبيهات على نقد الأحاديث النبوية | ٩٠ |
| **الفصل الثالث: حدود العقل والعلم في نقد متن الحديث الصحيح** | ٩٩ |
| حدود العقل والعلم | ١٠٢ |
| حدود العلم في نقد متون الأحاديث | ١٢٠ |
| **الفصل الرابع: أحاديث الصحيحين في ميزان النقد** | ١٣٧ |
| حملة التشكيك في موقف العلماء من صحة أحاديث الصحيحين | ١٣٨ |
| جرح بعض رجال الصحيحين لا يعبأ به | ١٤٣ |

**الفصل الخامس: القيمة العلمية لمصادر المستشرقين ومناهجهم في دراسة سيرة الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم** ١٥٩
المرحلة العقدية ١٦٣
المرحلة الجديدة وتسمى أيضاً المرحلة العلمية ١٧١
مقولات استشراقية منصفة ١٧٤
العيوب والثغرات المنهجية في دراسات المستشرقين الإسلامية ١٧٩
**الفصل السادس: الحملات الظالمة على السنة النبوية عبر العصور، ولماذا؟** ١٩٥
جهود الزنادقة والفرق المنحرفة في نبذ السنة وتعطيل دورها التشريعي قديماً ١٩٧
جهود الاستعمار في التشكيك في الحديث ونبذه وتعطيل دوره التشريعي ٢٠٢
دور المستشرقين في إثارة الشبهات حول الحديث ٢٠٨
جهود المسلمين المتأثرين بالمستشرقين في التشكيك في الحديث وتحريف الشريعة ٢٢٦
الحملة الظالمة على الصحيحين ٢٣٥
**الفصل السابع: شبهات المستشرقين جولد تسيهر وشاخت حول صحة الأحاديث النبوية** ٢٦٥
مقدمة: النيل من الحديث ٢٦٧
شبهات جولد تسيهر حول الحديث النبوي ٢٦٤
شبهات المستشرق شاخت حول الحديث النبوي ٢٦٦
قاعدة شاخت لمعرفة الموضوع من الأحاديث النبوية الفقهية ٢٧٢

# مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الأمين وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، وبعد:.

لقد حاول أعداء الإسلام من خلال العصور المتلاحقة، ومنذ فترة مبكرة من انبثاق الدعوة الإسلامية، ولا يزالون يحاولون بطرق شتى، ووسائل عديدة النيل من السُّـنَّة النَّبويّة، والتشكيكَ في مصداقيتها وثبوتها لعلمهم بمترلتها، ودورها في تبيان القُرآن الكريم، وترسيخ عقيدة الإسلام وشريعته في نفوس المسلمين، ولعلمهم بأن هدمها يعني هدم الإسلام وتعطيل جل أحكام القُرآن، وبأن النيل منها يمهد الطريق للنيل من القُرآن نفسه، لذا وجهوا حملات ظالمة على السُّـنَّة شملت كل جانب من جوانبها، وأخطر هذه الحملات تلك الحملة التي تشن عليها اليوم والتي تتخذ من البحث العلمي ستاراً لها، لكونها أشد تأثيراً وتشويشاً على الناس عموماً، وعلى المثقفين منهم والمبهورين بالغرب وحضارته وتقدمه خصوصاً. ورواد هذه الحملة هم المُستشرقون، ومن والاهم وتأثر بأفكارهم من المثقفين المسلمين، الذين أثاروا شبهاتهم حول السُّـنَّة، وفي مقدمتها الشبهة المتمثلة في مقولتهم: إن المحدثين جمعوا السُّـنَّة ودونوها وحكموا عليها بالقبول أو الرد من دون أن ينقدوا متونها، بل وقفوا عند عتباتها، وكان جل اهتمامهم منصباً على نقد أسانيدها، وكل أحكامهم كانت تدور في فلكها.

يقول الإمام السيوطي: "إن مما فاح ريحه في هذا الزمان، وكان دارساً –بحمد لله– منذ أزمان رأياً رافضياً زنديقياً، وهو أن قائلاً كثر في كلامه أن السنة النبوية والأحاديث المروية –زادها الله علواً وشرفاً– لا يحتج بها، وأن الحجة في القرآن خاصة، وأورد على ذلك حديثاً "ما جاءكم عني من حديث فاعرضوه على القرآن، فإن وجدتم له أصلاً فخذوا به وإلا فردوه" هكذا سمعت هذا الكلام بجملته، وسمعه

خلائق غيري، فمنهم من لا يلقي لذلك بالاً، ومنهم من لا يعرف أصل هذا الكلام ولا من أين جاء؟ فاعلموا -رحمكم الله- إن من أنكر كون حديث النبي صلى الله عليه وسلم -قولاً أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول- حجة كفر وخرج عن دائرة الإسلام، وحشر مع اليهود والنصارى أو مع من شاء الله من فرق الكفرة"[١].

فانطلاقا من هذا الواقع، وضعت بحوثنا تتعلق بالسنة النبوية وتحدثت عن قضايا تهم الأمة الإسلامية تجاه مصدر معرفتهم الثانية بعد كتاب الله.

وهذه هي الفصول التي تناولتها في هذا الكتاب: ففي الفصل الأول تناولت حجية السنة النبوية وبينت أدلتها عقلا وشرعا، ثم انتقلت إلى الفصل الثاني فتحدثت عن منهج المحدِّثين في نقد الحديث النبوي، ثم أكلمت القضية في الفصل الذي يليه فدونت موضوع حدود العقل والعلم في نقد متن الحديث الصحيح، تناولت فيه حدود العقل والعلم، وحدود العلم في نقد متون الأحاديث.

أما الفصل الرابع، فعرضت موضوع أحاديث الصحيحين في ميزان النقد، وظاهرة التشكيك في الصحيحين وكيف بين العلماء السبل الأمثل لمواجهة هؤلاء، وأما الفصل الخامس القيمة العلمية لمصادر المستشرقين ومناهجهم في دراسة سيرة الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، ولا أنس أن أتحدث عن الواقع المر الذي أصاب السنة، فتناولت موضوعا بعنوان الحملات الظالمة على السنة النبوية عبر العصور، ولماذا؟، وأخيرا كشفت أباطيل المستشرقين في افترائهم على السنة النبوية، وذلك ببحث بعنوان: شبهات المستشرقين جولد تسيهر وشاخت حول صحة الأحاديث النبوية.

هذا والحمد لله أولا وآخرا.

[١] مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة، ص١٩-٢٠.

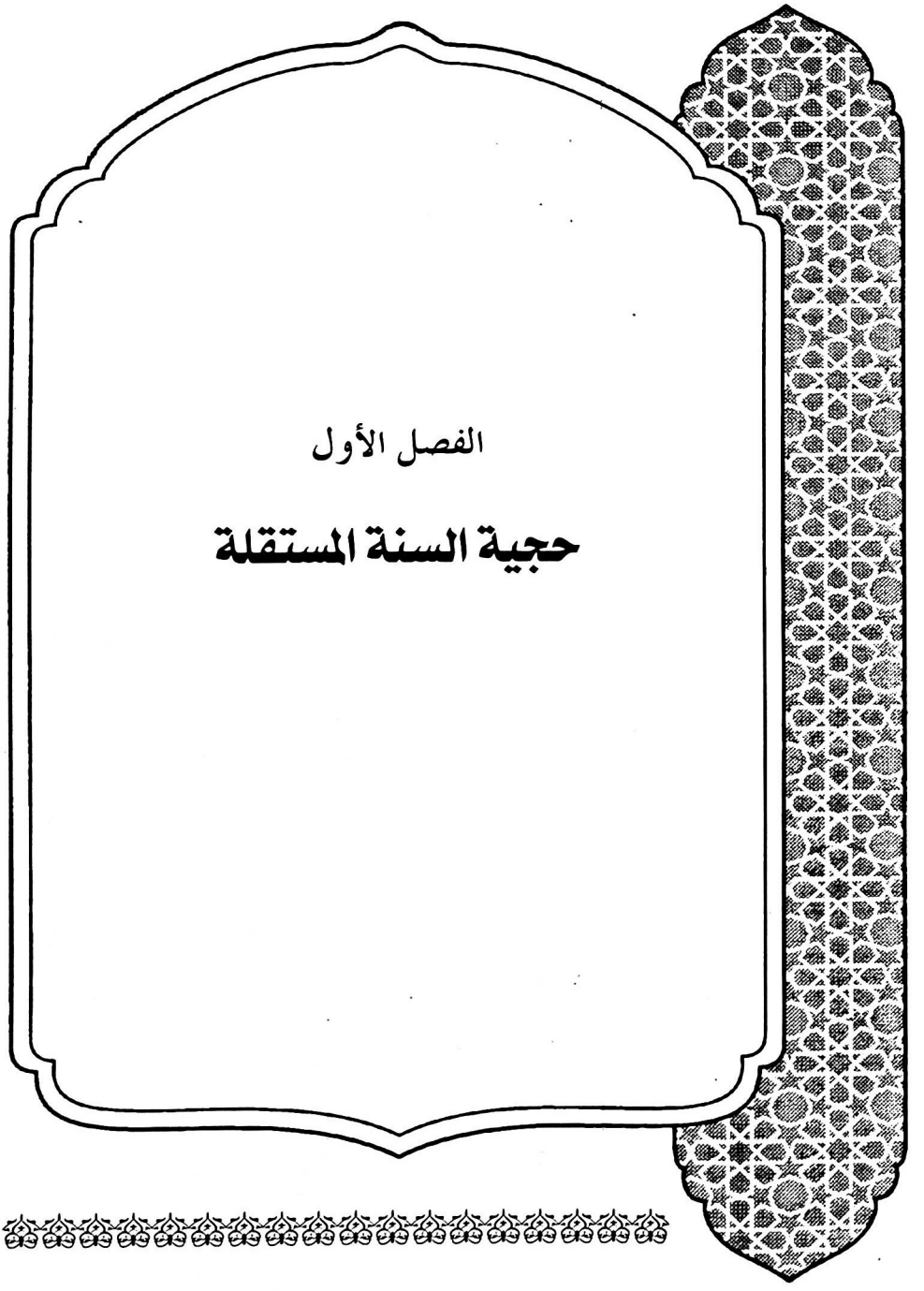

الفصل الأول

# حجية السنة المستقلة

## الفصل الأول

# حجية السنة المستقلة

### مقدمة

من إنعام الله تعالى الكبير الذي لا يضاهى على الناس أن بعث إليهم رسولاً ليعلمهم الكتاب والحكمة بعد أن كانوا في ضلال مبين، فلا خوف من الضلال على من اعتصم بكتاب الله وسنة نبيه معاً، ولا هدى لمن أعرض عنهما، او زعم أن الاهتداء إلى صراط الله المستقيم إنما هو باتباع القرآن وحده والاستغناء عن سنة رسول الله، فكيف يتحقق اتباع القرآن بدون السنة ولا قرآن بدون سنة؟! فهما صنوان من حيث إن السنة كالقرآن وحي الله، فهما بهذا الاعتبار في مرتبة واحدة من حيث إثبات الأحكام الشرعية، ويكفي القول هنا في إثبات حجية كل ما يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم: عصمته الثابتة من الخطأ، ومن المعلوم أنه جاءت في القرآن نفسه آيات كثيرة على حجية السنة ووجوب اتباعها وطاعتها، ومع ذلك فحجية الوحي غير المتلو —السنة- لا تتوقف على ورود المتلو —القرآن- بها لأن كلا منهما من عند الله في الحقيقة، فكل منهما مستقل في الحجية وإثبات الأحكام الشرعية، والمهم في ذلك ثبوت أن كلا منهما من الله تعالى، وهذا ما تثبته المعجزة — قرآناً او غيره- الدالة على عصمة الرسول صلى الله عليه وسلم من الخطأ في تبليغ ما جاء به من عند الله تعالى، فدور كل من الوحي المتلو وغير المتلو إنما هو الكشف والبيان عن حكم الله تعالى، فدور السنة في ذلك كدور القرآن الكريم، سواء كانت السنة مؤكدة ومبينة لما جاء في القرآن أو مستقلة في تشريع أحكام لم ترد في القرآن،

ولا مبرر للقول: إن كل ما جاء في السنة إنما كان بياناً لما جاء في القرآن أو تأكيداً له فقط ولا يتعدى دور السنة ذلك. بل السنة بالإضافة الى ما سبق مصدر أساسٌ مستقل للأحكام لأنها كالقرآن وحي الله وكاشف عن حكمه، وبهذا الاعتبار القرآن والسنة يشكلان مصدراً تشريعياً واحداً غير منفصل بعضهما عن بعض، بل يكمل كل منها الآخر في هذا المجال، وعلى هذا كان إجماع الأمة منذ عهد الصحابة والتابعين وأتباعهم ولم يشذ عن هذا الإجماع فيما بعد أحد من أئمة المذاهب المعتبرة المعتمدة وفقهاء الأمة وعلمائها. ففي عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت قط أن أحداً من الصحابة حينما أمره النبي صلى الله عليه وسلم بأمر أو نهاه عن شيء توقف عن الامتثال والتنفيذ سائلاً هل جاء هذا الأمر أو النهي في القرآن؟ بل كان يكتفي بصدور الأمر أو النهي عن النبي للقيام بالامتثال والاجتناب لعلمه بأن ما يأمر به أو ينهى عنه إنما هو أمر الله ونهيه فلم يكن بحاجة إلى مثل هذا السؤال، وهكذا كان الحال في عهد التابعين ومن بعدهم، فإذا ثبتت صحة الحديث لم يكن هناك أي تردد في الأخذ به والعمل على مقتضاه، وإن لم يرد ما دل الحديث عليه في القرآن الكريم، ولم يروا في ذلك أي حرج لأن الحديث الصحيح كالقرآن الكريم يحتج به في إثبات الأحكام، فلم يكن هناك خلاف في القرون المفضلة في وجوب العمل بالسنة دون تفريق بين ما كان منها مبيناً ومفصلاً ومؤكداً لما جاء في القرآن الكريم وبين ما كان منها مثبتاً ومؤسساً حكماً لم يرد في القرآن الكريم له ذكر.

وحينما انحرف بعض المسلمين، ورفع بعض الزنادقة وأعداء الإسلام رؤوسهم لإنكار حجية السنة كلها أو بعضها هب علماء أهل السنة والجماعة في وجوههم محذرين المسلمين منهم ومن مقولتهم هذه، مبينين ضلال قائليها وهدفهم منها، فهذا

أيوب السختياني يقول: "إذا حدثت الرجل بحديث فقال: دعنا من هذا وحدثنا بالقرآن فاعلم أنه ضال مضل"[١].

يقول الإمام السيوطي: إن مما فاح ريحه في هذا الزمان، وكان دارساً -بحمد الله- منذ أزمان رأياً رافضياً زنديقياً، وهو أن قائلاً كثر في كلامه أن السنة النبوية والأحاديث المروية -زادها الله علواً وشرفاً- لا يحتج بها، وأن الحجة في القرآن خاصة، وأورد على ذلك حديثاً "ما جاءكم عني من حديث فاعرضوه على القرآن، فإن وجدتم له أصلاً فخذوا به وإلا فردوه" هكذا سمعت هذا الكلام بجملته، وسمعه خلائق غيري، فمنهم من لا يلقي لذلك بالاً، ومنهم من لا يعرف أصل هذا الكلام ولا من أين جاء؟ فاعلموا -رحمكم الله- إن من أنكر كون حديث النبي صلى الله عليه وسلم -قولاً أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول- حجة كفر وخرج عن دائرة الإسلام، وحشر مع اليهود والنصارى أو مع من شاء الله من فرق الكفرة[٢].

وقد كتب أبو محمد بن حزم فصلاً في كتابه الإحكام ج٢، ص٧٦-٨٢ في هذا المعنى، وروى بعض ألفاظ هذا الحديث المكذوب، ومما قال فيه: ولو أن امرأ قال: لا نأخذ إلا بما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس الى غسق الليل، وأخرى عند الفجر، لأن ذلك أقل ما يقع عليه اسم صلاة ولا حد للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال.

وقد سبق هؤلاء الشافعي رحمه الله في الرد على هؤلاء المبتدعة الذين أحدثوا القول برد السنة أو بعضها في فصلين معقودين لهذا الغرض أحدهما في كتابه (جماع العلوم) المطبوع ضمن كتاب (الأم) له، والثاني في كتابه (الرسالة) وهكذا كان موقف كل العلماء الذين يعتد بكلامهم من أهل السنة والجماعة، ولم يظهر هذا القول إلا

---

[١] أخرجه الحاكم في **معرفة علوم الحديث**، ص٦٥، ورواه البيهقي في المدخل حجية السنة، ص٣٣، والخطيب في الكفاية، ص٤٩.

[٢] **مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة**، ص١٩-٢٠.

على ألسنة المبتدعة وأصحاب الأهواء والمتهمين في دينهم بالزندقة أو بأخذ آرائهم وعقيدتهم من أعداء الإسلام، أو على الأقل ممن كانوا متهمين برقة دينهم وضعفه.

وسأحاول في هذه الدراسة –إن شاء الله– بيان أن السنة النبوية المستقلة واجبة الطاعة والاتباع كغيرها من أنواع السنة مستنداً إلى الأدلة القاطعة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة والنظر. فالله أسال السداد والتوفيق في القول والعمل إنه سميع مجيب.

**الدكتور محمد بهاء الدين حسين**

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

قسم القرآن والسنة

٢٠٠٣/١١/٢٩

## علاقة السنة النبوية بالقرآن الكريم

إن علاقة السنة النبوية المشرفة بالقرآن الكريم إنما هي علاقة نمط من الوحي الإلهي بنمط آخر منه إذ كل منهما وحي الله تعالى فهما صنوان، حيث إن جميع أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم وأقواله وتقريراته إنما تقع تحت مرأى ومسمع وعلم من الله تعالى وتحت مراقبته ورعايته فلا يقرّه على خطأ، من هنا فمآل سنته الى الوحي سواء في ذلك ما كان منها توقيفياً أو توفيقياً أي ما كان من اجتهاده صلى الله عليه وسلم، حيث إن أفعاله وأقواله التي تصدر منه اجتهاداً إما أن يكون مصيباً فيها أو مخطئاً فإن كان مصيباً فيها أقره الله عليها ويدخل هذا في دائرة الوحي التقريري كالسنة التقريرية له صلى الله عليه وسلم، وإن كان مخطئاً فيها فينـــزل الوحي مصححاً خطأه وموجهاً إياه نحو الصواب فيها، فيكون مآل ذلك هو الوحي أيضاً، فالتقرير بهذا الاعتبار يوجب الجزم والقطع بحقية ما صدر منه صلى الله عليه وسلم وصحته وصوابه، وأنه يعبر عن حكم الله تعالى كدلالة السنة التوقيفية، فالسنة بنوعيها التوقيفي والتوفيقي مآلها إلى وحي الله تعالى مثل القرآن الكريم. فكل من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة إنما هو إلهي المصدر، كاشف عن حكم الله تعالى، هاد إلى صراطه المستقيم، ولا يوجد أي تعارض أو تناقض بين ما جاء في القرآن الكريم وما جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما يبدو من حديث ما أنه يعارض ما جاء في صريح القرآن الكريم فلا يخلو أمر هذا الحديث من أنه إما أن يكون صحيحاً غير صريح في المعارضة أو صريحاً غير صحيح، فإذا كان صحيحاً غير صريح وجب تأويله بما يتفق ويتماشى مع صريح القرآن الكريم، وإذا كان صريحاً غيرصحيح فلا اعتبار له ولا يلتفت إليه، فلا تعارض في كل الأحوال بين الوحي المتلو وغير المتلو لأنهما من الله تعالى في الحقيقة كاشفان عن حكمه وهداه، وما جاء من الله تعالى لا يمكن أن يكون فيه اختلاف أو تناقض أو تعارض حقيقي، فلو تتبعنا السنة من حيث

دلالتها على الأحكام التي احتوى عليها القرآن الكريم إجمالاً أو تفصيلاً وجدناها واردة على أحد الوجوه الثلاثة الآتية:

**الأول**: أن تكون موافقة لما جاء في القرآن الكريم، فتكون واردة حينئذٍ مورد المؤكدة، فتكون مؤكدة ومؤيدة لما جاء في القرآن، وفيها جانب من الاستقلالية وإلا فكيف تعتبر مؤكدة؟! فورود الاثنين في حكم من باب توارد الأدلة وتضافرها، والأمثلة على هذا النوع كثيرة مثل قوله صلى الله عليه وسلم: "بني الإسلام على خمس...الحديث، مع قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا ٱلزَّكَوٰةَ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ...الآية﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾، من حيث الدلالة على وجوب كل من الصلاة والزكاة والصوم والحج، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل مال امرىء مسلم إلا بطيب من نفسه" فإنه يوافق قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ... ﴾، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم: "اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله"، فإنه يوافق قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ ومثل قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله ليملي للظالم فإذا أخذه لم يفلته"، فإنه يوافق قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ﴾.

**الثاني**: أن تكون مبينة لما في القرآن وتفسيراً له، وفي هذا النوع كسابقه جانب من الاستقلالية وإلا فكيف يأتي مبيناً؟! وذلك بأن تفصل السنة مجمل القرآن أو توضح مشكله أو تقيد مطلقه، أو تخصص عامه، كالأحاديث التي فصلت مجمل الصلاة والزكاة، والأحاديث التي أفادت أن المراد من الخيط الأبيض والأسود في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ ﴾ بياض النهار وسواد الليل حينما وضح النبي صلى الله عليه وسلم هذا المشكل بعد أن فهم منه بعض الصحابة تمييز

العقال الأبيض من العقال الأسود، فقال صلى الله عليه وسلم: "هما بياض النهار وسواد الليل"، وأن المراد من الكنـــز في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾ عدم إخراج الزكاة، وأن اليد في قوله تعالى: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ مقيدة باليمين، وأن الثلاثة الأيام في قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾، بالتتابع، وأن المراد من الظلم في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾، خصوص الشرك حينما فهم بعض الصحابة منه العموم حتى قال: "أينا لم يظلم"، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس بذلك إنما هو الشرك".

وأكثر السنة من هذا النوع ولهذه الغلبة وصفت بأنها مبينة للكتاب.

**الثالث**: أن تكون دالة على حكم سكت عنه القرآن الكريم: من أمثلة ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في البحر: "هو الطهور ماؤه الحل ميتته"، وقوله في الجنين الخارج ميتاً من بطن أمه المذكاة: "ذكاة الجنين ذكاة أمه"، والأحاديث الواردة في تحريم ربا الفضل، والأحاديث الواردة في تحريم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير، وتحريم لحوم الحمر الأهلية، والأحاديث التي دلت على تحريم الرضاعة ما يحرم من النسب، وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، وتشريع الشفعة، والرهن في الحضر، وبيان ميراث الجدة، والحكم بشاهد ويمين، ووجوب رجم الزاني المحصن، ووجوب الكفارة على من انتهك حرمة صوم رمضان، وغير ذلك كثير.

فلا تخرج السنة عن هذه الأنواع الثلاثة بالنسبة إلى القرآن الكريم، فلا تعارض ولا تناقض بينهما، ولا يجوز لأحد من أهل العلم أن يرفض حديثاً جاء بحكم زائد على كتاب الله تعالى وسأتناول الحديث عن هذا القسم بشكل مفصل لأنه هو المقصود ومدار البحث في هذه الدراسة مبيناً حجيته استناداً إلى أدلة قاطعة من القرآن والسنة وإجماع الأمة والنظر والعقل.

## استقلالية السنة بالتشريع

المراد باستقلال السنة بالتشريع هو أن السنة إذا وردت بحكم ما لم ينص عليه الكتاب بل سكت عنه، ولم يرد فيه ما يخالفه وجب العمل بها وإنها حجة شرعية، فإذا صدر منه صلى الله عليه وسلم ما ليس له أصل فهو حجة، وليس هناك مانع من ذلك عقلاً وشرعاً للأمور الآتية:

**أولها:**

قد وقع التعبد بالسنة المستقلة في شريعتنا كما وقع ذلك أيضاً في شريعة موسى وشريعة إبراهيم عليهما السلام وغيرهما، وقد ذكر الله تعالى ذلك في كتابه، أما وقوعه في شريعة موسى عليه السلام فيدل عليه أن فرعون أمر بالإيمان به، وبإرسال بني إسرائيل معه، ولم تكن التوراة قد نزلت عليه، فلا يمكن إرجاع هذا الأمر إليها، وقد قامت الحجة على فرعون، وصار عاصياً ربه لما لم يطع موسى عليه السلام.

أما وقوعه في شريعة إبراهيم عليه السلام، فإن الله تعالى قد كلفه بذبح ابنه إسماعيل بواسطة الوحي في المنام. وهو في الوقت تكليف لابنه بالامتثال له، وقد أخذ كل منهما بالقيام بالواجب ووصفهما الله بالمحسنين بسبب ذلك، وهذا النوع —من التكليف- لا يمكن التكلف في إدراجه في عمومات صحف إبراهيم، لأنه أراد به مجرد الابتلاء والاختبار في الواقع كما قال الله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ ﴿١٠٦﴾ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿١٠٧﴾﴾ (الصافات: ١٠٤-١٠٧).

ولا فرق بين هذين الرسولين وبين رسولنا، فإن لكل منهم كتاباً غير سنته — الوحي غير المكتوب-.

**ثانيها:**

أنه لو لم يجز ذلك لكان لمانع، ولكن بعد البحث والتحري في الأدلة الشرعية لم يعثر على ما يشعر بالمنع، وليس هناك مانع عملي أيضاً، فإنه لا شك أن لله تعالى أن

يأمر رسوله بتبليغ حكم لم ينـــزله في كتابه، بل له أن ينـــزل كل حكم ابتداء بغير لفظ ثم ينـــزل الكتاب بعده مؤكداً له أو مبيناً، أو لا ينـــزل كتاباً أصلاً، وليس من شرط إرساله الرسول إنزال الكتاب عليه "ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون".

ولا شك أن النبي معصوم -بدلالة المعجزة- عن الخطأ في تبليغ أي حكم نزل بوحي متلو أو غير متلو مستقل أو مبين أو مؤكد، بل هو معصوم عن الخطأ في التبليغ إذا نزلت الشريعة كلها بوحي غير متلو، وتقوم على الناس الحجة بذلك، ويلزمهم اتباعه، ولا شك أن السنة وحي فهي حق فيجوز أن تكون مستقلة، ولا شك أن وجود نوع ثان وهو (الكتاب مع السنة) مساو لها في النـــزول من عند الله وفي الحجية لا يسلبها ما كانت صالحة له من الاستقلال، وإن كان هذا النوع ممتازاً عنها بأشياء لا تتوقف حجيته على وجودها فيه، ولا تستلزم أنه وحده الذي يستقل بالحجية، فمن أين يأتي المانع من استقلال السنة بالتشريع؟!!

**ثالثها:**

أنه لو لم يجز استقلالها لم يجز تأكيدها ولا تبيينها لأن التأكيد فرع الصلاحية للتأسيس، وفي التبيين نوع استقلال في تفاصيل الحكم المبيَّن ولأن كل ما يفرض مانعاً من الاستقلال يكون مانعاً من البيان[١].

فيجب اتباع السنة المستقلة والعمل بما جاءت به، وطاعة الرسول فيها واجبة كما تجب طاعته فيما يبلغه من آيات القرآن الكريم، دل على ذلك القرآن والسنة نفسها وإجماع الأمة، كما دل على ذلك العقل والنظر، إذ السنة هي المنهج المفصل في تعليم الإسلام وتطبيق مبادئه وتربية الأمة عليه، هذا المنهج يتمثل في أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته. ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾،

---

[١] انظر: عبدالغني عبدالخالق، **حجية السنة**، ص٥٠٦-٥٠٨.

ذكر الله في الآية الكريمة منّه وفضله على عباده بإرسال رسول منهم يعلمهم القرآن والسنة، حيث جاء فيها عطف الحكمة -التي يراد بها السنة- على القرآن مما يدل على أن سنة نبيه واجبة الاتباع والطاعة، ولا يمكن أن يكون المراد بالحكمة القرآن نفسه لأن العطف -كما هو معلوم- يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، فيتعين أن يكون المراد بالحكمة السنة لا غير، هذا ما نص عليه كثير من العلماء ومنهم الإمام الشافعي رحمه الله الذي قال: سمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن القرآن ذكر وأتبعته الحكمة، وذكر الله منه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة فلم يجز -والله أعلم- أن يقال الحكمة ههنا إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله، وأن الله افترض طاعة رسوله وحتم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول فرض إلا لكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].

## الآيات الدالة على وجوب طاعة الرسول مطلقاً

الذين يزعمون الاستغناء عن السنة بالقرآن الكريم إنما يخالفون القرآن الكريم مخالفة صريحة، فالقرآن الكريم يأمر بطاعة الرسول بجوار طاعة الله تعالى في عدد كثير من آياته، بل جعل طاعة الرسول طاعة الله كما جعل بيعته بيعة الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠). ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ﴾ (الفتح: ١٠).

ومن تلك الآيات:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩).

---

[1] انظر: محمد بن إدريس الشافعي، **الرسالة**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، ص٧٦-٧٨).

الأمر بطاعة الرسول جاء مطلقاً كالأمر بطاعة الله تعالى، ولا يفهم من هذا الإطلاق إلا وجوب طاعة الرسول بصورة مستقلة مطلقة كوجوب طاعته في الأنواع الأخرى من سنته ومن المعروف في علم الأصول أن العمل جار في المطلق على إطلاقه، هذا باتفاق الأصوليين ولا نرى في هذه الآية وغيرها ولا في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ما يقيد هذا الإطلاق حتى يحمل المطلق عليه، وحيث لم يرد قيد يجعل هذه الطاعة مقيدة بطاعة الله تعالى -أي بما جاء في كتابه -فهذا يؤكد أن طاعة الرسول فيما يأمر به وينهى عنه واجبة الاتباع مطلوبة التنفيذ والامتثال، والخلاف بين الأصوليين إنما هو في حال وجود مطلق ومقيد، فالحنفية في الصورة يعملون المطلق على إطلاقه، والمقيد على تقييده وأما الشافعية فيحملون المطلق على المقيد وبشروط، وما نحن في الحديث عنه ليس من هذا القبيل والمسألة مفصلة في كتب الأصول.

فالأمر بطاعة الله وطاعة الرسول إنما محمول على الوجوب، ومما يدل على ذلك ما جاء في الآية من أن هذه الطاعة من مقتضيات الإيمان بالله واليوم الآخر.

يقول ابن القيم في تفسير الآية -رحمه الله-: "أمر الله بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعل -أي أطيعوا- إعلاماً بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب. بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً، سواء كان ما أمر به في الكتاب، أو لم يكن فيه، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه، ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالاً، بل حذف الفعل، وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول إيذاناً بأنهم إنما يطاعون تبعاً لطاعة الرسول، فمن أمر منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته، ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمع ولا طاعة، كما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"، وقال: "إنما الطاعة في معروف"، وقال في ولاة الأمور: "ومن أمركم منهم بمعصية الله فلا سمع ولا طاعة"..ثم أمر الله برد ما تنازع فيه المؤمنون إلى الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأخبرهم أن ذلك خير لهم في

العاجل وأحسن تأويلاً في العاقبة"[١].

خلاصة الكلام في تفسير الآية لو كانت طاعة الرسول تعني اتباع القرآن وحده لم يكن هناك معنى لعطف الأمر بإطاعة الرسول على الأمر بإطاعة الله تعالى إذ العطف -كما هو معلوم- يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد جاء الأمر بإطاعتهما في آيات كثيرة، فأفاد ذلك أن لكل منهما إطاعة مستقلة.

يقول الإمام الرازي في تفسير الآية: "إن هذه الآية آية شريفة مشتملة على أكثر أصول الفقه، وذلك لأن الفقهاء زعموا أن أصول الشريعة أربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وهذه مشتملة على تقرير هذه الأصول الأربعة بهذا الترتيب: أما الكتاب والسنة فقد وقعت الإشارة إليهما بقوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، فإن قيل: أليس أن طاعة الرسول هي طاعة الله فما معنى العطف؟ قلنا: قال القاضي: الفائدة في ذلك بيان الدلالتين فالكتاب يدل على أمر الله، ثم نعلم منه أمر الرسول لا محالة، والسنة تدل على أمر الرسول ثم نعلم منه أمر الله لا محالة، فثبت بما ذكرنا أن قوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ يدل على وجوب متابعة الكتاب والسنة"[٢].

ويقول القرطبي في تفسير الآية: "أمر الله بطاعته جل وعز أولاً وهي امتثال أوامره واجتناب نواهيه، ثم بطاعة رسوله فيما أمر به ونهى عنه...ويقول في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ دليل على أن سنته صلى الله عليه وسلم يعمل بها، ويمتثل فيها، قال صلى الله عليه وسلم: "ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم" أخرجه مسلم[٣].

---

[١] انظر: ابن القيم، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، ج١، ص٤٨.

[٢] انظر: **التفسير الكبير**، ج٩، ص١٤٨.

[٣] **الجامع لأحكام القرآن**، ج٥، ص٢٥٩-٢٦٢.

يقول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور: ٦٣).

الآية واضحة وصريحة في تحذير الله تعالى من يخالف أمر رسوله من مغبة هذه المخالفة وما يترتب عليها من عقوبة، والعقوبة -كما هو معلوم- إنما تأتي على فعل أمر محرم فعله، وهذا الأمر المحرم الذي يستوجب عقوبة هو مخالفة أمره، إذاً فامتثال أمره صلى الله عليه وسلم واجب ومخالفته محرمة، سواء كان المأمور به وارداً في القرآن أو لا؟ لأن طاعة الرسول لها صفة الاستقلالية في التشريع.

ويقول تعالى:

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥١ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ۝٥٢﴾ (النور: ٥١-٥٢).

فلا يكون مؤمناً من يرفض الخضوع والاذعان لحكم الله وحكم رسوله، فالمؤمن إنما هو الذي يستسلم لحكم الله الوارد في كتابه ولحكم الله الوارد في سنة رسوله قائلاً عند دعوته إليهما: سمعت وأطعت.

يقول الإمام الرازي -رحمه الله- في تفسير الآيتين: "يجب أن يكون قولهم وطريقتهم إذا دعوا إلى حكم كتاب الله وسنة رسوله: سمعنا وأطعنا، فيكون إتيانهم إليه وانقيادهم له سمعاً وطاعة، ومعنى ﴿سَمِعْنَا﴾ أجبنا على تأويل قول المسلمين: سمع الله لمن حمده أي قبل وأجاب، ثم قال في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾، أي فيما ساءه وسره ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ﴾ فيما صدر عنه من الذنون في الماضي ﴿وَيَتَّقْهِ﴾فيما بقي من عمره ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾.

ثم يقول الإمام الرازي: هذه الآية على إيجازها حاوية لكل ما ينبغي للمؤمنين أن يفعلوه"[1].

---

[1] انظر: التفسير الكبير، ج٢٣، ص٢٢، (دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م).

ويقول الله تعالى:

﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ( آل عمران: ٣١).

يقول الإمام الرازي في تفسير الآية: "إنها مشتملة على أن الإلزام من وجهين:

**أحدهما:** إن كنتم تحبون الله فاتبعوني لأن المعجزات دلت على انه تعالى أوجب عليكم متابعتي.

**والثاني:** إن كنتم تحبون أن يحبكم الله فاتبعوني، لأنكم إذا اتبعتموني فقد أطعتم الله والله يحب كل من أطاعه، وأيضاً فليس في متابعتي إلا أني دعوتكم إلى طاعة الله وتعظيمه وترك تعظيم غيره، ومن أحب الله كان راعياً فيه، لأن المحبة توجب الإقبال بالكلية على المحبوب والاعراض بالكلية عن غير المحبوب[1] فاتباع الرسول مطلقاً إنما هو دليل على محبة الله وسبيل إلى مغفرته.

ويقول تعالى:

﴿ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ ( آل عمران: ٣٢).

يأتي وجوب طاعة الرسول من كونه المبلغ للتكاليف عن الله تعالى سواء كانت هذه التكاليف واردة في كتاب الله تعالى أو في سنة نبيه.

ويقول تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ ( الأعراف: ١٥٨).

يقول الإمام الرازي في تفسير الآية وتحديداً عند قوله تعالى فيها: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ﴾: "اعلم أن المتابعة تتناول المتابعة في القول وفي العمل، فأما المتابعة في القول فهي أن يتمثل المكلف كل ما يقوله في طرفي الأمر والنهي والترغيب والترهيب، وأما المتابعة

---

[1] انظر: المصدر السابق، ج٧، ص١٩.

في الفعل فهي عبارة عن الإتيان بمثل ما أتى المتبوع به سواء في طرف الفعل أو في طرف الترك فثبت أن لفظ: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ﴾ يتناول القسمين، وثبت أن ظاهر الأمر للوجوب فكان قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ﴾ دليلاً على أنه يجب الانقياد له في كل أمر ونهي ويجب الاقتداء به في كل ما فعله إلا ما خصه الدليل، وهو الأشياء التي ثبتت بالدليل المنفصل أنها من خواص الرسول صلى الله عليه وسلم"[1].

ويقول الله تعالى:

﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ (النور: ٥٤).

يدل قوله تعالى في الآية: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ دلالة واضحة على أن الاهتداء مشروط ومنوط ومقرون بطاعة رسول الله التي هي طاعة الله، وجاءت طاعته في الآية كما في آيات أخرى مطلقة غير مقيدة، فتجب طاعته مطلقاً، فإذا أمر امتثل أمره وإذا نهى ابتعد عما نهى عنه سواء جاء مثل هذا الأمر والنهي في القرآن أم لم يجئ، فاصابة الحق في القول والعمل والاعتقاد إنما هي متأتية باتباعه وطاعته، والانحراف والضلال والخسران إنما تأتي هذه الأمور من عصيانه ومخالفة سنته صلى الله عليه وسلم.

ويقول تبارك تعالى:

﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ (النساء: ٨٠).

من أقوى الدلائل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم معصوم في جميع الأوامر والنواهي الصادرة عنه وفي كل ما يبلغه عن الله تعالى هذه الآية، لأنه لو أخطأ في شيء منها لم تكن طاعته طاعة الله، وأيضاً وجب أن يكون معصوماً في جميع أفعاله لأن الله تعالى أمر بمتابعته في قوله: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (الأعراف: ١٥٨) ، والمتابعة عبارة عن الإتيان بمثل فعل الآخر، فالآتي بمثل فعله صلى الله عليه

---

[1] انظر: تفسير الرازي، ج٢٥، ص٣٠، الطبعة الأولى.

وسلم مطيع لله تعالى، فالآية تقرر أن الانقياد له صلى الله عليه وسلم في جميع أقواله وفي جميع أفعاله وتقريراته إلا ما خصه الدليل طاعة لله تعالى وانقياد لحكمه.

يقول القرطبي رحمه الله في تفسيره للآية: "اعلم أن طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم طاعة له، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ومن أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني"[١].

ويقول الإمام الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾: "إن الرسول لا يأمر إلا بما أمر الله به، ولا ينهى إلا عما نهى الله عنه، فكانت طاعته في امتثال ما أمر به والانتهاء عما نهى عنه طاعة الله، روي أنه قال: "ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أطاعني فقد أطاع الله، فقال المنافقون: ألا تسمعون إلى ما يقول هذا الرجل، لقد قارب الشرك وهو ينهى أن يعبد غير الله، ما يريد هذا الرجل إلا أن نتخذه رباً كما اتخذ النصارى عيسى فنـــزلت ﴿وَمَن تَوَلَّىٰ﴾ عن الطاعة فأعرض عنه ﴿فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾إلا نذيراً لا حفيظاً ومهيمناً عليهم تحفظ عليهم أعمالهم وتحاسبهم عليها وتعاقبهم كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾"[٢].

ويقول جل شأنه:

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ (النساء: ٦٤).

فالآية صريحة في أن الله تعالى لم يرسل رسولاً إلا ليطاع من قبل المرسل إليهم فيما أمرهم به، وفيما نهاهم عنه بعلم الله تعالى.

---

[١] انظر: **الجامع لأحكام القرآن**، ج٥، ص٢٨٨، الطبعة الأولى.

[٢] انظر: **الكشاف**، ج١، ص٥٤٩.

يقول الإمام الزمخشري في تفسيره الآية: "وما أرسلنا رسولاً قط ﴿إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ بسبب إذن الله في طاعته، وبأنه أمر المبعوث إليهم بأن يطيعوه ويتبعوه فطاعته طاعة الله ومعصيته معصية الله ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾"[١].

ويقول الله تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (الأنفال: ٢٤).

يقول الإمام الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿دَعَاكُمْ﴾: "وحد الضمير في الفعل (دعا) لأن استجابة رسول الله صلى الله عليه وسلم كاستجابته، وإنما يذكر أحدهما مع الآخر للتوكيد، والمراد بالاستجابة الطاعة والامتثال وبالدعوة البعث والتحريض"[٢].

ويقول الإمام الرازي في تفسير الآية: "أكثر الفقهاء على أن ظاهر الأمر في (استجيبوا) للوجوب وتمسكوا على صحة قولهم من وجهين:

الوجه الأول: أن كل من أمره الله بفعل فقد دعاه إلى ذلك الفعل، وهذه الآية تدل على أنه لابد من الإجابة في كل ما دعاه الله إليه.

الوجه الثاني: في الاستدلال بهذه الآية على أن الأمر الوارد في الآية للوجوب، ما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على باب أبي بن كعب فناداه وهو في الصلاة فجعل في صلاته ثم جاء فقال: "ما منعك عن إجابتي" قال: كنت أصلي، قال: "ألم تخبر فيما أوحي إليَّ استجيبوا لله وللرسول" فقال: لا جرم لا تدعوني إلا أجبتك"[٣].

ويقول القرطبي: "هذا الخطاب بلا خلاف للمؤمنين المصدقين، وقال مجاهد

---

[١] انظر: **الكشاف**، ج١، ص٥٣٧، الطبعة الأخيرة.

[٢] انظر: **الكشاف**، ج١، ص٥٣٧.

[٣] انظر: **التفسير الكبير**، ج١٥، ص١٥٠-١٥١.

والجمهور: المعنى استجيبوا للطاعة وما تضمنه القرآن من أوامر ونواهي، ففيه الحياة الأبدية والنعمة السرمدية ثم ذكر القرطبي ما رواه البخاري عن أبي سعيد بن المعلى أنه قال: كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجبه ثم أتيته فقلت: يا رسول الله إني كنت أصلي فقال: "ألم يقل الله عزوجل: "استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم"، ثم قال القرطبي: قال الشافعي رحمه الله: هذا دليل على أن الفعل الفرض أو القول الفرض إذا أتي به في الصلاة لا تبطل لأمر رسول الله بالإجابة وإن كان في الصلاة"[1].

ويقول تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾ (الأنفال: ٢٠).

الخطاب موجه للمؤمنين المصدقين يأمرهم الله تعالى بطاعته وطاعة رسوله، وينهاهم عن التولي عن طاعة الرسول بقوله: (ولا تولوا عنه)، و لم يقل الله عنهما لأن طاعة الرسول هي طاعة الله، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾.

ويقول تبارك وتعالى:

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ (النساء: ٦٥).

يقول الإمام الرازي في تفسير الآية: "لقد أقسم الله على انهم لا يصيرون موصوفين بصفة الإيمان إلا عند حصول شرائط:

الأول: قوله: (حتى يحكموك فيما شجر بينهم)، وهذا يدل على أن من لم يرض بحكم الرسول لا يكون مؤمناً.

الثاني: قوله: (ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت)، قال الزجاج: لا تضيق صدورهم من أقضيتك، وهذا يدل على ضرورة أن يحصل الجزم واليقين في القلب بأن

---

[1] انظر: الجامع لأحكام القرآن، ج٧، ص٣٨٩-٣٩٠، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٦٥م.

الذي يحكم به الرسول هو الحق.

الشرط الثالث: هو الانقياد في الباطن، وهو ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾، وكذا الانقياد في الظاهر وهو ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، فلابد من الانقيادين معاً حتى يتحقق الإيمان.

ثم يردف الرازي ذلك القول: إن الآية دلت على أن الأنبياء معصومون عن الخطأ في الفتوى وفي الأحكام، لأن الله أوجب الانقياد لحكمهم، وبالغ في ذلك الإيجاب، وبين أنه لابد من حصول ذلك الانقياد في الظاهر، وفي القلب، وذلك ينفي صدور الخطأ عنهم[1].

ويقول تبارك وتعالى:

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الحشر: ٧).

هذه الآية عامة في كل ما آتاه الرسول أو نهى عنه، في كل ما أمر به أو نهى عنه، ولا يقتصر حكمها على سبب النـــزول، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على رأي الجمهور.

ويقول سبحانه وتعالى:

﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾﴾ (النور: ٤٧-٤٨).

في هذه الآية جعل الله قبول حكم الرسول أو التولي عنه هو المحك الذي يميز الإيمان من النفاق والمؤمنين من غيرهم.

ويقول الله تعالى:

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (الأحزاب: ٢١).

---

[1] انظر: التفسير الكبير، ج٩، ص١٦٩-١٧٠.

قد رغب الله تعالى في الاقتداء برسوله، وجعل الاقتداء به سبيل من يرجو رضا الله والنجاة يوم القيامة، والفوز بنعيمه، والاقتداء إنما يكون بطاعته فيما يأمر به وفيما ينهى عنه مطلقاً.

ويقول عزوجل:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ ( الأحزاب: ٣٦).

نزلت الآية –كما هو معلوم– في زينب بنت جحش حيث أراد النبي صلى الله عليه وسلم تزويجها من زيد بن حارثة فكرهت، وكذلك أخوها امتنع فنـــزلت الآية فرضيا به، والقضية معروفة والأهم هنا هو أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فالآية صريحة في أنه لا ينبغي أن يظن ظان أن هوى نفسه متبعة، وأن زمام الاختيار بيده، بل ليس لمؤمن ولا مؤمنة أن يكون له اختيار عند حكم الله وحكم رسوله، فما أمر الله به هو المتبع وما أراد الرسول هو الحق، ومن خالفهما في شيء فقد ضل ضلالاً مبيناً، لأن الله تعالى هو المقصد والنبي هو الهادي الموصل، فمن ترك المقصد و لم يسمع قول الهادي فهو لا شك ضال من الغاوين ومن الهالكين، فليس هناك خيار لمؤمن ولا مؤمنة في قبول حكم الرسول الذي هو حكم الله تعالى.

ويقول جل جلاله:

﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٥٠﴾﴾ (النور: ٤٨-٥٠).

فالآيات صريحة في أن الذي يعرض عن حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنما في قلبه شك وريب في نبوته وعدله، وهو بذلك من المعاندين الكافرين لإعراضه عن حكمه ومن الظالمين.

أكتفي بهذا القدر من الآيات الكريمة التي تدل دلالة قاطعة على وجوب طاعته صلى الله عليه وسلم فيما يأمر به أو ينهى عنه فأمره إنما هو أمر الله، ونهيه نهيه، فهو الناطق بوحي الله تعالى فإذا ما أمر أو نهى فإنما يأمر وينهى بوحيه تعالى سواء كان ذلك من الوحي المتلو أو غير المتلو ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ فالوحي بنوعيه إنما يكشف عن حكم الله تعالى، ودور الرسول في ذلك إنما هو دور مبلغ وناطق بهما، فبهما يبلغ أوامر الله تعالى ونواهيه إلى الناس، ولا فصل في ذلك بينهما في الحجية والاستقلالية في مجال التشريع، والآيات الواردة في ذلك مطلقة، ولا معنى لطاعة الرسول إن لم تكن مستقلة، فالسنة واجبة الاتباع، فإذا ما أمر الرسول أو نهى امتثل أمره ونهيه من غير عرضهما على القرآن الكريم للأخذ بهما لأنهما في مرتبة واحدة في الاحتجاج من حيث إن كل واحد منهما وحي من الله تعالى.

أما الآن فحان الوقت للانتقال إلى السنة نفسها بحثاً عما جاء فيها من أحاديث دالة على حجية السنة واستقلاليتها في التشريع، وقد رأينا من خلال الآيات السابقة وغيرها أن الله سبحانه وتعالى أمر بطاعة رسوله مطلقاً وقرنها بطاعته، وأنه لا يرفض طاعته إلا منافق أو كافر، أما المؤمن فينقاد لطاعته في سنته كما ينقاد لطاعة الله في كتابه.

## الأحاديث الدالة على استقلالية السنة في التشريع

إن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به أو نهى عنه على القرآن الكريم، وقد دلت أحاديث كثيرة على وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم وطاعته، وإن كانت الأحكام التي جاءت في سنته زائدة ومستقلة عما جاء في القرآن الكريم، من تلك الأحاديث الكثيرة ما يأتي:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قيل: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى" رواه البخاري.

طاعة الرسول إنما هي طاعة الله، فطاعته هي السبيل إلى نيل رضا الله ثم جنته، ومعصيته الرسول إنما هي معصية الله المفضية إلى سخطه وعقوبته، فطاعة الرسول التي هي طاعة الله مفتاح الجنة، فإذا ما أمر الرسول أو نهى في مجال التشريع والارشاد والتوجيه والتعليم فإنما هو آمر بأمر الله وناه بنهي الله، فهو الناطق بوحيه والعامل بوحيه والمقرر بوحيه، ولا يدعو في كل هذا إلا إلى طاعة الله وامتثال أوامره واجتناب نواهيه سواء جاءت هذه الدعوة بطريق الوحي المتلو أو غير المتلو، وفي كل الأحوال لا ينطق عن الهوى، فلا ينطق إلا بالحق الذي ينبغي للمؤمنين أخذه والعمل بمقتضاه، فقد روي عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ورسول الله إنما بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله، فأومأ إلى فيه وقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق[١].

وقد كان جبريل ينـــزل عليه بالسنة كما كان ينـــزل عليه بالقرآن، أخرج البيهقي بسنده عن حسان بن عطية، قال: كان جبريل عليه السلام ينـــزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينـــزل عليه بالقرآن يعلمه إياها كما يعلمه القرآن)، أخرجه الدارمي في مسنده (باب السنة قاضية على كتاب، ج١، ص١٤٥)[٢].

وأخرج البيهقي بسنده عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ما تركت فيكم شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به، ولا تركت

---

[١] **سنن الدارمي**، ج١، ص١٢٥. والمحدث الفاصل بين الراوي والـــواعي، ص٣٦٦، وتقييـــد العلـــم، الخطيـــب البغدادي، ص٨٠-٨١.

[٢] انظر: السيوطي، **مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة**، ص٣٧، وجامع بيان العلم وفضله، ج٢، ص١٩١.

شيئاً مما نهاكم عنه إلا نهيتكم عنه وإن الروح الأمين قد نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها وأجلها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب"[١].

ومن الأحاديث على وجوب اتباع سنة رسول الله مطلقاً ومنها سنته المستقلة حديث العرباض بن سارية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهدين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة"، رواه أبو داود في باب لزوم السنة (١٣/٥ ح٤٦٠٧)، وكذا الترمذي في كتاب العلم (٤٤/٥ ح٢٦٧٦) قال: هذا حديث حسن صحيح.

وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في حجة الوداع: "قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه" ولهذا جاء حثه صلى الله عليه وسلم على حفظ سنته وتبليغها بقوله: "نضّر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه" وفي رواية "نضّر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع، فرب مبلَّغ أوعى من سامع". وكما قال في حجة الوداع: "ليبلغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه".

## الأحاديث التي تحذر من دعوى الاستغناء بالقرآن عن السنة

قد كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم النقاب عن فئة من وراء الغيب الذي أطلعه الله عليه كأنه يشاهدهم رأي العين، وهم يدعون إلى الاستغناء بالقرآن عن سنته، وذلك في قوله عليه الصلاة والسلام: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت

---

[١] انظر: مفتاح الجنة، ص٣٧.

القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل ينثني شبعان على أريكته يقول: عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه" رواه أحمد في مسنده، ج٥، ص١٣٠-١٣١، وأبو داود في السنن برقم (٤٦٠٤) من حديث المقدام بن معديكرب. ورواه الترمذي أيضا برقم (٢٦٦٦) بلفظ: "ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكيء على أريكته فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله".

وقال عليه الصلاة والسلام: "لا أُلفيّن أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه"[١].

وقال عليه الصلاة والسلام: "يوشك بأحدكم يقول: هذا كتاب الله ما كان فيه من حلال أحللناه وما كان فيه من حرام حرمناه، ألا من بلغه عني حديث فكذب به فقد كذب الله ورسوله والذي حدثه"[٢].

وعن العرباض بن سارية قال: نزلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ومعه من معه من أصحابه، وكان صاحب خيبر رجلاً مارداً منكراً -أي تنكره العين، ولا تستريح لمرآه- فأقبل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد، ألكم أن تذبحو حُمرنا، وتأكلوا ثمارنا، وتضربوا نساءنا؟! فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال: يا ابن عوف اركب فرسك، ثم ناد أن اجتمعوا للصلاة فاجتمعوا فصلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ثم قام فقال: "أيحسب أحدكم -متكئاً على أريكته- يظن أن الله لم يحرم شيئاً إلا ما في هذا القرآن؟! ألا إني والله قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء إنها لمثل القرآن أو أكثر، وإن الله عزوجل لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن، ولا ضرب نسائهم ولا أكل ثمارهم إذا أعطوكم الذي عليهم"[٣].

---

[١] انظر: **مفتاح الجنة**، ص٢٨.

[٢] ابن عبدالبر، **جامع بيان العلم وفضله**، ج٢، ص١٧٩.

[٣] انظر: **مفتاح الجنة**، ص٤٢.

وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على الرجوع إلى السنة النبوية باعتبارها مصدر الأحكام مع القرآن وقد مضى على ذلك عهد الخلفاء الراشدين والتابعين ومن بعدهم قولاً وعملاً.

فقد كان منهج أبي بكر رضي الله عنه في التعامل مع القضايا والخصومات التي يطرحها عليه الناس للفصل فيها وبيان حكمها أن يرجع إلى كتاب الله تعالى، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به بينهم، وإن لم يجد في كتاب الله نظر هل كانت من النبي صلى الله عليه وسلم سنة في ذلك؟ فإن علمها قضى بها، فإن لم يعلم خرج فسأل المسلمين فقال: أتاني كذا...وكذا..فنظرت في كتاب الله، وفي سنة رسول الله، فلم أجد في ذلك شيئاً، فهل تعلمون أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بقضاء؟ فربما قام إليه الرهط فقالوا: نعم قضى فيه بكذا...وكذا...فيأخذ بقضاء رسول الله، ويقول عند ذلك: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا، وإن أعياه ذلك دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به.

وإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يفعل ذلك، فإن أعياه أن يجد شيئاً في الكتاب أو السنة نظر هل كان لأبي بكر فيه قضاء؟ فإن وجده قضى به، فإن لم يجد أيضاً دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به، وأخرج البيهقي والدارمي عن الشعبي قال: كتب عمر بن الخطاب إلى شريح: إذا حضرك أمر لابد منه، فانظر ما في كتاب الله فاقض به، فإن لم يكن فبما قضى به الرسول صلى الله عليه وسلم، فإن لم يكن فبما قضى به الصالحون وأئمة العدل، فإن لم يكن فاجتهد رأيك[1].

بل كان عمر رضي الله عنه يشدد في الأخذ بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان مستنده كتاب الله او سنة رسوله المستقلة من غير فرق بينهما، بل

---

[1] انظر: المصدر السابق، ص٧٧.

وصل به الأمر إلى معاقبة من يرفض قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم. عن ابن عباس رضي الله عنه قال: كان بين رجل من المنافقين -يقال له: بشر -وبين يهودي خصومة فقال اليهودي: انطلق بنا إلى محمد، وقال المنافق: بل إلى كعب بن الأشرف- وهو الذي سماه الله (الطاغوت) أي ذو الطغيان -فأبى اليهودي أن يخاصمه إلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما رأى ذلك المنافق أتى معه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقضى لليهودي، فلما خرجا قال المنافق: لا أرضى انطلق بنا إلى أبي بكر، فحكم لليهودي فلم يرض -ذكره الزجاج- وقال: انطلق بنا إلى عمر، فأقبلا على عمر، فقال اليهودي، إنا صرنا إلى رسول الله ثم إلى أبي بكر فلم يرض، فقال عمر للمنافق: أكذاك هو؟ قال: نعم، قال: رويدكما حتى أخرج إليكما، فدخل وأخذ سيفه ثم ضربه المنافق حتى برد، وقال هكذا أقضي على من لم يرض بقضاء الله وقضاء رسوله، وهرب اليهودي، ونزلت الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾ (النساء: ٦٠)، وقال رسول الله: "أنت الفاروق"، ونزل جبريل وقال: إن عمر فرق بين الحق والباطل فسمي الفاروق[١].

وأخرج البيهقي عن هشام بن يحيى المخزومي: أن رجلاً من ثقيف أتى عمر بن الخطاب فسأله عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت، ألها أن تنفر قبل أن تطهر؟ فقال: لا، فقال له الثقفي: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفتاني في مثل هذه المرأة بغير ما أفتيت، فقام إليه عمر فضربه بالدِّرَّة -عصا كان يحملها- وهو يقول: لم تستفتوني في شيء أفتى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟![٢].

وروى الشعبي عن مسروق عن عمر رضي الله عنه أنه قال مخاطباً الناس: ردوا

---

[١] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج٥، ص٢٦٣-٢٦٤، الطبعة الأولى.

[٢] **مفتاح الجنة**، ص٧٤.

الجهالات إلى السنة[١].

وروي عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب قال وهو على المنبر: أيها الناس إن الرأي إنما كان من رسول الله مصيباً لأن الله كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف[٢].

## فذلكة القول على ضوء ما سبق:

إذا جاءت السنة موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت القرآن عن تحريمه فإنما ذلك تشريع مبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، ولا يكون في ذلك أي تعارض مع القرآن بوجه، وليس هذا تقديماً للسنة على الكتاب، بل امتثال لما أمر الله به من اتباع رسوله وطاعته التي لا تخرج عن طاعة الله تعالى، ولو كان رسول لا يطاع إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن لطاعته معنى وسقطت طاعته المختصة به وقد قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ حيث جعل الله طاعته طاعة الله، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن له طاعة خاصة، وأنه تجب طاعته مطلقاً.

## إجماع الأمة على وجوب اتباع السنة فيما انفردت به من أحكام

قد أجمعت الأمة منذ عصر الصحابة على وجوب العمل بهذا النوع من ا لسنة وحجيته، فقد أجمع المسلمون على أحكام فرعية لا مستند لها إلا السنة المستقلة، وإجماعهم على الأخذ بها والاستناد إليها يستلزم إجماعهم على حجيتها، فقد أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرجوع إلى السنة واعتمادها مصدراً للأحكام الشرعية مع القرآن الكريم ومضى على ذلك الخلفاء الراشدون ومن بعدهم

---

[١] ابن عبدالبر، **جامع بيان العلم وفضله**، ج٢، ص١٨٧.

[٢] **المصدر السابق**، ج٢، ص١٣٤.

قولاً وعملاً، وهناك أمثلة كثيرة جداً على ذلك، سأذكر بعضاً منها إن شاء الله في عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وهكذا استمر الصحابة ومن بعدهم في الرجوع إلى السنة بعد القرآن لمعرفة العبادات وأحكام الحلال والحرام وسائر الأحكام في المعاملات، واستمر من بعد الصحابة والتابعين فقهاء الأمصار وأئمة المذاهب المعتبرة وأصحابهم وتلامذتهم، وغدت السنة للجميع المصدر الثر الخصب في كل أبواب الفقه، وأصبح مبحث (السنة) –باعتبارها الدليل الثاني بعد القرآن الكريم– في جميع كتب أصول الفقه ولدى جميع المذاهب المعتد بها مبحثاً واسعاً يتناول حجيتها وثبوتها وشروط قبولها ودلالتها وأقسامها، وهذه الحال تنطبق على جميع المذاهب من مذهب داود الظاهري وابن حزم إلى مذهب أبي حنيفة وأصحابه المعروفين بأصحاب (مدرسة الرأي) في تاريخ الفقه الإسلامي، فجميع فقهاء المسلمين من مختلف المدارس ومختلف الأمصار وفي كل الأعصار كانوا يرون الأخذ بالسنة المستقلة والاحتكام إليها، وهنا أذكر بعض الأمثلة التطبيقية على ما ذكرته سابقاً في عصر الصحابة الذين أدركوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قيمة سنته الحقيقية في مجال التشريع وأنها المرجع الأصيل الثاني لهم بعد القرآن الكريم، وأقرهم الرسول على ذلك كما في حديث معاذ بن جبل المشهور حينما بعثه إلى اليمن. وفي خلافة أبي بكر رضي الله عنه جاءت إحدى الجدات –بعد وفاة حفيدها– تطلب نصيبها من تركته، فقال له أبو بكر: ما أجد في كتاب الله شيئاً، وما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس، فقام المغيرة بن شعبة فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس، فقال هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك وانفذه أبو بكر رضي الله عنه.

يقول الشيخ عبدالغني عبدالخالق في تعليق له على هذه القصة: "فهذا أبو بكر أعرف المجتهدين بدلالات القرآن ومعانيه وكلياته يقرر على ملأ من الصحابة المجتهدين حينما سألته الجدة عن حكمها في الميراث أنه لا يجد في كتاب الله شيئاً ولا يعلم لها في

سنة رسول الله شيئاً، ثم أخذ يسأل الناس عن حديث فيها فأخبره اثنان به فعمل به ونفذ لها، وكل ذلك قد أقره عليه الصحابة من حضر منهم الحادثة ومن سمع بها، فكان إجماعاً منهم على عدم وجود حكمها في القرآن، وعلى حجية هذا النوع الذي لم يوجد حكمه في القرآن، ثم يردف الشيخ عبدالغني ذلك قوله: أفبعد هذا يكابر المكابرون في حجية هذا النوع من السنة أو في أنه موجود؟ ألا يرشد قول أبي بكر هذا، وإجماع الصحابة وهم أخبر الناس بلغة القرآن ومعاني الأحكام وقواعد الدين الكلية إلى أن محاولة هؤلاء جديرة بالاهمال وعدم استحقاق النظر فيها"[١].

ثم يضيف الشيخ إلى ما ذكره قائلاً: "ومن هذه الأحكام التي ثبتت بالسنة المستقلة مشروعية الشفعة والمساقاة وتحريم الجمع بين المرأة وعمتها، وكذا تحريم الحمر الأهلية، وليس هناك إمام من أئمة المسلمين إلا وقد استدل على حكم ما -من الأحكام الفرعية- بحديث ما من هذا النوع من السنة كما يظهر للمتتبع لمذاهبهم وكتبهم وآثارهم، وهذا منهم يستلزم إجماعهم على العمل بهذا النوع من السنة المستقلة وحجيته"[٢].

## مع العلماء في حجية السنة المستقلة:

قال الشافعي رحمه الله: كل ما سنّ رسول الله فقد ألزمنا الله اتباعه، وجعل في اتباعه طاعته، وفي العنود -أي العتو والطغيان، أو الميل والانحراف- عن اتباعه معصيته التي لم يعذر بها خلقاً، و لم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجاً، وما سنّ مما ليس فيه نص كتاب الله فبفرض طاعته عامة في أمره تبعناه، ولما قال رسول الله: لا أُلفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه[٣].

---

[١] انظر: **حجية السنة**، د. عبدالغني، ص ٥١٦.

[٢] انظر: **المصدر السابق**، ص ٥١٦.

[٣] انظر: **الرسالة**، ص٨٨-٨٩، ٢١٢.

قال الشيخ أحمد محمد شاكر في تعقيب له على الحديث الذي استشهد به الشافعي: قد روى الحاكم شاهدين له باسنادين صحيحين أولهما: حديث المقدام بن معديكرب قال: حرم النبي صلى الله عليه وسلم أشياء يوم خيبر، منها الحمار الأهلي وغيره، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته، يحدث بحديثي، فيقول: بيني وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله". وهذا حديث صحيح رواه أحمد في المسند من وجهين مختلفين ورواه الدارمي وأبو داود والترمذي وابن ماجة[١].

ويقول الشافعي: "فكل من قبل عن فرائضه من كتابه قبل عن رسول الله سننه بفرض الله طاعة رسوله على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه، ومن قبل عن رسول الله فعن الله قبل، لما افترض الله من طاعته"[٢].

ويقول: فرض الله على الناس اتباع وحيه وسنن رسوله فقال: ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴾ (البقرة: ١٥١)، وقد فسر الشافعي الحكمة بالسنة[٣].

وقال: "وما سن رسول الله فيما ليس لله فيه حكم فبحكم الله سنّه، وكذلك أخبرنا الله في قوله: (وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله)، وقد سنّ رسول الله مع كتاب الله، وسنّ فيما ليس فيه بعينه نص كتاب، وكل ما سنّ فقد الزمنا الله اتباعه"[٤].

وأخرج عن الربيع قال: روى الشافعي يوماً حديثاً، فقال له رجل: أتأخذ بهذا يا أبا عبدالله؟ فقال: "متى ما رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فلم آخذ

---

[١] انظر: المصدر السابق هامش، ص٩٠-٩١.

[٢] انظر: الرسالة، ص٣٣.

[٣] انظر: المصدر السابق، ص٧٦.

[٤] انظر: المصدر السابق، ص٨٨.

به فأشهدكم على أن عقلي قد ذهب"[١]، ويقول: "إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله ودعوا ما قلت"[٢].

وورد أن الإمام الشافعي رضي الله عنه روى حديثاً وقال: "إنه صحيح، فقال قائل: أتقول به يا أبا عبدالله؟ فاضطرب وقال: يا هذا، أرأيتني نصرانياً؟! أرأيتني خارجاً من الكنسية؟! أرأيت في وسطي زُناراً؟! أروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أقول به"[٣].

هذه الأقوال وغيرها الصادرة عن الإمام الشافعي رحمه الله تبلور موقفه الحازم والقاطع من السنة النبوية في وجوب اتباعها وطاعتها مطلقاً سواء كانت مؤكدة أو مبينة لما جاء في القرآن الكريم أو مستقلة عنه لأنها في كل الأحوال من وحي الله تعالى، فالرسول هو مبلغ عن الله تعالى في صورتي الوحي المتلو وغير المتلو، هذا الموقف الذي وقفه الشافعي من السنة المستقلة هو موقف سائر الفقهاء من أصحاب المذاهب المعتمدة والمدارس المختلفة، فهذا الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان -رحمه الله- وهو من رواد مدرسة أهل الرأي وأعلامها ومؤسيسها يقول: "إذا جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين، وإذا جاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نختار من قولهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم"[٤].

وهذا الإمام مالك بن أنس -رحمه الله- يحذر من قال له: أريت؟ حينما سأله رجل عن مسألة فقال له: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كذا...وكذا.."، فقال الرجل: "أريت" فقال مالك: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ

---

[١] مفتاح السنة، ص٨٠.

[٢] المصدر السابق، ص٨١.

[٣] المصدر السابق، ٢٠-٢١.

[٤] المصدر السابق، ص٧٥.

﴿يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور: ٦٣)[١]، وروي عنه أنه قال: "السنة سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق"[٢].

إن الأحكام التي يدور عليها الفقه في شتى المذاهب المعتمدة المعتبرة قد ثبتت بالسنة، ومن طالع كتب الفقه تبين له ذلك بوضوح، ولو حذفت السنن وما تفرع عليها واستنبط منها من التراث الفقهي ما بقي للمسلمين فقه يذكر، ولا يجوز لأحد من أهل العلم أن يرفض حديثاً جاء بحكم زائد على كتاب الله كأن يرفض حديث تحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها، أو يرفض حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم بالنسب، أو يرفض حديث خيار الشرط، أو أحاديث الشفعة والمسح على الخفين، وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي جاءت بأحكام لم ترد في القرآن الكريم، والجدير بالذكر هنا أن السنة بأنواعها الثلاثة المؤكد والمبيّن والمستقل لا تخرج عن دائرة مقاصد القرآن وكلياته ومبادئه فلا تكون مخالفة له ناهيك عن مناقضتها إياه، فلا توجد سنة صحيحة صريحة تخالف القرآن الكريم، وإن وجدت سنة تخالف صريح القرآن في الظاهر فلا يخلو أمرها إما أنها غير صحيحة، أو صحيحة غير صريحة، فإن كانت غير صحيحة فلا وزن ولا اعتبار لها، وإن كانت صحيحة ولكنها غير صريحة فلابد من تأويلها بحيث تتفق مع صريح القرآن، لأن القرآن هو الأصل والفرع لا يخالف أصله، فلابد من إعادته إلى أصله بشكل يتفق معه، ولأن الاثنين وحي من الله فلا تعارض في وحيه حقيقة، حيث كان جبريل عليه السلام ينـــزل على النبي بالسنة كما ينـــزل بالقرآن[٣].

---

[١] **المصدر السابق**، ص٧٩.

[٢] **المصدر السابق**، ص١٢٣.

[٣] انظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص٤٨، وجامع بيان العلم وفضله، ابن عبدالبر، ج٢، ص١٩١ رواه محمد بن كثير عن الأوزاعي عن حسان بن عطية.

عن الحسن البصري أن عمران بن الحصين كان جالساً ومعه أصحابه، فقال رجل من القوم، لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له: ادن، فدنا، فقال: أريت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعاً، وصلاة العصر أربعاً، والمغرب ثلاثاً تقرأ في اثنتين؟! أريت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد الطواف سبعاً، والطواف بالصفا والمروة؟! ثم قال: أي قوم: خذوا عنا فإنكم والله إن لم تفعلوا لتضلُنّ[١].

وعن أيوب السختياني: أن رجلاً قال لمطرف بن عبدالله بن الشخير: لا تحدثونا إلا بما في القرآن فقال له مطرف: إنا والله ما نريد بالقرآن بدلاً، ولكنا نريد من هو أعلم بالقرآن منا[٢].

وعن الأوزاعي قال: قال أيوب السختياني أيضاً: "إذا حدثت الرجل بالسنة، فقال: دعنا من هذا وحدثنا من القرآن: فاعلم أنه ضال مضل"[٣].

يتحدث ابن القيم في (إعلام الموقعين) عن استقلالية السنة بالتشريع فيقول: "السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن تكون موافقة له من كل وجه، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها.

الثاني: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له.

الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه، ولا تخرج عن هذه الأقسام فلا تعارض القرآن بوجه ما.

ثم قال: فما كان منها زائداً على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديماً لها على كتاب الله، بل امتثال لما أمر الله به

---

[١] انظر: **الكفاية**، ص٢٨ من عدة طرق، وجامع بيان العلم، ج٢، ص١٩١.

[٢] **جامع بيان العلم**، ج٢، ص١٩١.

[٣] انظر: **معرفة علوم الحديث**، ص٦٥، والكفاية، ص٤٩.

من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله لا يطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى، وسقطت طاعته المختصة به، وقد قال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾

وأضاف إلى ذلك قائلاً: وكيف يمكن أحداً من أهل العلم أن لا يقبل حديثاً زائداً على كتاب الله، فلا يقبل حديث تحريم المرأة على عمتها ولا على خالتها، ولا حديث التحريم بالرضاع لكل ما يحرم من النسب، ولا حديث خيار الشرط، ولا أحاديث الشفعة، ولا حديث الرهن في الحضر مع أنه زائد على ما في القرآن، ولا حديث ميراث الجدة...ولا حديث منع الحائض من الصوم والصلاة، ولا حديث وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان، ولا أحاديث أحداد المتوفى عنها زوجها مع زيادتها على ما في القرآن من العدة؟!! وقال: وقد أخذ الناس بحديث "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم"، وهو زائد على القرآن، وأخذوا بحديث "من قتل قتيلاً فله سلبه"، وهو زائد على ما في القرآن من قسمة الغنائم، وأخذوا كلهم بحديث توريثه صلى الله عليه وسلم بنت الابن السدس مع البنت وهو زائد على ما في القرآن، ولو تتبعنا هذا لطال[1].

يستدل ابن القيم على أن الأحاديث التي جاءت بأحكام زائدة على ما في القرآن، واجبة الاتباع والطاعة بقوله:

"تخصيص القرآن بالسنة جائز، كما أجمعت الأمة على تخصيص قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾، بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها"، وعلى تخصيص عموم قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ..﴾، بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يرث المسلم الكافر"، وتخصيص عموم قوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)، بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا قطع في ثمر ولا كَثر"، ونظائر ذلك كثيرة، فإذا جاز التخصيص –وهو رفع بعض ما تناوله اللفظ وهو

---

[1] انظر: **إعلام الموقعين**، ج٢، ص٣٢٣-٣٢٤، الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية.

نقصان معناه- فلأن تجوز الزيادة التي لا تتضمن رفع شيء من مدلوله ولا نقصانه بطريق الأولى والأحرى، فالزيادة لا توجب رفع المزيد لغة ولا شرعاً ولا عرفاً ولا عقلاً، ولا تقول العقلاء لمن ازداد خيره أو ماله أو جاهه أو علمه أو ولده: إنه قد ارتفع شيء مما في الكيس، فالزيادة تقرر حكم المزيد وتزيده بياناً أو تأكيداً، فالزيادة لا تتضمن النهي عن المزيد ولا المنع منه، وذلك حقيقة النسخ، وإذا انتفت حقيقة النسخ استحال ثبوته، فالنسخ لابد فيه من تنافي الناسخ والمنسوخ وامتناع اجتماعهما، والزيادة غير منافية للمزيد عليه، ولا اجتماعهما ممتنع"[1].

فليس هناك سنة صحيحة صريحة تخالف القرآن الكريم لأن مبلغهما الرسول المعصوم الذي يكشف بهما عن حكم الله تعالى الذي يستحيل أن يقع بين أحكامه تناقض أو تعارض.

وأود أن أذكر هنا رد الشيخ عبدالغني عبدالخالق على صاحب (الفكر السامي) الذي زعم أن هناك سنة تخالف الكتاب، حيث ذهب إلى أن هناك نوعاً رابعاً من السنة وهو السنة الناسخة للكتاب المتواترة -على رأي الجمهور- أو الآحاد على القول بها، كحديث "لا وصية لوارث"، الناسخ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ١٨٠)، وحديث: "البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام"، الناسخ لقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور: ٢)، فإن الحاكم لو اقتصر على الجلد لوافق القرآن وخالف السنة، وهذا محل النـــزاع بين الحنفية وبقية المذاهب، فعليه إن هناك قسماً رابعاً على بعض المذاهب وهو السنة التي دلت على ما يخالف الكتاب.

فيقول الشيخ عبدالغني في رده على صاحب هذه المقولة: أنت تعلم أنه لا يمكن أن تخالف السنة الكتاب، ولا يعقل أن يذهب واحد من المسلمين إلى ذلك، وأن

---

[1] المصدر السابق، ج٢، ص٢٩٩-٣٠٠.

صاحب هذه المقولة قد فهم من كلام ابن القيم في مناظرته للحنفية فهماً باطلاً، لأن الحنفية لا يقولون بهذا، بل ولا يلزم من مذهبهم أيضاً، حيث إن الزيادة على النص بما يخرج بعض أفراد عامه إن كانت متصلة به كانت تخصيصاً بالاتفاق، وإن تأخرت وانفصلت عنه فقد وقع الخلاف بين الحنفية وغيرهم في أن تكون هذه الزيادة نسخاً لحكم الفرد الذي دلت على حكمه أم تخصيصاً للعام؟ فذهب الحنفية إلى الأول، وذهب غيرهم إلى الثاني، وكل واحد من الفريقين أعطى هذه الزيادة حكم ما ذهب إليه، وأحكام النسخ والتخصيص قد تختلف، مثلاً الصحيح أن خبر الواحد لا ينسخ الكتاب ولا السنة المتواترة، وأنه يخصصهما، فإذا كانت هذه الزيادة وردت بخبر الواحد قال غير الحنفية: إنها تخصصه، وإن تعارضها مع هذا العام لا يطعن في صحتها فهي سنة صحيحة، وقالت الحنفية: إنها لا تخصصه لأنها منفصلة، ولا تنسخه لأنها خبر واحد ليس في قوة المنسوخ المتواتر، فهي لا تؤثر في الكتاب بحال فهي مخالفة له في الواقع، وذلك مما يطعن في صحتها، ويستلزم كذبها على رسول الله، وأنها لم تصدر منه، لأن سنته لا تكون مخالفة للكتاب أبداً، فتبين من هذا أنهم لا يقولون بوجود نوع من السنة يكون مخالفاً للكتاب حاشا لله أن يصدر عنهم ذلك. ثم لخص الشيخ عبدالغني القول في ذلك فقال: إن هذه الزيادة أمرها بين ثلاثة أحوال:

أولها: أن لا تكون ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما هو رأي الحنفية إذا كانت الزيادة خبر واحد.

ثانيتها: أن تكون مخصصة مطلقاً كما هو رأي غيرهم.

ثالثتها: أن تكون ناسخة كما هو رأي جميعهم في السنة المتواترة.

وعلى هذا لا تخرج هذه الزيادة إذا كانت صحيحة الثبوت عن كونها ناسخة أو مخصصة، وكل من الناسخة والمخصصة لا تخرج عن كونها بياناً للكتاب، أو مستقلة أفادت حكماً سكت عنه، ولا يصح بحال القول: إنها أفادت حكماً مخالفاً لما فيه على أي مذهب كان، ولهذا فإن للمخصص والناسخ لكل منهما ناحيتين: ناحية تبيان

للكتاب، وناحية استقلال بإفادة حكم سكت عنه، وبذلك لا صحة لما ذهب إليه صاحب (الفكر السامي)[١].

الفقهاء والعلماء على مختلف مدارسهم ومذاهبهم متفقون اتفاقاً قطعياً على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم فيما صدر عنه سواء يعود إلى السنة المؤكدة أو المبينة للقرآن الكريم أو إلى السنة المستقلة، وأنهم متفقون على ان كل أحد يؤخذ منه ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلابد له من عذر في تركه. وهذا العذر إما ناشئ من عدم اعتقاده أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله أو فعله، أو من اعتقاده عدم إرادة تلك المسألة بذلك الحديث، أو من اعتقاده أن حكم ذلك الحديث منسوخ.

ويمكن القول هنا: إن الفقيه قد يترك حديثاً لاعتقاده أنه لم يقصد به التشريع لأنه يتضمن بعض الأفعال النبوية التي صدرت منه صلى الله عليه وسلم على سبيل العادة والجبلة البشرية، أو لم يقصد به التشريع العام، بل صدر منه بوصف الإمامة ورئاسة الدولة أو القضاء لا بوصف الفتوى والتبليغ عن الله تعالى.

ولكن مع كل ما سبق يجب عند الاحتجاج بحديث ما على إثبات حكم من الأحكام الشرعية أن تتوفر فيه ثلاثة أمور:

أولها: التأكد والاستيثاق من صحة الحديث وثبوتها، وصحة الحديث إنما تتحقق بشروط معروفة ذكرها وقررها أئمة الحديث وجهابذته، وهي تتلخص في كون رواته ثقاتاً عدولاً من مبدأ السند إلى منتهاه، وفي كون السند متصل الحلقات،دون أي فجوة أو انقطاع بين راو وآخر في أوله ووسطه وآخره، وفي عدم وجود علة قادحة موجبة لرده.

ثانيها: التأكد من صحة دلالة الحديث على المعنى المطلوب.

---

[١] انظر: **حجية السنة**، د. عبدالغني، ص٤٩٧-٤٩٩.

ثالثها: التأكد من عدم وجود معارض معتبر –عقلي أو نقلي من القرآن والسنة وأصول الشريعة أو من التاريخ والواقع– بتقييد اطلاقه أو تخصيص عمومه، وربما هناك ناسخ يوقف العمل به.

فإذا ما توفرت الشروط السابقة في حديث ما وجب الأخذ به والعمل بمقتضاه ولا يجوز رده بادعاء مخالفته للقرآن الكريم كرد المعتزلة لأحاديث الشفاعة المستفيضة في حق أهل الكبائر من المؤمنين، وكردهم الأحاديث الصحيحة المثبتة لرؤية الله تعالى في الآخرة بالنسبة لأهل الجنة، بدعوى أن هذه الأحاديث تعارض الآيات القرآنية، وفي الحقيقة لا تعارض بين هذه الأحاديث وتلك الأحاديث ويمكن الجمع بينهما.

كما لا يجوز رد حديث ما ثبتت صحته بدعوى مخالفته العقل والعلم، أو رده بدعوى مخالفته لأحاديث أخرى حيث رد بعض الناس الحديث الصحيح بزعم أنه يعارض –في رأيه– حديثاً أو أحاديث صحاحاً أخر، وفي الحقيقة عند البحث عن هذا الحديث والأحاديث المعارضة يتبين ضعفها فلا تقوى على معارضة الحديث الصحيح، أو يتبين أنها موضوعة.

## الاستدلال بالعقل على حجية السنة المستقلة

لما ثبتت رسالة محمد صلى الله عليه وسلم بالمعجزة ثبتت عصمته من الخطأ فيما يبلغه عن ربه من عقيدة وشريعة ووجبت طاعته واتباعه إذ هو الناطق باسم ربه والكاشف عن حكمه، ولا يمكن أن يبلغ الناس ما لم يبلغ به من أوامر ونواه وإرشادات وتوجيهات وأخلاق وقيم ومبادىء سواء جاء هذا التبليغ على صورة وحي متلو أو غير متلو، وليس من المقبول عقلاً والمشروع شرعاً أن يتبعه الناس في بعض الوحي دون بعض، فإن حصل هذا من بعض المصدقين برسالته فإنما مثله كمثل أولئك الذين ذكرهم الله في كتابه ووصفهم بأنهم يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعضه، فهؤلاء الذين يرفضون الأخذ بالسنة المستقلة والعمل بها ويقتصرون في العمل

على الوحي المتلو إنما هم يؤمنون ببعض الوحي ويكفرون ببعضه وهنا تكمن الخطورة ويخشى على أصحاب الفكرة الخروج عن دائرة الإيمان والتصديق برسالة محمد صلى الله عليه وسلم، وكيف يمكن تصديق هؤلاء في إيمانهم، وذلك لأنهم يصدقون رسول الله فيما جاء به من قرآن ولا يصدقونه فيما جاء به من سنته ومصدر الاثنين وحي الله، فإما يصدقونه في كل ما يبلغه الناس من عقيدة وشريعة باعتباره الإنسان المعصوم عن الخطأ والمبلغ الصادق الأمين عن الله تعالى وإما يكذبونه في ذلك، وأما التوسط في المسألة وتصديقه فيما يبلغه قرآناً ورفض ما يبلغه سنة فهذا أمر مرفوض وبدعة محدثة يخرج صاحب الفكرة عن الإسلام ويدخله في الضلال المبين لأن الرسول في كل الأحال لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

ولو رجعنا إلى عهد الصحابة رضي الله عنهم وهم أحرص الناس على دين الله والتمسك به والذود عنه، وبحثنا عن موقفهم من السنة المستقلة في الاعتبار والاحتجاج بها في مجال التشريع لتبين لنا أنهم مجمعون على الأخذ بها واتباعها، ولم يرد عن أحدهم إذا أمره النبي بشيء أو نهاه عن شيء أنه تردد في الامتثال سائلاً النبي هل هذا المأمور به أو المنهيّ عنه قد ورد في القرآن الكريم؟ بل كان يبادر إلى الامتثال والتنفيذ لعلمه بأن هذا الأمر هو أمر الله وهذا النهي هو نهي الله والرسول مبلغ عنه وواجب الطاعة، والأمثلة على هذه الحقيقة كثيرة في عهد الصحابة ولا تخفى على من له أدنى إلمام بسيرتهم، وقد سبق ذكر عدد منها. فلم يكن بينهم من يفرق بين القرآن والسنة المستقلة في دائرة الاحتجاج على الأحكام لعلمهم بأن الاثنين من الله وأن طاعة الرسول واجبة كطاعة الله تعالى، وقد مضى عهدهم وعهد التابعين وأتباعهم ومن تبعهم من الأجيال المؤمنة المتلاحقة وهم ينظرون إلى سنة رسول الله من غير فرق بين ما كان منها مؤكداً أو مبيناً أو مستقلاً على انها المصدر الثاني بعد كتاب الله بلا ريب اعتقاداً وعملاً، وأنها حجة في دين الله وشرعه، ثم ظهرت فكرة الفرق بين القرآن والسنة في مجال الاحتجاج وبدعة القول بذلك لدى بعض الناس المعروفين

بانحرافهم وضلالهم وزندقتهم الذين اتخذوا من الفكرة وبثها وسيلة لهدم العقيدة والشريعة، من دون أن يكون لهؤلاء ما يؤيد فكرتهم من القرآن والسنة وإجماع الأمة ومن العقل والنظر والقياس.

## شبه نفاة الاحتجاج بالسنة المستقلة

الذين ينكرون الاحتجاج بالسنة المستقلة محجوجون بالأدلة السابقة من القرآن والسنة وإجماع الأمة والعقل، هذه الأدلة التي تدل دلالة صريحة قاطعة على وجوب طاعة الرسول واتباع سنته من غير فرق بين كونها سنة مؤكدة ومبينة لما جاء في القرآن الكريم أو مستقلة بأحكام لم يرد لها ذكر فيه.

أما زعمهم الاكتفاء والاستغناء بالقرآن الكريم عن السنة فإنه يأتي مخالفاً للقرآن الكريم نفسه مخالفة صريحة وواضحة لا يحتاج ذلك إلى نظر وتأمل إذ القرآن يأمر بطاعة الرسول بجوار طاعة الله تعالى كما ورد ذلك في عدد كثير من الآيات القرآنية التي سبق ذكر بعض منها، بل جعل القرآن طاعة الرسول طاعة الله كما جعل بيعته بيعة الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾، (إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله).

يقول الإمام الشافعي: "وما سنّ رسول الله -فيما ليس لله فيه حكم- فبحكم الله سنّه، وكذلك أخبرنا الله في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ۝٥٣﴾ (الشورى: ٥٢-٥٣)، وقد سنّ رسول الله مع كتاب الله، وسنّ فيما ليس فيه بعينه نص كتاب، وكل ما سنّ رسول الله فقد ألزمنا الله اتباعه، وجعل لنا في اتباعه طاعته، وجعل في العنود -أي الابتعاد- عن اتباعه معصية"[1].

استند منكرو الاحتجاج بالسنة إلى شبهات واهية وأقاويل باطلة وهي شبهات

---

[1] الرسالة، ص٨٨-٨٩.

وادعاءات لم تصمد بل تلاشت أمام الأدلة القاطعة والحجج الدامغة التي كشف بها علماء الأمة زيف ادعاءاتهم وبطلان شبهاتهم.

استدلوا وبنوا شبهاتهم على آيات قرآنية لا تصلح بأي حال أن تكون أدلة لهم لاثبات مدعاهم بل هي براهين على بطلان معتقدهم هذا.

من تلك الآيات التي استندوا إليها بالباطل:

١. قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾

والمراد من الآية واضح وهو أن القرآن بيان لأمور الدين بالنص أو بالإحالة على السنة النبوية بدليل قوله تعالى: (ونزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم)، فمن الأشياء التي بينها القرآن الكريم بصراحة أن السنة واجبة الطاعة والاتباع، وما لم يرد حكمه في القرآن يبحث عنه في السنة المطهرة.

٢. قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾

والمراد من هذه الآية واضح كسابقتها، وهو أن المراد بالكتاب في الآية هو اللوح المحفوظ لا القرآن الكريم كما يقتضي ذلك السياق قال تعالى: (ما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم)، أي مكتوبة آجالها وأرزاقها وأعمالها وأحوالها كما كتبت آجالكم وآرزاقكم وأعمالكم ﴿مَّا فَرَّطْنَا﴾ أي ما تركنا وما أغفلنا ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ أي اللوح المحفوظ شيئاً إلا بيناه.

وأما على تقدير أن المراد بالكتاب في الآية هو القرآن الكريم –كما ذهب إليه هؤلاء– فيكون تأويل الآية ما فرطنا فيه من شيء من أمور الدين، فالكتاب دال عليها إما بطريق النص أو بالإحالة على السنة كما سبق حيث طاعة الرسول واجبة ومبينة في القرآن الكريم.

وأما الحديث الذي استند إليه هؤلاء في بناء شبهتهم فهو الحديث الذي ذكره الإمام الشافعي في (الرسالة) حيث ورد فيها: أن النبي قال: "ما جاءكم عني فاعرضوه

على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله"، قال الشافعي في تعقيب له على هذا الحديث: "ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغر ولا كبر، ثم قال: وهذه أيضاً رواية منقطعة عن رجل مجهور، ونحن لا نقبل هذه الرواية في شيء"[١].

يقول الشيخ أحمد محمد شاكر في تعقيب على هذا الحديث:

"هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة كلها موضوع، أو بالغ الغاية في الضعف، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد، وأقرب رواية لما نقله الشافعي هنا فوهّاه وضعفه رواية الطبراني في معجمه الكبير من حديث ابن عمر نقلها الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٧٠)، وقال: فيه أبو حاضر عبدالملك بن عبد ربه: وهو منكر.

وقال في عون المعبود (٤/٣٢٩): فأما ما وراه بعضهم أنه قال: إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فخذوه، فإنه حديث باطل لا أصل له، وقد حكى زكريا الساجي عن يحيى بن معين أنه قال: هذا حديث وضعته الزنادقة، ونقل هو والعجلوني في كشف الخفا (١/٨٦) عن الصنعاني أنه قال: وهو موضوع، وكتب أبو محمد بن حزم فصلاً نفيساً جداً في هذا المعنى في كتاب الأحكام (٢/٧٦-٨٢) وروى بعض ألفاظ هذا الحديث المكذوب ومما قال فيه: ولو أن امرأ قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر، لأن ذلك أقل ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حد للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال، ثم قال: ولو أن امرأ لا يأخذ إلا بما اجتمعت عليه الأمة فقط، أو يترك كل ما اختلفوا فيه مما جاءت فيه النصوص لكان فاسقاً بإجماع الأمة[٢].

ومن شبهات نفاة الاحتجاج بالسنة زعمهم أن الله تكفل بحفظ القرآن، ولم

---

[١] الرسالة، ص٢٢٥.

[٢] الرسالة، هامش ص ٢٢٤.

يتكفل بحفظ السنة بقوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾، هذا الادعاء مرفوض وباطل لأن الله تعالى كما تكفل بحفظ القرآن الكريم تكفل بحفظ سنة نبيه هذه السنة التي تقع من القرآن موقع المبين والشارح له والحافظ له من التحريف المعنوي فحفظ السنة لازم لحفظ القرآن الكريم، فكما أن الله تعالى حفظ المبيّن بفتح الياء —وهو القرآن من التحريف حفظ مبيِّنه- بكسر الياء- وهو السنة، فالله تعالى قد حفظ كلامه من التحريفين اللفظي والمعنوي على حد سواء وحفظه من التحريف المعنوي لا يتم إلا بسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

ومن مزاعم القوم في رد الاحتجاج بالنسة قولهم: إن الحديث اختلطه الصحيح والضعيف بل الموضوع مما جعل تمييز الصحيح عن غيره أمراً غير ممكن، يرد هذا الزعم وهذه المقولة بأن علماء المسلمين الذين قيضهم الله لحفظ سنة نبيه في كل مرحلة من المراحل وفي وقت مبكر من تاريخ الحديث قد تصدوا للأحاديث الضعيفة والموضوعة، وبينوا وميزوا صحيحها من سقيمها ومقبولها من مردوها بنقد لم يعرف التاريخ له نظيراً في تاريخ البحث العلمي في مجال تحقيق الروايات بما وضعوا من علوم وقواعد ابتدعوها لهذا الغرض، تناولوا في نقدهم السند والمتن من الحديث على حد سواء، لا كما زعم أعداء السنة بأن اهتمام علماء الحديث ونقدهم كانا موجهين إلى السند دون المتن، فآتت جهودهم النقدية أكلها في تمييز الصحيح عن غيره ولله الحمد[١].

فالقرآن الكريم والسنة المطهرة هما أساس الدين والنور الهادي إلى صراط الله المستقيم، ولما كانت للسنة النبوية هذه المكانة من الدين وعرفها السلف الصالح من هذه الأمة فقد رعاها علماء المسلمين حق رعايتها فحفظوها في صدورهم ودونوها في مصنفاتهم وكتبهم ووضعوا فيها علوماً مختلفة لحمايتها، وحكموها في شؤون المسلمين المختلفة، فكانوا يرون وجوب اتباعها وحرمة مخالفتها، وعلى هذا أجمع المسلمون

---

[١] انظر: **تفاصيل ذلك في كتابنا المستشرقون والحديث النبوي**، ص١٢١-١٢٥، وص١٣١-١٣٧.

وتضافرت لديهم الأدلة، فكانوا يرون أن من أنكر ذلك فقد نابذ الأدلة القطعية واتبع سبيل غير المؤمنين، فكانوا بها متمسكين وعلى هديها سائرين، ولهذا كانوا من الضلال بعيدين وبرضا الله –إن شاء الله تعالى– فائزين.

## خاتمة

السنة المستقلة حجة تعبدنا الله تعالى بالأخذ بها والعمل على مقتضاها، وقد دل على ذلك ما يأتي:

١. عموم عصمة الرسول صلى الله عليه وسلم الثابتة بالمعجزة عن الخطأ في التبليغ لكل ما جاء به من عند الله تعالى، ومن ذلك ما وردت به السنة وسكت عنه الكتاب، فهو إذن حق مطابق لما عند الله تعالى ولما حكم به، وكل ما كان كذلك فالأخذ به مطلوب، والعمل به مشروع.

٢. عموم آيات الكتاب الدالة على حجية السنة والتي سبق ذكرها، فهي تدل دلالة قاطعة على حجيتها سواء كانت من السنة المؤكدة والمبينة –وكل منهما فيها جانب من الاستقلالية– أم من السنة المستقلة، وقد كثرت هذه الآيات كثرة تفيد القطع بعمومها للأنواع الثلاثة، وبعدم احتمالها للتخصيص في إخراج السنة المستقلة، بل إن قوله تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) يفيد حجية خصوص السنة المستقلة.

٣. عموم الأحاديث المثبتة لحجية السنة مؤكدة كانت أو مبينة أو مستقلة والتي سبق ذكرها، وهي متكاثرة إلى درجة تفيد القطع بهذا العموم، وقد ورد بينها ما هو خاص بالسنة المستقلة، أو يكون –على أقل تقدير– دخولها فيه متبادراً في النظر وأولى من دخول غيرها، فمن ذلك حديث: (لا أُلفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه أمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه)، وحديث: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على اريكته

يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه،وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السباع ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقول فعليهم أن يقروه وله أن يعقبهم بمثل قراه".

ولا يخفى أن تحريم الحمر الأهلية والمذكور معها ليس في القرآن وهو خاص بالسنة المستقلة، كما لا يخفى أن الظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم: (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه) ما كان مستقلاً عن الكتاب، وإن سلمنا شموله لغيره أيضاً فلا ضير حيث إنه أثبت أن الجميع من عند الله وهو المطلوب.

أما الحديث الأول فيفيد أن كل ما لا يوجد في كتاب الله مما أمر به الرسول أو نهى عنه فتركه مذموم ومنهي عنه، وذلك يستلزم حجية السنة المستقلة إذ المتبادر من عدم الوجود أن لا يكون مذكورا في الكتاب لا إجمالاً ولا تفصيلاً، أما إن حاول محاول إدخال السنة المبينة أيضا فيما لا يوجد فيه —من حيث إن تفاصيل الحكم غير موجودة فيه– فلا بأس، أما محاولة قصر هذه الأحاديث على السنة المبينة فقط فهي محاولة فاشلة لا نصيب لها من النظر الصحيح حيث لا دليل كما سبق في الآيات.

٤. أجمعت الأمة وعلماؤها على وجوب العمل بهذا النوع من السنة وحجيته حيث أجمعوا على أحكام فرعية لا مستند لها إلا السنة المستقلة، وإجماعهم على الأخذ بها والاستناد إليها يسلتزم إجماعهم على حجيتها، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ذكرنا بعضاً منها آنفاً.

# قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الحديث النبوي.

ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، (دار الفكر، بيروت، لبنان).

أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م).

أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، (دار إحياء السنة النبوية، تصدير وتحقيق يوسف العش، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م).

الإمام القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، (مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى. والطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٦٥م).

جلال الدين السيوطي، **مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة**، (دراسة وتحقيق مصطفى عاشور، القاهرة، مكتبة الفراء، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م).

الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق محمد عجاج الخطيب، (دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩١).

الزمخشري، **حقائق التنـــزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل المعروف بالكشاف**، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، (الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م).

عبدالرحمن السمرقندي الدارمي، **سنن الدارمي**، (المطبعة الحديثة، دمشق، ١٣٤٩هـ).

عبدالغني عبدالخالق، **حجية السنة**، ا(لمعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن-فرجينيا،

الولايات المتحدة الأمريكية).

فخر الدين الرازي، **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، (دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م، والطبعة الأولى).

محمد بن إدريس الشافعي، **الرسالة**، تحقيق أحمد محمد شاكر، (الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م).

محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بالحاكم، **معرفة علوم الحديث**، (دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م).

محمد بهاءالدين حسين، **المستشرقون والحديث النبوي**، (دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).

يوسف بن عبدالبر القرطبي، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، (مطبعة العاصمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م).

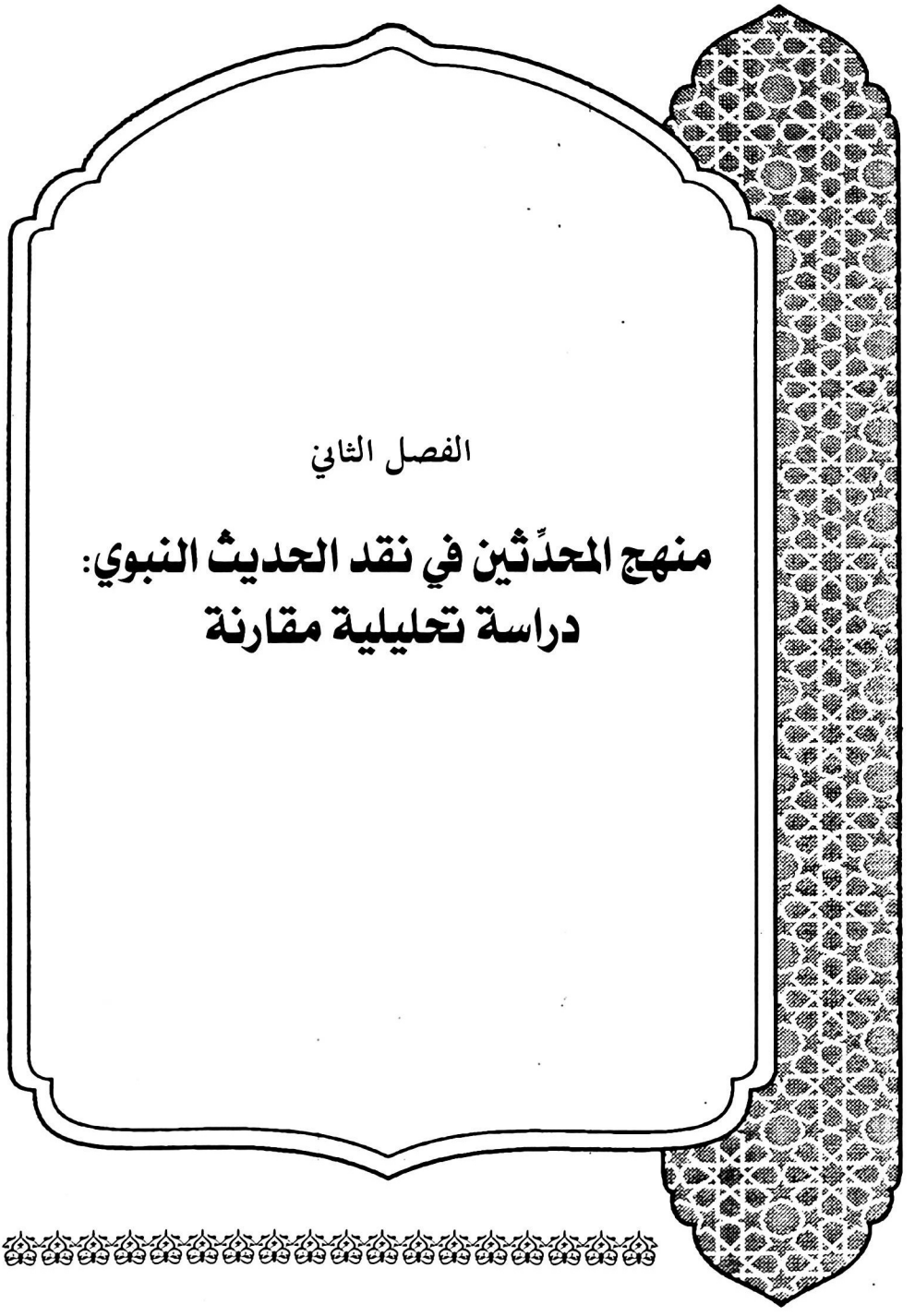

الفصل الثاني

# منهج المحدِّثين في نقد الحديث النبوي: دراسة تحليلية مقارنة

## الفصل الثاني

# منهج المحدِّثين في نقد الحديث النبوي: دراسة تحليلية مقارنة

### المقدمة

إن نقد الحديث النبوي ليس كنقد أي خبر أو رواية تأريخية أو قصة في المنظور الإسلامي، لأن الحديث النبوي إنما هو المنهج النبوي المفصل في تعليم الإسلام وتطبيقه وتربية الأمة الإسلامية عليه، والمتمثل في أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخُلُقية والخَلقيَّة، وسيرته قبل البعثة وبعدها؛ وهو المصدر الثاني للإسلام بعد القرآن الكريم في التشريع، وقد يستقل بالتشريع كالجمع بين المرأة وخالتها، وكتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير، وغير ذلك، والقرآن الكريم إنما هو الدستور المشتمل على الأصول والقواعد الكلية الأساسية للإسلام في العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات والآداب.

أما الحديث فهو البيان النظري والتطبيق العملي للقرآن الكريم في كل دَلك، لذا يجب اتباعه، ويلزم العمل بما جاء به من أحكام وتشريعات لأنه كالقرآن الكريم في ذلك، فتجب طاعة الرسول فيما جاء في حديثه كما تجب طاعته فيما بلغه من آيات القرآن الكريم، دل على ذلك القرآن الكريم في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (آل عمران: ٣١)، ومنها قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (النساء: ٥٩)، ومنها قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا

﴿ يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (النساء: ٦٥)، ومنها قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾ (الأنفال: ٢٠).

والحديث النبوي نفسه، فقد وردت في ذلك أحاديث كثيرة منها: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: "كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى"، قيل: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: "من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى"[١]. ومنها قوله ﷺ: "من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله"[٢]. ومنها ما روي عن المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله"[٣]. ومنها ما روي عن العرباض بن سارية أن رسول الله ﷺ قال: "أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم وبسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة"[٤]. فقد تواترت الأحاديث عنه ﷺ في وجوب الأخذ بهديه في كل شيء من الأمور، وقال عليه الصلاة والسلام في وصيته في حجة الوداع كما رواه ابن عباس وصححه الحاكم ووافقه الذهبي: "قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم فلن تضلوا أبداً: كتاب الله وسنة نبيه".

وإجماع الأمة، فقد أجمعت الأمة على ذلك، ولم يقل أحد ممن يعتد بقوله بعكس ذلك؛ والعقل والنظر؛ لأن الحديث هو الأصل الثاني للتشريع، وهو المبين لكتاب الله والمفصِّل له، فإذا هدمناه هدمنا نصف التشريع الإسلامي، وهدمنا بيان الأصل الأول

---

[١] رواه البخاري في كتاب "**الاعتصام بالكتاب والسنة**"، ٢٥٧/٤.

[٢] رواه البخاري في كتاب **الأحكام**، ٢٣٣/٤. وابن ماجه في المقدمة، ٤/١.

[٣] **رواه أبو داود في باب لزوم السنة**، ١٠/٥، ح ٤٦٠٤، ورجاله كلهم ثقات. ورواه أيضاً الترمذي في كتاب العلم من "**جامعه**"، ٣٨/٥، ح ٢٦٦٤، وقال: هذا حديث حسن غريب.

[٤] **رواه أبو داود في باب لزوم السنة**، ١٣/٥، ح ٤٦٠٧. وكذلك الترمذي في كتاب العلم، ٤٤/٥، ح ٢٦٧٦، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وهو القرآن، إذا فعلنا ذلك استعجم علينا القرآن فقل على الدِّين العفاء، ولا يقول بذلك إلا زنديق وجاهل.

فالحديث في حقيقته دين لأن الإسلام يتكون من القرآن والحديث، والدين ينبغي أن يحتاط له في الأخذ به، لذا نزل علماء الحديث إلى ميدان نقده وهم يضعون نصب أعينهم هذه الحقيقة، ويقدرون خطورة المادة التي يتولون نقدها وعظم مسؤوليتهم إزاءها لهذا الاعتبار، فكانوا ينقدون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيطة وحذر شديدين سواء في نقدهم سنده أو متنه. فاتخذوا في نقدهم إياه من المناهج أقومها، ومن القواعد أدقها، ومن الضوابط أحوطها وأسلمها.

وما كان للمحدثين -لولا العقيدة الدينية- أن يحملوا أنفسهم مؤونة منهج شاق يستنفد الكثير من الوقت والجهد دون أن يكون لهم من وراء ذلك مطمع في مكسب أو مغنم مادي معين، أو مكسب سياسي من جاه أو سلطان، بل كان الباعث في إخضاع فكرهم لهذا المنهج الشاق في البحث هو الدين ليس إلا.

ويتمثل هذا الدافع الديني في نصوص كثيرة من الكتاب والسنة، وقد اتخذوا من تلك النصوص أصولاً وقواعد في منهجهم النقدي وانطلقوا منها لتحمل أعباء هذه المهمة الخطيرة.

من تلك النصوص: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ...﴾ (الحجرات: ٦).

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ (الإسراء: ٣٦).

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ (النجم: ٢٨).

ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾.

ومنها: قوله ﷺ في الحديث المتواتر عنه: "من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار".[١]

ومنها: قوله ﷺ في تحميل ناقل الكذب عليه إثم الكاذب المفتري: "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين".[٢]

ومنها: قوله ﷺ: "نضَّر الله امرءاً سمع منا شيئاً فحفظه ثم بلغه كما سمع فربَّ مبلَّغ أوعى من سامع" وفي رواية: "فربَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه" وفي أخرى: "ورب حامل فقه وليس بفقيه".[٣]

ومنها: قوله ﷺ في مناسبات: "ليبلغ الشاهد الغائب".[٤]

فتمخضت من هذه التحذيرات والتوجيهات أصول وقوانين الرواية لدى علماء الحديث والتي تكفل حفظ الحديث وصيانته ونشره في مختلف العصور، هذا ما نريد الكشف عنه من خلال هذا البحث وبالله التوفيق..

---

[١] الحديث متواتر أخرجه الشيخان وغيرهما، فقد رواه بضع وسبعون صحابياً، **صحيح البخاري بشرح ابن حجر**، ١٠/١. **وصحيح مسلم**، ٨/١. وسنن الترمذي، ١٤٢/٤.

[٢] مقدمة **صحيح مسلم**.

[٣] **سنن الترمذي**، ١٤١/٤- ١٤٢؛ وكتاب المجروحين، ٢/١-٣، وشرف أصحاب الحديث، ص٨.

[٤] **صحيح البخاري**، ٢٧/١؛ وكتاب المجروحين، ابن حبان، ٢٦/١.

## تاريخ نشأة البحث والتدقيق في الحديث

بدأ البحث والتدقيق في الحديث في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لكن على نطاق محدود لأن الصحابة رضوان الله عليهم لم يشعروا بأنهم في حاجة إلى الرجوع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم لمزيد من التوكيد والتوثيق فيما روي عنه، لأنه لم يكن بينهم من يكذب أو عرف عنه الكذب، لأن الصحابة كلهم عدول بتعديل الله تعالى إياهم، فقد ثبتت عدالتهم بأقوى ما تثبت العدالة به لأحد، ثبتت بالكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾؛ ولا شك أن المخاطبين هم الرسول وصحبه، وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾؛ وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾.

أما السنة فقد جاء في حديث أبي سعيد الخدري المتفق على صحته أنه ﷺ قال: "لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصفه"[1]، ولكن قد يحصل النسيان فقط، لذا قال عمر لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما لمّا تيقن من تثبيته: لإني لم أتهمك ولكن أحببت أن أتثبت؛ فالأجواء كانت أجواء الثقة المتبادلة بينهم، ومع ذلك فقد كانوا يرجعون إليه كلما أشكل عليهم أمر أو تنازعوا في شيء، كما رجع عمر وهشام بن حكيم إليه عليه الصلاة والسلام حينما اختلفا في موضوع قراءة القرآن ليحكم بينهما، والقصة معروفة، فقد كان الرسول ﷺ المرجع لهم في فضّ الخصومات والمنازعات وبيان الأحكام.

---

[1] انظر: **صحيح البخاري في فضائل الصحابة**، ٨/٦. ومسلم، ١٨٨/٧.

## بداية نشأة التثبت في الأحاديث النبوية في عصر الصحابة

وقد بدأ السند مع بداية رواية الحديث، ورواية الحديث وجدت في حياة الرسول ﷺ، حيث كان الشاهد من الصحابة ينقل حديثه ويبلغه الغائب، وكان الصحابة رضوان الله عليهم إذا رووا حديثاً عنه صدَّروه بما يشعر تحمل الحديث عنه مباشرة. كـ(سمعت أو رأيت أو نحو ذلك)، وأحياناً لا تتسم الرواية بالصراحة في ذلك، فكانت تحتمل قيام الواسطة بين الرسول ﷺ والصحابي الراوي كما في أحاديث صغار الصحابة كأنس بن مالك وجابر بن عبدالله وابن عباس وغيرهم، وحيث إن الغالب في الواسطة أن يكون صحابياً والثقة المتبادلة كانت بين الصحابة اكتفى بعضهم برفع الحديث إلى النبي دون ذكر الواسطة وهذا ما عرف فيما بعد بـ(مرسل الصحابي) إلا أن هذا النوع يمثل الجانب الأقل من مرويات الصحابة، أما الجانب الأكبر فكان يتمثل في الرواية مباشرة عن النبي ﷺ.

فقد صرح بعض الصحابة بأنه قد يرفع الحديث إلى النبي مباشرة مع أنه لم يتحمله منه، روي عن البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال: "ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضَيْعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يؤمئذ فيحدث الشاهد الغائب"[1].

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي، وإذا نزل فعل مثل ذلك"[2].

وقال أنس بن مالك: ليس كل ما نحدّثكم عن رسول الله سمعناه منه، ولكن

---

[1] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**: ص٥١٤، **ومعرفة علوم الحديث**: الحاكم، ص١٤، **ومفتاح الجنة**: السيوطي، ص٢٢.

[2] **صحيح البخاري بشرح ابن حجر**، ج١/١٨٥.

حدثنا أصحابنا ونحن قوم لا يكذّب بعضهم بعضاً[١].

فهذا المنهج الذي استعمله الصحابة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أنتج السند، وهذه المرحلة تعد مرحلة بداية استعمال السند من قبل الرواة، وتشكل بداية نشأته.

وبعد انتقال الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى، وكان على المسلمين اتباع حديثه، وكان مفروضاً عليهم أن يكونوا متأكدين أن ما يروى ويؤخذ به في الاستدلال والاحتجاج إنما هو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، هنا برزت شخصية أبي بكر الصديق رضي الله عنه، حيث إنه أول من احتاط في قبول الأخبار -كما في قصة ميراث الجدة الآتية. لذلك فأبو بكر هو الذي دل الباحثين المسلمين على أهم قاعدة للنقد والتدقيق والفحص والتمحيص. وهي المقارنة بين الروايات، حيث لم يقبل من صحابي حديثاً يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يشهد معه آخر بأنه قد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، فقد روي عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأل ميراثها، فقال لها أبو بكر: مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً، فارجعي حتى أسال الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثلما قال المغيرة، فأنفذه أبو بكر[٢].

ثم جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسار على نهج أبي بكر في ذلك، فقد روى أبو سعيد الخدري أن أبا موسى الأشعري سلّم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له، فرجع، فأرسل عمر في أثره فقال له: لم رجعت؟ فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجب له فليرجع،

---

[١] **الكفاية**: الخطيب البغدادي، ص٥١٥.

[٢] **سنن الترمذي**، ج٣/٢٨٢، **وسنن ابن ماجة**، ج٣/٩١٠، **وتذكرة الحفاظ**: الذهبي، ج١/٢-٣.

قال: لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك فجاء أبو موسى منتقعاً لونه. ونحن جلوس فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا، وقال: فهل سمع منكم أحد؟ فقلنا: كلنا سمعه. فأرسلوا معه رجلاً منهم أتى عمر فأخبره[1].

وهكذا سار علي رضي الله عنه على نهجهما، حيث كان يستحلف الراوي أسمع حديثه من النبي أم لا؟ فقد روي عنه أنه قال: كنت إذا سمعت من النبي ﷺ حديثاً نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيري عن النبي ﷺ لم أرض حتى يحلف لي أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر[2]. كما قام عدد آخر من الصحابة بالنقد في حياة عمر وبعد وفاته كأم المؤمنين عائشة وابن عباس وغيرهما فأضافوا قواعد أخرى للنقد.

فصنيع أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم في هذه الآثار يتضمن في جملة ما يتضمنه الكشف عن أسانيد الرواة وإلزامهم بذكرها، وإن كانت غاية أمرهم التثبت من صحة الرواية ونسبتها إلى رسول الله ﷺ، وحيث هذا شأنهم فيمكن اعتبار عصر هؤلاء بداية إلزام الرواة التثبت.

فهذه الآثار تبين أن السند قد تخطى مرحلة استخدامه إلى مرحلة إلزام الرواة ذكره، وقد سار الآخرون على نهج الخلفاء في سماع الرواية وطلب ذكر الطريق الذي تحمل منه الراوي الحديث ولا سيما بعد ظهور الفتن التي أودت بحياة الخليفتين الراشدين عثمان وعلي رضي الله عنهما، وظهور الفرق الإسلامية السياسية والعقائدية والفقهية الفرعية، وانتشار عدم الثقة، وظهور كذب بعض الرواة حيث أصبح التفتيش والبحث عن السند أكثر إلحاحاً عن السابق فرضته طبيعة المرحلة والظروف القائمة، وقد صور لنا ابن سيرين رحمه الله المتوفى سنة ١١٠هـ موقف المحدثين في تلك الحقبة أحسن تصوير بقوله: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم،

---

[1] صحيح البخاري بشرح فتح الباري، ٢٦/١١. وصحيح مسلم، ١٦٦٤/٣-١٦٩٦. ومسند أحمد، ج٣٩٨/٤.

[2] سنن ابن ماجة، ج٤٤٦/١، وكتاب المجروحين، ابن حيان، ج٢١/١.

فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[١].

وروي عن مجاهد أنه قال: "جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع حديثي؟ أحدثك عن رسول الله ولا تسمع! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"[٢].

فحاصل كلام ابن سيرين السابق يفيد انه أصبح من عادة المحدثين السؤال عن الرواة، وأن السؤال قد اشتهر عقب قيام الفتنة، ولا يلزم من كلام ابن سيرين أن السؤال قبل الفتنة كان منعدماً، وعليه فلا منافاة ولا تعارض بين قول ابن سيرين وما ذكرناه سابقاً من أن إلزام التثبت بدأ منذ عهد الخليفة الراشد الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

## قوانين الرواية في عهد الصحابة ووسائل البحث عندهم

قام الصحابة رضوان الله عليهم بالتبليغ عن الرسول ﷺ، وبذلوا من أجله غاية ما في الوسع البشري من جهود غير غافلين عن أمر جوهري مهم وهو صون التراث النبوي عن التحريف والتغيير، وقد دفعهم إلى ذلك الدافع الديني، فقد كانوا موقنين أن لا سعادة لهم في الدنيا ولا فوز في الآخرة إلا باتباع الرسول فيما جاء به من عند الله تعالى، فتلقوا أحاديثه بمنتهى العناية والرعاية والحرص عليه... وكان مما زاد في هذا الدافع وشدهم إلى حديث رسول الله ﷺ وحفظه وتبليغه كما هو حثّه ﷺ إياهم على حفظه وتبليغه في أحاديث، حيث غدا حفظ الحديث واجباً وكذا تبليغه لكي يخرجوا

---

[١] **مقدمة صحيح مسلم**، ج١/١١، **والمحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: الرامهرمزي، ص٢٠٩، **وكتاب المجروحين**: ابن حيان، ج١/٦٨، **والكفاية**: الخطيب البغدادي، ص١٦٢.

[٢] **صحيح مسلم**، ج١/١٠.

من المسئولية وعهدة التبليغ، وكان مما سهل لهم القيام بهذه المهمة الموكلة إليهم صفاء أذهانهم وقوة حافظتهم، وقد استمدوا من القرآن والسنة قواعد التثبت من الرواية، وساروا عليها في صيانته من الدس والخلط والتحريف، وكان الناس في عصرهم على أصل العدالة، لا حاجة في الغالب إلى الجرح والتعديل لأن العصر هو عصر الصحابة، وهم عدول على العموم بدلالة آيات من القرآن وأحاديث من الرسول ﷺ، فاتبع الصحابة من قوانين الرواية ما يحتاج إليه في عصرهم للتثبت من صحة النقل والتحرز من الوهم وأهمها:

١. تقليل الرواية عن الرسول ﷺ خشية أن تزل أقدام المكثرين بسبب الخطأ أو النسيان، وحتى لا يستغل ذلك ضعيف الإيمان، أو المنافق فيختلق أحاديث وينسبها إلى الرسول ﷺ، وقد سلك عموم الصحابة هذا المسلك، حتى اشتهر واستفاض عنهم مرفوعاً وموقوفاً "كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع"[١].

٢. التثبت من الرواية عند أخذها وعند أدائها كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه في قصة ميراث الجدة السابقة، وكما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة استئذان أبي موسى الأشعري عليه السابقة، ويقول الذهبي: "وهو الذي سنّ للمحدثين التثبت في النقل، وربما يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب كما في قصة أبي موسى"[٢]، وكما كان من علي رضي الله عنه في استحلاف من حدثه بحديث عن النبي ﷺ كما سبق.

٣. نقد الروايات وذلك بعرضها على نصوص الدين وقواعده، فإن وجدت مخالفة لشيء منها ردوها، وتركوا العمل بمقتضاها، مثلما رد عمر رضي الله عنه رواية فاطمة بنت قيس: أن زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل رسول الله ﷺ لها سكنى ولا نفقة حيث قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلّها حفظت أو

---

[١] روي ذلك عن جماعة من الصحابة، انظر: الرواية عن بعضهم في مقدمة صحيح مسلم، ص٨.

[٢] **تذكرة الحفاظ**، الهند، ط٣، ص٢.

نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: "ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة"[١].

وقد سمعت عائشة رضي الله عنها حديث عمر وابنه عبدالله رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: "إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه" فقالت: رحم الله عمر والله ما حدث رسول الله ﷺ أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد، ولكن قال: إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، وقالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ زاد مسلم: "إنكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطئ"[٢].

والصحابة إنما كانوا يفعلون ذلك للاحتياط في ضبط الحديث لا لتهمة أو سوء ظن، فهذا عمر رضي الله عنه يقول لأبي موسى الأشعري حينما طلب إقامة بينة على ما رواه عن رسول الله ﷺ: إني لم أتهمك ولكن أحببت أن أتثبت، وكذلك رد بعض الأحاديث كان منهم لمخالفته ما استنبطوه من القرآن الكريم، لذا نجد بعض الصحابة ومن بعدهم عملوا بما رده غيرهم لأنهم باجتهادهم رأوه غير معارض للأدلة.

وقد كان من وسائل البحث والتدقيق في الرواية لديهم العناية بالبحث في إسناد الحديث وفحص ودراسة أحوال رواته بعد أن كانوا من قبل يرجحون توثيق من حدثهم. أخرج مسلم في مقدمة صحيحه والترمذي في علل الجامع عن ابن سيرين أنه قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم، فقد كان علماء الصحابة يحثون الناس على الاحتياط في حمل الحديث عن الرواة وعلى

---

[١] القصة أخرجها مسلم في الطلاق ج١٩٨/٤، **شرح صحيح مسلم للنووي**، وأخرجها البخاري أيضاً في باب قصة فاطمة بنت قيس، ج٧٣/٧، شرح البخاري للنووي؛ وأما زيادة "أصدقت أم كذبت" فلا أصل لها في روزاية الحديث، وقد استغلها أعداء الإسلام، والعجب في هذا الأمر أن يذكرها بعض الكتّاب في "أصول الحديث" أو "**أصول الفقه**" ثم يعزوها لمسلم، ومسلم وغيره منها براء.

[٢] أخرجه الشيخان، **البخاري في الجنائز**، ج٧٧/٢-٨٠، ومسلم، ج٤٢/٣-٤٣.

عدم الأخذ إلا ممن يوثق به ديناً وورعاً وحفظاً وضبطاً حتى شاعت في عرف القوم هذه القاعدة: "إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"[١]. وبذلك نشأ علم ميزان الرجال (الجرح والتعديل) الذي هو عمود أصول الحديث، والذي تعود جذوره إلى عهد رسول الله ﷺ حيث يوجد المؤمن والمنافق، والصالح والطالح، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾، وقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبْتَغُونَ فَضْلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٗا﴾.

وهو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة ليعرف من تقبل روايته منهم ومن ترفض، وقد جوز العلماء الكلام في الجرح والتعديل صيانة للشريعة وحفظاً لها من التغيير والتبديل[٢].

ولأهمية الجرح والتعديل في النقد لتمييز الرواية الصحيحة من غيرها لم يعتبر نقاد الحديث من علماء الحديث الكلام فيه من قبيل الغيبة المنهي عنها شرعاً، فقد قيل لأحمد بن حنبل: لا تغتب العلماء: فقال أحمد لمن قال له ذلك: ويحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة، وقال بعضهم لابن المبارك تغتاب، قال: اسكت! إذا لم نبين كيف نعرف الحق من الباطل؟![٣].

والكلام في الجرح والتعديل ثابت عن رسول صلى الله عليه وسلم فقد جاء عنه في التعديل قوله: "إن عبدالله رجل صالح"، يعني عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وجاء عنه في الجرح قوله: "بئس أخو العشيرة" وقوله: "حتى متى ترعون عن ذكر

---

[١] أخرجه ذلك ابن أبي حاتم الرازي في كتاب **الجرح والتعديل**، ج١/١-١٥، عن عدد من التابعين بلفظ: (كان يقال إنما هذه الأحاديث..).

[٢] انظر: الخلاصة: الطيبي، ص٨٨، **وتدريب الراوي**: السيوطي، ج٢/٣٦٨-٣٦٩، **والرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: أبو الحسنات الكنوي، ص١١.

[٣] انظر: **الجرح والتعديل**: ابن أبي حاتم الرازي، ج٢/٢٣، **وتدريب الراوي**: السيوطي، ج٢/٣٦٩، **والرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: أبي الحسنات، ص٩-١٠.

الفاجر، هتكوه يحذره الناس"[١].

والكلام في الجرح والتعديل ثابت عن كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

وممن تكلم فيه من الصحابة: عبدالله بن عباس، وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك، وكان كلامًا قليلاً لقلة الضعف وندرته، وممن تكلم من التابعين في الرجال سعيد بن المسيب المتوفى سنة ٩٣هـ، وعامر الشعبي المتوفى ١٠٤هـ، وابن سيرين المتوفى سنة ١١٠هـ، وغيرهم[٢].

وكان للرحلات في طلب الحديث دور بارز ومهم وقيمة علمية في النقد وتحقيق الرواية والتثبت من صحة الحديث، وقد بدأت هذه الرحلات منذ عصر الصحابة، فقد كان السلف من الصحابة ومن بعدهم يقومون بها لسماع الحديث من الراوي نفسه والتثبت منه، من ذلك أن أبا أيوب الأنصاري رحل إلى عقبة بن عامر في مصر يسأله عن حديث قائلاً له: حدثنا ما سمعت من رسول الله لم يبق أحد سمعه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ومن ستر على مؤمن في الدنيا ستره الله يوم القيامة" فأتى راحلته فركب ثم رجع[٣]. فكان الرجل يرحل في الحديث الواحد قاطعاً المسافة الشاسعة متحملاً المتاعب والمشاق كرحلة أبي أيوب الأنصاري السابقة إلى مصر لسماع وتلقي الحديث المذكور من ذلك الصحابي راوي الحديث.

وبذلك سن الصحابة الرحلة في طلب الحديث للتثبت منه، وسلك التابعون سبيلهم، فكانوا يرحلون إلى الصحابة ويسألونهم عن الأحاديث، كما روى الخطيب في كتابه (الرحلة في طلب الحديث ص١٢٧-١٢٨) عن سعيد بن المسيب

---

[١] انظر: **تدريب الراوي**: السيوطي، ج٢/٣٩٦، **وضوء القمر على نخبة الفكر**: الشيخ محمد علي أحمدين، ص٨٣-٨٤.

[٢] انظر: **معرفة علوم الحديث**: الحاكم، ص٥٢، **وتدريب الراوي**: السيوطي، ج٢/٣٩٦، **وتوجيه النظر**: طاهر بن صالح الجزائري، ص١١٤.

[٣] **معرفة علوم الحديث للحاكم**، ص٨.

قال: "إني كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد". وقد نهج العلماء فيما بعد منهج السلف للقيام برحلات في طلب الحديث حتى أصبحت الرحلة من ضرورات تحصيل الحديث.

وقد كان من وسائل الكشف لديهم في معرفة الوضع والضعف في الحديث عرض حديث الراوي على رواية غيره من أهل الحفظ والإتقان، فحيث لم يجدوا له موافقاً على أحاديثه، أو كان الأغلب على حديثه المخالفة ردوا أحاديثه أو تركوها. بهذه الوسائل وبهذه الدقة في تحقيق الرواية ميزوا الصحيح من الحديث السقيم والأصيل من الدخيل.

وهكذا لم ينته القرن الأول إلا وقد وجدت أنواع من علوم الحديث التي اعتمدت في تقسيم الحديث إلى قسمين:

القسم المقبول: وهو الذي لقب فيما بعد بالصحيح والحسن.

القسم المردود: وهو الذي لقب فيما بعد بالضعيف ويندرج تحته أقسام كثيرة.

## بداية التأليف في علوم الحديث لنقده وحمايته من خلال العصور

إلى جانب ما حظيت به السنة من عناية منقطعة النظير من قبل علماء الحديث، وما بذل في خدمتها وحمايتها من جهود تبعث على الثقة والاطمئنان والاعتزاز، حظي هكذا ما يتصل بها وبروايتها من أبحاث وعلوم بالعناية أيضاً، حيث اهتم بها العلماء اهتمامهم بالسنة نفسها ودونوها تدوينهم لها لأنها علوم لا يستغنى عنها مطلقاً في مجال نقد الحديث وبيان أمره من صحة وسقم وقبول ورد إلى غير ذلك، ولذلك لم يخل عصر منذ عصر التأليف في الحديث عن التأليف في هذه العلوم ومباحثها إلى العصر الحديث، فكان من العلماء من دونها مع ما دون من السنة كالإمام مسلم الذي أورد في مقدمة صحيحه مجموعة من أبحاث علوم الحديث، والإمام الترمذي الذي ختم سننه بالحديث عن العلل، ومنهم من أفردها بالتأليف: كالإمام البخاري والنسائي وابن أبي

حاتم الرازي وغيرهم ممن ألفوا في الرجال، وعلي بن المديني وأبي حاتم الرازي وغيرهما ممن ألفوا في العلل، والنضر بن شميل وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما ممن ألفوا في غريب الحديث وابن قتيبة وابن جرير الطبري وغيرهما ممن ألفوا في مختلف الحديث، ومحمد بن سعد والإمام مسلم صاحب الصحيح وغيرهما ممن ألفوا في طبقات الرواة. وممن لهم دور السبق في هذه العلوم يحيى بن معين من تلامذة يحيى القطان، والإمام أحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الغلاس، وأبو خيثمة زهير بن حرب، والعقيلي صاحب كتاب "الضعفاء الكبير".

ثم استمر التأليف في أبحاث علوم السنة بعد هؤلاء الذين يعدون السابقين في هذا المضمار وتعد مؤلفاتهم الطلائع في هذا الميدان والمراجع التي اعتمدها اللاحقون، هكذا استمر جهود العلماء في التأليف دون انقطاع إلى أن ظهرت المحاولة الأولى لجمع ما أمكن جمعه من هذه الأبحاث في مؤلف واحد على يد القاضي أبي محمد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠هـ الذي سماه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) والخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ في كتابيه (الكفاية في علم الرواية) و (الجامع لآداب الشيخ والسامع) والقاضي عياض المتوفى ٥٤٤هـ في كتابه (الالماع إلى معرفة أصول السماع) وهكذا استمر التأليف إلى أن تتوج بكتاب الحافظ تقي الدين أبي عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري المتوفى ٦٤٣هـ (علوم الحديث) المعروف بـــ(مقدمة ابن الصلاح) و لم ينقطع التأليف عند كتاب ابن الصلاح هذا بل واصل العلماء في عطائهم وتأليفهم في هذه العلوم وتوالت كتبهم بالصدور ككتاب النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ (الإرشاد) وهو ملخص لكتاب ابن الصلاح. وكتاب (التبصرة والتذكرة) للحافظ العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ، وكتاب (فتح المغيث شرح ألفية العراقي في علم الحديث) للحافظ السخاوي، و(تدريب الراوي شرح تقريب النواوي) لجلال الدين السيوطي. و(نخبة الفكر) وشرحه (نزهة النظر) كلاهما للحافظ ابن حجر. ثم مؤلفات أخرى منها (المنظومة البيقونية) للبيقوني الدمشقي المتوفى سنة ١٠٨٠هـ، و(توضيح

الأفكار) للصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢هـ، و(شرح نزهة النظر شرح نخبة الفكر) للشيخ علي الهروي المتوفى ١٠١٤هـ ويعرف باسم شرح الشرح.

وفي العصر الحديث واصل العلماء في التأليف في هذه العلوم وصدرت مؤلفات فيها، منها: (قواعد التحديث) للشيخ جمال الدين القاسمي و(مفتاح السنة) لعبد العزيز الخولي و(السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) للدكتور مصطفى السباعي، و(الحديث والمحدثون) للدكتور الشيخ محمد محمد أبو زهو، و(المنهج الحديث في علوم الحديث) للشيخ محمد محمد السماحي. وهكذا توالت سلسلة الجهود العلمية متواترة متضافرة من خلال هذه المؤلفات في تلك العلوم التي ابتكرها العلماء المسلمون في مختلف العصور لنقد الحديث وحمايته من الدس والتحريف والخلط، وقد عرفت هذه العلوم بتسميات عدة منها: (أصول الحديث)، ومنها (مصطلح الحديث)، ومنها (مصطلح أهل الأثر)، ومنها (قانون الرواية)، ومنها (علم دراية الحديث)، ومنها (علوم الحديث)، وهذه التسمية الأخيرة أشيع أسمائها وأكثرها مناسبة لشمولها لكل ما يتعلق بالسنة من مصطلح وتدوين وأحوال رجال وغير ذلك مما له علاقة بها.

## المحدثون ونقد الحديث سنداً ومتناً

حينما انتشرت أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الفتح الإسلامي، وكان للعراق نصيب وافر منها نشأت مدرسة أخرى للنقد في العراق إلى جانب مدرسة المدينة، وحينما جاء القرن الثالث الهجري كان المتثبتون كالبخاري ومسلم يراعون المعنى، و لم يكن الحديث ليمر عليهم من دون أن يتناولوه بالنقد سنداً ومتناً.

فكان الحديث النبوي نتيجة لتلك الجهود المضنية السخية المبذولة من قبل علماء الحديث ونقاده وما ابتكروه من فنون مختلفة وأبحاث متنوعة محاطاً بما يكفل حفظه وضبطه وحمايته من الدس أو التحريف أو الخلط أو الضياع. ولذا نقول جازمين غير مغالين: إن مناهج المحدثين في النقد سواء أكان النقد نقداً خارجياً للحديث: نقد

السند أو نقداً داخلياً له نقد المتن هي آصل المناهج وأقومها في النقد وأدقها، لأنها تتناول كل جوانب النقد، وبذلك تتهافت مزاعم المستشرقين ومن نسج على منوالهم وسار على منهجهم من المسلمين المتأثرين بهم والمرددين لمقولاتهم حول نقد علماء المسلمين للحديث النبوي حينما زعموا أن نقدهم إنما شمل السند دون المتن والمظهر دون المعنى والمضمون، تتلاشى هذه الادعاءات حينما نعلم وبالبراهين أن منهج المحدثين النقدي قد شمل كل أوجه الاحتمال في جوانب الحديث كلها سنداً ومتناً شمولاً دقيقاً متناسقاً يشكل في مجمله نظرية فلسفية نقدية كاملة، حيث حقق المحدثون ذلك بدراسات مستفيضة متنوعة دقيقة، وضعوا فيها شروط الراوي الثقة (العدالة والضبط) ثم وضعوا العلوم التي تكشف أحوال الرواة، فبحثوا في أسمائهم وكناهم وطبقاتهم وتواريخهم وأماكنهم ووفياتهم، وما يتعلق بذلك من المسائل في حوالي ثلاثين نوعاً من أنواع علوم الحديث لها فروعها ومسائلها وتصانيفها الكثيرة التي تناولت كل الجوانب، كما استوفى المحدثون بحث الجوانب الأخرى غير ذوات الرواة، وتتبعوا كل احتمال القوة أو الضعف، ولذلك كله جاءت نتائج المحدثين وأحكامهم في تحقيق الراوية سليمة واضحة معززة بالبراهين قائمة على الدراسة المستوفية الشاملة لكل وجه من أوجه القوة أو الضعف.

وقد انتهى المحدثون من خلال دراساتهم المستفيضة حول كل الجوانب المتعلقة بالحديث إلى تقسيمه إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: المقبول وهو الذي استوفى شروط القبول، ويندرج تحته: المتواتر، الصحيح لذاته، الصحيح لغيره، الحسن لذاته، والحسن لغيره.

القسم الثاني: المردود وهو الذي اختل فيه شرط أو أكثر من شروط القبول ويشمل هذا القسم:-

أ. المردود لاختلال شرط العدالة، ويندرج تحته: الموضوع، والمتروك، والمطروح.

ب. المردود لاختلال شرط الضبط، ويندرج تحته: الضعيف، المنكر،

المضطرب، المصحّف، المقلوب، المدرّج.

ج. المردود لاختلال شرط الاتصال، يندرج تحته: المنقطع، المرسل، المعضل، المعلق، المرسل، الخفي، وهذا يرد للجهل بحال الراوي المحذوف فيحتمل أن يكون ضعيفاً.

د. المردود لعدم السلامة من العلة: يندرج تحته: المعلل بأحد أوجه الإعلال، والعلة آتية إما من وهم الراوي، أو من تبين الانقطاع في سند ظاهر الاتصال.

القسم الثالث: وهو المشترك بين المقبول والمردود إن شئت فقل وهو المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف، لأن هذا القسم لا يشتمل دائماً على صفات القبول، بل تجتمع فيه أحياناً وتختل وتتخلف أحياناً أخرى.

يندرج تحت هذا القسم: الحديث القدسي، الحديث المرفوع، الحديث المقطوع، الحديث المتصل، الحديث المسند، الحديث المعنعن، الحديث المؤنن، الحديث المسلسل، الحديث العالي، الحديث النازل، الحديث المزيد في متصل الأسانيد، الحديث الغريب، الحديث الفرد، الحديث العزيز، الحديث المشهور، الحديث الذي فيه زيادة الثقة.

## خلاصة القول

لا يحتج بحديث ما على إثبات حكم شرعي إلا إذا تحققت فيه ثلاثة أمور نتيجة الفحص الشامل له والنقد الدقيق في خارجه وداخله وهي:

١. التأكد والاستيثاق من ثبوت السند وصحته، حيث إن صحة الحديث إنما تتحقق بشروط خلاصتها:

أ. أن يكون رواته ثقات من مبدأ السند إلى منتهاه، أي يكونون معروفين عيناً وحالاً. وأن تتوفر فيهم صفتان أحدهما صفة دينية خلقية وهي العدالة، وثانيتهما صفة ذهنية علمية وهي الضبط.

ب. أن يكون السند متصل الحلقات دون أي فجوة أو انقطاع بين حلقة وأخرى

أي راوٍ وآخر في أول السند أو وسطه أو آخره.

ج. أن لا توجد في متن الحديث أو سنده علة قادحة توجب رده، كأن يكون مخالفاً للعقول أو مبايناً للنقول أو مناقضاً للأصول، أو كأن يكون في سنده انقطاع أو إرسال أو غير ذلك مع ظهور السلامة منه.

د. أن لا يكون الحديث شاذاً، ومعنى شذوذه أن يكون سنده صحيحاً، ولكنه يخالف حديثاً أخر رواته أولى أي أرجح منه إما لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو نحو ذلك، مما يجعل هذا الحديث -مع قوة سنده- مرجوحاً بل مردوداً والآخر راجحاً مقبولاً. وهذه الأمور إنما تعرف من قبل أهل الخبرة من علماء الحديث ونقاده.

٢. التأكد من صحة دلالته على المعنى المقصود، حيث من الناس من يفهم معنى من الحديث وحكماً لا يدل عليه بحال، أو يدل عليه بتكلف أو تعسف في التأويل، وخروج عن المعنى الظاهر الحقيقي للحديث بغير موجب أو مسوّغ أو مبرر لحمل الحديث عليه، وعكس ذلك أيضاً غير مقبول بل مرفوض وهو الوقوف عند ظاهر الحديث دون النظر إلى باطنه الذي يربط بمقاصد الشريعة ومبادئها الكلية وأصولها العامة عن طريق تعليل الأحكام وربط الجزئيات بالكليات.

٣. التأكد من عدم وجود معارض حقيقي معتبر -عقلي أو نقلي من القرآن والسنة وأصول الشريعة أو من التاريخ أو الواقع- يصرف الحديث عن ظاهره..

هكذا يتضح للباحث المنصف دقة النقد لدى علماء الحديث وشموله لكل جانب من جوانبه المختلفة و لم يكن نقدهم -كما زعم المستشرقون ومن سار على نهجهم من المسلمين- قاصراً على السند وحده دون المتن، فلو رجعنا إلى القرن الثالث الهجري لوجدنا المتثبتين منهم كالبخاري ومسلم يراعون المعنى، و لم يكن الحديث ليمر عليهم من دون أن يتناولوه بالنقد الدقيق سنداً ومتناً، فصحيحا البخاري ومسلم مع مكانتهما بين كتب الحديث مع تشددهما في ميدان النقد من كل الجوانب إلا أن أحاديثهما قد تناولها رجال الحديث بالنقد والاختبار والتمحيص، حيث انتقدت

عليهما أحاديث من جهة السند، فعلماء الحديث لم يجاملوا أحداً مهما كانت منـــزلته في العلم والفضل، بل اتبعوا الحق في نقدهم الحديث، والحق أحق أن يعلم فيتبع، حيث إن الحق لا يعرف بالرجال بل الرجال يعرفون بالحق.

فقد كان المحدثون يتثبتون في الأخذ والاعتماد على الثقات في التحمل، فكانوا يقولون: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"[١]. فما كانوا يروون الحديث إلا عن الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة والتقوى بين أقرانه من مثله حتى تتناهى أخبارهم ومن طرق عديدة حتى قال يحيى بن معين: "لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه"[٢]. وقال أبو حاتم الرازي: "لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً -أي طريقاً ما عقلناه"[٣].

وهكذا المحدثون لم يكتفوا بمجرد اختبار السند والمتن، بل قاموا بموازنة ضخمة بين الأحاديث سنداً ومتناً استخرجوا بها أنواعاً من علوم الحديث ونراهم في هذه الموازنة والمقارنة لم يكتفوا بعرض الحديث على أشباهه من الروايات، بل عرضوا أيضاً على كل الدلائل العقلية والشرعية كما في المعلل والموضوع والمدرج للتأكد من صحة الأحكام التي يصدرونها في حق الحديث المفحوص المنقود.

وقد اكتسب المحدثون بمنتهى دقتهم وتفتيشهم عن الرواة وطرق الحديث ومن النقد الداخلي خبرة ومهارة جعلتهم عارفين درجة الحديث من الصحة والحسن والضعف بأدنى تأمل.

إن السبل التي سلكها علماء الحديث لتحقيق الخبر وتوثيقه والعلوم الخاصة التي ابتكروها واخترعوها كعلم مصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل وعلم تراجم الرواة وغيرها لم يعثر عليها تاريخ البحث العلمي إلا في المكتبة الإسلامية

---

[١] الرامهرمزي، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، ص٤١٤-٤١٥.

[٢] **تذكرة الحفاظ**: الذهبي، ج٢/٤٣٠.

[٣] **شرح الألفية في مصطلح الحديث**: العراقي، ج٤/٢٣٣.

الحديثية، حيث تلتقي هذه العلوم والفنون على وضع ميزان دقيق، يتضح فيه الخبر الصحيح من غيره.

وهذا كله يثبت كيف أن بحثهم النقدي قد تناول جوانب الحديث كلها، وشمل الأدلة الخارجية التي تساعد على معرفة قوة الحديث أو ضعفه أو وضعه؟ مما يجعل كل مطلع متفهم منصف يجزم بسلامة النتائج وصحة الأحكام التي أصدروها بحق كل حديث، ويجزم بأن منهجهم هو المنهج الأمثل المتكامل للوصول إلى أصح النتائج في تمييز المقبول من المردود في تحقيق الأخبار والروايات.

## المنهج الغربي في تحقيق الرواية

أما المنهج الغربي الذي سار عليه في تحقيق الرواية المستشرقون، وتأثر به بعض المسلمين، فهو منهج خال إلى الآن من أي ميزان موضوعي لتحقيق كل ما يتعلق بالرواية والنقل، وهناك ما يسمونه بالمنهج الاستردادي أو منهج التوسم، عمدة هذا المنهج وأساسه قائمة على ما يتمتع به الباحث من عمق الملاحظة ودقة الوجدان، واتساع دائرة الخيال[١].

لذا نجد المستشرقين في دراساتهم عن الإسلام بصورة عامة وعن الحديث النبوي بصورة خاصة يطلقون زمام خيالهم لنفي ما هو ثابت واقع بالبرهان وإثبات ما ليس بثابت من غير سند لهم في واقع الأحوال. وهناك منهج آخر في الغرب يعرف بـــ(منهج نقد الشكل) قام بعض الغربيين بنقد كتبهم المقدسة وفقهم، ودعا بعضهم إلى استخدام هذا المنهج في نقد الأحاديث النبوية وممن دعا إلى ذلك المستشرقان موير وروبسون[٢].

---

[١] انظر: **كبرى اليقينيات الكونية**: البوطي، ص١٥ نقلاً: عن مناهج البحث العلمي لعبدالرحمن بدوي.

[٢] انظر: **دراسات في الحديث النبوي**، د. محمد مصطفى الأعظمي، ج٢،٤٦١، ومقدمة (التمييز): الإمام مسلم، تحقيق: الأعظمي، ص٩٧ وما بعدها.

في الحقيقة هناك فرق كبير بين الأحاديث النبوية، وبين تلك الكتب، وقياس الأحاديث عليها في مجال النقد قياس مع الفارق، لأن الأحاديث النبوية إنما هي عبارة عن أقوال أو أفعال أو تقريرات للنبي ﷺ وصلت إلينا عن طريق أشخاص معروفين موثوقين على العموم، أما الكتب المقدسة وخاصة العهد الجديد، فطبيعتها تختلف عن طبيعة الأحاديث من حيث طرق وصولها إلى المتأخرين، فإن (لوقا) مثلاً روى عن عيسى عليه السلام إنجيله، وهو لم يره، والحديث بهذا الشكل عند علماء المسلمين لا يعترف بقيمته العلمية ولا التاريخية بل مرفوض ومردود كما هناك جهل بمعرفة مؤلفي تلك الكتب ومترجميها ونقلتها وأحوالهم وسيرهم من خلال العصور، إضافة إلى إقرار بعض منها في وقت متأخر كالأناجيل الأربعة التي أقرت بقرار من المجمع المسكوني في حوالي منتصف القرن الرابع الميلادي، لذلك كله لا يجوز عقد مقارنة أو إجراء قياس بين الأحاديث النبوية وتلك الكتب لإخضاع الأحاديث النبوية لذلك النقد المستعمل مع تلك الكتب.

وبذلك يتضح عدم صلاحية هذا المنهج في ميدان نقد الأحاديث النبوية، وأن أية نتيجة يتوصل إليها بهذا المنهج لا تعبر عن حقيقة وواقع الأحاديث النبوية، إن نقد علماء المسلمين من المحدثين إنما هو قائم على أصول وقواعد إسلامية مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرّة، وهي من الدقة والمتانة والحيطة والحذر إلى درجة تفوق التصور، وتبعث على الاطمئنان من النتائج المتوصل إليها، كما أن وجهة نظرهم إلى الحديث تختلف منذ البداية عن وجهة نظر النقاد غير المسلمين إليه من أمثال المستشرقين جولد تسيهر وجوزيف شاخت وكايتاني وغيرهم، إذ هم لا يؤمنون برسالة محمد ﷺ ولا بنبوته، ويرفضون الوحي إليه من ربه، فكيف يصدقون الأحاديث التي تتناول العقائد والغيبيات، والتي يسلّم بها النقاد المسلمون من العلماء بعد إجراء التحقيق العلمي المطلوب عليها؟

ومهما يكن أمر هؤلاء فاختلاف وجهة نظرهم لا يهمنا ما دام النقاد المسلمون

سالكين في نقدهم أقوم وأحوط طرق البحث العلمي في نقد الأحاديث.

قد زعم المستشرقون ومن سار على نهجهم من المسلمين المتأثرين بكتاباتهم أن علماء المسلمين من المحدثين في القرون الماضية التفتوا إلى نقد الأسانيد لا المتون، واقتصروا في نقدهم على الشكل دون المعاني والمضمون.

إن هذا الادعاء ليس له في واقع الأمر أساس علمي ثابت، بل باطل ليس له ما يؤيده، وإنما هو تحريف للواقع التاريخي لنقدهم، وانتقاص لأقدار رجال أتقياء علماء مخلصين لدينهم، أفنوا أعمارهم في خدمة الحديث وصيانته من الزيادة والنقصان والتحريف والدس والخلط، أفنوا أعمارهم في الذود عن حقائقه، ورد الأباطيل عن ساحته، عاشوا بعيدين عن التكتلات السياسية، ولم يدفعهم إلى ميدان النقد إلا واجبهم الديني وشعورهم بالمسؤولية أمام الله تبارك وتعالى إن أهملوا في أداء عملهم النقدي هذا أو قصّروا فيه.

إن الواقع والتاريخ يشهدان بعدم صحة هذه المقولة، حيث إنهم قد اهتموا في علمية نقد الحديث بالجانبين: جانب السند وجانب المتن معاً، لأن صحة الحديث متوقفة على صحة الاثنين معاً، واعتبروا كلاً منهما وحدة مستقلة في إجراء النقد عليها، والباحثون المحققون المنصفون يعلمون أن النقد بدأ منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم. وأنه بدا أول ما بدأ بنقد المتن قبل نقد السند، كما يتضح ذلك من نقد عمر بن الخطاب لحديث فاطمة بنت قيس في السكنى والنفقة للمطلقة -كما سبق ذكره- وكنقد أم المؤمنين عائشة لحديث عمر بن الخطاب وابنه عبدالله السابق، ونقد ابن عباس وغيره لأحاديث من جهة المتن.

ثم بدأ التدقيق في الرواة وإلزامهم ذكر أسانيدهم بعد الفتنة التي أودت بحياة الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه في العقد الرابع الهجري، وظهور الفرق السياسية في الساحة الإسلامية، وعدم تورع أفراد ضعاف الإيمان بينها من تأييد أفكارهم وتوجهاتهم بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن ثمة غدا

رجال الحديث يقولون لمن حدثهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون له عمّن؟ وورث بعضهم عن بعض هذه الوصية التي رواها الإمام محمد بن سيرين عمن قبله: إن العلم -أي الحديث- دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم! وقال ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

فكانوا يتتبعون الوضّاعين، ويتصدون لهم غير آبهين بأحد غير الله سبحانه وتعالى، ولا يخافون لومة لائم في نقدهم، ولا يرجون الثواب والأجر على عملهم من أحد غير الله تعالى، والتاريخ الصحيح خير شاهد على نصاعة صحائفهم وسلامة قرائحهم ودقة نقدهم، فقد اكتسبوا من كثرة ممارستهم ومثابرتهم في ميدان النقد خبرة وقوة ملاحظة وسرعة بداهة جعلتهم عارفين درجة الحديث من الصحة والضعف والوضع بأدنى تأمل، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

أن هارون الرشيد أخذ زنديقاً، فأمر بضرب عنقه، فلما مثل بين يديه، قال الزنديق لم تضرب عنقي؟ قال له الرشيد: لأريح منك العباد، فقال له الزنديق: يا أمير المؤمنين: أين أنت من أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم، أحرم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام، ما قال النبي منها حرفاً؟! فقال له الرشيد: أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وعبدالله بن المبارك ينخلانها نخلاً، فيخرجانها حرفاً حرفاً[1].

ومنها: في سنة ٤٤٧هـ في عهد الخليفة العباسي القائم بأمر الله، أظهر بعض اليهود كتاباً، ادّعوا أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل خيبر بإسقاط الجزية، وفيه شهادة بعض الصحابة بذلك، وذكروا أن خط علي فيه، وجاؤا بالكتاب إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي بن الحسن، وزير القائم بأمر الله، فعرض الوزير الكتاب على الخطيب البغدادي، فتأمله ثم قال: هذا كذب مزوَّر، واستدل الخطيب على ذلك بذكرهم فيه شهادة سعد بن معاذ الذي مات قبل خيبر بسنتين، وذكرهم

---

[1] انظر: الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج١، ٢٧٣، في ترجمة أبي إسحاق الفزاري و**تهذيب التهذيب**: ابن حجر، ص٢٥٢ في ترجمته أيضاً.

فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان الذي تأخر إسلامه سنة بعد فتح خيبر[١].

إن منهج علماء الحديث في تمحيص الروايات الحديثية هو منهج محكم متسم بمنتهى الدقة والتثبت، ويبعث على الاطمئنان، ويجعل عند الباحث المنصف علم الطمأنينة في صحة نتائجهم، وإن طريقتهم لجديرة بالأخذ بها في البحث والتحقيق التاريخي.

وقد أشاد بطريقتهم والاستفادة منها علماء منصفون منهم:

أسد رستم (أستاذ التاريخ الشرقي في الجامعة الأمريكية سابقاً) الذي ألف كتاباً في أصول البحث والتحقيق التأريخي، وبيّن أنه اقتبس هذه الطريقة وقواعدها من علم (مصطلح الحديث) الذي يجب أن يعتبر من مفاخر أساليب التحقيق وتمحيص الأخبار[٢].

يقول المستشرق (جب): "لن يكون من الغلو أن نبالغ في تبيان قوة ونتائج الموقف الإسلامي حيال محمد، فاحترام الرسول وإكباره عاطفة طبيعية لا مناص منها، سواء إبان حياته أو بعد وفاته، بيد أن ثمة ما يفوق الاحترام والإكبار، إذ أن صلات الإعجاب والمحبة الشخصية التي تجلّى بها الصحابة قد تجاوبت أصداؤها خلال القرون بفضل الوسائل التي ابتدعتها الأمة حتى تبعثها حيّة طرّية متجددة في كل جيل، ومن أقدم هذه الوسائل العناية بالحديث"[٣].

ومن الغربيين الذين أعلنوا إعجابهم بالطريقة التي جمع بها الحديث وبالعلم الخاص بذلك عند علماء المسلمين علم الجرح والتعديل: باسورث سميث عضو كلية التثليث في جامعة إكسفورد، وكارليل، وبرناردشو، والدكتور سبرنكر كان وغيرهم.

إن جهابذة الحديث قد تناولوا الحديث بما لديهم من المؤهلات العلمية المطلوبة وشمل نقدهم كما سبق شطري الحديث: السند والمتن، واعتبروا كل واحد منهما

---

[١] انظر: ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، ج١٨،٤ في ترجمة الخطيب، **وطبقات الشافعية الكبرى**، ج٣٤،٤.

[٢] انظر: مصطفى أحمد الزرقا، **الحديث النبوي**، ص٣٧ وما بعدها.

[٣] **بنية الفكر الديني في الإسلام**، ص٩٢-٩٣.

وحدة مستقلة في علمية النقد والتحليل -ولم يكن الأمر كما زعم المستشرقون وتلامذتهم من المسلمين- وكانت عملية النقد تتطلب البدء بالسند قبل المتن، لأنه من أهم الوسائل لإثبات الحديث والحفاظ عليه والدفاع عنه من الوضع والافتراء، لذا هرع حماة الحديث من علمائه إليه وتمسكوا به إذ هو المعيار الذي تقيّم به الروايات، والميزان الذي تعرض عليه ليميزوا الصحيح من السقيم والقوي من الضعيف، فذكر السند مبعث للاطمئنان والارتياح لكل من الراوي والسامع على حد سواء، فالراوي بذكره السند يجد مشاطرة غيره في تحمل المسؤولية في نقل الحديث، والسامع هو الآخر ينال الطمأنينة النفسية والراحة القلبية بإطلاعه على سلسلة الرواة، لذلك تعود أهمية السند إلى أهمية الحديث نفسه ومكانته التشريعية واحتلاله المرتبة الثانية بعد كتاب الله في الاحتجاج والاعتبار، إذ على السند يتوقف غالباً قبول الحديث أو رده، فهو معتمد المحدثين لذا جعله عبدالله بن المبارك بمثابة القوائم حيث قال: "بيننا وبين القوم القوائم -يعني السند-"[١]. فاعتماد المحدثين على السند كاعتماد القائم على القوائم بحيث يتوقف قبول الحديث عليه، كما يتوقف نهوض القائم على القوائم. وقال أيضاً: "الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[٢].

وقال سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟"[٣].

وقال الحافظ بقية بن الوليد الحمصي: ذاكرت حماد بن زيد بأحاديث فقال: "ما أجودها لو كان لها أجنحة يعني إسناداً"[٤].

---

[١] **مقدمة صحيح مسلم**، ج١، ١٢.

[٢] ابن حاتم، **المصدر السابق**، ج١، ١٢ وكتاب **المجروحين**، ج١، ١٨، و**المحدث الفاصل**: الرامهرمزي، ص٢٠٩، و**شرف أصحاب الحديث**: الخطيب البغدادي، ص٤١.

[٣] ابن حاتم، **كتاب المجروحين**، ج١، ٩١، و**شرف أصحاب الحديث**، ص٤٢.

[٤] أبو غدة، الرياض، **مجلة أضواء الشريعة** ، العدد السابع، ١٩٧٥م، ص٤٦.

فقد جاء اهتمام المحدثين بنقد سند الحديث أولاً لأنه الخطوة الأولى الطبيعية التي يجب أن يخطوها الناقد في نقد الحديث ككل، إذ ليس للشهادة من قيمة إلا من الثقة بالشاهد، والرواية والشهادة -كما يقال- صنوان، فإذا ما توافر مثل عناية المحدثين بنقد السند، ودقة ما اشترط من عدالة وضبط، فقد صارت الحاجة إلى نقد المتن قليلاً لذا انصبت جهود المحدثين قبل كل شيء على السند لأهميته في علمية نقد الحديث أولاً. ثم تأتي الخطوة الأخرى بعد تبين سلامة السند نحو المتن كوحدة مستقلة أخرى فيدخلها المحدثون في المختبر الخاص بنقد المتن لإجراء أدق الفحوصات والتحليلات عليها بنفس الاهتمام الذي كان بالسند. وفي مختبر المتن يجد الباحث الضوابط الخاصة بنقد المتن، والتي توصل إليها المحدثون نتيجة البحث والتتبع والاستقراء، والتي تهدي إلى معرفة الأحاديث الموضوعة من غير البحث في الأسانيد وإنما بمجرد النظر والتأمل فيها:

وفيما يلي جملة من الضوابط التي نجدها في مختبر نقد المتن والتي ذكرها العلماء في هذا الباب لرد الحديث وعدم قبوله:

١. كون الحديث مخالفاً لصريح القرآن الكريم، لأن مصدر القرآن والحديث النبوي واحد وهو الله تعالى عن طريق وحيه، فمن المحال مجيء حديث صحيح صريح مخالفاً أو مناقضاً إياه، فكل ما جاء معارضاً للقرآن الكريم معارضة حقيقية صريحة من أحاديث كذب وباطل لم يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم، لأن الحديث مبين للقرآن الكريم أو مؤكد له أو مؤسس لأحكام مستقلة في إطار مقاصده وكلياته، وليس معارضاً له، ولا يوجد في الواقع حديث صحيح صريح واحد يعارض القرآن الكريم، وما وجد من ذلك فلابد أنه صحيح غير صريح، أو صريح غير صحيح، وغير الصحيح لا اعتبار ولا قيمة له، وأما الصحيح غير الصريح فيجب تأويله تأويلاً مستساغاً بما يتفق مع القرآن الكريم.

٢. كون معاني الأحاديث ركيكة، فحيثما وجدت ركاكة في المعنى في حديث ما دلت على الوضع سواء وجدت مع ركاكة المعنى ركاكة اللفظ أم لا؟

٣. كون الحديث مخالفاً ومناقضاً لصريح العقل بحيث لا يقبل التأويل، أو مشتملاً على ما يدفع بالحس ويحكم بكذبه، أو يكون مما تقوم الشواهد على بطلانه، فوجود هذه القرائن في الحديث يدل على كذبه ووضعه.

٤. أن يرد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم أو كثير منهم وأنهم اتفقوا على كتمانه، وفعلوا خلافه كالأحاديث المروية أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد علي رضي الله عنه على مرأى ومسمع من الناس، وأعلن ونص على خلافته، ثم أن الصحابة الذين كانوا حاضرين الحدث بعد موته صلى الله عليه وسلم اتفقوا على كتمانه والعمل بخلافه، مثل حديث غدير الخم.

٥. اشتمال الحديث على المجازفات التي لا يقول مثلها النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك بأن يُفرط بالوعيد الشديد أو الوعد العظيم على الفعل اليسير، وهذا النوع من الحديث كثير في حديث القصاص والزهاد ونحوهم.

٦. كون الحديث خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بحضرة الجماعة الكثيرة، أو أن يكون الحديث فيما يلزم المكلفين فعله، ثم ينفرد بروايته واحد منهم، أو لا ينقله إلا الواحد منهم.

٧. كون الحديث مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والأخلاق، وغير ذلك من الضوابط التي ذكرها نقاد الحديث في كتبهم، وقد بلغت في مجموعها أكثر من ثلاثين ضابطاً.

وقد أجمل بعضهم هذه الضوابط بقوله: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، ويخالف المنقول أو يناقض الأصول فأعلم أنه موضوع، قال ابن الجوزي: "ومعنى مناقضة الأصول أن يكون الحديث خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة"[1].

قال ابن الجوزي: "الحديث المنكر يقشعرّ له جلد الطالب للعلم، وينفر منه

---

[1] انظر: السيوطي، **تدريب الراوي**، ص١٨٠.

قلبه في الغالب"[١].

وقال الربيع بن خثيم: "إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار يعرف به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها"[٢].

قال البلقيني: "وشاهد هذا أن إنساناً لو خدم إنساناً سنين، وعرف ما يحب ويكره، فإذا ادعى إنسان آخر: أنه كان يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه، فمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه"[٣].

هكذا يتضح لنا مما سبق أن اهتمام علماء الحديث ونقاده إنما كان ينصب على نقد السند والمتن على حد سواء و لم يقتصر على السند فقط، أما ما زعمه المستشرقون -من أمثال كايتاني وجولد تسيهر وشاخت وغيرهم ومن نسج على منوالهم وضرب على نفس الأوتار من المسلمين المتأثرين بأفكارهم ومناهجهم- من عدم مجاسرة المحدثين على نقد متون الأحاديث والوقوف عند عتبتها فترده الحقائق السابقة التي ذكرتها، والحقائق الآتية وهي:

١. إن المحدثين صرحوا بأنه لا يلزم من صحة السند صحة المتن أي أن العلاقة بينهما ليست طردية أو عكسية، كلما صح السند صح المتن، وكلما لم يصح السند لم يصح المتن. بل قد يصح السند ولا يصح المتن وقد لا يصح السند ويصح المتن.

فقد كانوا صريحين في عدم ربط السند بالمتن قبولاً ورداً. وأن كل واحد منهما وحدة مستقلة في مختبر النقد الخاص بكل واحد منهما لإجراء النقد والتحليل والفحوصات اللازمة عليها[٤].

---

[١] المصدر السابق، ص١٧٠.

[٢] الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص٢٦، السيوطي، **وتدريب الراوي**، ص١٧٩.

[٣] السيوطي، **تدريب الراوي** ، ص١٨٩.

[٤] انظر: تفاصيل الرد على كايتاني وشاخت وغيرهما في كتابي: **المستشرقون والحديث النبوي**، ص١٢٩-١٣٣، و١٤٥-١٥٢، و١٦٦-١٧٠.

٢. قد أضفى علماء الحديث ألقاباً على الحديث خاصة به، فيكتسب الحديث بها ضعفاً فيفقد حجيته في الاستدلال، ومن تلك الألقاب: الشاذ، والمقلوب، والمضطرب، والمدرج، والمعلل، والمحرّف، والمصحّف، ونحو ذلك مما هو مذكور مفصل في علم الحديث دراية.

٣. وضع علماء الحديث ونقاده قواعد لنقد المتن تصل من الحرية العقلية إلى حد بعيد، وتقوم حيناً على اعتبارات عقلية صرفة، وحيناً على معان أدبية فنية.

## تنبيهات على نقد الأحاديث النبوية

التنبيه الأول: ليست متون الأحاديث متناولاً كلها الماديات حتى يمكن إجراء التجارب والاستقراء واستخدام العقل فيما تناولته من مسائل وقضايا لأن من بينها مسائل وقضايا غير مادية محسوسة بل غيبية روحية محضة، لذا فإجراء النقد والتحليل على متون كل الأحاديث -كما جاء في كلام بعض المستشرقين وبعض تلامذتهم- أمر يتنافى وطبيعة هذه المسائل في الأحاديث النبوية"[١].

التنبيه الثاني: هناك حقيقة ينبغي أن يضعها نصب عينه أي ناقد يوجه نقده إلى متون الأحاديث التي تتناول مسائل طبية أو طبيعية، وهي عدم رفض هذه الأحاديث والحكم عليها بعدم الصحة ما دامت أسانيدها صحيحة، بحجة أن الطب الحديث أو النظريات العلمية الحديثة لم تؤيدها بعد، أو لم تبد رأيها حولها، أو رفضت صحتها، لأن الطب والعلوم الأخرى لا تزال المجهولات غير المكتشفة أمامها أكثر بكثير جداً من المعلومات، ولم تتمكن من الكشف عن كل شيء في خبايا الكون والطبيعة، فما لم يكن في مقدورها الكشف عنه ومعرفته حتى اليوم ربما يكون في مقدورها الكشف عنه ومعرفته غداً أو بعد غد، أو قد لا تتمكن من ذلك، وربما ما يكون

---

[١] انظر: كتابي المستشرقون والحديث النبوي، ص١٣٩.

مقبولاً في الأوساط العلمية اليوم سيكون مرفوضاً مستقبلاً. لذا يجب أن لا يرفض حديث ما سليم السند على أساس عدم إبداء الطب الحديث أو العلوم الأخرى الرأي حول ما جاء به الحديث، أو الموافقة عليه، وهل بلغت تلك العلوم نهايتها وأصبحت معلوماتها متناهية حتى يجوز الحكم على الحديث وهو صحيح السند بالكذب أو الضعف لمخالفته إياها؟![1]

التنبيه الثالث: إن ميدان دراسة الحديث ونقده لذاته ليس كتب الفقه والسيرة والتاريخ فهي مواضع غير مناسبة وميادين غير ملائمة للقيام فيها بهذه الدراسة والنقد، فقد وقع في أول خطأ منهجي كبير شيخان من شيوخ المستشرقين أحدهما في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهو جولد تسيهر والثاني في القرن العشرين وهو جوزيف شاخت حينما أقدما على نقد الحديث في كتب فقهية وسيرية وتاريخية، لأن طبيعة هذه الكتب في ذكر الأحاديث تختلف تماماً عن طبيعة كتب الحديث المعتمدة، فالفقهاء همهم الوحيد هو استنباط المسائل الفقهية وأحكامها من الأحاديث بعد ثقتهم بمدى حجيتها لما ذهبوا إليه، لذا كثيراً ما نجد الفقيه يكتفي بأدنى إشارة إلى الحديث، ومن غير ذكر سنده، بل يكتفي بذكر محل الشاهد منه فقط.

وهكذا الحال بالنسبة للأخباري في كتب التاريخ، لذلك فالمستشرقون قد أساؤا الاختيار لأبحاثهم المتعلقة بالحديث، وتوصلوا من خلالها إلى نتائج نقدية غير صحيحة متعلقة بالحديث النبوي، حيث من المعلوم إن لكل دراسة ميدانها ومنهجها الخاص الواجب الاتباع، فميدان دراسة الحديث بصورة عامة والسند بصورة خاصة إنما هو مستودعاته، وهي كتب الحديث المعتمدة وحدها، والمسلك الذي انتهجه علماء الحديث هو وحده المنهج الذي ينبغي اتباعه لتأتي النتائج علمية صحيحة، أما طلب الوصول إلى نتائج علمية في دراسة الحديث بغير ذلك المنهج الذي رسمه المحدثون

---

[1] انظر: كتابي **المستشرقون والحديث النبوي**، ص١٣٩.

وساروا عليه في دراساتهم الحديثية، فذاك شيء بعيد المنال، فكتب الحديث هي وحدها الميدان المناسب للدراسات الحديثية، ومنهج علماء الحديث وحده هو المنهج الصالح الذي يجب أن يختار لها[١].

## خاتمة

قد اتضح لنا من هذا البحث الموجز أن منهج المحدثين في نقد الحديث سواء كان ذلك النقد نقداً داخلياً، نقد المتن أو نقداً خارجياً: نقد المسند هو آصل المناهج وأقومها وأدقها وأشملها تناولاً لكل أوجه الاحتمال في جوانب الحديث كافة، فشملها سنداً ومتناً شمولاً دقيقاً متناسقاً مشكلاً في مجمله نظرية فلسفية نقدية كاملة، انتهى المحدثون النقاد من خلاله إلى أصح النتائج بدراسات مستفيضة متنوعة دقيقة، وبعلوم وفنون وضعوها للكشف عن أحوال الرواة والمرويات، لذلك كله جاءت أحكامهم سليمة واضحة البرهان قائمة على الدراسة الشاملة المستوفية لكل وجه من أوجه القوة أو الضعف وانتهوا من كل ذلك إلى تمييز المقبول من المردود في تقسيمات رائعة شاملة. وبذلك لا يلتفت إلى مزاعم المستشرقين ومن تأثر بهم من المسلمين حول نقد الحديث، والتي استطعنا بعون الله ردها بأدلة علمية من خلال هذا البحث، وفي كتابنا المنشور: المستشرقون والحديث النبوي الشريف.

واختم كلامي عن هذا الموضوع بقول أحد أئمة الحديث وعلَم من أعلامه في هذا الصدد وهو الإمام مسلم -رحمة الله عليه- حيث جاء فيه:

"اعلم -رحمك الله- إن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم، إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحافظون لروايات الناس، العارفون بها دون غيرهم، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنَنُ والآثار من عصر إلى عصر من لدن النبي ﷺ

---

[١] انظر: محمد بهاء الدين، المصدر السابق: ص١٢٠.

إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس، وخالفهم في المذهب إلى معرفة الحديث، ومعرفة الرجال من علماء الأمصار، فيما مضى من الأعصار من نقّال الأخبار وحُمّال الآثار، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم، ويميزونهم، حتى يُنـــزلوهم منازلهم في التعديل والجرح"[١].

وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه ومن سار على سنته..

[١] مسلم، كتاب التمييز، ص١٧١.

# قائمة المصادر والمراجع


ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، الطبعة الأولى، (دار المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م).

أبو الحسنات اللكنوي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، (مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، جمعية التعليم الشرعي).

أبو عبدالله شمس الدين الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، (مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الثالثة، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م).

أحمد بن حجر العسقلاني، **صحيح البخاري بشرح فتح الباري لابن حجر**، (المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ).

أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، (مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م).

أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **شرف أصحاب الحديث**، تحقيق: محمد سعيد خطيب آوغلي، (مطبعة جامعة أنقرة، ١٩٧١م).

جب، **بنية الفكر الديني في الإسلام**، ترجمة: الدكتور عادل العوّا، (مطبعة دمشق).

جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، (مكتبة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ، ١٩٥٩م، والطبعة الثانية، دار إحياء السنة النبوية، ١٩٧٩م).

جلال الدين السيوطي، **مفتاح الجنة**، تحقيق: بدر البدر، (دار الهدي النبوي، الكويت، ١٤٠٠هـ).

الحافظ الطيبي، **الخلاصة**، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، (مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م).

**شرح البخاري للنووي**، مصر.

شرح وفهرست أحمد محمد شاكر، **مسند أحمد**، (دار المعارف للطباعة بمصر، ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م).

**صحيح مسلم**، (مطبعة محمد علي وأولاده بالأزهر-القاهرة).

عبدالوهاب بن علي السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م).

علي بن أبي علي الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر، ١٣٣٢هـ، ١٩١٤م.

**مجلة أضواء الشريعة**، الرياض، العدد السابع، ١٩٧٥م.

محمد بن حبان البستي أبو حاتم، **كتاب المجروحين**،**المطبعة العزيزية**، (حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م).

محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بالحاكم، **معرفة علوم الحديث**، (دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م).

محمد بن عيسى الترمذي، **سنن الترمذي**، (المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م).

محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجة**، تحقيق: فؤاد عبدالباقي، (دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٣٧٢هـ، ١٩٥٢م).

محمد بهاء الدين حسين، **المستشرقون والحديث النبوي**، (دار النفائس، عمان،

١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).

محمد سعيد رمضان البوطي، **كبر اليقينيات الكونية**، (دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٤هـ).

محمد مصطفى الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، (شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م).

مسلم بن الحجاج النيسابوري، **كتاب التمييز**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (جامعة الرياض، ١٣٩٥هـ).

مصطفى أحمد الزرقاء، **الحديث النبوي**، (مطبعة الجامعة السورية، الطبعة الثانية، ١٩٥٦م).

ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، (دار المستشرق، بيروت، لبنان).

✿ ✿ ✿ ✿

الفصل الثالث

# حدود العقل والعلم
# في نقد متن الحديث الصحيح

## الفصل الثالث

# حدود العقل والعلم في نقد متن الحديث الصحيح

### خلاصة البحث

البحث يتناول تحديد دائرة كل من العقل والعلم الحديث في نقد الأحاديث الصَّحيحة بعد دعوة بعض المهتمين بالدراسات الحديثية من المسلمين المتأثرين بالدراسات الاستشراقيَّة عن الحديث النَّبويّ إلى إعادة النظر في قبول أو رد الأحاديث الصَّحيحة الواردة في كتب الحديث على ضوء معطيات العقل أو العلم الحديث، فجاء البحث ليناقش هذه الفكرة مبيناً أنه لا يمكن تحكيم العقل أو العلم الحديث مطلقاً في رد أحاديث صحيحة تناولت قضايا غيبية محضة لأنها لا تندرج في دائرة تخصصهما التي لا تتعدى الماديات، وأما الأحاديث المشتملة على القضايا الغيبية النسبية وهي التي يمكن معرفتها بالعقل أو العلم والحس، فبعد أن تأكدت صحتها من قبل جهابذة الحديث ونُقَّاده فلا يمكن تسليمها إلى العقول المتناقضة فيما بينها، أو إلى العلم الحديث القائم على نظريَّات لم تتأكد صحتها لنقدها ثم القبول برفض صحتها بناء على معطيات العقل أوالعلم، وهي أحاديث قد أجرى عليها نُقَّاد الحديث نقداً علمياً بناء شمل نقدها الداخلي والخارجي على حد سواء، وقد توصلوا إلى الحكم بصحتها وهي صادرة بالتالي من النَّبيّ المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، هناك حقيقة ينبغي أن لا يغفل عنها دعاة الفكرة وهي أن العقل والعلم غير قادرين على التعرف على كل الحقائق المادية لمحدودية قدرتهما في الاكتشاف، فكيف يمكن والحالة هذه الثقة بهما في التحكيم؟! إضافة إلى ذلك لم نعثر على حديث صحيح صريح جاء مخالفاً لكل منهما أي للعقل السليم والعلم الحديث، ولو وجد حديث صحيح غير صريح في المخالفة على سبيل الافتراض يمكن الجمع والتوفيق

بطريق من طرق الجمع المعتبرة دون اللجوء إلى رفض صحَّة الحديث بدعوى مخالفته للعقل السليم أو الحقائق العلميَّة الحديثة، وقد ادعى بعض أصحاب الفكرة وجود تعارض بين بعض الأحاديث والعلم الحديث ولكن بعد البحث فيه والتدقيق تبين عدم صحَّة الادِّعاء حيث ثبت علمياً صحَّة ما ورد فيه.

## مقدمة

لقد حاول أعداء الإسلام من خلال العصور المتلاحقة، ومنذ فترة مبكرة من انبثاق الدعوة الإسلامية، ولا يزالون يحاولون بطرق شتى، ووسائل عديدة النيل من السُّـنَّة النَّبويّة، والتشكيك في مصداقيتها وثبوتها لعلمهم بمنزلتها، ودورها في تبيان القُرآن الكريم، وترسيخ عقيدة الإسلام وشريعته في نفوس المسلمين، ولعلمهم بأن هدمها يعني هدم الإسلام وتعطيل جل أحكام القُرآن، وبأن النيل منها يمهد الطريق للنيل من القُرآن نفسه، لذا وجهوا حملات ظالمة على السُّـنَّة شملت كل جانب من جوانبها، وأخطر هذه الحملات تلك الحملة التي تشن عليها اليوم والتي تتخذ من البحث العلمي ستاراً لها، لكونها أشد تأثيراً وتشويشاً على الناس عموماً، وعلى المثقفين منهم والمبهورين بالغرب وحضارته وتقدمه خصوصاً. رواد هذه الحملة هم المُستشرقون، ومن والاهم وتأثر بأفكارهم من المثقفين المسلمين، الذين أثاروا شبهاتهم حول السُّـنَّة، وفي مقدمتها الشبهة المتمثلة في مقولتهم: إن المحدثين جمعوا السُّـنَّة ودونوها وحكموا عليها بالقبول أو الرد من دون أن ينقدوا متونها، بل وقفوا عند عتباتها، وكان جل اهتمامهم منصباً على نقد أسانيدها، وكل أحكامهم كانت تدور في فلكها.

وهي مقولة مرفوضة جملة وتفصيلاً، وكان الأولى والأجدر بأصحابها إن كانوا باحثين يطلبون الحق والحقيقة العلميَّة أن يراجعوا منهج المحدثين في نقد الحديث النَّبويّ من خلال مؤلفاتهم قبل أن يطلقوا هذه المقولة المجافية للواقع وحقيقة الأمر.

أما حقيقة الأمر فقد كانت على غير ما يزعمون، كان اهتمامهم بنقد المتن لم يكن بأقل من اهتمامهم بنقد السَّنَد، بل لو رجعنا إلى عهد الصحابة لوجدنا أن نقد

المتن قد سبق نقد السَّنَد الذي ظهر فيما بعد، ثم ظهرنقد الاثنين معاً، فكان نقد المتن يسير جنباً إلى جنب مع نقد السَّنَد ومتوازياً ومتماشياً معه في كل العصور.

وقد وضع المحدثون قاعدة تدحض هذه الشبهة من أساسها وبكل أبعادها، تتمثل هذه القاعدة في أنه لا تلازم بين صحَّة السَّنَد وصحَّة المتن، فقد يكون السَّنَد صحيحاً، والمتن غير صحيح، وهكذا العكس، ولم يكن المحدثون النُقَّاد يصدرون حكماً على حديث ما بالصحَّة أو بالضعف أو بالوضع بناء على صحَّة السَّنَد وحده، أو المتن وحده، وإنما كانوا ينقدون سنده أولاً فإذا ما خرج الحديث سليماً معافى في سنده شرعوا بنقد متنه ثانياً، فإذا خرج الحديث سالماً معافى في متنه أيضاً كسنده حكموا على الحديث بالصحَّة لأن الحديث يتكون من شطرين هما سنده ومتنه، وصحته متوقفة على صحَّة الاثنين معاً.

وكانوا يخضعون الحديث في شطريه لأدق موازين النقد العلمي الذي يبعث الاطمئنان بصحَّة النتائج. ومن أخطر ما في هذه الحملة أصوات تتعالى هنا وهناك من بعض المثقفين المتأثرين بدراسات المُستشرقين عن الحديث النَّبويّ، وبمنهج المدرسة الوضعية بضرورة إعادة النظر في الأحاديث النَّبويّة مهما كانت درجتها من الصحَّة، والتي انتهى المحدثون القدماء من نقدها بأدق موازين النقد العلمي والذي شمل النقد الداخلي والخارجي لها، ومن الحكم عليها بالصحَّة، تدعو تلك الأصوات إلى إجراء النقد عليها من جديد وفق المعطيات العلميَّة الحديثة، والدلالات العقلية ثم الحكم عليها بالقبول أو الرد.

لذا تأتي هذه الدراسات لتبين حدود كل من العقل والعلم في عملية نقد الأحاديث النَّبويّة بعد التأكد من صحَّة أسانيدها، والله أسأل السداد في القول والعمل وإخلاص النية له، إنه ولي التوفيق.

## حدود العقل والعلم

من المعلوم والمسلم به أن جل الأحاديث النَّبويّة يتناول مسائل وقضايا غير مادية مشاهدة محسوسة بل غيبية وروحية محضة، لا يمكن إجراء التجارب والاستقراء واستخدام العقل فيما تناولته من تلك القضايا انطلاقاً من معطيات علمية حديثة قائمة على التجربة والاستقراء، أو انطلاقاً من مسلمات عقلية، إذ لو سألنا العلم الحديث أو العقل الحديث – إن صح التعبير – عن مدى إلمامهما ومعرفتهما بتلك القضايا لتلقينا الجواب منهما بأنها خارجة عن دائرة اختصاصهما ومجال معرفتها، لأنهما إنما يتعاملان مع هذا العالم المادي المشاهد المحسوس، لا مع عالم الغيب، لأنهما لا يمتلكان من الوسائل ما يمكنهما من الاطلاع عليه ومعرفة ما فيه، لذا فإجراء أي نقد على تلك الأحاديث باتخاذ العقل وحده أو العلم حكماً فيه أمر يتنافى وطبيعة هذه الأمور الغيبية في الأحاديث النَّبويّة.[١]

هناك حقيقة ينبغي أن لا يغفل عنها أي ناقد يقوم بنقد الأحاديث التي اشتملت على مسائل علمية طبية أو طبيعية – وهي أحاديث قليلة بالنسبة إلى الأحاديث ذات الطبيعة الغيبية المحضة الكثيرة – تتمثل هذه الحقيقة في عدم رفض هذه الأحاديث، والحكم عليها بعدم الصحَّة ما دامت أسانيدها صحيحة بحجة أن الطب الحديث أو النظريَّات العلميَّة الحديثة أو حتى الحقائق العلميَّة، لم تؤيد صحتها بعد، أو لم تبد رأياً حولها، أو رفضت صحتها، لأن الطب الحديث، والعلوم الطبيعيَّة الأخرى لا تزال المجهولات غير المكتشفة أمامها أكثر بكثير جداً من المعلومات، و لم تتمكن هذه العلوم من الكشف عن كل شيء في خبايا الكون والطبيعة وبالتالي معرفته، فما لم يكن في مقدورها الكشف عنه ومعرفته اليوم، ربما سيكون في مقدورها الكشف عنه ومعرفته غداً أو بعد غد، أو قد لا تتمكن من ذلك.

---

[١] انظر: محمَّد بهاء الدين، **المُستشرقون والحديث النَّبويّ**، ص ١٣٩.

وربما أن ما يكون مقبولاً في الأوساط العلميَّة التخصصية اليوم سيكون مرفوضاً فيها مستقبلاً، وهذا الأمر خاص بتلك الأحاديث ذات الطبيعة الغيبية النسبية، ولا يخص ذات الطبيعة الغيبية المطلقة أو المحضة، لذا يجب أن لا يرفض حديث ما سليم السَّنَد، والحكم عليه بعدم الصحَّة في متنه على أساس عدم إبداء الطب أو العلوم الطبيعيَّة الأخرى الرأي حول ما جاء في الحديث بالموافقة عليه، أو رفضه، وهل بلغت تلك العلوم نهايتها، وأصبحت معلوماتها متناهية حتى يجوز الحكم على الحديث وهو صحيح بالوضع أو بالضعف لمخالفته إياها؟![1]

ومع كل ما سبق فإن علماء المسلمين من جهابذة الحديث لم يهملوا دور العقل والحس في نقدهم والكشف عن كون الحديث موضوعاً إذا ما جاء مخالفاً لصريح العقل بحيث لا يقبل التأويل، أو مشتملاً على ما ينافي الحس، أو كان مما تقوم الشواهد على بطلانه، فوجود هذه القرائن في الحديث يدل على كذبه ووضعه.

فقد انصبت جهود المحدثين النُقَّاد قبل كل شيء على البحث في السَّنَد، لأن نقد السَّنَد و تمحيصه هو الخطوة الطبيعيَّة الأولى التي يجب أن يخطوها الناقد في نقد الحديث كوحدة مستقلة، فإذا ما تبينت له سلامة السَّنَد خطى الخطوة التالية نحو المتن كوحدة مستقلة أخرى كالسَّنَد، فيدخله في المختبر الخاص بنقد المتن لإجراء أدق الفحوصات والتحليلات عليه بالاهتمام نفسه الذي كان بالسَّنَد في مختبره، وفي مختبر المتن يجد الباحث الضوابط والقواعد الخاصة بنقد المتن، والتي توصل العلماء إليها بعد بذل جهد جهيد في الدراسة والبحث، والتي تهدي في النهاية إلى معرفة الأحاديث الموضوعة، وفيما يأتي جملة من تلك الضوابط التي ثبتها نُقَّاد الحديث في الباب لرد الحديث وعدم قبوله، منها:

١) كون الحديث مخالفاً لصريح القُرآن الكريم، لأن مصدر القُرآن والحديث واحد وهو الله تعالى عن طريق وحيه، فمن المحال مجيء حديث صحيح صريح مخالفاً

---

[1] المصدر السابق، الصفحة نفسها.

أو مناقضاً لصريح القُرآن الكريم، فكل ما جاء معارضاً للقرآن الكريم معارضة حقيقية صريحة من أحاديث كذب وباطل لم يصدر عن النَّبيّ صلى الله عليه وسلم قطعاً، لأن الحديث مبين للقرآن وشارحه، أو مؤكد له، أو مؤسس لأحكام مستقلة في إطار مقاصده وكلياته، لا يتعارض له.

ولا يوجد في الواقع حديث صحيح صريح واحد يعارض القُرآن أو يناقضه، وما وجد من حديث يعارض أو يناقض فلا يخلو أمره إما أنه صحيح غير صريح، أو صريح غير صحيح، وغير الصحيح لا اعتبار له ولا قيمة، فلا يلتفت إليه، أما الصحيح غير الصريح فيجب تأويله تأويلاً مستساغاً بما يتفق ويتماشى مع القُرآن الكريم.

٢) كون معاني الحديث ركيكة ركاكة يستحيل صدورها من النَّبيّ صلى الله عليه وسلم، فحيثما وجدت ركاكة في المعنى في حديث ما دلت على الوضع والاختلاق سواء وجدت مع ركاكة المعنى ركاكة اللفظ أم لا؟

٣) كون الحديث مخالفاً ومناقضاً لصريح العقل السليم بحيث لا يقبل التأويل المستساغ، أو مشتملاً على ما ينافي الحس، أو كان مما تقوم الشواهد والتجارب على بطلانه، فوجود هذه القرائن في حديث ما يدل على كذبه واختلاقه.

٤) أن يرد في حديث ما أن النَّبيّ صلى الله عليه وسلم فعل أمراً ظاهراً، أو قال قولاً بمحضر من صحابته كلهم أو بعضهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه، وفعلوا خلافه كالحديث المروي بأن النَّبيّ صلى الله عليه سلم أخذ بيد علي رضي الله عنه على مرأى ومسمع من الصحابة، وأعلن خلافته من بعده ونص عليها، ثم أن الصحابة الذين كانوا حاضرين الحدث بعد موت النَّبيّ صلى الله عليه وسلم اتفقوا على كتمانه والعمل بخلافه، مثل حديث غدير الخم.

٥) اشتمال الحديث على المجازفات التي لا يقول مثلها النَّبيّ صلى الله عليه وسلم، وذلك بأن يُفرط ويبالغ بالوعيد الشديد أو الوعد العظيم على العمل اليسير، ومثل هذا الحديث يوجد في أحاديث القصاص والزهاد وغيرهم.

٦) كون الحديث خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بحضرة الجماعة الكثيرة، أو يكون الحديث فيما يلزم المكلفين فعله، ثم ينفرد بروايته واحد منهم، أو لا ينقله إلا الواحد منهم.

٧) كون الحديث مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والأخلاق، وغير ذلك من الضوابط التي ذكرها نُقّاد الحديث من علماء المسلمين في كتبهم، وقد بلغت في مجموعها أكثر من ثلاثين ضابطاً، وقد قال بعضهم: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، ويخالف الأصول فاعلم أنه موضوع، وقال ابن الجوزي: ومعنى مناقضة الأصول أن يكون الحديث خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة.[١]

وقال ابن الجوزي أيضاً: الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفرد منه قلبه في الغالب.[٢]

وقال البلقيني: وشاهد هذا أن إنساناً لو خدم إنساناً سنين، وعرف ما يحب ويكره، فإذا ادعى إنسان آخر أنه يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه، فمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه.[٣]

وقال السبكي: كل خبر أوهم باطلاً، ولم يقبل التأويل فمكذوب، أو نقص منه ما يزيل الوهم، مثل حديث مقدار مدة الدنيا، وأنها سبعة آلاف ونحن في الألف السابعة.[٤]

هكذا يتضح لنا أن اهتمام علماء الحديث ونُقّاده إنما كان يتجه إلى نقد السَّنَد والمتن على حد سواء، ولم يقتصر على السَّنَد فقط، أما ما زعمه المُستشرقون من أمثال كايتاني وجولدزيهر وشاخت وغيرهم، ومن نسج على منوالهم، وضرب على الأوتار نفسها من الكتاب المسلمين المتأثرين بأفكارهم ومناهجهم من عدم مجاسرة المحدثين

---

[١] السيوطي، **تدريب الراوي**، ص ١٨٠.

[٢] **المصدر السابق**، ص ١٧٠.

[٣] **معرفة علوم الحديث**، الحاكم، ص ٢٦.

[٤] عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص ٣١٥.

على نقد متون الأحاديث، ومن الوقوف عند عتبتها فترده الضوابط السالفة الذكر والحقائق الآتية:

أ) إن المحدثين صرحوا بأنه لا يلزم من صحَّة السَّنَد صحَّة المتن، أي أن العلاقة بينهما ليست طردية أو عكسية، بمعنى كلما صح السَّنَد صح المتن، وكلما لم يصح السَّنَد لم يصح المتن، بل قد يصح السَّنَد ولا يصح المتن، وقد يصح المتن ولا يصح السَّنَد، وفي كلتا الحالين لا يحكم على الحديث بالصحَّة لأن صحته متوقفة على صحَّة الجزءين السَّنَد والمتن، فقد كانوا صريحين في عدم ربط السَّنَد بالمتن قبولاً أو رداً، وأن كل واحد منهما وحدة مستقلة لإجراء التحليل النقدي والفحوصات اللازمة عليه.[١]

ب) قد أضفى جهابذة الحديث ألقاباً، أو أوصافاً خاصة على أحاديث فتكتسب بها ضعفاً يفقد حجيتها في الاستدلال بها منها: الشاذ، والمضطرب، والمدرج، والمعلل، والمحرف، والمصحف، ونحو ذلك مما هو مذكور مفصلاً في علم الحديث دراية.

ت) وضع علماء الحديث قواعد لنقد المتن تصل من الحرية العقلية إلى حد بعيد، وتقوم أحياناً على اعتبارات عقلية صرفة.

أما الآن فأعود إلى صلب موضوع هذه الدراسة التي خصصت له فأقول: إن القُرآن الكريم قد رفع من شأن العقل، وأعطاه منزلة رفيعة وجعله مصدراً أصيلاً من مصادر معرفة الإنسان، وبه نال الإنسان الفضيلة وحاز السيادة على الأرض، وتميز عن غيره من المخلوقات، وليس هناك كتاب أشاد به ودوره في معرفة الحق من الباطل، ودعا إلى تحكيمه في معرفة الألوهية والنُّبوَّة مثل القُرآن الكريم حيث هناك العشرات من آياته تصرح بذلك، ويكفي في ذلك أن الإسلام جعله مناط التكليف ومداره، فلا تكليف ولا مسؤولية عند فقدانه، وعليه تتوقف صحَّة أفعال المكلفين، ومسؤولياتهم، ومع ذلك كله فدوره يبقى محدوداً في معرفة كثير من القضايا،

---

[١] انظر: محمَّد بهاء الدين، **المُستشرقون والحديث النَّبويّ**،وتفاصيل الرد على المُستشرقين في ذلك ص ١٢٩- ١٣٣، ص ١٤٥- ١٥٢، ص ١٦٦- ١٧٠.

وخصوصاً القضايا الغيبية المحضة، وحتى النسبية أحياناً، فهو نور يسترشد به، ولكنه في الوقت نفسه محتاج إلى نور من نوع آخر كي يسترشد هو به في معرفة كثير من القضايا الغيبية، ألا وهو الوحي الإلهي الذي هو الأصل لكل مصادر المعرفة الأخرى، فعليه أن يستسلم له استسلاماً تاماً، ويقول: سمعاً وإيماناً وطاعة، وعندئذ فقط يسلم من الشطط والانحراف والتمرد.

أما الاحتكام إليه وحده لنقد متون الأحاديث النَّبويّة المتعلقة بالقضايا الغيبية المحضة فأمر مرفوض علمياً.

فأنّى له القدرة المعرفية على الإلمام بها، وهي من الأمور الخارجة عن دائرة معلوماته، هذه المعلومات التي لا تتعدى هذا العلم المادي المشاهد المحسوس؟!

فكيف يكون له علم تام بها، والعلم إنما هو معرفة الواقع عن دليل، أو معرفة جازمة مطابقة للواقع؟!

فهل تلك المغيبات التي جاءت بها الأحاديث تقع في هذا العالم المشاهد حتى يتمكن من تسليط وسائل المعرفة التي هي الحواس عليها ثم يعرفها؟!

وقد قيل في تعريفه: العقل جوهر لطيف تدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدات.[1]

فالعقل إذن إنما يعتمد في التوصل إلى معلوماته بوسائل الإدراك المعروفة بالحواس، وميدان استخدامها إنما هو هذا العالم المشاهد المحسوس، فمن أين له القدرة بناء على المعلومات المتأتية منها على معرفة ما هو غائب عنها؟!

كل الذين حكموا عقولهم قديماً وحديثاً في نقد الأحاديث ذات الطابع الغيبي، ثم رفضوا صحتها وهي صحيحة أو أولوها تأويلاً غير مستساغ، إنما فعلوا ذلك لعوامل ومؤثرات داخلية أو خارجية غير مبررة لإقدامهم على ذلك.

---

[1] مجد الدين محمَّد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، د.م، د. ن، د. ت، مصور من النسخة القديمة المطبوعة ببولاق، ص ٢٦. أما الفيروز آبادي فوقع اختياره على تعريفه: بأنه نو روحاني، به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية، انظر: **القاموس المحيط**، الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة (بيروت: ط٥، ١٩٩٦م)، ص ١٣٣٦.

وفي مقدمتهم المعتزلة الذين حكموا عقولهم في تفسير نصوص الوحي وفق أصولهم الخمسة التي آمنوا بها وهي التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فانطلقوا منها حسب تفسيرهم إياها ينظرون إلى الأحاديث النَّبويّة، فإذا نظر أحدهم إلى حديث صحيح لا يتفق مع أصل من هذه الأصول حسب وجهة نظره بادر إلى رفض صحته، أو تأويله تأويلاً يتفق ويتماشى مع هذا الأصل.

فكيف يمكن تحكيم العقل وحده في معرفة الحقائق الغيبية من دون الرجوع إلى الوحي والشرع؟! فلو كانت في مقدور العقل وحده معرفة الحقائق الغيبية من دون الرجوع إلى الوحي لما كان لبعثة الرَّسُول والوحي المنزل عليهم معنى، فالعقل بحاجة ماسة إلى الوحي، والتسليم بما جاء به في معرفة تلك الأمور الغيبية على الوجه الصحيح، ولا يعني قولنا هذا الاستغناء عن العقل وعدم الاستعانة به في معرفتها، نعم للعقل دوره الذي لا يستغنى عنه ولا ينكر في فهم نصوص الوحي، وإنما الذي نرفضه هو إعطاؤه السلطان المطلق في المعرفة دون الاهتداء والاسترشاد بنصوص الوحي من القُرآن السُّـنَّة، والاستسلام لها في الغيبيات. نعم إعمال النظر أمر مطلوب في تلك النُّصُوص، ولكن داخل حدود العقل المسموحة من دون تجاوزها.

يقول الإمام الغزالي رحمه الله: أنى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر، وينكر مناهج البحث والنظر، أولا يعلم أنه لا مستند للشرع إلا قول سيد البشر صلى الله عليه وسلم، وبرهان العقل هو الذي عرف به صدقه فيما أخبر، وكيف يهتدي للصواب من اقتفى محض العقل واقتصر، وما استضاء بنور الشرع ولا استبصر؟! فليت شعري كيف يفزع إلى العقل من حيث يعتريه العي والحصر؟ أولا يعلم أن العقل قاصر ومجاله ضيق ومنحصر؟ هيهات قد خاب على القطع وتعثر بأذيال الضلالات من لم يجمع بتأليف الشرع والعقل هذا الشتات، فمثال العقل البصر السليم عن الآفات والآذاء، ومثال القُرآن الشمس المنتشرة الضياء، ومن استغنى

بأحدهما عن الآخر يعد في غمار الأغبياء، فالمعرض عن العقل مكتفياً بنور القُرآن مثال المتعرض لنور الشمس مغمضاً للأجفان، فلا فرق بينه وبين العميان، فالعقل مع الشرع نور على نور.[١]

ولهذا فهناك فريقان من المسلمين قد حادا عن طريق الصواب والمنهج السديد الذي ينبغي اتباعه في تفسير النُّصُوص سواء كانت من القُرآن أو من السُّـنَّة لعدم الجمع والتوفيق في دراستها بين العقل والشرع وإعطاء كل منهما ما يستحقه من دور، وخاصة في دراسة الأحاديث النَّبويّة ونقدها، فالحشوية وقفوا عليها موجبين الجمود على التقليد واتباع الظواهر، ففرطوا وقصروا في ذلك، والتفريط مفضٍ إلى الضلال، وذلك لعدم إعمالهم النظر المطلوب فيها بربط ظواهرها ببواطنها عن طريق ربط الجزئيات فيها بالكليات، وتعليل الأحكام تحت مظلة مقاصد الشَّريعة.

وأما المعتزلة فقد أرادوا عقلنة نصوص الوحي، فأفرطوا في هذه المسألة، وأعطوا لعقولهم سلطاناً مطلقاً بلا حدود حتى صادموا بها قواطع الشرع، والإفراط في ذلك ذميم لا شك مؤدٍ إلى متاهات.

فالواجب المحتم هو الاعتماد على الاثنين من غير إفراط أو تفريط، وإعطاء كل منهما ما يستحقه في هذا الباب للاهتداء إلى الطريق السوي، والمنهج القويم في فهم النُّصُوص، ولا يمكن القبول بادِّعاء أن بين الشرع المنقول والحق المعقول معاندة ومعارضة. يقول الإمام الغزالي رحمه الله في ذلك: وأما ما قضى العقل باستحالته فيجب تأويل ما ورد السمع به، ولا يتصور أن يشتمل السمع على قاطع مخالف للمعقول، وظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيحة والصحيح منها ليس بقاطع، بل هو قابل للتأويل، فإن توقف العقل في شيء من ذلك فلم يقض باستحالة ولا

---

[١] انظر: حجة الإسلام أبو حامد الغزالي، **الاقتصاد في الاعتقاد**، ص ٨- ٩.

جواز وجب التَّصديق أيضاً لأدلة السمع، فيكفي في وجوب التَّصديق انفكاك العقل عن القضاء بالإحالة.[١]

ويردف ذلك قائلاً: ثم كل ما ورد السمع به ينظر، فإن كان العقل مجوزاً له وجب التَّصديق به قطعاً، إن كانت الأدلة السمعية قاطعة في متنها ومستندها لا يتطرق إليها احتمال، وجب التَّصديق بها ظناً إن كانت ظنية، فإن وجوب التَّصديق باللسان والقلب عمل يبنى على الأدلة الظنية كسائر الأعمال.[٢]

أما تقديس وتنزيه العقل إلى درجة اعتباره الدليل الذي لا يخطئ، وإعطاؤه حق الفصل في كل فضية غيبية محضة أو حتى نسبية أحياناً، وفي كل مجال وإن لم يكن من اختصاصه، ولا في حدود مقدرته وسلطانه فهو من أخطر أسباب الانحراف والضلالة، لذا نجد عامة المبتدعين والمنحرفين طوال التاريخ قديماً وحديثاً يشتركون في هذه الفكرة السائدة لديهم وهي تقديم العقل على الوحي الإلهي المتمثل في كتاب الله وسنة رسوله، فالعقل عندهم هو المعتمد والمقدم إلى درجة أنهم يتهمون الأدلة الشرعية إذا لم توافق عقولهم، والعقول كما هو معلوم مختلفة اختلافاً كلياً في القضايا المبحوث فيها، فقلما نجد أصحاب العقول متفقين في قضية ما.

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: وقد علمتَ أيها الناظر أنه ليس كل ما يقضي به العقل يكون حقاً، ولذلك تراهم يرتضون اليوم مذهباً، ويرجعون عنه غداً، ثم يصيرون بعد غد إلى رأي ثالث، ولو كان كل ما يقضي به حقاً لكفى في معاش الخلق ومعادهم، ولم يكن لبعثة الرسل – عليهم السلام – فائدة، ولكان – على هذا الأصل – تعد الرسالة عبثاً لا معنى له، وهذا كله باطل، فما أدى إليه مثله.[٣]

فالعقل البشري تؤثر فيه عوامل خارجية، منها ظروف البيئة وأحوال العصر، وعوامل داخلية، منها محدودية قدرته على المعرفة من خلال وسائل وآليات ذات قدرة

---

[١] **الاقتصاد في الاعتقاد**، ص ١٥٢.

[٢] **المصدر السابق**، ص ١٥٣.

[٣] الشاطبي، **الاعتصام**، ج١، ١٤٤.

محدودة أيضاً، فكيف يجوز الاحتكام إليه وحده، وتحكيمه في نقد نصوص الوحي الواردة في كتاب الله وسنة نبيه، وبخاصة تلك النُّصُوص ذات الطابع الغيبي؟!

فهل في مقدور العقل التعرف على حقيقة تلك الغيبيات دون الاهتداء بنور الوحي الإلهي والاحتكام إليه؟!

لا ريب أن العقل وحده عاجز عن إدراكها وفهمها إدراكاً كاملاً وفهماً صحيحاً، نعم العقل هبة الله ونعمة عظيمة خص الله تعالى الإنسان به، وميزه به عن المخلوقات الأخرى، به حاز الفضيلة، ونال السيادة على الأرض، وهو نور يهتدي به الإنسان إلى سبل الحياة وطرق النجاة، ولكن مع ذلك هناك نور آخر أقوى منه وأثبت وأوسع دائرة منه وأهدى منه إلى سبل الخير وطرق النجاة، وهو نور الوحي نور النُّبوَّة، يجب الخصوع والانقياد التام له، وإخضاع العقل له حتى يسلم من المتاهات وينجو من الضلالات، ويأخذ بيد صاحبه إلى الصراط المستقيم الذي رسم معالمه الوحي الإلهي المتمثل في كتاب الله وسنة نبيه.

لهذا كله يجب التَّعامُل مع الأحاديث النَّبويّة بحيطة وحذر شديدين، وعدم إطلاق العنان للعقل للحكم عليها بالرفض وعدم القبول لكونها تخالفه مع كونها صحيحة في أسانيدها ومتونها، ولا تخالف صحيح المنقول ولا يردها العقل السليم.

هناك بعض المثقفين من المسلمين المعاصرين المهتمين بالدراسات الحديثية والمتأثرين بالدراسات الاستشراقيَّة، يدعون إلى إعادة النظر في صحَّة تلك الأحاديث الواردة في كتب الحديث بل في أصحها كالصحيحين، ومن ثم إخضاعها للنقد والتمحيص من جديد وفق المعطيات العقلية، وإن كانت هذه الأحاديث قد اجتازت مرحلة النقد وإجراء الفحوصات اللازمة على أسانيدها ومتونها من قبل جهابذة الحديث القدماء، وانكشف أمرها واستقرت صحتها بأدق مناهج النقد وأسلمها وأحوطها، و لم يبقوا في ذلك مزيداً لمستزيد في هذا الشأن.

وقد استند هؤلاء في دعوتهم تلك إلى مقولات لجهابذة الحديث في معرض ذكرهم أمارات الوضع في الحديث حيث ذكروا من جملتها كون الحديث مخالفاً للعقل

كقول الشافعي رحمه الله تعالى: ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه.[١]

وكقول الخطيب البغدادي رحمه الله: الأخبار ثلاثة أضرب: ... وضرب منه يعلم فساده... فالطريق إلى معرفته أن يكون تدفعه العقول صحته...[٢] وقوله:... ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القُرآن الثابت المحكم، والسُّـنَّة المعلومة، وكل دليل مقطوع به...[٣]

وإلى ما حكاه الخطيب مرة عن ابن الطباع من قوله الآتي مستدلاً به: وإذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد رد بأمور: أحدها: أن يخالف موجبات العقول، فيعلم بطلانه، لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول فلا...[٤]

وكقول ابن الجوزي: ...إن المستحيل لو صدر عن الثقات رد ونسب إليهم الخطأ... فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع.[٥]

استنتج هذا الفريق من هذه الأقوال لكبار العلماء بأن معرفة هذه الأمور — كما هو واضح من مقولاتهم — لا تكون إلا باستخدام العقل، وبالمقايسة والتدبر، وبعرض مدلولات هذه الأحاديث على العقل ليحكم بقبولها أوردها.

لا يستطيع باحث في هذا الموضوع أن ينكر أن جهابذة الحديث لم يهملوا دور العقل الذي يستحقه بل راعوه في كل المراحل التي تمر بها الأحاديث، مرحلة السماع والتحمل، مرحلة الأداء والتحديث، مرحلة الحكم عليها قبولاً أو رداً، لكن بقي هذا

---

[١] الإمام الشافعي، محمَّد بن ادريس، **الرسالة**، ص ٣٩٩.

[٢] الخطيب البعدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص ٥١.

[٣] **المصدر السابق**، ص ٤٣٢.

[٤] الخطيب البعدادي، **الفقيه والمتفقه**، ج١، ص ١٣٢.

[٥] ابن الجوزي، **الموضوعات**، ج١، ص ١٠٥- ١٠٦.

الدور في الحدود المسموحة دون تجاوزها إلى إخضاع متون الأحاديث ذات الطابع الغيبي إخضعاً كلياً للعقل المجرد غير المستند إلى الوحي والمستسلم له، لأنهم كانوا على يقين بأن القضايا الغيبية وكثير من القضايا الغيبية النسبية خارجة عن دائرة معلوماته، راجعة في الأساس إلى الأخبار الصادقة الصادرة من الرَّسُول المعصوم التي مصدرها الوحي الإلهي الذي ينبغي إنصياع العقل وانقياده له، ثم قبولها والإيمان بها على هذا الأساس من غير أن تكون له كلمة الفصل الحاسمة فيها.

أما يدعو إليه هذا الفريق المعاصر من توسيع دائرة العقل لتشمل متون الأحاديث الصَّحيحة الواردة في الصحيحين، وفي غيرهما من كتب الحديث المعتبرة، تلك الأحاديث التي انتهى جهابذة الحديث من أمرها بنقدها بأدق مناهج النقد، ثم الحكم عليها بالصحَّة إنما يقصد أصحاب هذه الدعوة التشكيك في صحتها بأخضاعها لعقولهم المتأثرة بدراسات المُستشرقين النَّقديَّة للحديث النَّبويّ، وبالحضارة العربية المادية ثم الحكم عليها بالقبول أو الرد حسب معطياتهم العقلية، وبالتالي رد الكثير من الأحاديث الصَّحيحة.

يقول المحقق الشيخ محمَّد السماحي: هناك مسألة هامة جداً وهي: أن كثيراً من الباحثين اليوم يعمدون إلى أحاديث صحيحة في الصحيحين أو في أحدهما – قال نور الدين عتر أو صحيحة عند غيرهما – ثم يعارضونها بالمعقول تارة وبالمنقول أخرى، ويدّعون عليها الوضع بحجة أنهم تحاكموا إلى القواعد فحكمت لهم بما يقولون، والاعتدال في ذلك أن ننظر الحديث الذي هو محل الإشكال فإن أمكن فهمه على وجه يتفق مع القواعد، ولا يتعارض معها فهو المطلوب، ولا داعي إلى جرح الرواة.[1]

ينبغي أن يراعى عند نقد حديث ما شرط عدم إمكان التوفيق والجمع بطرق التوفيق والجمع المعتبرة بين الحديث محل الإشكال وبين ما يعارضه من عقل أو نقل،

---

[1] نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، ص٣١٥- ٣١٦.

إذا لم يكن الراوي ضعيفا من خلال النظر في أمارات الوضع المتعلقة بالراوي والمروي، والتي ذكرها علماء الحديث النُقَّاد، ومنها: إذا جاء الحديث مخالفاً للقضايا المقررة كأن يكون مخالفاً للعقل ولا يقبل التأويل، أو اشتمل على أمر يدفعه الحس والمشاهدة أو الواقع التاريخي.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا بإلحاح هو: مالعقل الذي يعتمد في عرض الحديث عليه لقبوله أو رده؟

هل هو العقل الفلسفي الإسلامي اليوناني؟؟ أو هو عقل المعتزلي الغالي؟ أو عقول أتباع المدرسة الأدبية الاجتماعية؟ أو عقول بعض المعاصرين المتأثرين بكتابات المُستشرقين النَّقديَّة حول الحديث؟ للإجابة عن هذه التساؤلات نقول:

أما العقل الفلسفي الإسلامي فينبغي إبعاده كلياً في نقد الأحاديث المتعلقة بالقضايا الغيبية المطلقة أو حتى النسبية، لأن هؤلاء الفلاسفة الإسلاميين يقدمون عقولهم على شرع الله تعالى، وبالأحرى يتحاكمون إلى عقول الفلاسفة اليونانيين في دراسة وفهم النُّصُوص الشرعية من القُرآن والسُّـنَّة، فيأولون كثيراً من عقائد الإسلام وغيبياته التي ثبتت بقواطع الكتاب والسُّـنَّة، وأجمعت عليها الأمة، وغدت معلومة من الدين بالضرورة، فالله الذي آمنوا به – واجب الوجود عندهم – ليس هو خالق هذا العالم الذي أنشأه من العدم، إذ العالم عندهم قديم غير مخلوق، وليس هو العالم والمدير لكل صغير وكبير فيه ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (الحديد: ٤)؛ ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ ( الأنعام: ٥٩).

لأن واجب الوجود في نظرهم لا يعلم من هذا العالم الجزئيات بل الكليات، وليس هناك في نظرهم إحياء العظام وهي رميم، وليس هناك في نظرهم نعيم حسي،

ولا عذاب مادي، ولا جنة حقيقية، ولا نار حقيقية، إنما هذه رموز لمعان روحية مثلت للناس في هذه الصور ترغيباً وترهيباً!

وليس هناك معراج إلى السموات العلا، لأن الأفلاك أجسام لا تقبل الخرق ولا الالتئام، إنما معراج الروح، وليس هناك ملك ينزل بوحي الله على قلب الرَّسُول، إنما هو تخيل أو تخييل إلى آخر ما قالوا، وتأولوا الآيات، والأحاديث الصريحة الواردة في هذه القضايا التي هي من صلب العقيدة الإسلامية، مما جعل الإمام الغزالي رحمه الله وغيره من علماء المسلمين يكفرونهم بسبب تأويلاتهم الباطلة لنصوص الوحي وتعسفهم في تحميلها مالا تتحمل لغة وشرعاً وعقلاً.

يقول أحد الباحثين عن تخبط العقلانيين وشططهم، ووقوعهم في أخطاء شنيعة طوال التاريخ وهم يعتمدون على العقل باعتباره مصدر المعرفة الذي يجب أن يعتمد دون غيره: إن العقل نعمة عظيمة ولا ريب، ولكن الوحي أعظم منه، وإن هداية العقل أعلى وأرسخ من هداية الحواس، ولكن هداية الوحي أرسخ وأعلى من هداية العقل، وفرق ما بين العقل والوحي هو فرق ما بين البشرية والألوهية، فرق ما بين المخلوق والخالق، فرق ما بين العجز الذاتي والقدرة المطلقة، فرق ما بين العلم المحدث النسبي والعلم القديم المطلق المحيط بكل شيء... كم وقع العقليون – طوال التاريخ – في أخطاء شنيعة، وتبنّى منهم مَن تبنّى أفكاراً باطلة، ودافعوا عن أشياء ظنوها حقائق وهي أوهام، وتناقضوا فيما بينهم تناقضاً لا يرجى معه التقاء على أساس، فهذا يشرق والآخر يغرب، وهذا يثبت وغيره ينفي، ومنهم من يبني ويشيد، في مقابلهم من يأتي على بنيانهم من القواعد... ويضيف: لقد اختلفت عقول البشر – حتى الأذكياء والعباقرة منهم – في أجلى حقائق الوجود وأثبتها، وهي حقيقة وجود الله تعالى ووحدانيته وتفرده بالكمال المطلق الأعلى، فوجد منهم من قال: إن الإنسان قام وحده من غير خالق خلقه، وأن الكون نشأ وحده من غير صانع صنعه، وأن النظام الواقع الذي يتجلى في هذا العالم علويه وسفليه، وصامته وناطقه إنما صنعته المصادفات

العمياء وحدها!! وقال من قال من رجال الفلسفة المادية: ليس صواباً أن الله خلق الإنسان بل الصواب أن الإنسان هو الذي خلق الله!!

هكذا نجد اختلاف العقول في شأن الإنسان وغيره، وهذا الاختلاف هو من ثمرات العقل.[١]

فالعقل خاضع للمؤثرات الداخلية والخارجية والميول المختلفة، ولا يتمكن من التجرد عنها لذا يقع في التناقضات، والابتعاد عن معرفة كثير من الحقائق الواقعة في دائرة معارفه، فما بالك بتلك الحقائق الغيبية الخارجة عنها؟ ولا يمكن والحالة هذه الاحتكام إلى العقل وحده وجعله الفيصل الذي لا يضاهى من بين مصادر المعرفة الإنسانية، والهادي الذي لا يخطئ في معرفة الأشياء.

إذن لا يمكن اعتماد عقول الفلاسفة الإسلاميين في نقد الأحاديث مطلقاً، لأنهم يقدمون عقولهم على الشرع ونصوصه، ولا يخضعونها له، فيرفضون الأحاديث الصَّحيحة التي لا تتفق معها، أو يتعسفون في تفسيرها بتأويلات لا تتماشى مع قواطع الكتاب والسُّـنَّة وما أجمعت عليه الأمة.

أما المعتزلة – وبالأحرى غلاتهم – فقد أقحموا عقولهم في كل القضايا لتكون لها كلمة الفصل فيها، وإن كانت تلك القضايا غيبية بحتة دور العقل في معرفتها محدود جداً، لذا نجد موقفهم هذا من العقل قد جرّهم إلى إنكار ما صح من الأحاديث التي تناقض من وجهة نظرهم أصولهم الخمسة، وقواعدهم المذهبية والفكرية، وقد كان لإطلاقهم عنان العقل، وإيمانهم المطلق بسلطانه الأثر الأكبر في ليّ أعناق النُّصُوص من الكتاب والسُّـنَّة، وتأويلها تأويلاً يتماشى مع أصول عقيدتهم حتى اضطرهم ذلك أحياناً إلى رد ما يعارض فكرهم ومذهبهم من الأحاديث النَّبويّة التي ثبتت صحتها.

---

[١] انظر: يوسف القرضاوي، **المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسُّـنَّة**، ص ٣٣٢- ٣٣٣.

يقول محمَّد حسين الذهبي: وقف المعتزلة تجاه الحقائق الدينية الثابتة عند أهل السُّـنَّة موقف المعارضة والكفاح، فأهل السُّـنَّة يقولون بحقيقة السحر وتأثيره... ويقولون بوجود الجن... ويقولون بكرامات الأولياء... وبرؤية الله بالنسبة للمؤمنين في الجنة... وبالشفاعة لأهل الكبائر من المؤمنين يوم القيامة... وما إلى ذلك، أما المعتزلة فقد وقفوا ضد هذا كله، وجعلوه من قبيل الخرافات والتصورات المخالفة لطبيعة الأشياء... وأنكروا أو تأولوا ما صح من الأحاديث في ذلك.[١]

فالمعتزلة أفرطوا في الثقة بالعقل، وإعطائه سلطاناً ودوراً أكثر مما يستحقه، وهم في ذلك على طرفي نقيض مع الحشوية الذين أهملوه فلم يعطوه ما يستحقه من دور في المعرفة، فهناك إفراط وتفريط، وغلو وتقصير من الفريقين في موقفهما من العقل، ولا شك أن الإفراط والتفريط يفضيان إلى الخروج عن المنهجية الصَّحيحة في التَّعامُل مع هذا المصدر المهم من مصادر المعرفة، هذه المنهجية الصَّحيحة المعتدلة تتمثل في عدم إغفال دور العقل ووظيفته في المعرفة في حدود معينة في دائرة اختصاصه.

إذ العقل ليس هو الفيصل الذي يحتكم إليه في كل القضايا، والمدرك لكل الخفايا والهادي وحده إلى سبيل الرشاد لمحدودية دائرة معارفه، يقول الإمام الغزالي رحمه الله في ذلك: إن العقل ليس مستقلاً بالإحاطة بجميع المطالب، ولا كاشفاً للغطاء عن جميع المعضلات.[٢]

إن العقل – كما يقول علماء الأصول – أساس النقل يقصدون بذلك أن الوحي إنما يثبت بطريق العقل، فالعقل هو الذي دل على إمكان الوحي، وأقام البرهان على صدق نبوة محمَّد صلى الله عليه وسلم، وصدق رسالته، فلو فقدنا الثقة بالعقل لانهار النقل أيضاً إذ لم يثبت إلا به، ولكن العقل بعد أن يقيم الأدلة القاطعة على نبوة محمَّد صلى الله عليه وسلم، وأنه رسول الله حقاً، وأن الكتاب الموحى إليه إنما هو من الله

---

[١] انظر: محمَّد حسين الذهبي، **التفسير والمفسرون**، ج١، ص ٢٧٢.

[٢] أبو حامد الغزالي، **المنقذ من الضلال**، ص ٣٣.

تعالى، ليس له إلا التلقي ثم التبليغ إلى الناس، بعد ذلك يعزل العقل نفسه — كما يقول الغزالي — ليتلقى بعد ذلك عن الوحي ما يخبر الله من حقائق الوجود وعوالم الغيب، وما يأمر به وينهى عنه من أحكام العبادات والمعاملات، وشؤون الحلال والحرام في مجال الحياة كلها...[١]

أما أتباع المدرسة الأدبية الاجتماعية ذات النزعة العقلية التي أسسها الشيخ محمَّد عبده وعمل على نشر أفكارها والترويج لها السيد محمَّد رشيد رضا فكان موقفهم عن تحكيم العقل في تفسير النُّصُوص لا يختلف عن موقف المعتزلة.

وقد برز موقف المدرسة هذا استجابة لأهم التحديات الفكرية والثقافية التي سادت عصر نشوء المدرسة، فقد لعبت مجموعة من العوامل المرتبطة بعصر نشوء المدرسة داخل العالم الإسلامي وخارجه دوراً واضحاً في التأثير على المسار الفكري للمدرسة عموماً، وموقفها من الأحاديث خصوصاً مما أدى إلى الحذر في التَّعامُل منها.

وتتلخص العوامل الداخلية في حالة الضعف والجهل السائدين في العالم الإسلامي آنذاك، ثم حالة التراث وما فيه من عيوب وثغرات ساعدت على تكريس أوضاع التدهور السياسي والاجتماعي، وساهمت في تسهيل الهجمة الغربية على الثقافة الإسلامية، وزيادة التشكيك في الإسلام، أما العوامل الخارجية فكانت متمثلة في موجة الاستشراق والتبشير، والطعن في الإسلام، وكذلك في إفرازات الثورة العلميَّة في الغرب، وقد تصدى أتباع المدرسة لهذه التحديات بأسلوبين: أسلوب الاستيعاب والجذب والإقناع، وتقريب المفاهيم الإسلامية من أفهام المثقفين والمتأثرين بالثقافة الغربية، ونفي التعارض بين الإسلام والعلم، وأسلوب رد الشبهات المثارة حول الإسلام.

---

[١] انظر: أبو حامد الغزالي، **المستصفى من علم أصول الفقه**، ج١، ص ٦.

هذه العوامل التي جعلت أتباع المدرسة أمام تحديات حقيقية دفعت بهم إلى محاولة تضييق الهوة بين الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية، وذلك باتباع أسلوب نقد الأحاديث بما يتماشى مع عقولهم ويتلائم بشكل أو بآخر مع روح العصر والثقافة الغربية، وبالتالي رفض صحَّة تلك الأحاديث التي تتعارض مع المفاهيم العصرية السائدة من وجهة نظرهم، أو تأويلها بما يتماشى معها، لذا وقف أتباع المدرسة من الأحاديث الخاصة بدلائل النُّبوَّة أو بالمعجزات موقف الرافضين لصحتها، أو المؤولين لها، وكذلك من الأحاديث الخاصة بالسحر والجن... ورؤية الله في الجنة... فكانوا ينطلقون من موقفهم هذا من الأحاديث النَّبويّة الصَّحيحة منطلقاً عقلياً، وإن جاء هذا الموقف مخالفاً لقواطع الكتاب والسُّـــنَّة وما أجمع عليه سلف الأمة.

خلاصة الكلام هي أن أتباع المدرسة الأدبية الاجتماعية أو المدرسة العقلية الحديثة كما تسمى أحياناً يحكمون العقل في رفض ما يرفضون من صحَّة الأحاديث ذات الطابع الغيبي المحض أو حتى ذات الطابع الغيبي أحياناً، أو تأويلها بما يتلائم ومعطيات عقولهم وأفكارهم، ومعطيات الثقافة الغربية أحياناً أخرى، أو يتحفظون عليها، وهم في ذلك متفاوتون في الدرجة قبولاً أو رداً أو تأويلاً أوتحفظاً، وإن كانت تلك الأحاديث مما حكم عليها جهابذة الحديث بالصحَّة بعد نقدها سنداً ومتناً، وهم في ذلك غير آبهين إلى مخالفة موقفهم هذا لما عليه سلف هذه الأمة وعلماؤها في العصور المتلاحقة.

أما بعض الكتاب والمثقفين المعاصرين من المسلمين الذين تأثروا بكتابات المُستشرقين النَّقديَّة عن الحديث النَّبويّ، فقد بدأوا يرددون مقولاتهم في هذا الصدد فلم يأتوا بجديد عما زعمه المُستشرقون المُغرضون، بل دخلوا ميدان النقد بعقلية استشراقية فكانت النتائج غير مختلفة عن تلك النتائج التي توصل إليها المُستشرقون في بحوثهم حول الموضوع، وهي نتائج غير عملية بعيدة عن الحقيقة والواقع.

إذن فعقول هؤلاء هي الأخرى غير سليمة لا تصلح لإعطائها أي دور في نقد الأحاديث النَّبويّة الصَّحيحة.

## حدود العلم في نقد متون الأحاديث

من المعلوم أن مصادر المعرفة الإنسانية في الإسلام تنحصر في الأخبار الصادقة، منها تلك الصادرة من الرَّسُول المعصوم من الخطأ، ومنبعها هو الوحي الإلهي، وفي العقل والحس والتجربة، وبما أن مصدر معلومات الرَّسُول إنما هو الوحي الإلهي، فسيبقى هذا المصدر هو الأصدق والأوثق من سائر المصادر في نظر المسلمين، وتبقى المعلومات التي يتلقاها الرَّسُول عن طريق الوحي، ويبلغها للناس هي الأوثق والأثبت والأرسخ من المعلومات التي يكتسبها الإنسان بالوسائل الأخرى كالعقل والحس، لمحدودية دائرة معلومات كل من العقل والحس حيث لا تتعدى هذا العالم المشاهد المحسوس. أما معلومات الرَّسُول المتأتية عن طريق الوحي فتتسع دائرتها لتشمل عالمين عالم الغيب وعالم الشهادة، على هذا فإن معلوماته لا تنحصر في مجال معلومات العقل والحس التي لا تتعدى هذا العالم المادي المحسوس، أما الرَّسُول الذي يطلعه الله على الغيب حسب حكمته فيخبر الناس عما يعجز العقل والحس والتجربة من الاطلاع عليه ومعرفته، إذن لكل من العقل والحس والتجربة مجاله الخاص في المعرفة وهو هذا العالم المحسوس، فينبغي أن لا يحمّل أياً منها معرفة ما هو خارج عن مجال معلوماته. إذن فنسأل أولئك الذين يدعون إلى إخضاع الأحاديث الصَّحيحة للنقد من جديد على ضوء العلم نسألهم: ما العلم الذي تودون وتقصدون نقد الأحاديث على ضوئه؟ لا شك أن الإجابة عن هذا التساؤل واضحة، إنهم يقصدون بذلك العلم الحديث القائم على التجربة الذي مجال تعامله وتخصصه إنما هو المادة أي هذا العالم المادي المشاهد المحسوس، ولما كان معظم الأحاديث النَّبويّة تتناول الغيبيات المطلقة أو المحضة تعين إبعاد هذا العلم كلياً في نقد تلك الأحاديث النَّبويّة على ضوئه لأنها خارجة عن دائرة تخصصه، هذا أمر مسلم، تبقى الأحاديث الأخرى ذات الطابع الغيبي النسبي،

وهي التي يمكن إجراء نقد واختبار عليها على ضوء العلوم الطبيعيَّة الحديثة، لأن هذه الأحاديث تتناول مسائل مادية يمكن معرفتها من خلال هذه العلوم الطبيعيَّة التي تشمل علم الفلك وعلم الكيمياء وعلم الأرض وعلم الأرصاد الجوية وعلم الفيزياء وعلم الأحياء وعلم الطب، وهي العلوم التي بها تفحص طبيعة الكون، وتدرس بنية المادة الجامدة وصفاتها من الذرات الضئيلة إلى المجرات الشاسعة.[١]

لا يمكن رد حديث صحيح من هذا النوع من الأحاديث بحجة أنه يتعارض مع العلم الحديث للأسباب الآتية:

١) لم يثبت علمياً تعارض أي حديث صحيح صريح مع ما توصل إليه هذه العلوم، فهناك أحاديث صحيحة في الطب النَّبويّ أثبت الطب الحديث صحتها، فكل من يدعي وجود تعارض بين حديث صحيح منها وبينه فعليه أن يبين ذلك من خلال التجربة عليه ولا ضير في ذلك.

نعم قد اتهم نُقَّاد الحديث من علماء المسلمين، بأنهم لم يهتموا بالنقد الداخلي للحديث (نقد المتن) بل كان جل اهتمامهم على النقد الخارجي له (نقد السَّنَد) وبذلك لم يتعرضوا إلى نقد معناه ومضمونه، ولعل أسبق من تطرق إلى الحديث عن ذلك واتهام علماء المسلمين بهذا الشأن هو المُستشرق الإيطالي (كايتاني) في كتابه (الحوليات الإسلامية) Annali dell Islam، حيث عقد فصلاً فيه للحديث عن نقد الأحاديث عند المحدثين جاء فيه: كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبادة والمتن نفسه...

ويقول: سبق أن قلنا: إن المحدثين والنُقَّاد المسلمين لا يجسرون على الاندفاع في التحليل النقدي للسنة إلى ما وراء الإسناد، بل يمتنعون عن كل نقد للنص إذ يرونه احتقاراً لمشهوري الصحابة، وقحة ثقيلة على الكيان الإسلامي.[٢]

---

[١] انظر: **الموسوعة العربية العالمية**، ج١٦، ص ٣٦٩- ٣٧٠.

[٢] انظر: **دائر المعارف الإسلامية**، الترجمة العربية، مادة (أصول)، ج٢، هامش ص ٢٧٩ نقلاً عن الحوليات الإسلامية لكايتاني.

ثم بدأ بعض علماء المسلمين في الشرق يردد هذا الادِّعاء من أمثال أحمد أمين ومحمود أبي رية.

فمن ما ذكره أحمد أمين مطابقاً لرأي كايتاني السالف الذكر قوله: إن المحدثين لم يتعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع؟ ثم ذكر مثالاً على ما زعمه، وهو الحديث الذي رواه الترمذي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الكمأة من المن وماؤها شفاء العين، والعجوة من الجنة وهي شفاء السم" ثم قال: فهل اتجهوا في نقد الحديث إلى امتحان الكمأة؟ وهل فيها مادة تشفي العين؟ أو العجوة وهل فيها ترياق؟...ثم يقول: فإذا لم يكن التحليل في ذلك العصر ممكناً فلتكن التجربة مع الاستقراء، فكان مثل هذا طريقاً لمعرفة صحَّة الحديث أو ضعفه.[١]

وهكذا زعم أبو رية أن المحدثين وقفوا بعملهم عندما يتصل بالسَّنَد فحسب، أما المعنى فلا يعنيهم من أمره شيء.[٢]

أما ما جاء في كلام كايتاني ومن نسج على منواله من أمثال أحمد أمين ومحمود أبي رية من عدم خوض المحدثين النُقَّاد في نقد المتن، والوقوف عند عتبته فكلام غير صحيح يرد ادِّعاءهم واقع الحال، إذ نقد المتن بدأ قبل نقد الإسناد في عصر الصحابة، واستمر نقد الاثنين جنباً إلى جنب في العصور المتلاحقة، وقد بينت ذلك بالأمثلة مفصلاً في كتابي (المُستشرقون والحديث النَّبويّ). أما ما ذكره أحمد أمين من حديث (الكمأة) مثالاً على عدم توجه المحدثين في نقدهم إياه إلى متنه بإجراء اختبار على الكمأة والعجوة لمعرفة صحَّة الحديث فغير صالح للاستدلا به على ما ذهب إليه، كما بيّن ذلك الدكتور مصطفى السباعي بقوله: إن هذا الحديث صحيح ثابت في الصحيحين وغيرهما، وسنده متين ليس من بين رواته متهم ولا مجروح، وإن أبا هريرة

---

[١] انظر أحمد أمين،: **ضحى الإسلام**، ج٢، ص ١٣٠- ١٣١.

[٢] انظر: محمود أبو رية، **أضواء على السُّـنَّة المحمَّدية**، ص ٤.

جرّب هذا الحديث فوجده صحيحاً، وجربه كثيرون من بعده فوجدوه صحيحاً، كما بحثه أطباء المسلمين أيضاً فاعترفوا بصحته.

إذن فعلماء المسلمين وأطباؤهم لم يقصروا في مجال البحث والتجربة كما ادعى أحمد أمين. ثم تساءل السباعي قائلاً: هل بلغ الطب اليوم نهايته حتى إذا خالف الحديث جاز لكم أن تحكموا بكذب الحديث ووضعه؟ ثم أنهى تعليقه بقوله: لا أدري كيف يسوغ له أن يشك في حديث لا غبار على سنده، وقد جرب متنه، واتفق الأطباء على صحته؟![1]

وقد ذكر أحمد أمين مجموعة أخرى من الأحاديث للاستدلال بها على ادعائه، لكنها هي الأخرى لا تسعفه في ذلك بشيء، وقد تولى السباعي رحمه الله الكشف عن أسانيدها ومتونها فأثبت صحتها من جهة الأسانيد والمتون، وأنه لم يصب الحق في ادعائه فيها، بل جانب الحق والصواب فيه.[2]

نكرر القول فنقول لأولئك المشككين في صحَّة الأحاديث ذات الطبيعة الطبية أو العلميَّة والتي ثبتت صحتها من قبل جهابذة الحديث بعد نقدهم إياها نقداً دقيقاً شمل أسانيدها، ومتونها بأدق مناهج النقد، وبما توفر لديهم من وسائل، نقول: أجروا ما يروق لكم من تجارب واستقراءات عليها، ولا حرج في ذلك إن كنتم مخلصين في ادعائكم حول تلك الأحاديث كي تكشفوا ذلك بأنفسكم، وتبرهنوا على صحَّة ما تدّعون لنرى مدى صحَّة نتائجكم.

٢) إن هذه العلوم لم تصل إلى نهايتها في الكشف عن خبايا الكون وأسراره ونواميسه وطبيعته، كما لا يكون ما توصلت إليه هذه العلوم من الحقائق هي حقائق متناهية، وإنما الذي توصلت إليه تلك العلوم من حقائق يعد شيئاً قليلاً لما بقي مجهولاً أمامها حتى اليوم.

---

[1] انظر: مصطفى السباعين، **السُّـنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ص ٢١٩ وما بعدها.

[2] انظر: التفصيل في **المصدر السابق**، ص ٢١٣- ٢٢٣.

لذا فالعلماء الطبيعيون في مختلف اختصاصتهم يقرون بهذه الحقيقة. يقول الأستاذ وليم جيمس: إن علمنا ليس إلا نقطة، ولكن جهلنا بحر زاخر، والأمر الوحيد الذي يمكن أن يقال بشيء من التأكيد هو: إن عالم معارفنا الطبيعيَّة الحالية محاط بعالم أوسع منه من نوع آخر لم ندرك خواصه المكونه له.[١]

ويقول أنشتاين عن العالم والوحي – أقول: الوحي الذي ترجع إليه أحاديث الرَّسُول –: العلم يخبرنا بما هو كائن ولكن الوحي وحده هو الذي يخبرنا بما ينبغي أن يكون.[٢]

ويقول ول ديورانت الأمريكي صاحب الكتاب الشهير في التاريخ (قصة الحضارة) يقول في كتابه الذي سماه (مباهج الفلسفة): ليس من المعقول أن نتوقع من الجزء أن يفهم الكل! فهذه النظرة الكلية – وهي فتنتها في هذه المغامرات اللطيفة — ستبعد عن فكرنا جميع الفخاخ والمفاتن، ويكفي أن نأخذ أنفسنا بقليل من التواضع، وشيء من الأمانة لنتأكد من أن الحياة والعالم في غاية التعقيد والدقة، بحيث يصعب على عقولنا الحبيسة إدراكها... ثم يقول: فكل ما نستطيع أن نفعله هو أن نفخر باكتشاف مهاوي جهلنا! وكلما كثر علمنا قلت معرفتنا لأن كل خطوة نتقدمها نكشف عن غوامض جديدة وشكوك جديدة، فالجزيء يتكشف عن الذرة، والذرة عن الألكترون، والألكترون عن الكوانتوم، ويتحدى الكوانتوم سائر مقولاتنا وقوانيننا وينطوي عليها.[٣]

إذن فمن المسلم به علمياً أن الموجودات أكبر وأدق وأبعد من ظواهرها والتي يزعم المفتونون والمبهورون بالعلم الحديث أنه قادر على هضمها ومعرفتها والإحاطة بها.

كما أن عدم الشهود لا يستلزم عدم الوجود، حيث قطع العلم شوطاً بعيداً في الدلالة على وجود مغيبات كثيرة غير محسة من موجودات ونواميس كونية ثم

---

[١] انظر: رشدي عليان وقحطان الدوري، **أصول الدين**، ص ٢١٦.

[٢] **المصدر السابق**، ص ٢١٦.

[٣] نقلاً عن يوسف القرضاوي، **المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسُّـنَّة**، ص ٣٣٨- ٣٣٩.

التعرف على بعضها ولم يتم التعرف على معظمها، وكثيراً ما وجد علماء الكونيات أنفسهم أمام مشكلات موصدة مستعصية على الكشف فتتركهم حيارى لا يدرون من أمرها شيئاً ذا بال.

فكيف والحالة هذه يمكن إخضاع أحاديث نبوية صحيحة ثابتة لهذه العلوم وتحكيمها في قبولها أو ردها، ونحن نعلم أن الرَّسُول ما ينطق عن الهوى إن هو وحي يوحى، وأن مصدر الوحي هو الله سبحانه وتعالى الذي يحيط علماً بمخلوقاته؟!

وخاصة إذا ما وضعنا أمامنا ذلك النقد الدقيق والفحص الشامل، وتلك الضوابط التي وضعها جهابذة الحديث ونُقَّاده في تمحيص الأحاديث لتميز مقبولها من مردودها، إنه نقد قائم على أسس وقواعد متينة شمل الراوي والمروي والرواية. إنه نقد تفوق دقته التصور ويبعث على الاطمئنان من صحَّة نتائجه، إن نقدهم هذا لجدير بأن يوخذ به في البحث والتحقيق التاريخي. وقد أشاد بطريقتهم والاستفادة منها باحثون منصفون منهم: أسد رستم (أستاذ التاريخ الشرقي في الجامعة الأمريكية سابقاً) الذي ألف كتاباً في أصول البحث والتحقيق التاريخي، وبين أنه اقتبس هذه الطريقة وقواعدها من علم (مصطلح الحديث) الذي يجب أن يعتبر من مفاخر أساليب التحقيق وتمحيص الأخبار.[١]

وفي ما يأتي أجمل الشروط التي يجب توفرها في حديث ما حتى يقبل ويعمل بمقتضاه وهي:

١) التأكد والاستيثاق من صحَّة الحديث سنداً ومتناً، وصحته إنما تتحقق بشروط معروفة ذكرها وقررها أئمة الحديث، وهي تتلخص في كون رواته ثقاتاً أي عدولاً ضباطاً – بمعنى تتوفر فيهم صفة خُلقية وهي العدالة، وصفة علمية وهي الضبط – من مبدأ السَّنَد إلى منتهاه، وفي كون سنده متصل الحلقات دون أي

[١] انظر: مصطفى أحمد الزرقا، **الحديث النَّبويّ**، ص ٣٧.

فجوة أو انقطاع بين راو وآخر في أوله ووسطه وآخره، وفي عدم وجود علة قادحة موجبة لرده.

٢) التأكد من صحَّة دلالة الحديث على المعنى المطلوب.

٣) التأكد من عدم وجود معارض معتبر – عقلي أو نقلي من القُرآن والسُّـنَّة وأصول الشَّريعة ومقاصدها، أو من التاريخ الصحيح والواقع – بتقييد إطلاقه أو تخصيص عمومه، وربما هنا ناسخ يوقف العمل به.

فإذا ما توفرت الشروط السالفة الذكر في حديث ما وجب قبوله، ولا يجوز رده بادِّعاء مخالفته للقرآن الكريم كرد المعتزلة لأحاديث الشفاعة الصَّحيحة في حق أهل الكبائر من المؤمنين يوم القيامة، وكردهم الأحاديث الصَّحيحة المثبتة لرؤية الله تعالى من قبل أهل الجنة بحجة أن هذه الأحاديث تعارض الآيات القُرآنية، وفي الحقيقة لا تعارض بينها ويمكن الجمع بينهما بطرق الجمع والتوفيق المعتبرة، كما لا يجوز رد الحديث الذي ثبتت صحته بادِّعاء مخالفته العقل والعلم، لإمكان الجمع والتوفيق في حال ظهورها، وفي الحقيقة لا يوجد أي تعارض حقيقي بين ما جاء عن طريق الوحي من الأخبار الصَّحيحة وبين ما يثبته العقل السليم الذي يؤمن صاحبه بالوحي ويعرف حدود معرفته، والعلم الحقيقي الذي يعرف أصحابه حدود معرفتهم وأن ما يجهلون من هذا الكون أكثر مما يعرفونه، لأن الكل هبات من الله تعالى فلا يكون بينها ما يزعم أنه تعارض بل بينها تآلف وتعاضد، كما لا يجوز رد حديث صحيح بادِّعاء مخالفته لأحاديث أخرى لم تثبت صحتها.[١]

وقد استطاع – ولله الحمد – علماء الحديث وحراسه بما بذلوه من جهد ما بعد جهد، وبما وضعوه من علوم وقواعد في غاية الدقة منذ فترة مبكرة الحفاظ على الأحاديث النَّبويّة، وبيان الصحيح منها عن الضعيف والموضوع، وها هي

---

[١] انظر: محمَّد بهاء الدين، **حجية السُّـنَّة المستقلة**، ص ٦٦- ٦٨.

كتبهم زاخرة بالأحاديث الصَّحيحة وفي مقدمتها الصحيحان صحيح البخاري وصحيح مسلم، كما خصصوا مؤلفات في بيان الأحاديث الموضوعة وأسباب الوضع، وقد استنفدت طريقتهم في هذا الصدد جهوداً جبارة في كل عصر، حيث لم يخل عصر من وجود أعداء للإسلام كادوا له عن طريق وضع أحاديث، فتصدى لهم جهابذة الحديث فكشفوا عن تلك الأحاديث وبينوا أمرها في مؤلفاتهم المخصصة لهذا الغرض ومن أهمها:

١) كتاب تذكرة الموضوعات لأبي الفضل محمَّد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧ هـ.

٢) كتاب الأباطيل لأبي عبد الله الحسن الهمداني الجوزقي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ.

٣) كتاب الموضوعات الكبرى لأبي الفرَج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ.

٤) كتاب اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي جلال الدين المتوفى سنة ٩١٠ هـ.

٥) كتاب (تنزيه الشَّريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) لأبي الحسن علي بن محمَّد الكناني المتوفى سنة ٩٦٣ هـ.

٦) تذكرة الموضوعات لرئيس محدثي الهند جمال الدين الفتني الملقب بملك المحدثين المتوفى قتيلاً سنة ٩٨٦ هـ.

٧) كتاب (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) للقاضي أبي عبد الله محمَّد بن علي الشوكاني اليمني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ.

٨) كتاب (تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين) لمحمَّد البشير ظافر أبي عبد الله الأزهري المتوفى سنة ١٣٢٥ هـ.[١]

هكذا بينوا الأحاديث الضعيفة في مؤلفاتهم، لذلك كله نستطيع القول جازمين:

---

[١] انظر: محمَّد محمَّد أبو زهو، **الحديث والمحدثون**، ص ٤٨٦- ٤٨٩.

إن كل حديث من الأحاديث النَّبويّة قد تم تمحيصه ونقده بأدق موازين النقد سنداً ومتناً حتى غدا أمره ووصفه معروفاً هل هو من الصحيح أو من الضعيف أو من الموضوع، بذلك – جزاهم الله عن سنة نبيه خير جزاء – لم يبقوا مزيداً لمستزيد في هذا الباب، وقد كانت جهودهم في ميدان تطبيق منهجهم النقدي في الوصول إلى الهدف المنشود المتمثل في تمييز المقبول عن المردود، ومؤلفاتهم العديدة في أنواع الحديث من الصحيح والضعيف والموضوع، وفي ما له علاقة بذلك من الكتب المؤلفة في علوم الحديث أدلة عملية على مدى ما بلغوه من العناية في تطبيق هذا المنهج حتى استطاعوا صون تراث النُّبوَّة صافياً نقياً.

# قائمة المصادر والمراجع

ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، **الموضوعات، المدينة المنورة**، (المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٩ هـ).

أبو الفيض مجد الدين محمَّد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (د.م، د.ن، د.ت، مصور من النسخة القديمة المطبوعة ببولاق).

أبو حامد الغزالي، **المستصفى من علم أصول الفقه**، (دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩١م).

أبو حامد الغزالي، **المنقذ من الضلال**، تحقيق إبراهيم حبيب، (دار الكتب العلميَّة، بيروت، د.ط، د.ت).

أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، (مكتبة النهضة المصرية، ط٧، القاهرة).

الإمام الشافعي، **الرسالة**، تحقيق أحمد محمَّد شاكر، (القاهرة، مكتبة دار التراث، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، (مكتبة القاهرة، ط١، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م. وط٢، دار إحياء السُّـنَّة النَّبويّة، ١٩٧٩م).

الحاكم محمَّد بن عبد الله النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، (منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م).

حجة الإسلام أبو حامد الغزالي، **الاقتصاد في الاعتقاد**، (دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).

الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي، **الكفاية في علوم الرواية**، (حيدرآباد، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٥٧ هـ).

الخطيب البغدادي، **الفقيه والمتفقه**، (دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

**دائرة المعارف الإسلامية**، الترجمة العربية، مطابع الشعب، (القاهرة).

رشدي عليان وقحطان الدوري، **أصول الدين**، (مطبعة الإرشاد، بغداد، ط٣، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

الشاطبي، **الاعتصام**، (دار الكتب العلميَّة، بيروت، د.ط، د.ت).

الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، (بيروت، ط٥، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

محمَّد بهاء الدين، **المُستشرقون والحديث النَّبويّ**، (دار النفائس، عمان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

محمَّد بهاء الدين، **حجية السُّـنَّة المستقلة**، (النشر المكتبي، ماليزيا، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

محمَّد حسين الذهبي، **التفسير والمفسرون**، (مكتبة وهبة، القاهرة، ط٧).

محمَّد محمَّد أبو زهو، **الحديث والمحدثون**، (دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

محمود أبو رية، **أضواء على السُّـنَّة المحمَّدية**، (مطبعة دائرة التأليف بمصر، ط١، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م).

مصطفى أحمد الزرقا، **الحديث النَّبويّ**، (مطبعة الجامعة السورية، ط٢، ١٩٥٦م).

مصطفى السباعي، **السُّـــنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، (الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة).

**الموسوعة العربية، العالمية**، (السعودية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).

نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، (دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).

يوسف القرضاوي، **المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسُّـــنَّة**، (مكتبة وهبة، القاهرة).

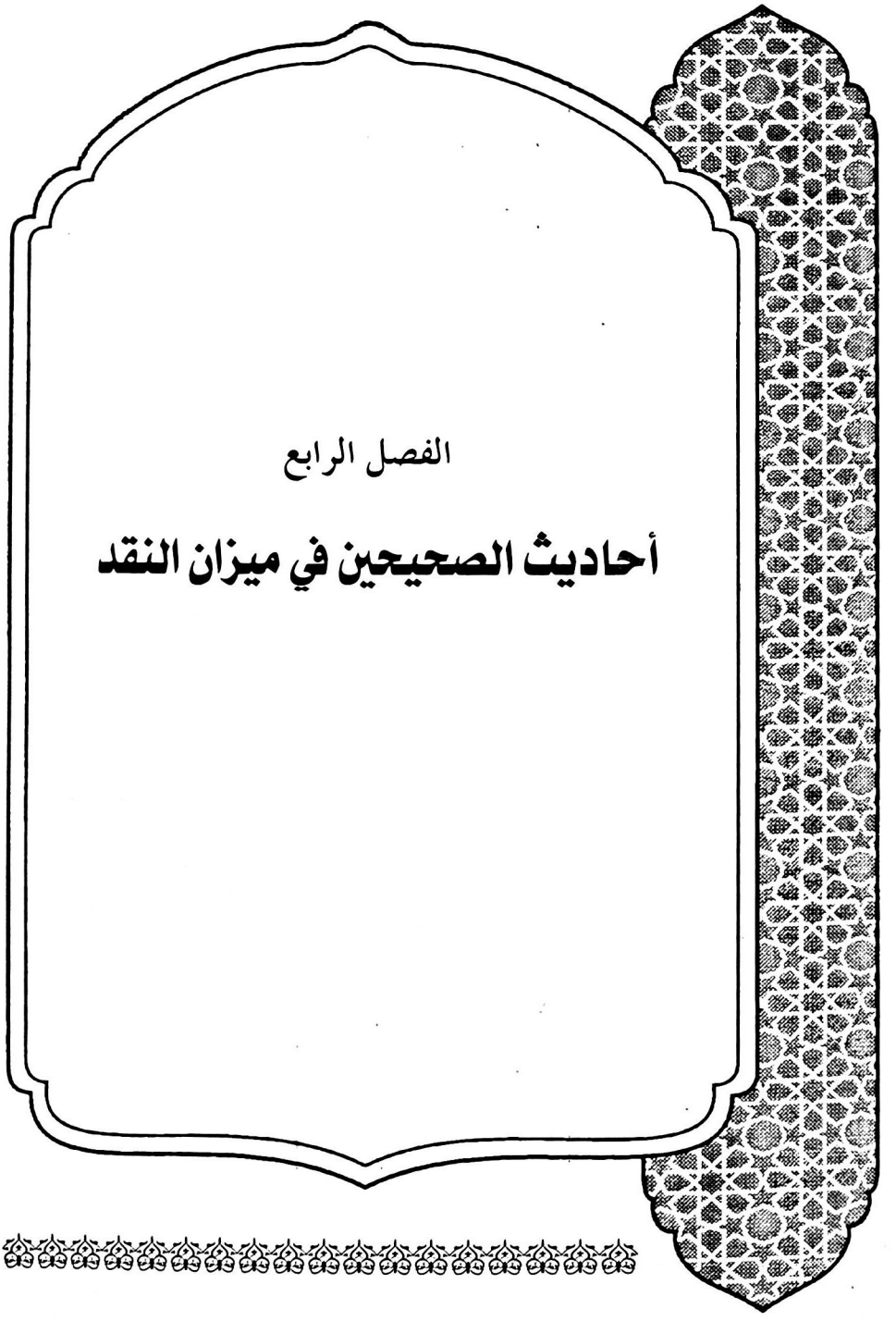

الفصل الرابع

# أحاديث الصحيحين في ميزان النقد

## الفصل الرابع

# أحاديث الصحيحين في ميزان النقد


### ملخص البحث

يأتي البحث في الأساس كاشفاً أبعاد الحملة التشكيكية في موقف علماء المسلمين من صحة أحاديث الصحيحين التي قادها المستشرق جولد تسيهير، وتبعه مستشرقون آخرون في ذلك، وبعض المتخصصين في الدراسات الحديثية من المسلمين المتأثرين بالدراسات الاستشراقية، مناقشاً تلك الأفكار التي حملها أصحابها بخصوص أحاديث الصحيحين، مبيناً أدق الموازين النقدية القائمة على أصول وقواعد مستنبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية، والتي اعتمدها كل من البخاري ومسلم في إخراج أحاديث الصحيحين، وما أجمع عليه علماء الأمة الذين يعتد بإجماعهم من صحة جمهور أحاديث الصحيحين، وأنهما أصح كتابين بعد القرآن الكريم، وذلك بعد قيامهم بإجراء النقد الداخلي والخارجي الدقيق المعمق لتلك الأحاديث مرات عديدة، ثم الخروج بهذه النتيجة، وبذلك لا يلتفت من الناحية العلمية إلى تلك الشبهات المثارة على أحاديثهما، وعلى موقف العلماء المسلمين منها.


### مقدمة

انطلاقاً من المبدأ الشائع في عرف المحدثين "إنَّما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"[1] نزل الإمامان البخاري ومسلم ميدان نقد الحديث لتمييز الصحيح

---

[1] أخرجه ابن أبو حاتم الرازي في كتاب **الجرح والتعديل**، ج ١، ص١-١٥، عن عدد من التابعين بلفظ "كان يقال: إنَّما هذه الأحاديث...".

من السقيم منه، فكانا يضعان نصب أعينهما هذه الحقيقة (الحديث دين) ويقدران خطورة المادة التي يتوليان نقدها، وجسامة المسؤولية إزاءها، فكانا ينقدان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيطة وحذر شديدين، سواء في نقدهم سنده أو متنه، فاتخذا في نقدهم إياه من المناهج أقومها، ومن القواعد أدقها، ومن الضوابط أحوطها وأسلمها، وما كان للإمامين الجليلين لو لا الوازع الديني- أن يحمّلا أنفسهما مؤونة منهج شاق يستنفد الكثير من الوقت والجهد من دون أن يكون لهما من وراء ذلك مطمع في متاع دنيوي أو مغنم مادي معين، أو مكسب جاه أو سلطان، بل كان الباعث في إخضاع فكرهما لهذا المنهج الشاق المضني في البحث هو الدين ليس إلاّ، فقد اتخذا من نصوص الكتاب والسنة أصولاً وقواعد في منهجهما النقدي، فانطلاقا منها يحملان أعباء هذه المهمة الخطيرة والمسؤولية الكبيرة. من تلك النصوص قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ (سورة الحجرات: ٦).

ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ (الإسراء: ٣٦).

ومنها قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ (النجم: ٣٨).

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ (النحل: ١٠٥).

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتواتر عنه: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار".[١]

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم في تحميل ناقل الكذب إثم الكاذب المفتري: "من حدث بحديث يرى أنّه كذب فهو أحد الكاذبين".[١]

---

[١] حديث متواتر أخرجه الشيخان وغيرهما، فقد رواه بضع وسبعون صحابياً. **صحيح البخاري بشرح ابن حجر**، ج١، ص١٠، **وصحيح مسلم**، ج١، ص٨، **وسنن الترمذي**، ج٤، ص١٤٤.

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: "نضَّر الله امرءاً سمع منا شيئاً فحفظه ثمَّ بلغه كما سمع فرب مبلَّغ أوعى من سامع" وفي رواية "فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه" وفي أخرى "ورب حامل فقه وليس بفقيه".[٢]

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: "ليبلغ الشاهد الغائب".[٣]

تمخضت من هذه التحذيرات والترغيبات والتوجيهات أصول وقوانين الرواية وتمحيصها ونقدها لدى علماء الحديث من أمثال البخاري ومسلم، والتي ضمنت حفظ الحديث ونشره في مختلف العصور، وتمييز المقبول منه من المردود. وقد اكتسب البخاري ومسلم في باب الرواية وفيما يتعلق بها من النقد الداخلي والخارجي للحديث ملكة نقدية جعلتهما عارفين درجة الحديث من الصحة والضعف والوضع بأدنى تأمل.

---

[١] [3] **مقدمة صحيح مسلم**، ج١، ص٧، والترمذي وصححه، ج٥، ص٢٦.

[٢] **سنن الترمذي**، ج٤، ص١٤١-١٤٢، **وكتاب المجروحين**، ج١، ص٢-٣، وشرف أصحاب الحديث، ص٨.

[٣] **صحيح البخاري**، ج١، ص١٢٧، **وكتاب المجروحين**، ابن حبان، ج١،ص٢٦.

## إشكالية البحث

تتبلور إشكالية البحث في مقولة بدأ يرددها بعض المعاصرين من المهتمين بالدراسات الحديثية من المسلمين، مفادها أن علماء المسلمين المعاصرين للإمام البخاري والإمام مسلم، ومن جاء بعدهما لم ينقدوا أحاديث كتابيهما كما ينبغي، ذلك مما يستوجب إعادة النظر في نقد تلك الإحاديث من جهة السند ومن جهة المتن خصوصاً، ومن ثم الحكم عليها إن كانت صحيحة أو غير صحيحة، وكأن جهابذة الحديث الذين تولوا نقدها من وجهة نظرهم إما كانوا مقصرين في ذلك حيث لم يتناولوها بدراسة نقدية معمقة، وإما كانوا مجاملين للبخاري ومسلم ساكتين عما لا ينبغي السكوت عنه من ضعف في بعض تلك الأحاديث، أما السؤال الذي يتمخض عن هذه الإشكالية فهو هل حقاً أن جهابذه الحديث ونقاده لم يولوا أحاديث الصحيحين ما ينبغي إيلاه إياها من النقد الكافي والضروري لمعرفة ماصح منها ومالم يصح؟ وهل فعلاً كان نقاد الصحيحين كانوا يجاملون البخاري ومسلم على حساب النقد؟ لذا فهذه الدراسة تأتي مناقشةً هذه المقولة، مناقشةً بالأدلة، مجيبةً عن هذه الأسئلة، مبينة موقفهم النهائي من تلك الأحاديث.

## حملة التشكيك في موقف العلماء من صحة أحاديث الصحيحين

يدخل ضمن المخطط المرسوم والمنسق، الهادف إلى التشكيك في صحة الأحاديث النبوية، وتعطيل دورها التشريعي التشكيك في أمانة ونزاهة كل من له دور في حفظ الحديث وروايته من علمائه في كل عصر من الصحابة والتابعين، ومن جاء بعدهم، فيدخل في دائرة هذا المخطط الحملة الظالمة على أحاديث أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى صحيح البخاري وصحيح مسلم.[١]

---

[١] انظر: محمد بهاء الدين، التفاصيل في الكتاب **المستشرقون والحديث النبوي**، ص٢٧٠-٢٨٥

إن جولدتسيهر هو أول مستشرق في العصر الحديث حاول التشكيك في موقف العلماء من صحة أحاديث صحيح البخاري وصحيح مسلم، وسائر الكتب الستة بقوله: ومع أن الكتب الستة لها قيمة عظيمة، فإنه لم يعتبر من النقائص في شيء أن يستباح نقد ما ورد فيها من أحاديث نقداً حراً، تلك الأحاديث التي لم ينعقد الإجماع على صحتها، وإن كانت واردة في الكتب الصحاح، ولهذا نجد مثلاً أن الدار قطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ-٩٩٥م صنف كتاباً دلل فيه على ضعف مائتي حديث أوردهما البخاري ومسلم.[١]

قد أنصف جولدتسيهر من جانب من مقولته السابقة حينما اعترف وأقر بأن علماء المسلمين لم يعتبروا من النقائص في شيء أن يستبيحوا نقد ما ورد فيها من الأحاديث نقداً حراً، وبذلك يكون أكثر إنصافاً من بعض المتخصصين في علم الحديث من المسلمين حينما زعموا أن علماء الحديث قد جاملوا البخاري ومسلماً في أحاديثهما.

لكن جولدتسيهر قد جانب الصواب وتحامل من جانب آخر في بقية مقولته السابقة، فكذب حينما ادعى فيها أن الإمام الدارقطني صنف كتاباً دلل فيه على ضعف مائتي حديث أوردهما البخاري ومسلم، فالدارقطني رحمه الله لم يضعف أحاديث البخاري ومسلم، وإنما علل أحاديث فيها خرجت على شرطي الشيخين وهما اختيار أعلى درجات الصحة في الإسناد...ولا يستلزم خروج الحديث على شرطي الشيخين ضعفه، فهناك المئات إن لم أقل الآلاف من الأحاديث خارجة على شرطي الشيخين وهي صحيحة، ولم يتفق المحدثون على ضعف أي حديث متصل مسند في هذين الكتابين، بل اتفقوا على أن البخاري ومسلماً مقدمان على أهل عصرهما ومن بعدهم من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح من غير الصحيح.

---

[١] انظر: جولدتسيهر، **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ، ص٥٠

إن جولدتسهير يحاول في مقولته السابقة التشكيك في موقف علماء المسلمين ومنهم الدارقطني في صحة أحاديث الصحيحين لا بيان موقفه من صحتها، وإلاّ فموقفه واضح من عدم صحة الأحاديث الواردة فيهما وفي غيرهما، ويرى هو والمستشرق ((سرنك هرجونجة)) و ((جوزيف شاخت)) وغيرهم ممن جاؤا بعدهم أن الأحاديث قد وضعها المسلمون من الصحابة والتابعين ومن بعدهم زوراً وبهتاناً، يقول جولدتسيهر في هذا الصدد: جاء أكثر الحديث نتيجةً لما طرأ على المجتمع الإسلامي من تطور في المجال السياسي والاجتماعي، وأن لرجال الإسلام القدامى من الصحابة ومن بعدهم يداً في الوضع والتزوير[١] وقال: "إن المسلمين لما فتحوا البلدان حكموا بما فيها من تقاليد وقوانين بعد أن حرروا هذه التقاليد والقوانين، فأضفوا عليها من عندهم صبغة دينية، ثم جعلوها أحاديث شريفة نسبوها إلى نبيهم"[٢] وقال أيضاً بهذا الصدد: "ليس صحيحاً ما يقال إن الحديث وثيقة للإسلام في عهده الأول — عهد الطفولة — ولكنه أثر من آثارجهود المسلمين في عصر النضوج"[٣] وهكذا ذهب مذهبه جوزيف شاخت حينما قال: "ليس هناك حديث واحد صحيح، وخاصة الأحاديث الفقهية، وأنها في الواقع كلام علماء القرنين الثاني والثالث الهجريين، وأقاويلهم وضعت على لسان النبي زوراً وبهتاناً"[٤] وقد تأثر بهذا الموقف كل المستشرقين الذين جاؤا بعدهما، ولسنا هنا بصدد منافشة موقفهم من صحة الأحاديث، حيث سبق لنا أن ناقشنا هذا الموقف منهم في بحث مستقل منشور، وبينا بأدلة علمية بطلان هذا المذهب، أما محور دراستنا في هذا المبحث هو بيان موقف علماء المسلمين من صحة أحاديث الصحيحين، وتطرقنا إلى ما ذكره جولدتسهير هنا، لأنه أول مستشرق حاول

---

[١] جولدتسيهر، **العقيدة والشريعة**، ص٤٩-٥٠.

[٢] **المصدر السابق**، ص٤٧.

[٣] انظر: علي حسن عبدالقادر، **نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي**، ص١٢٧.

[٤] Schacht Joseph, *The origins of Muhammadan Jurisprudence*, Oxford, 1959, P, 149

التشكيك في موقف علماء المسلمين من تلك الأحاديث، لذا، فحديثنا في هذا البحث سيتمحور حول موقف علماء المسلمين من صحة ما ورد في الكتابين من الأحاديث.

قال أبو اسحق الإسفراييني: "أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها، قال: "فمن خالف حكمه خبر منها، وليس له تأويل سائغ للخبر، نقضنا حكمه، لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول"[١]

ونقل السيوطي في التدريب في آخر الكلام على الفائدة الرابعة من مسائل الصحيح عن الحافظ بن نصر السجزي، أنه قال: "أجمع الفقهاء وغيرهم، أن رجلاً لو حلف بالطلاق، أن جميع ما في البخاري صحيح، قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا شك فيه، لم يحنَث"، ونقل بعد أيضاً أن إمام الحرمين قال: "لو حلف إنسان بطلاق امرأته، أن ما في الصحيحين، مما حكما بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم، لما ألزمتهُ الطلاق، لإجماع المسلمين على صحته".[٢]

وقال العلامة ابن تيمية: من الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل الحديث كجمهور أحاديث الصحيحين، حيث إن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم، فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ.[٣]

وقد رد ابن حجر[٤] انتقاد بعض الحفاظ على الشيخين بعض أحاديث صحيحيهما قائلاً: انتقد بعض الحفاظ على البخاري ومسلم أحاديث أخلاّ بشرطيهما

---

[١] محمد جمال الدين القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص٨٥.

[٢] **المصدر السابق** الصفحة نفسها.

[٣] انظر: **مجموع الفتاوى**، ج١٨ ص١٧، ومختصر الصواعق، ابن القيم ج٢ ص٢٧٢ وما بعدها.

[٤] انظر: مقدمة فتح الباري، ج٢، ص٨١-١١٠، **ومنهج النقد في علوم الحديث**، نور الدين عتر ص٢٥٤.

فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه، منهم الدار قطني، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو علي الغساني وألفوا في ذلك، فيقول في رده على هذا الانتقاد: الأحاديث التي انتقدت عليهما إن كانت مذكورة على سبيل الاستئناس والتقوية كالمعلقات[١] والمتابعات والشواهد، أجيب على الاعتراض بأنها ليست من موضوع الكتابين، فإن موضوعهما الحديث المسند المتصل، ولهذا لم يتعرض الدار قطني في نقده على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر بأنها ليست موضوع الكتابين، وإنما ذكرت على سبيل الاستئناس والاستشهاد.

وأما إن كان الانتقاد موجهاً إلى الأحاديث المسندة المتصلة الواردة فيهما فيقال في رد هذا الانتقاد: فإما أن يكون انتقادها قائماً على قواعد ضعيفة لبعض المحدثين فلا يقبل هذا الانتقاد لضعف مستنده ودليله، وإما أن يكون الانتقاد قائماً على قواعد قوية فحينئذٍ قد تعارض تصحيحهما أو تصحيح أحدهما مع كلام المعترض المنتقد، ولا ريب في هذا الحال في تقدمهما في باب التصحيح والتضعيف على غيرهما...ثم يجمل ابن حجر الكلام فيقول في ذلك: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه

بعلل الحديث وعنه أخذ البخاري وذلك حتى كان البخاري يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، مع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً، وروى الفربري عن البخاري أنه قال: ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته.

---

[١] وهي التي حذف مبتدأ سندها سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند، وسيأتي حكم المعلقات في الصحيحين فيما بعد.

وقال مكي بن عبدالله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي —وهو من هو في معرفة علل الحديث- فكل ما أشار أن له علة تركته، ثم قال الحافظ ابن حجر: فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أوله علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام المنتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقدمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة.

## جرح بعض رجال الصحيحين لا يعبأ به

وللإمام الحافظ أبي عمرو بن الصلاح جواب موجز في الرد على من انتقد أحاديث في صحيح مسلم ينقله الإمام النووي في مقدمته لشرح صحيح مسلم حيث قال: عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جملة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، ولا عيب عليه في ذلك بل جوابه من أوجه ذكرها الإمام أبو عمرو بن الصلاح وهي:

١.أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال الجرح مقدم على التعديل، لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب، وإلا فلا يقبل الجرح، وقد قال الحافظ الخطيب البغدادي وغيره: ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر.

٢.أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف، ورجاله ثقات، ويجعله أصلاً ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة...

٣.أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به مسلم طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث، فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، فقد ذكر الحاكم أبو عبدالله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين

بعد خروج مسلم من مصر، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة، وعبدالرزاق وغيرهما ممن اختلط آخر عمره، و لم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج بما أخذ عنهم قبل طروء الاختلاط.

٤. أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن في ذلك، وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات أولاً ثم أتبعه بمن دونهم متابعة.

ولما سبق فقد قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: جميع ما حكم مسلم بصحته في كتابه فهو مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري في كتابه، وذلك لأن الأمة تلقت الكتابين سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع، ويستثنى من ذلك أحاديث يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدار قطني وغيره وهي معروفة عند المحدثين، وقال: والذي نختاره أن تلقي الأمة للخبر القاصر عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقه، خلافاً لبعض محققي الأصوليين، حيث نفى ذلك بناء على أنه لا يفيد في حق كل منهم إلا الظن، وإنما قبله لأنه يجب العمل بالظن، والظن قد يخطئ. قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في رده على هذا التعليل: وهذا مندفع ومرفوض لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ.

وقال الحافظ ابن كثير:[١] أنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه، ثم وقفت بعد ذلك على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية مضمونه: أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة منهم: القاضي عبدالوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الإسفرائيني، والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وأبو حامد وأبو يعلى بن الفراء، وأبو الخطاب وابن

---

[١] انظر **الباعث الحثيث**، ص٣٣-٣٤

الزاغوني وأمثالهم من

الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية، ثم قال: وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم، وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة.

قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي: "ما احتج البخاري ومسلم به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم، محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسَّر السبب".

وقال النووي في شرح البخاري: "ما ضعف من أحاديثهما مبني على علل ليست بقادحة"[١] وقال الحافظ الذهبي في جزء جمعه في الثقات الذين تُكلّم فيهم بما لا يوجب ردهم ما نصه: "وقد كتبت في مصنفي الميزان عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج البخاري أو مسلم، أو غيرهما بهم لكون الرجل منهم قد دون اسمه في مصنفات الجرح، وما أوردتهم لضعف فيهم عندي، بل ليعرف ذلك، وما زال يمر بي الرجل الثَبتُ، وفيه مقال من لا يعبأُ به، ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدّة من الصحابة والتابعين والأئمة، فبعض الصحابة كفّر بعضهم بتأويل ما، والله يرضى عن الكل، ويغفر لهم، فما هم بمعصومين، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تليّنهم عندنا أصلاً، وبتكفير الخوارج لهم انحطت رواياتهم، بل صار كلام الخوارج والشيعة فيهم جرحاً في الطاعنين، فانظر إلى حكمة ربك، نسأل الله السلامة، وهكذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض، ينبغي أن يطوى ولا يروى، ويطرح ولا يجعل طعناً، ويعامل الرجل بالعدل والقسط"[٢]

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح في الفصل التاسع في سياق أسماء من طُعن فيه من رجال الصحيح، والجواب عنه، ما نصه: "ينبغي لكل منصف أن يعلم أن

---

[١] القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، ص١٩٠

[٢] **المصدر السابق** الصفحة نفسها

تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضياً لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين: وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرِّج عنه في الصحيح،فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما"

وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يُخرّج عنه في الصحيح: ((هذا جاز القنطرة)) يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.[١]

وقال الشيخ أبو الفتح القشيري، هو ابن دقيق العيد في مختصره لكتاب ابن الصلاح: يلزم من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين تعديل رواتهما.[٢]

فأحاديث الصحيحين كلها صحيحة، وذلك بالنسبة للأحاديث المخرجة بالإسناد المتصل الذي يساق بصيغة الرواية المعروفة مثل ((حدثنا)) و ((أخبرنا)) أما الأحاديث المعلقة الواردة فيها[٣] فحكمها بالنسبة للبخاري: هو أن تعليقه للحديث إما أن يكون بصيغة الجزم مثل: قال فلان، أو حدث فلان، أو روى فلان، أو ذكر فلان بصيغة المبني للفاعل، وإما أن يكون بصيغة لا تفيد الجزم مثل: روي عن فلان، أو يحكى عن فلان أو يقال، بصيغة المبني للمفعول أي المجهول وتسمى صيغة تمريض، أما القسم الأول المصدر بصيغة الجزم المبنية للفاعل، فإن هذه الصيغة تعتبر حكماً بصحة الحديث إلى من علقه عنه فقط، لأنه لا يستجيز أن يجزم بالحديث عنه، ونسبته إليه إلا وقد صح عنه أنه قاله، فإذا جزم به عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو عن الصحابي عنه فهو صحيح. أما إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة فلا يحكم بصحة الحديث حكماً مطلقاً، بل يتوقف على النظر فيمن

---

[١] المصدر السابق ص١٩١

[٢] المصدر السابق الصفحة نفسها

[٣] وهي التي حذف مبتدأ سندها سواء كان المحذوف واحداً أو أكثر على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند.

أبرز رجاله، وفي غير ذلك مما يشترط لصحة الحديث، فتتنوع هذه الأحاديث إلى الصحيح وغيره. وأما القسم الثاني من المعلق عند البخاري وهو ما كان بغير صيغة الجزم، فهذه الصيغة ليست حكماً بصحته عمن رواه عنه، لأنها تستعمل في الحديث الصحيح وغيره من الضعيف.

وأما المعلقات في صحيح مسلم فقد بحثت، وفرغ منها، وتحققت صحتها وقد أوردها الحافظ أبو علي الغساني وقد بلغ بها أربعة عشر حديثاً، ثم تبعه في ذكرها الحافظ ابن الصلاح في مطلع شرحه لصحيح مسلم وحقق أنها اثنا عشر حديثاً فقط ثم قال: ولا شيء من هذا —والحمد لله- مخرج لما وجد ذلك فيه من حيز الصحيح وهي موصولة من جهات صحيحة، لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة. ففي نفس الكتاب وصلها فاكتفى بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث.

ثم إن الإجماع قد انعقد على صحة أحاديث الكتابين، فإذا قيل هذا الحديث رواه البخاري أو مسلم كان ذلك كافياً بصحة الحديث، لا حاجة إلى أن يحكم عليه بالصحة إلا أن يكون التنطع، وأما ما وقع من الانتقاد على بعض الأحاديث في الصحيحين أو أحدهما كالذي اشتهر عن الدار قطني فقد تعرض العلماء منذ أمد بعيد لهذا الانتقاد وأماطوا اللثام عن اندفاعه، وأنه لا يضر بشيء في الاحتجاج بالكتابين.[1]

وما دمنا في صدد رد الشبهات المثارة حول أحاديث هذين الكتابين الجليلين من قبل جهات مشبوهة وأشخاص محسوبين على الإسلام. هذه الشبهات التي تهدف إلى التشكيك في الشريعة الإسلامية القائمة على كتاب الله وسنة رسوله والتركيز من خلال ذلك على توجيه سهام الطعن إلى هذين الكتابين باعتبارهما أصح كتابين بعد كتاب الله في سنة رسول الله يجدر بنا هنا أن نلقي نظرة سريعة على الصحيحين والعوامل التي دفعت كلاً من الإمام البخاري والإمام مسلم للقيام

---

[1] انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ج١، ص٧-٨، وتدريب الراوي، شرح تقريب النووي ص٤٢-٤٤

بتأليف صحيحيه، ولنبدأ أولاً بصحيح البخاري ثم بصحيح مسلم.

## صحيح البخاري

أما صحيح البخاري فكانت هناك عوامل دفعته للقيام بتأليفه، فقد كانت دواوين السنة المؤلفة في عصره وما قبله كانت جامعة بين الصحيح والحسن والضعيف، فلم يكن في مستطاع الناظر فيها التميز بين الصحيح وغيره إلا إذا كان هذا الناظر من أهل الفن والخبرة التامة وقلة ما هم أولئك، كما لم يكن من السهل الاطلاع على الأحاديث الواردة في موضوع واحد من الأحكام الشرعية، لأن الهدف كان من تأليف مدونات الحديث جمع الأحاديث وحفظها فقط من غير مراعاة المناسبات في ترتيب الأحاديث وضم بعضها إلى بعض، إضافة إلى أن بعض أهل الحديث ورواته قد أهمل فقه الأحاديث، وما تدل عليه ألفاظها من المعاني والفوائد، بل اكتفى بمجرد الحفظ والرواية، مما جعل عجزه عن مناهضة أهل البدع والأهواء بالحجة ودحض آرائهم ومعتقداتهم بالبرهان، كما شاعت الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة فيما بين الناس عن طريق القصاص وجهلة المتصوفة الذين لا يميزون بين المقبول الصحيح والحسن والمردود الضعيف والموضوع من الأحاديث، فحركت هذه العوامل والأسباب مجتمعة أمير المؤمنين في الحديث وإمام المحدثين أبا عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري للقيام بجمع طائفة كبيرة من الأحاديث التي صحت أسانيدها وسلمت متونها من العلل مرتبة على أبواب الفقه والسير والتفسير...

ومما قوى عزمه للقيام بهذه المهمة الشاقة المضنية ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث إسحاق ابن راهويه، حينما قال لتلامذته: "لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال البخاري: فوقع في قلبي، فأخذت في جمع (الجامع الصحيح)، خرّجه من ستمائة ألف حديث، ولم يخرّج في الجامع إلا ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسند المتصل الذي توفر في رجاله العدالة،

والضبط بأعلى درجاتهما، ومكث في تصنيفه ستة عشر عاماً، وما وضع فيه حديثاً إلا اغتسل قبله وصلى ركعتين.

ولما تم تأليفه عرضه على ثلاثة من أكبر علماء الحديث في عصره، الذين كانوا يحملون لقب أئمة المسلمين وأمراء المؤمنين في الحديث، وهم أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة.[١]

وقد تلقى العلماء (الجامع الصحيح) بالقبول في كل عصر ومصر ومكان، وشهدوا له بالتفوق على كل ما سبقه من المصنفات، قال الذهبي في تاريخ الإسلام: وأما جامع البخاري الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، قال: فلو رحل الشخص لسماعه ألف فرسخ لما ضاعت رحلته.

وقد روى الحفاظ والأئمة عن البخاري أنه قال: جعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى، وما أدخلت فيه إلا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر حتى لا يطول.

أما قوله: "وما أدخلت فيه إلا صحيحاً" فمحمول على الأحاديث المسندة المتصلة، فإنها موضوع الكتاب، ومقصوده. وقد ذكر البخاري فيه عرضاً واستئناساً الموقوف والمعلق وفتاوى الصحابة والتابعين وآراء العلماء وليست هذه الأحاديث والآثار الموقوفة من موضوع كتابه وأصله، كما يؤكد هذه الحقيقة تسميته (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه).

أما عدد أحاديثه فقد ذكر الحافظ ابن حجر أن عدة ما فيه من الأحاديث بالمكرر (٧٣٩٧) سوى المعلقات والمتابعات والموقوفات، وبغير المكرر من المتون الموصولة (٢٦٠).

أما رواته فقد سمعه منه نحو تسعين ألفاً من أشهرهم: أبو عبدالله محمد بن يوسف الفربري المتوفى سنة (٣٢٠هـ) وكان سماعه للصحيح مرتين بفربر سنة (٢٤٨هـ)

---

[١] انظر: **الحديث والمحدثون**، ص٣٧٨

وببخارى سنة (٢٥٢هـ)، ومنهم إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي المتوفى سنة (٢٩٤هـ)، ومنهم حماد بن شاكر النسوي المتوفى حوالي (٢٩٠هـ)، ومنهم أبو طلحة منصور بن محمد البزدوي المتوفى سنة (٣٢٩هـ) وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه كما جزم به ابن مالولا وغيره.[١]

## صحيح مسلم

أما ما حمل مسلماً على القيام بتأليف صحيحه فأمران:

١. جمع طائفة من الأحاديث الصحيحة المتصلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشتملة على أحكام الدين وسننه وغير ذلك على وجه يقربها إلى الباحثين في ميدان الفقه الإسلامي وغيره، وذلك لأن المصنفات في عصره كانت صعبة المأخذ ممزوجاً فيها الصحيح بغيره، وصحيح البخاري المؤلف من قبله وإن كان قد رتبه على الأبواب إلا أنه ما زال الكشف فيه من الصعوبة بمكان لخفاء تراجمه ودقة وضعه على من ليسوا من أهل الفن.

٢. رأى مسلم رحمه الله ما كان من الزنادقة والقصاص وجهلة المتصوفة في خداع العامة عن طريق الأحاديث الموضوعة، فأراد أن يجذب العامة من الظلمة إلى النور ويقدم كتاباً في الصحاح من أحاديث رسول الله تطمئن قلوبهم إليها، من هذا كانت همة مسلم متوجهة إلى تجريد الأحاديث الصحاح من غير تعرض للاستنباط ليكون سائغاً عند الخاصة والعامة، وليصرف العامة عن الاستماع إلى المناكير التي يبثها من نصبوا أنفسهم محدثين كالقصاص المتصوفة وقد تلقته الأمة بالقبول كصحيح البخاري.[٢]

وقد اشتمل صحيح مسلم على (٤٠٠٠) من الصحاح من غير المكرر، وبالمكرر

---

[١] انظر: **مقدمة فتح الباري**، ج١ ص٤، **ومفتاح السنة**، ص٣٩ وما بعدها.

[٢] انظر: **الحديث والمحدثون**، ص٣٩ وما بعدها

على (٧٢٧٥).

وقد سلك مسلم في صحيحه طريقة حكيمة جعلته سهل التناول، فهو يجمع الأحاديث المناسبة في مكان واحد، ويذكر طرق الأحاديث التي ارتضاها ويورد أسانيدها المتعددة وألفاظها المختلفة مع إيجاز في العبارة وترتيب حسن.

ومن عجيب ما نسمع اليوم هو مقولة لبعض المتخصصين في الحديث من المسلمين المتأثرين بكتابات المستشرقين حول الحديث النبوي الشريف، وهي: أن علماء الحديث ونقاده قد جاملوا البخاري ومسلماً في أحاديث صحيحيهما، وتعني كلمة المجاملة في عرف القوم ببساطة سكوتهم عن أحاديثهما، وعدم الدخول في نقدها كما ينبغي، وإخفاءهم

حقيقة أمر هذه الأحاديث من ضعف أو وضع، وما شابه ذلك، احتراماً لمكانتهما لدى علماء المسلمين من محدثين وفقهاء وأصوليين.

إنها لمقولة تبعث على الدهشة والعجب العجاب لدى المنصفين المطلعين على سير علماء الحديث وجهابذته ونقاده، حيث من يرجع إلى سير هؤلاء العلماء الأعلام يجدهم أنهم لم يكونوا يوماً ما مجاملين أو مساومين على حساب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنه دين، إنهم لم يجاملوا الخلفاء والحكام المستبدين في إبداء الحق وقول الحقيقة فيما

يتعلق بالدين، فكيف يجاملون الإمام البخاري والإمام مسلماً على ما في كتابيهما من أحاديث؟!

إنهم قد تناولوا أحاديثهما بالنقد الدقيق والفحص الشامل لأسانيدها ومتونها أكثر من أحاديث أي كتاب آخر من كتب الحديث، على مكانتهما بين تلك الكتب، ومع تشددهما في ميدان النقد من كل الجوانب، حيث انتقدت عليهما أحاديث من جهة السند، فعلماء الحديث لم يجاملوا أحداً على حساب الحديث الذي هو دين، حيث ينبغي الحيطة والحذر، مهما كانت منـــزلته في الفضل والعلم والجاه والسلطان، بل

اتبعوا في نقدهم سبيل العثور على الحق لاتباعه، والحق أحق أن يبحث فيعلم فيتبع، فكانوا يعرفون الرجال بالحق، ولا يعرفون الحق بالرجال، إنهم أخلصوا النية لله في طلب الحق، فكانوا أهل الحق، وأهل الحق يستدلون ثم يعتقدون، و لم يكونوا من أهل الأهواء الذين يعتقدون، ثم يستدلون ولا يرجعون عن باطلهم الذي اعتقدوه، وتمسكوا به، وإن لاح لهم أقوى الأدلة على بطلان مدعاهم، كما هو عليه الحال اليوم عند كثير من المتخصصين في الدراسات الحديثية خصوصاً والإسلامية عموماً. إن كل حديث في الصحيحين قد أجرى عليه علماء الحديث ونقاده الفحوصات الدقيقة عشرات المرات في مختبراتهم النقدية الحديثية، وإن علماء المسلمين على اختلاف طبقاتهم، وتباين مذاهبهم لم يعنوا بكتاب بعد كتاب الله تعالى عنايتهم بصحيح البخاري من السماع والرواية والضبط والكتابة وشرح أحاديثه وتراجم رجاله، واختصاره وتجريد أسانيده، قال الحافظ ابن حجر: ذكر الفربري المتوفى سنة ٣٢٠هـ أنه سمعه منه تسعون ألفاً.[١]

أما شروحه المخطوطة والمطبوعة فقد بلغت واحداً وسبعين شرحاً حسب إحصاء الشيخ عبدالغني عبدالخالق، وحسب إحصائه أيضاً بلغت التعليقات والمختصرات وما جرى مجراها أربعة وأربعين تعليقاً ومختصراً ما بين مخطوط ومطبوع.[٢]

وهكذا كانت عناية العلماء بصحيح مسلم فتناولوا أحاديثه بالنقد الدقيق والفحص الشامل لأسانيدها ومتونها وانتهوا من كل ذلك بالحكم عليها بالصحة، فلم يهتم العلماء بكتاب بعد كتاب الله اهتمامهم بالصحيحين، وقد بدأت هذه العناية بهما وإجراء النقد على أحاديثهما في وقت مبكر حيث ظهر في القرنين الرابع والخامس الهجريين كتب تراجم رجالهما، وكتب الجمع بينهما، وكتب الاستخراج عليهما وغير ذلك. فلم يجامل العلماء الإمامين الجليلين، وهل كانا من

---

[١] انظر: **هدي الساري**، ص٤٩١-٤٩٢.

[٢] انظر: **الإمام البخاري وصحيحه**، ص١٩٢-٢٢٨.

الخلفاء أو الأمراء حتى يحلو لقائل هذه المقولة إلصاق هذه التهمة -تهمة المجاملة- بعلماء الحديث؟!

إنها مقولة تتضمن إسقاط عدالة علماء الحديث المعاصرين للإمامين، أو من جاء بعدهما لأن إخفاء حقيقة تلك الأحاديث الواردة فيهما من قبل علماء الحديث يعني كتمان علم متعلق بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكتمان العلم من الكبائر المسقطة للعدالة، فأي بهتان وأية فرية تحويها هذه المقولة الظالمة؟! إنها لمقولة تهدف إلى محاولة التشكيك في صحة كل الأحاديث الواردة فيهما لا التشكيك في بعضها كما زعم جولدتسيهر.

ومما يدحض هذا الادعاء من أساسه ويكشف هذا الافتراء من كل جوانبه، ويرفع الستار عن سوء نية أصحابه، أن الإمام البخاري في حياته لم يجامله علماء الحديث حينما ذاع صيته في الآفاق لاختبار ضبطه وحفظه وإمامته في الحديث حينما دخل إلى سمرقند واجتمع بأربعمائه من علماء الحديث، فجعلوا متون الأحاديث على غير أسانيدها، وخلطوا في الأسانيد فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، ثم قرءوها على البخاري (يقصدون امتحانه) فرد كل حديث إلى إسناده، وقوم تلك الأحاديث والأسانيد كلها، ولم يقدروا أن يأخذوا عليه سقطة في إسناد ولا متن، وكذلك فعل العلماء في بغداد الشيء نفسه[1]، فأذعن العلماء له بالفضل والسبق، وأقر الممتحنون جميعاً بإمامته وتفوقه على أهل عصره، فاستحق بجدارة لقب إمام المحدثين وأمير المؤمنين في الحديث.

فإذا لم يجامله علماء الحديث في حياته فكيف يجاملونه بعد مماته؟!

إنها لمقولة تناقض ما أجمعت عليه الأمة ممثلة في علمائها على صحة جمهور أحاديثهما، وقد اتفق المحدثون على أن البخاري ومسلماً مقدمان على أهل عصرهما،

---

[1] انظر: تاريخ ابن كثير ج١١، ص٢٤ وما بعدها، ومقدمة فتح الباري ص١٩٢.

ومن بعدهم من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح من غير الصحيح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ويفترق صحيحاهما عن غيرهما من كتب الحديث في كون ما فيها من الأحاديث صحيح لا يحتاج إلى النظر فيه للعمل بمقتضاه، بل يجب العمل به مطلقاً، أما ما كان في غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه، وتتوفر فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما، إجماعها على أنه مقطوع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم، كما ذكر ذلك ابن الصلاح في مقدمته، حينما رد على ما ذهب إليه النووي من أن أحاديث الصحيحين التي لم تتواتر ثابتة بالظن لا بالعلم بقوله: هذا الذي ذكره الشيخ خلاف ما قاله المحققون والأكثرون.

وقد انحاز إلى كل واحد من ابن الصلاح والنووي طائفة من العلماء، ففريق يرجح كلام ابن الصلاح في أنها ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم بطريق العلم النظري، وفريق يرجح كلام النووي في أنها ثابتة بطريق الظن، فالفريقان متفقان على صحتها ووجوب العمل بها.

وقد عقب ابن حجر رحمه الله على مذهبيهما في المسألة قائلاً: ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرية، أما المحققون فلا، فقد وافق ابن الصلاح أيضاً المحققون.

وقال ابن حجر في شرح النخبة: الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم خلافاً لمن أبى ذلك، ثم قال: وهو أنواع: منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر، فإنه احتفت به قرائن منها: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.[١]

إنها بحق لمقولة ظالمة، فيها إلصاق تهمة باطلة وهي تهمة المجاملة بعلماء الحديث

---

[١] انظر: الحديث والمحدثون، ص٣٩٧

ونقاده، بل بهتان بين وشهادة زور باطلة في حقهم، وهم براء من هذه التهمة، كما إنها تهدف إلى الحط من منـــزلة الشيخين في هذا الفن، ومنـــزلة صحيحيهما اللذين يعدان أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى، كما إنها تستهدف قبل كل شيء إفقاد الثقة بأهم مصدر تشريعي بعد كتاب الله تعالى وهو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إن الذين تولوا حفظ حديث رسول الله وروايته في كل عصر وفي كل مصر إنما كانوا عدولاً مخلصين لدينهم قبل كل شيء، و لم يعرفوا المجاملة على حساب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يمكن بأي حال قياسهم على غيرهم في عصرنا ممن يجاملون ويتملقون لتحقيق مصالح ومكاسب دنيوية فانية حتى ولو على حساب دينهم، أما أولئك العلماء الأعلام والأتقياء الزهاد من المحدثين فكانوا يتطلعون إلى ما هو أسمى من هذه المصالح، كانوا يتطلعون بأعمالهم إلى رضا الله وكسب الفوز يوم القيامة باتباع كتابه وسنة رسوله في الدنيا.

فقد كانوا كما أمر الرسول عليه الصلاة والسلام أن يكونوا بقوله: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

## خاتمة البحث

توصلت الدراسة إلى استخلاص النتائج الآتية:

١- إن الإمامين البخاري ومسلم لم ينتقيا الأحاديث الواردة في كتابيهما من بين آلاف الأحاديث إلاّ بعد إجراء النقد الدقيق المعمق عليها في أسانيدها ومتونها، مع أخذ كل الحيطة والحذر الشديدين في إخراجها، لأنها دين، والدين يحتاط له، وقد كانا في منتهى الإخلاص لدينهما والخشية من ربهما، مما يدفع أي ريب في تقصيرهما في هذا الميدان، كما كانا يملكان من الملكة النقدية في صناعة هذا الفن ما لم يكن لدى

غيرهما من المعاصرين واللاحقين من جهابذة الحديث ونقاده، وقد شهد المتقدمون والمتأخرون من أرباب هذا الفن على أنهما مقدمان على أهل عصرهما، ومن بعدهم من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح من غير الصحيح، مما جعلهم يتفقون على صحة جمهور الأحاديث الواردة في صحيحيهما.

٢- قام العلماء عبر العصور بدراسة أحاديث الكتابين من أهل هذا الفن وجهابذته، ونقدوها بأدق موازين النقد الخارجي والداخلي، فلم يجدوا بداً من الحكم على صحتها بالإجماع، وبذلك لا يلتفت إلى من خرج عن إجماعهم بالدعوة إلى إعادة النظر في نقد أحاديثهما وفق معطياتهم الفكرية وأهوائهم النفسية لتصحيح ما يردون تصحيحه، وتضعيف ما يشاؤون من الأحاديث لحاجة في نفس يعقوب أخفاها.

٣- هدف المشككين في صحة الأحاديث الواردة فيهما هو النيل من السنة، وإبطال دورها التشريعي، ليتسنى لهم بعد ذلك النيل من القرآن نفسه، حيث إن السنة تقع منه موقع البيان والتفصيل كما جاء في القرآن، فأي نيل من المبيّن بكسر الياء وهي السنة يكون نيلاً من المبيّن بفتح الياء وهو القرآن الكريم، وبالتالي النيل من عقيدة الإسلام وشريعته.

# قائمة المصادر والمراجع

**القرآن الكريم**

عبد الخالق عبد الغني، **الإمام البخاري وصحيحه**، (دار المنار للنشر - السعودية - جدة. ط١. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

الشيخ كامل محمد محمد عويضة، **الإمام البخاري**، (دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. ط١. ١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

تأليف أحمد محمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير**، (دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. ط٤. ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

ابن كثير، **البداية والنهاية**، (دار المعرفة - بيروت - لبنان. ط٢. ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

**تدريب الراوي**. شرح تقريب النووي. ط١. مصر.

ابن ابي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، ط١. (دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند. ١٣٧١هـ/١٩٥٢م).

محمد محمد أبو زهو، **الحديث والمحدثون**، (بيروت - دار الكتاب العربي. ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

محمد بن عيسى الترمذي، **سنن الترمذي**، (المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م).

أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **شرف أصحاب الحديث**، تحقيق د. محمد سعيد خطيب أوغلي. (مطبعة جامعة أنقرة. ١٩٧١م).

**صحيح البخاري بشرح فتح الباري لابن حجر العسقلاني**، (المطبعة السلفية - القاهرة. ١٣٨٠هـ).

**صحيح مسلم**، مطبعة محمد علي وأولاده بالأزهر - القاهرة.

أجناس جولد تسيهير، **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ترجمة الأستاذة محمد يوسف وعلي حسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الحق. (مصر— مطابع دار الكتاب العربي. ط٢).

محمد جمال الدين القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، دار الكتب العلمية. (بيروت- لبنان. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).

محمد بن حبان البستي أبو حاتم، **كتاب المجروحين**، (المطبعة العزيزية. حيدر آباد — الهند. ط١. ١٢٩٠هـ/١٩٧٠م).

ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد الحنبلي. (دار العربية للطباعة والنشر — بيروت — لبنان).

محمد بهاء الدين، **المستشرقون والحديث النبوي**، (دار النفائس — عمان. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

جلال الدين السيوطي، **مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة**، تحقيق ودراسة مصطفى عاشور. (القاهرة. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، (ط٣. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. دار الفكر — دمشق).

ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، (مكتبة الكليات الأزهرية — الأزهر — القاهرة. المطبعة الفنية للطبع والنشر والتجليد — العباسية. والمطبعة المنيرة).

Schacht Joseph, *The origins of Muhammadan Jurisprudence*, Oxford, 1959, P, 149

✿ ✿ ✿ ✿

الفصل الخامس

# القيمة العلمية لمصادر المستشرقين ومناهجهم في دراسة سيرة الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم

## الفصل الخامس

# القيمة العلمية لمصادر المستشرقين ومناهجهم في دراسة سيرة الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم

### مقدمة

إن إلقاء نظرة فاحصة على كتابات المستشرقين حول رسول الإسلام، ومواقفهم منه في مختلف المراحل يظهر بجلاء أنهم يشكلون فئات مختلفة من حيث التعصب والإنصاف والنزاهة، فمنهم فئة من طلاب الأساطير والغرائب، وتتكون هذه الفئة من أولئك المستشرقين الذين افتروا على رسول الإسلام، واخترع خيالهم المريض الحكايات، والأقاصيص الكاذبة، هذا الفريق لم يكن له في سوق العلم نصيب، ولم تنل كتاباتهم إلاّ الرفض والسخرية من لدن العلماء المنصفين من المستشرقين فيما بعد، وكان ظهور هذا الفريق في بداية الحركة الاستشراقية التي قامت على أكتاف رجال الكنيسة، وغاليبتهم من كتاب العصور الوسطى الذين كتبوا عن الرسول وسيرته من غير أن يكون لهم معرفة بذلك، ويعزى سبب هذا الجهل إلى قلة الفرص المتاحة للمسيحيين كي يدرسوا حياة الرسول أو عقيدته ودينه... على الرغم من أنه كان بالإمكان أن يعلم الكتاب الغربيون الكثير من الاسلام كتاباً ورسولاً وأهلاً، إلاّ أنهم ظلّوا طوال العصور الوسطى يجهلون كل شيء عن الرسول وسيرته، بل جهلوا اسم ((محمد)) صلى الله عليه وسلم، فنراه في أدب العصور الوسطى يكتب (Mophmet) أو (Baphonet) أو (Bofum) بل ظلوا يعتقدون أن محمداً إله المسلمين، كما يعزى هذا الجهل إلى أسباب أخرى متنوعة، لكن يمكن أن يكون أبرزها هو سيطرة الكنيسة

على أهل العصور الوسطى، وتعمدها إلى تشويه صورة الرسول الكريم خوفاً من انتشار الدين الذي جاء به في الغرب إن اطلع الغربيون على حقيقة سيرته التي تمثل التطبيق العملي لما جاء به القرآن الكريم من لدن رب العالمين ، يقول أحد الباحثين الغربيين بهذا الصدد: فالصورة التي اتخذها المسيحيون في الغرب عن محمد وتعاليمه، أصبحت كلما مر الزمن ازدادت كدورة عن طريق أسوأ الخرافات، وفي النهاية شوهت تماماً عن طريق أسخف التصورات الجنونية، وأخبث الافتراءات، وقد كان السبب الرئيس لذلك هو أنه لم يكن هناك سبيل إلى معرفة الإسلام إلا عن طريق السلطات الكنسية، التي كان يهمها بطبيعة الحال أن تعرض تعاليم محمد في صورة منحطة فاسدة بقدر الإمكان.[١]

كما أن الأخبار التي وصلت إلى أوربا في تلك الحقبة عن الإسلام ورسوله كانت أولية غير صادقة وموثقة مصدرها كان البيزنطيين الذين نظروا إلى الإسلام نظرة خصومة وعداء منذ ظهوره، وهذا العداء يبدو منطقياً إذا ما تذكرنا أن المسلمين قد اقتطعوا عن الامبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية) أحسن ولاياتها، كما أن الإسلام الذي جاء بتوحيد الله تعالى في ذاته وصفاته وأفعاله، يعارض عقيدة البيزنطيين القائمة على التثليث، ولذا فلا عجب أن عدّ البيزنطيون الإسلام الذي جاء به محمد خطراً على عقيدتهم ودولتهم، وقد كانت الدولة البيزنطية تعاني في تلك الفترة من الضعف السياسي ماحال دون حوضها حرباً ضد المسلمين لدفع خطرهم، لذا فوجهت كل همها إلى الطعن في رسولهم وعقيدتهم، وتشويه سمعة رسولهم خصوصاً ودينهم عموماً باختلاق الأكاذيب والافتراءات وإلصاقها به وبدينه، وقد كان لمؤرخي البيزنطيين وفي مقدمتهم (ثيوفانس) دور بارز في هذا المجال. لذا فمؤلفات الغربيين عن الرسول والاسلام في تلك الفترة كانت مدعاة للسخرية والاستهزاء بها أكثر منها مبعثاً للجدل والنقاش، لأن جلها كان مفعماً

---

[١] انظر: بفانمولر، **سيرة الرسول في تصورات الغربيين**، ص٤٣

بالعداء السياسي والجهل والسطحية والتعصب، وهذه الأمور تسقط القيمة العلمية لتلك المؤلفات، أما كتابات ودراسات المستشرقين عن الرسول والإسلام بعد عصر النهضة والإصلاح وتحديداً بعد عصر التنوير فجاءت أكثر اعتدالاً وإنصافاً وإن لم تخل تماماً من ثغرات منهجية وأخطاء علمية، لأن أصحابها لم يتمكنوا من التحرر من آثار تلك الكتابات المتحالة التي ورثوها من العصور الوسيطة، ومن تلك العقد النفسية المتوارثة عن الرسول والدين الذي جاء به، على الرغم من ادعاء المستشرقين في المرحلة الأخيرة التزام المنهج العلمي والحياد في دراسة سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي هذه الدراسة سألقي الأضواء على طبيعة تلك الدراسات الاستشراقية والمنهجية المتبعة في دراسة سيرة الرسول من خلال تقسيم تلك الدراسات إلى مرحلتين:

١- المرحلة العقدية.

٢- المرحلة الجديدية أو ما يسمى بالمرحلة العلمية.

## المرحلة العقدية

وهي المرحلة التي تمتد طوال العصور الوسطى، وشيئاً من عصر النهضة والانتقال، في هذه المرحلة كان المستشرقون في كتاباتهم يهاجمون الرسول والإسلام بعنف وضراوة. فلو ألقينا نظرة سريعة على ما كتب في هذه المرحلة عن الرسول والإسلام لتبين لنا أن طبيعة كتابات الغربيين تتسم بصورة عامة بجهل فاضح وعداء سياسي واضح، وتعصب ديني صارخ، حيث يرى بعض الباحثين أن من الدوافع الأساسية لظهور حركة الاستشراق الدافع الديني الذي كان يهدف إلى النيل من الدين الإسلامي والتشكيك فيه، وقد اتخذ في هذا السبيل لتحقيق هذا الهدف كل الوسائل المتاحة، والقائلون بهذا الرأي يستندون فيما توصلوا إليه من هذه النتيجة إلى ما كتبه المبشرون والمستشرقون، وما ذكروا من آراء وتفسيرات غير علمية وغير معقولة، فيها افتراء سافر وتهجم لاذع وتشويه بشع، وتحريف للحقائق التاريخية المتعلقة

بالرسول الكريم وبالإسلام وكتابه ورجاله، يقول إدوارد سعيد بهذا الصدد: يستطيع كل باحث عن تاريخ الاستشراق، أن يتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن الدافع الديني كان وراء نشأة الاستشراق، ودعم الدراسات الإسلامية والعربية في أوربا، وقد صاحب الاستشراق طوال مراحل تاريخه، و لم يستطع أن يتخلص منه بصورة نهائية، وحتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن الاستشراق قد حرر نفسه من أسار الخلفية الدينية أصلاً إلاّ بدرجة ضئيلة.[١]

وخلال الحروب الصليبية كان الافتراءات على الإسلام سلاحاً من أسلحة الدعاية ضده، و لم يكن يتورع المؤلفون في الإسلام عن إلحاق مختلف التهم والأباطيل برسوله. وقد اقتنع الغرب إبان العصور الوسطى بصفة خاصة بأن مواجهة الإسلام، ومده السريع لا تكون إلاّ ببذل المزيد من حملات التشويه والتضليل والتحريف والافتراء عن طريق الاستشراق ومن هذه الحملات حملة افتراءاتهم على الرسول إبان القرون الوسطى. فقد جاء في كتاب أحد مشاهير القسيسين في اسبانيا المدعو (يولوجيوس القرطبي): أن محمداً أخبر قومه قبل وفاته بأن الملائكة ستنزل من السماء لرفع جسده وبعثه من جديد، فلبث قومه ينتظرون هبوط الملائكة حتى فاحت الرواح من جثته الفاسدة، وهكذا بدلاً من نزول الملائكة لإحيائه هاجت جموع الكلاب عليه، ونهشت جسده، ومن هنا صار من التقاليد المتعارف عليها بين العرب والمسلمين قتل أعداد هائلة من الكلاب في عرس سنوي انتقاماً من الكلاب.

واستبدل (جيبرت نوكينت) – في كتاب له عن الحملة الصليبية الأولى- بحشد الكلاب في هذه المسرحية الشائنة جمعاً من الخنازير، معللاً بذلك تحريم المسلمين – تبعاً لذلك – أكل لحم الخنزير.

---

[١] انظر: ادوارد سعيد، **الاستشراق**، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيـــة، ط١، ١٩٨١م. ص٢٦٥

كما صوّر نصارى القرون الوسطى الرسول في صورة الإله الصنم، وهي الصورة التي استمرت عالقة في تصورات الغربيين حتى منتصف القرن السابع عشر، ومنهم من زعم أن القرآن من صنع محمد واختلاقه وصنع الشيطان.

ومنهم من افترى فقال: إن راهباً من النحلة الآريوسية لما وجد أن قوم محمد أناس سخفاء وسذج وبسطاء، قرر في نفسه أن يصنع كتاباً في الدين والعقيدة، كما فعل آريوس المنشق عن الكنيسة، فاختلى إلى ذاته وكتب كتاباً أسماه القرآن، أدخل فيه جملة من العقائد المخالفة للمسيحية، ثم أعطاه لتلميذه محمد زعم لأتباعه أن هذا الكتاب كان محفوظاً في اللوح المحفوظ مع جبريل، فآمنوا بدعواه وصدقوه، وهكذا تأسس هذا الدين المزعوم.[١]

يقول جوستاف بفانموللر عن القيمة العلمية لمصادر الغربيين عن الإسلام: لابد أن يعود هذا الجهل التام وسوء التقدير للإسلام — رغم الاختلاط المباشر — إلى حدما إلى أن التعرف الأول على الإسلام قد تمّ عن طريق البيزنطيين، إذ يرجع أقدم التقارير التاريخية التي لدينا عن نشأة الإسلام إلى (ثيوفانس) البيزنطي... وإلى هذه التقارير ترجع غالبية الأساطير التي قيلت عن محمد في العصر الوسيط، وبعد ذلك قدمت الحملات الصليبية دافعاً جديداً، ومن هنا اتخذت صورة محمد باستمرار لوناً أشنع من ذي قبل، وعرضت باستمرار بصورة أكثر فظاظة.[٢]

لكن في الواقع ترجع جذور الحملة التحريفية على الرسول والإسلام، إلى عهد يوحنا الدمشقي (٦٦٧-٧٤٩م) الذي ألف كتابا جامعاً في اللاهوت، خصص القسم الثالث منه للحديث عن حركات الهراطقة المسيحية، جاء فيه: إن الإسلام ليس إلاّ زندقة مسيحية نسطورية الأصل والمنشأ، وأن محمداً لم يكن سوى صاحب نحلة خارجة عن الدين، جاء قومه بكتاب مصطنع مختلق أنشأه بعد تعرفه على راهب من

---

[١] من محاضرة للأستاذ الدكتور عرفان عبدالحميد لطلبة الدكتوراء في كلية الشريعة — جامعة بغداد سنة ١٩٩١ .

[٢] انظر: جوسناف، **سيرة الرسول في تصورات الغربيين**، ص٤٥

أتباع آريوس المنشق عن الكنيسة، وأنه ملك قلوب قومه بما أظهره من تقوى كاذبة. ثم جاء بعد يوحنا الدمشقي المؤرخ البيزنطي – المذكور – ثيوفاس المعترف (Theophance confessor) الذي ألف كتاباً عن حياة محمد، وصار مرجعاً لمن بعده من المؤرخين. ومما جاء في هذا الكتاب: في عام ٦٣٢م توفي حاكم ورسول العرب الكذاب ماوميد (Moumed) الذي خدع بمكر في بداية أمره عدداً من اليهود الذين اعتقدوا باطلاً بأنه المسيح المنقذ الذي كانوا ينتظرون ظهوره، فآمن عدد من رؤساء اليهود بدعواه، ودخلوا عقيدته، وعندما وجدوا أنه أحلّ أكل لحم البعير لقومه، بينوا أنه لم يكن المسيح المنتظر، وخافوا من إعلان سخطهم عليه، فاستمروا تقية على أنفسهم في مساندته، وتحريضه على التبشير بجملة آراء ضدنا (النصارى)، وخرج محمد إلى أرض الشام في تجارة لزوجته خديجة، والتقى هناك باليهود والنصارى، الذين تعلم منهم بعض التعاليم السماوية، وكانت تنتابه موجات الصرع... وتمكنت جماعته من السيطرة على يثرب بالقوة، وأرشد أتباعه إلى أن من يقتل عدواً له فإن مصيره إلى الجنة، ووصف لهم الجنة بأنها موضع للذات الجسدية من شرب الخمور، ومعانقة النساء، واستغراق في الشهوات، واتخذ من شيوعة الجنس، واستحلال المحرمات أداةً لهدم المسيحية.[١]

فالكتاب البيزنطيون وعلى رأسهم، وبوجه خاص ثيوفانس هم أول من أذاع في الغرب أسطورة الصرع. وقد كانوا هم المصدر الوحيد الذي تلقى منه الغربيون معلوماتهم الأول عن الإسلام والرسول، وإليهم ترجع أغلب الأساطير التي شاعت في الغرب حول الرسول والإسلام.[٢]

هكذا استقرت في أذهان النصارى في العصور الوسيطة هذه الصورة التي كان دافع تقديمها إما الخوف من الإسلام الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم أو الحقد

---

[١] من محاضرة للأستاذ الدكتور عرفان عبدالحميد نقلاً عن: مجلة الإسلام الألمانية، العدد٦٣، لسنة ١٩٧٦ ص١٣٤ وما بعدها.

[٢] انظر: بغانمولر، **سيرة الرسول في تصورات الغربيين**، ص٢١

عليه أو الاثنان معاً، والعمل على محاصرته واحتجازه بتقديم أبشع صورة من مزج ونسج أخيلة مريضة حاقدة، ومن الجدير بالملاحظة هنا أن تلك الكتابات المتحاملة إنما كانت موجهة للغربيين المسيحيين للحيلولة بينهم وبين الاطلاع على حقيقة سيرة الرسول والدين الذي جاء به.

يقول المستشرق كارادي فو: ظل محمد زمناً طويلاً معروفاً في الغرب معرفة سيئة، فلا تكاد توجد خرافة ولا فظاظة إلا نسبوها إليه.[١]

فغير خاف على المتعمقين في التاريخ الإسلامي أن العالم المسيحي كان بطبيعة الحال في أيام الحروب الصليبية وفي الفتوحات العثمانية في أوربا سيء الرأي في رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية تتجاهل تماماً كتب السيرة النبوية ليتسع المجال لها في تصوير الرسول صلى الله عليه وسلم على خلاف صورته الحقيقية التاريخية...

إن المتتبع لدراسات المستشرقين وكتاباتهم يجدها مفتقرة إلى الموضوعية، والمنهجية العلمية السليمة، وبخاصة في المراحل الأولى من كتاباتهم عن الرسول والإسلام، التي جاءت معتمدة على مصادر غير موثوق بها، كالبيزنطية، والإسبانية، وما كتب عن الإسلام إبان الحروب الصليبية، وما تلاها من العصور الوسطى، حيث كانت تلك الكتابات حافلة بالعداء السياسي، وبالحقد الفظيع، والجهل التام بالرسول وسيرته، وبالإسلام وتعاليمه، وبالمسلمين وعقيدتهم، لذا يمكن القول: إنها كانت خالية من أية موضوعية، وأمانة علمية، ونزاهة في التعبير، هذه الحقيقة لم تكن خافية على عدد غير قليل من المستشرقين الذين فندوا تلك الكتابات والتفسيرات والتعليقات عن الإسلام ورسوله، يقول المستشرق (إسطفان فيلد): فلنعترف أولاً أن كثيراً من المستشرقين أخطأوا فيما كتبوا، بعضهم أخطأ لغوياً في البلاغة والبيان، وكذلك في تفسير القرآن، وشرح الحديث النبوي، ونجد في كتاباتهم أخطاء

---

[١] انظر: **مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية**، مكتب التربية العربي لدول الخليج، السعودية، الرياض جـ١ص٢٢

تاريخية وفقهية إلى آخره... كل هذا صحيح، وعلى المستشرقين الاعتراف بذلك قبل غيرهم، والأقبح من ذلك أنه توجد جماعة يسمون أنفسهم مستشرقين، سخروا معلوماتهم عن الإسلام وتاريخه في سبيل مكافحة الإسلام والمسلمين، وهذا واقع مؤ لم لابدّ أن يعترف به المستشرقون المخلصون لرسالتهم بكل صراحة.[١]

ويقول المستشرق (مونتجومري وات): اذا حدث أن كان بعض آراء العلماء الغربيين غير معقولة عند المسلمين، فذلك لأن العلماء الغربيين لم يكونوا مخلصين دائماً لمبادئهم العلمية، وأن آراءهم يجب إعادة النظر فيها من وجهة النظر التاريخية الدقيقة.[٢]

أما موريس بوكاي فيقول: فالأحكام غير الصحيحة المؤسسة على مفاهيم مغلوطة، والتي صدرت ضد الإسلام هي من الكثرة بحيث يصعب جداً على المرء أن يكوّن فكرة سليمة عما عليه الإسلام في الواقع. ويضيف: إن الأحكام المغلوطة تماماً التي صدرت في الغرب عن الإسلام ناتجة عن الجهل حيناً وعن التسفيه حيناً آخر.[٣]

ومن مقولات المستشرقين الرامية إلى تشويه صورة الرسول صلى الله عليه وسلم الحقيقية من غير أن تستند إلى أي دليل، بل إلى حقد وتعصب، مقولة المستشرق فويلز التي جاء فيها: إن محمداً كان رجلاً رفعته طموحاته ووساوسه في سن الكهولة إلى تأسيس دين ليعد في زمرة القديسين، فألف مجموعة من عقائد خرافية، وآداب سطحية، وقام بنشرها في قومه، فاتبعها رجال منهم.[٤]

أما المستشرق جان جانيية الذي يدعي الحياد في دراسة سيرة الرسول- صلى الله عليه وسلم-فيزعم أن محمداً أكثر الناس شراً، وأنه عدو لدود لله.[٥]

---

[١] انظر: د.محمود حمدي زقزوق، **الإسلام في الفكر الغربي**، دار العلم، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص٦٠.

[٢] انظر: مونتجومري وات، **محمد في مكة**، ترجمة شعبان بركات، صيدا، لبنان، المطبعة العصرية، ص٦

[٣] انظر: موريس بوكاي، **دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة**، دار المعارف، لبنان، ص١٣٥

[٤] انظر: مناهج المستشرقين جـ١ ص٣١

[٥] انظر: سيرة الرسول في تصورات الغربيين، بفانوللر، ص١٤ وما بعدها.

فكيف يكون الحياد؟!

هكذا نرى أن الحياد الذي يعنيه المستشرق إنما هو مجرد لفظ فارغ لا معنى له، إذ كيف يضرب بعرض الحائط تلك الحقائق القرآنية والتاريخية الصارخة التي تدل على مدى إجلال وتعظيم وتنزيه الله تعالى في تلك التعاليم التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم، ودعا الناس إلى الالتزام بها قولاً وعملاً، وكان كل حياته تجسيداً وتطبيقاً لها، وكيف كان رحمة للناس، لقد وقع المستشرق في تخبط سافر في زعمه السابق، ليس له مكان في الحقيقة التاريخية، وفي الموضوعية النزيهة، ولم يكن وراء هذا الزعم إلاّ الحقد والتعصب الأعمى. أما المستشرق الألماني هوبرت جريمى فيدلي بدلوه مع دلاء الآخرين ليخرج فرية أخرى مفادها: أن محمداً لم

يكن في بادىء الأمر يبشر بدين جديد، بل إنما كان يدعو إلى نوع من الاشتراكية، فالإسلام في صورته الأولى الأصلية لم يكن يحتاج إلى أن نرجعه إلى ديانة سابقة تفسر لنا تعاليمه، ذلك لأننا إذا نظرنا إليه عن كثب نراه لم يظهر إلى الوجود كعقيدة دينية، بل كمحاولة للإصلاح الاجتماعي، تهدف إلى تغيير الأوضاع الفاسدة، وعلى الأخص إلى إزالة الفروق الصارخة بين الأغنياء الجشعين والفقراء المضطهدين... لذا نراه يفرض ضريبة معينة لمساعدة المحتاجين، وهو إنما يستخدم فكرة الحساب في اليوم الآخر كوسيلة للضغط المعنوي وتأييد دعوته.[1]

هكذا يضرب هذا المستشرق أيضاً بعرض الحائط كل النصوص والأدلة الصحيحة حول أسس الدعوة الإسلامية التي رسمها الوحي الإلهى الوارد في القرآن الكريم والسنة النبوية، وهكذا يجعل من الرسول صلى الله عليه وسلم مصلحاً اجتماعياً فقط وليس نبياً مرسلاً. كل هذا التخبط يأتي من أمثال هذا المستشرق لانكارهم نبوة الرسول صلى الله عليه وسلم وتلقيه الوحي من الله تعالى، ولهذا قد تغافل هذا المستشرق تماماً عما جاء في

---

[1] انظر: مناهج المستشرقين جـ١ ص٢٧.

القرآن الكريم في الفترة المكية من أصول وقواعد العقيدة الإسلامية التي كانت هي منطلق الدعوة النبوية، والقائمة أساساً على توحيد الله تعالى وطاعته، وترك عبادة الأصنام. ولو كان ما يدعيه هذا المستشرق صحيحاً لما كانت هناك مواجهة حقيقية بين الرسول صلى الله عليه وسلم وخصومه من المشركين عبدة الأصنام.

أي سخف هذا الذي زعمه حريمي؟! وأي خيال دفعه إلى الخروج عن البحث العلمي الجاد إلى معرفة الحقائق، والقائم على التجرد من الأهواء، والنزاهة والموضوعية؟!

تتحدث الدكتورة فاجليري عن تلك الاتهامات الباطلة التي أراد هؤلاء إلصاقها بالإسلام ورسوله ظلماً وزوراً فتقول:وأخذ هؤلاء الناس يذيعون أن لب الإسلام هو العدوان الغاشم، وقالوا: إنه دين مفروض بالسيف، واتهموه بعدم التسامح، واتهموا محمداً نفسه بالكذب والقسوة، والتردي في الشهوات، وحاولوا تحطيم إصلاحه الديني والاجتماعي المدهش، وحاولوا أن يجعلوا من تفاني صحابته وأتباعه منفعة شخصية، ومثلوهم بأناس استهوتهم رغبة في الثراء والمتاع الدنيوي.[١]

وتحدث الدكتور ليتر عن تلك الاتهامات قائلاً: لقد تفوه كتاب النصارى بحق محمد بما لا يليق، وبعضهم عده مسيحياً هرطقياً كالمستر دانت، مع أنه المبين الشارح لدين الله، وبعض كتاب النصارى قالوا: أخذ دينه عن التلمود.[٢]

خلاصة القول: إن الدراسات الاستشراقية التي قام بها الغربيون عن الرسول عليه الصلاة والسلام والمسلمين في القرون الوسطى وما بعدها من عصر النهضة والإصلاح، وكذلك الترجمات القليلة التي قاموا بها للقرآن الكريم كان جلها إن لم يكن كلها صادراً عن المتعصبين من رجال الكهنوت، وكان مبعثها بجلاء هو الرغبة في

---

[١] انظر: لورا فاجليري، **تفسير الإسلام**، ترجمة أحمد أمين عز العرب، مطبعة دار الجهاد، القاهرة، ١٣٧٩هـ-١٩٥٩م، ص١٧.

[٢] انظر: ليتر، **دين الإسلام**، ترجمة عبد الوهاب سليم، المطبعة السلفية بدمشق، الطبعة الثانية ١٣٤٢هـ، ص٥.

محاربة الإسلام وتقديم أبشع صورة عن رسوله، وتصيد المثالب المزعومة، واقتناص الحجج المغالطة لتقديمها إلى المبشرين ليستغلوها في جدالهم مع المسلمين، ومعنى هذا أن تلك البحوث والدراسات والترجمات للقرآن الكريم لم يقصد منها إلاّ رفع شأن المسيحية على الإسلام والحط من قيمة الإسلام ورسوله في نظر الغربيين، ومن هنا فإنها لاتتسم بالضبط أو النزاهة أو الحياد.

## المرحلة الجديدة وتسمى أيضاً المرحلة العلمية

وهي المرحلة التي جاءت بعد عصر التنوير أي في نهاية القرن السابع عشر، إلاّ أن إطلاق هذا الوصف — العلمية — عليها ربما يكون غير دقيق، ولو أطلق عليها وصف (السياسية) لكان أدق وأصدق، إذ المفكرون المسلمون جميعاً يعرفون أنه في هذه الفترة الأخيرة من عصر التنوير قد تراجع الاستشراق عن أسلوبه القديم المباشر إلى حد كبير، واستعمل أسلوباً عليها مسحة كاذبة في الموضوعات الإسلامية من ادعاء العلم والموضوعية، وهو أسلوب في حقيقة أمره أشد خداعا من الأساليب السابقة، حيث يحاول المستشرقون المغرضون الدخول في الإسلاميات من باب التقدير والمدح، حتى يخدعوا القراء المسلمين خاصة، ويكسبوا ثقتهم، ثم لا يلبثون بعد ذلك كلما سنحت لهم فرص حقيقية أو خيالية، أن يثيروا الشبهات الخفية هنا وهناك تحت ستار العلم والموضوعية، فليست العصور الوسطى وحدها اشتملت على الدراسات الخاطئة وغير العلمية عن الرسول والإسلام، بل إن عصر الانتقال والنهضة وماتلاه من قرون قد اشتملت كتابات المستشرقين المغرضين فيها على عدد كثير من الأخطاء والتحريفات والتشويهات نحو الإسلام ورسوله.

وممن وقع في أخطاء كبيرة في تلك الفترة (باسكال)، و(مالبرانش) في القرن السابع عشر، و(مونتيسكيو)، و(فولتير) في القرن الثامن عشر، و(رينان) في القرن

التاسع عشر، و(جولد تسهير) في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، و(كازانوفا) و(ديرمنغهام)، و(شاخت) في القرن العشرين، وغيرهم كثير قد أخطأ هؤلاء بحق الاسلام ورسوله.[١]

يقول الاستاذ العقاد وهو يتحدث عمن يكتب عن الإسلام من الغربيين: كتاب الغرب حين يكتبون عن الإسلام يتفاوتون في قيمة الكتابة، ولكن تفاوتهم على حسب البواعث والنيات أضعاف تفاوتهم على حسب الدراية والمعرفة لأنهم طوائف مختلفة لا تتفق في الوجهة ولا في الخلق ولا في الاستعداد، فنجد منهم المبشرين المنحرفين عن الصواب بباعث من التعصب وباعث من حكم الصناعة والحرفة... كما نجد من بين هؤلاء الكتاب أناساً يخدمون في السياسة الغالبة على دولهم، ويصطنعون لغة الدعاية تارة ولغة الدِّهان (الدبلوماسية) تارة أخرى... كما يكتب عن الإسلام في الغرب طلاب المعرفة من المستشرقين الذين نزلوا إلى الساحة في العصر الحديث بمعزل عن دوائر التبشير ودوائر السياسة، ومنهم من ينشد الرأي خالصاً لوجه الحقيقة العلمية، ولكنه مشوب بالقصور الذي لا مفرَّ منه لمن يكتب عن الأدب في لغة أخرى، كما يكتب عن الإسلام أناس يتشيعون له بمقدار ثورتهم على سلطة الدين في بلادهم، فهم يتطلبون محاسنة، ويقابلون بها مساوىء السلطة الدينية التي يثورون عليها، ففي هذه الطائفة يجد المرء من ينصف الإسلام، ويهتدي إلى محاسنة السمحة وإن لم يعتنقه ديناً و لم يكن على دين غيره.[٢]

ملخص القول أن عدم التزام المستشرقين بمنهج علمي حقيقي واضح في دراستهم عن الإسلام ورسوله ناشىء من عدم تجردهم من عواطفهم وموروثاتهم الفكرية

---

[١] انظر: محمد بهاءالدين، **حقيقة الاستشراق وموقفه من الإسلام منذ ظهوره إلى نهاية الألفية الثانية**، مركز البحوث، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٩٩-١٠٠.

[٢] انظر: عباس محمود العقاد، **ما يقال عن الإسلام**، دار الكتاب العربي ط٢، ١٩٦٦م، ص٥ وما بعدها.

والتراثية، والمؤثرات البيئية، مما جعلهم يقعون في أخطاء فظيعة في بحوثهم عن الرسول وسيرته والإسلام وتعاليمه، ومنها إسقاط الرؤى الوضعية، والعلمانية والتأثيرات البيئية المعاصرة على الوقائع التاريخية.

يرى أتيين دينية (ناصر الدين) أنه من المتعذر، إن لم يكن من المستحيل أن يتجرد المستشرقون عن عواطفهم، وبيئتهم ونزعاتهم المختلفة، وإنه لذلك قد بلغ تحريفهم لسيرة النبي والصحابة مبلغاً يغشى على صورته الحقيقية من شدة التحريف فنها، ورغم ما يزعمون من اتباعهم لأساليب النقد الحديثة، ولقوانين البحث العلمي الجادّ، فاننا نلمس من خلال كتاباتهم: محمد يتحدث بلهجة ألمانية إذا كان المؤلف ألمانياً، ومحمد يتحدث بلهجة إيطالية إذا كان الكاتب إيطالياً، وهكذا تتغير صورة محمد بتغير جنسية الكاتب، وإذا بحثنا في هذه السيرة عن الصورة الصحيحة، فإننا لا نكاد نجد لها من أثر، فإن المستشرقين يقدمون إلينا صورة خيالية هي أبعد ما تكون عن الحقيقة.[١]

فالأخطاء والثغرات المنهجية في الدراسات الاستشراقية عن الرسول صلى الله عيه وسلم والإسلام سائدة فيها بشكل أو بآخر، ففيها المبالغة في الشك، والافتراء، والنفي الاعتباطي، واعتماد الخبر الضعيف الشاذ، وحتى الموضوع.

وبذلك تأتي بحوثهم حافلة بالأباطيل والمفتريات، ومع ذلك فهم يحمّلون البحث العلمي وزر أهوائهم فيها، تقول بنت الشاطىء في ذلك: لكن البأس كل البأس أن يحمل (البحث العلمي) وزر هذه الأهواء، فخرج بحوثهم مشحونة بأباطيل يزعمون أنها من هدي استقرائهم لتراثنا، ويفرضون لها حرمة علمية حين يسوقون أدلةً وشواهد من نصوص في التراث، انحرف بها الهوى والتعصب، فضلوا ضلالاً بعيداً.[٢]

---

[١] انظر: أتيين دينيه، وسليمان بن ابراهيم، **محمد رسول الله**، ترجمة الدكتور عبد الحليم محمود، دار المعارف بمصر، ص٤٢-٤٣.

[٢] انظر: عائشة عبدالرحمن ((بنت الشاطىء)) **تراثنا بين ماض وحاضر**، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨م، ص٥٦-٥٧.

## مقولات استشراقية منصفة

ومع كل ذلك لا تخلو صفوف المستشرقين من بعض المنصفين المتجردين عن الهوى والحقد والتعصب، ممن يقرّون بعظمة الرسول صلى الله عليه وسلم، وبأن ما جاء به لا يتضمن إلاّ ما يقره العقل ومن هؤلاء المنصفين: كلود ايتا سافارى الذي يقول في مقدمة ترجمته للقرآن الكريم: أسّس محمد ديانةً عالميةً تقوم على عقيدة بسيطة، لا تتضمن إلا ما يقره العقل من إيمان بالإله الواحد الذي يكافىء على الفضيلة، ويعاقب على الرذيلة، فالغربي المتنور وإن لم يعترف بنبوته لا يستطيع إلاّ أن يعتبره من أعظم الرجال الذين ظهروا في التاريخ.[١]

ويقول العالم الأمريكي مايكل هارث: إن محمداً كان الرجل الوحيد في التاريخ الذي نجح بشكل أسمى وأبرز في كلا المستويين الديني والدنيوي... إن هذا الاتحاد الفريد الذي لا نظير له للتأثير الديني والدنيوي معاً يخوله أن يعتبر أعظم شخصية ذات تأثير في تاريخ البشرية.[٢]

ويقول عنه صلى الله عليه وسلم المستشرق (كازانوفا): إن كل تاريخ النبي العربي يدل على خلق عملي جدي محمود، إنّ محمداً وأصحابه قد أوضحوا بعناية تامة الفرق بين آرائه وإدراكاته للحياة الواقعية من جهة، وتعاليم السماء من جهة أخرى، وقد ظلت هذه الفروق خالدة في الإسلام الذي لا يخلط بين القرآن والسنة، بل إنه في السنة نفسها يفرق بين ما له صفة الموحى به، وما هو شخصي لمحمد.[٣]

---

[١] انظر: **مناهج المستشرقين** جـ١ ص٢٤.

[٢] انظر: عماد الدين خليل، **قالوا عن الإسلام**، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص٩١.

[٣] انظر: محمد غلاب، **نظرات استشراقية في الإسلام**، دار الكاتب العربي، القاهرة، ص٦٩ نقلاً عن كتاب كازانوفا (محمد ونهاية العالم).

ويقول عنه صلى الله عليه وسلم المستشرق (كارادي فو): إن محمداً كان هو النبي الملهم والمؤسس، و لم يستطع أحد أن ينازعه المكانة العليا، ومع ذلك فلم ينظر إلى نفسه كرجل من عنصر آخر، أو من طبقة أخرى غير طبقات بقية المسلمين، إن شعور المساواة والإخاء الذي أسسه بين أعضاء الجمعية الإسلامية كان يطبق تطبيقاً عملياً حتى على النبي نفسه.[١]

أما المستشرق الفرنسي ديزيريه بلانشيه فيقول: إن النبي محمداً يعد من أبرز وأشهر رجال التاريخ، فقد قام بثلاثة أعمال عظيمة دفعة واحدة وهي: أنه أحيا شعباً، وأنشأ إمبراطورية، وأسس ديناً.[٢]

أما الشاعر (لامارتين) فيقول عنه صلى الله عليه وسلم: إن محمداً أقل من إله، وأعظم من إنسان عادي: أي أنه نبي.[٣]

ويقول المستشرق دينيه (ناصر الدين): إن الشخصية التي حملها محمد بين برديه خارقة للعادة، وكانت ذات أثر عظيم جداً، حتى إنها طبعت شريعته بطابع قوي لها روح الإبداع، وأعطاها صفة الشيء الجديد، وتلك هي الأمم الإسلامية على اختلاف جنسياتها وبلدانها قد طبعها الإسلام بطابعه الواضح المحسوس... ويقول: رفع محمد قدر العلم إلى أعظم الدرجات وأعلى المراتب، وجعله من أول واجبات المسلم.[٤]

أما الفيلسوف الشهير برنادشو فيقول عنه صلى الله عليه وسلم: إنني أعتقد أن رجلاً كـ (محمد) لو تسلم زمام الحكم المطلق في العالم أجمع لتم له النجاح

---

[١] انظر: **المصدر السابق** ص٦٩، نقلاً عن كتاب كارادي فو (المحمدية).

[٢] انظر: المهندس زكريا، **المستشرقون والإسلام**، لجنة التعريف بالإسلام ، الكتاب العشرون، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، ص١٦٥.

[٣] انظر: د. محمد غلاب، **نظرات استشراقية في الإسلام**، ص٦٩.

[٤] انظر: أتيين دينيه (ناصر الدين)، **أشعة خاصة بنور الإسلام**، ترجمة راشد رستم، القاهرة، المطبعة الكمالية، ص١٥.

في حكمه، ولقاده إلى الخير، ولحل مشاكله على وجه يكفل للعالم السلام والسعادة المنشودة.[١]

وهناك أقوال كثيرة لكتاب الغربيين أنصفوا الرسول من خلالها، وقد قام الدكتور عماد الدين خليل بجمعها في كتاب تحت عنوان (قالوا عن الإسلام) خصص فصلاً منه لتلك الأقوال ومن يريد المزيد فليراجعه.

وها أنا أريد أن أختتم ما ورد عن المستشرقين في ذلك بما قاله المستشرق ((توماس كارلايل)) الذي حلل شخصية الرسول العظيم صلى الله عليه وسلم، وكشف عن نواحي عبقريته التي تتجلى فيها أسمى معاني الوحي، وانتهى إلى القول بأن محمداً صلى الله عليه وسلم كان مخلصاً في دعوته، صادقاً في عقيدته، مثل غيره من العظماء المؤمنين حيث يقول: لقد أصبح من أكبر العار على أي فرد متمدون من أبناء هذا العصر أن يصغي إلى ما يظن من أن دين الإسلام كذب، وأنّ محمداً خدّاع مزوّر، وآن لنا أن نحارب ما يشاع من مثل هذه الأقوال السخيفة المخجلة، فإن الرسالة التي أداها ذلك الرسول مازالت السراج المنير مدة اثني عشر قرنا لنحو مائتي مليون من الناس أمثالنا، خلقهم الله الذي خلقنا، أفكان أحدكم يظن أن هذه الرسالة التي عاش بها ومات عليها هذه الملايين الفائقة الحصر والإحصاء كذبة وخدعة؟!

أما أنا فلا أستطيع أن أرى هذا الرأي أبداً، ولو أن الكذب والغش يروّجان عند خلق الله هذا الرواج، ويصادفان منهم ذلك التصديق والقبول، فما الناس إلا بلهٌ ومجانين، وما الحياة إلا سخف وعبث وأضلولة... فوا أسفاه ما أسوأ هذا الزعم، وما أضعف أهله، وأحقهم بالرثاء والمرحمة!!!، وحيث يقول: فلسنا نعد محمداً هذا قط رجلاً كاذباً متصنعاً، يتذرع بالحيل والوسائل إلى بغية، أو يطمح إلى درجة ملِك أو سلطان أو غير ذلك من الحقائر والصغائر، وما الرسالة التي أداها إلاّ حق صراح، وما كلمته إلا صوت صادق صادر من العالم المجهول، كلا ما محمد بالكاذب، ولا الملفقّ

---

[١] انظر: المهندس زكريا، **المستشرقون والإسلام**، ص٢٧١.

وإنما هو قطعة من الحياة قد تفطر عنها. قلب الطبيعة، فإذا هي شهاب قد أضاء العالم أجمع، ذلك أمر الله، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، وهذه حقيقة تدمغ كل باطل، وتدحض حجة القوم الكافرين.[١]

يقول المستشرق مونتجو مري وات في تعقيب له على ما جاء في تحليل كارلايل لشخصية الرسول صلى الله عليه وسلم في كتابه ((الأبطال)): منذ أن قام كار لايل بدراسة عن محمد في كتابه (الأبطال وعبادة البطل) أدرك الغرب أن هناك أسباباً وجيهة للاقتناع بصدق محمد، إذ إنّ عزيمته في تحمل الاضطهاد من أجل عقيدته، والخلق السامي للرجال الذين آمنوا به، وكان لهم بمثابة القائد، وأخيراً عظمة عمله في منجزاته الأخيرة، كل ذلك يشهد باستقامته التي لا تتزعزع، فإتهام محمد بأنه دجال Imposteur يثير من المشاكل أكثر مما يحل، ومع ذلك فليس هناك شخصية كبيرة في التاريخ حطّ من قدرها في الغرب كمحمد، فقد أظهر الكتاب الغربيون ميلهم لتصديق أسوأ الأمور عن محمد، وكلما ظهر أي تفسير نقدي لواقعة من الوقائع ممكناً قبلوه، ولا يكفي مع ذلك في ذكر فضائل محمد أن نكتفي بأمانته وعزيمته إذا أردنا أن نفهم كل شيء عنه، وإذا أردنا أن نصحح الأغلاط المكتسبة من الماضي بصدده فيجب علينا في كل حالة من الحالات لا يقوم الدليل القاطع على ضدها، أن نتمسك بصلابة بصدقه، ويجب علينا أن لا ننسى عندئذ أيضاً أن الدليل القاطع يتطلب لقبوله أكثر من كونه ممكناً، وأنه في مثل هذا الموضوع يصعب الحصول عليه.[٢]

في الحقيقة حينما جاء عصر التنوير، وبخاصة القرن التاسع عشر والعشرين حاول فريق من المستشرقين التزام الحيدة والموضوعية في دراسته السيرة النبوية خصوصاً،

---

[١] توماس كارلايل، **الأبطال**، ترجمة محمد السباعي، الدار القومية للطباعة والنشر، المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة، ص٤٢-٤٥،٤٣.

[٢] انظر: مونتجومري وات، **محمد في مكة**، ترجمة شعبان بركات، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (بدون تاريخ)، ص٩٤.

والإسلام عموماً، وأنكر على كثير من زملائه نزواتهم التي انحرفت بهم عن النزاهة العلمية، فهناك من أنصف من جانب، وتحامل من جانب آخر، وبذلك لم يستطع الاستشراق التخلص من آثار تلك الكتابات المتحاملة القديمة، والتي كانت غير علمية، على الرغم من محاولة الحياد والموضوعية عند بعض المستشرقين، ولكن دون التمكن من التحرر منها، يقول في ذلك مونتجو مري وات: جد الباحثون منذ القرن الثامن عشر في تعديل الصورة المشوهة التي تولدت في أوربا عن الإسلام، وعلى الرغم من الجهد العلمي الذي بذل في هذا السبيل، فإن آثار هذا الموقف المجافي للحقيقة التي أحدثتها كتابات القرون الوسيطة في أوربا لاتزال قائمة، فالبحوث والدراسات الموضوعية لم تقدر بعد على اجتنابها.[١]

ويقول برنارد لويس: لاتزال آثار التعصب الديني الغربي ظاهرة في مؤلفات عدد من المعاصرين، ومستمرة في الغالب وراء الحواشي المرصوصة في الأبحاث العلمية.[٢]

ويقول نورمان دانييل: على الرغم من المحاولات المخلصة التي بذلها بعض الباحثين في العصور الحديثة للتحرر من المواقف التقليدية للكتاب النصارى من الإسلام، فانهم لم يتمكنوا أن يتجردوا منهاتجرداً تاماً.[٣]

فالزعم الجديد الذي يروج له المستشرقون في الفترة الأخيرة من أن أبحاثهم قد غدت تأخذ بشكل الموضوعية والتجرد من الأهواء، نتيجة الأخذ بأسباب البحث العلمي الجادّ، هذا الادعاء لا يثبت أمام تلك النصوص الصادرة من المستشرقين التي تكذب هذا الادعاء، وأمام الصورة المشوهة، والعبارات الحاقدة، والأهواء الدفينة التي تظهر هنا وهناك حول الرسول والإسلام من وراء السطور، وبالرغم من محاولة إخفائها.

---

[١] انظر: **المصدر السابق**، ص٦.

[٢] انظر: محمود حمدي زقزوق، **الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري**، قطر، ط١، ١٤٠٤هـ، ص٧٣.

[٣] انظر: **المصدر السابق** ص٧٣.

يقول المستشرق الألماني المعاصر رودي بارت بهذا الصدد: ألّف الويس شبرنجر (١٨١٣-١٨٩٣) كتاباً تاريخياً اسمه (حياة محمد وتعاليمه حسب مصادر لم تستخدم غالبيتها) في ثلاثة مجلدات في برلين، فكان المتوقع أن يتمكن شبرنجر بما بين يديه من مصادر كثيرة كثرة كبيرة من كتابة سيرة لمحمد لا تدع مجالاً للنقد أو الأخذ، ولكن السيرة التي ألفها خيّبت الظنون في أكثر من ناحية، و لم ترع شروط ومتطلبات التقرير العلمي، فقد ضلّله اتجاهه إلى النظر إلى الإسلام باعتباره وليد روح عصره، وحمله على التقليل من شأن شخصية النبي من أهمية جهوده التاريخية.[١]

## العيوب والثغرات المنهجية في دراسات المستشرقين الإسلامية

إن الأسلوب العلمي يتطلب من أصحابه ضرورة الاستيثاق من صحة النصوص التي يستنبط منها ما يستنبط من أفكار ونظريات وأحكام، ولكن الرغبة الجامحة لدى كثير من المستشرقين في الجرح والتشويه كثيراً ما حملتهم على التماس أسانيد واهية وأخبار ضعيفة مرفوضة، وربما موضوعة، يؤيدون بها ما يقررون من نظريات وآراء في مجال الإسلاميات، فموازين البحث المتخذة والمتبعة لدى القوم في كتابة بحوثهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم خصوصاً وعن الإسلام والمسلمين عموماً، تبدو بالغة الغرابة في ميدان البحث العلمي إذ من المعهود أن العالم المخلص لرسالته العلمية يتجرد عن أهوائه الشخصية، وميوله النفسية والعاطفية، ومصالحه الذاتية فيما يريد البحث عنه، وهو طالب الحق والحقيقة، فيتابع النصوص في المصادر الموثوق بها، ثم ما يتوصل إليه بعد النقد، والبحث الجاد النزيه يكون هو النتيجة المسلمة، الواجبة الاعتقاد، لكن معظم المستشرقين لا تهمهم صحة النصوص والأدلة بمقدار ما تهمهم الاستفادة منها

---

[١] انظر: رودي بارت، **الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية**، ترجمة د. مصطفى ماهر، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٧٠م، ص٢٢ وما بعدها.

لدعم مواقفهم، وآرائهم المسبقة حول الرسول والإسلام، فكثيراً ما يستنبطون حكماً كلياً من حادثة جزئية، فيكون الحكم الصادر حينئذ قائماً على استقراء ناقص، لا يصلح من وجهة النظر العلمية اتخاذه دليلا معتمداً لإصدار حكم كلي في قضية ما.

كما وضع كثير منهم استراتيجية، أساسها أنهم يعينون لهم غاية، ويقررون في أنفسهم تحقيق تلك الغاية بأي طريق ووسيلة، ثم يقومون بجمع معلومات-من كل رطب ويابس-وإن لم يكن لها أي علاقة بالموضوع، سواء من كتب الديانة والتاريخ، أو من كتب الأدب والشعر، أو الرواية والقصص، أو المجون والفكاهة، وإن كانت تافهة لا قيمة لها، ويقدمونها بعد التمويه،بكل جرأة، ويبنون عليها نظرية، لا يكون لها وجود إلا في نفوسهم وأذهانهم، كما وإن كثيراً منهم يدسون في كتاباتهم قدراً خاصاً من السم، ويحترسون في ذلك فلا يزيدون على النسبة المعينة لديهم حتى لا يستوحش القارئ، ويثير ذلك فيه الحذر، ولا يضعف ثقته بنزاهة المؤلف.[١]

إن اعتماد المستشرقين في أبحاثهم المتعلقة بالسيرة النبوية وغيرها من التاريخ الإسلامي على الأخبار الضعيفة أمر مألوف وسنة متبعة لدى القوم، فهم يجدون في البحث عنها في بطون الكتب المختلفة لاستغلالها واستخدامها في خدمة أغراضهم، فهم لا يترددون في الاعتماد على الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة، كما لا يترددون في التنقيب في طوايا وزوايا كتب التاريخ، والسير والأدب عن أخبار غير ثابتة لدعم مواقفهم من المسائل المطروحة للبحث، فأين منهج هؤلاء من المنهج العلمي السديد عند علماء المسلمين في التثبت من صحة الأخبار وادعائها؟! حيث وضعوا قاعدة جليلة في هذا الخصوص لم يعرف مثلها عند غيرهم وهي: إن كنت ناقلاً فالصحة، وإن كنت مدعياً فالدليل.

---

[١] انظر: أبا الحسن الندوي، **الإسلاميات بين كتابات المستشرقين والباحثين المسلمين**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص١٧.

من العوامل التي انحرفت بالمستشرقين عن الأغراض العلمية النزيهة في دراساتهم الإسلامية ما يأتي.[١]

١- التعصب الديني الذي انبثق من الكنيسة التي تبنت معاداة الإسلام ورسوله، هذا التعصب الذي استمر في أوربا، ومما لا شك فيه أن هذا العامل أدى دوراً رئيساً في الكتابات المغرضة، وبشكل واضح طوال العصور الوسيطة، حيث ظهرت الكتب والأغاني المفعمة بالأباطيل والأكاذيب في حق الرسول والإسلام، والتي لا تخفى على أي مؤرخ مطلع على الحقائق التاريخية.

٢- رجال السياسة الأوروبية الذين ورثوا عدواة الإسلام من الكنيسة، وتلقوا مفترياتها في الطعن والتشويه بالقبول، كما أن طمع رجال السياسة في استبعاد الشعوب الإسلامية، واستعمار بلادهم، والاستحواذ على خيراتهم، قد ضاعف العداوة للإسلام ورسوله، مما دفعهم إلى تشجيع المستشرقين على المزيد في تشويه صورة الرسول العظيم والدين الذي جاء به لعلمهم أن التأسي بهذا الرسول والتمسك بالإسلام إنما كان ولا يزال هو مصدر قوة تلك الشعوب.

٣- سوء أحوال المسلمين وأوضاعهم في القرون الأخيرة التي شملت فساد الحكومات والشعوب، واستحواذ الجهل على المسلمين بحقيقة دينهم ومصالح دنياهم، حتى صاروا حجة لأعدائهم في تلك الأحوال السيئة على أنه لا خير فيهم ولا في دينهم.

٤- القوة المادية والعلمية التي وصل إليها الغربيون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أدخلت هذه القوة في قلوب علمائهم ومؤرخيهم وكتابهم قدراً كبيراً من الغرور والعجب، حتى اعتقدوا أن الغربيين أصل جميع الحضارات في العالم وفي التاريخ، فبدأ ينظرون إلى الآخرين نظرة دونية لا قيمة لهم ولا لنتاجهم الفكري والحضاري.

---

[١] انظر: التفاصيل في كتاب **حقيقة الاستشراق وموقفه من الإسلام منذ ظهوره إلى نهاية الألفية الثانية** للدكتور محمد بهاء الدين، مركز البحوث، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط١، ٢٠٠٣م، ص١٦٦-١٨٢.

٥- قصور المستشرقين وعجزهم من جهة اللغة العربية، فهم لا يجيدون فهم النصوص العربية، وأسرار اللغة وأساليبها وفنونها من الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، فقد يفوتهم عند دراستها ومطالعتها الكثير من مجازاتها واستعاراتها وكناياتها، وغير ذلك من خصائصها الاسلوبية والمعنوية، الأمر الذي جعلهم يقعون في أخطاء حين يفسرون النصوص، وقد يصل الأمر ببعضهم إلى أن يفسر النصوص تفسيراً مضحكاً، يستنبط منها أحكاماً مضحكة أيضاً.

٦- غلبة الفلسفة العقلية، هذه الفلسفة جعلت دعاة عصر التنوير يحملون حملة شعواء على الأديان عامة، فكانوا لا يرون في أصحاب الدين إلاّ أصحاب خرافة ودجالين، ومن هؤلاء (فولتير) الملقب بقطب الثورة الفرنسية، ومفكرها الذي أراد أن يروّج لهذا التفكير الإلحادي.

٧- سياق الاحتمالات العقلية مساق الحقائق المسلمة، وقياس الماضي على الحاضر مع تباين المكان والزمان والعقلية والروح.

٨- جهلهم بحقائق التراث الإسلامي، وسيرة الرسول العظيم، وعدم اطلاعهم عليها في مصادرها الأصلية.

٩- انخداعهم بالأسلوب العلمي الذي يدعونه.

١٠- اتخاذهم منهجاً ظاهرياً في دراسة الفكر الإسلامي.

١١- تحريف النصوص الإسلامية تحريفاً مقصوداً، والقراءات الانتخابية المقصودة للنصوص، (selective readings) كما فعل جولد تسيهر في زعمه أن أحاديث قراءة القرآن على سبعة أحرف هي قراءات عمر بن الخطاب رضي الله عنه.[1] وكما فعل شاخت وغيره، وكإساءتهم فهم العبارات حين لا يجدون مجالاً للتحريف، ومن أساليبهم في التحريف والتمويه أن يشير أحدهم إلى فكرة ما من طرف خفي، ويليه آخر، فيقرر

---

[1] انظر: جولد تسيهر، **مذاهب التفسير الإسلامي**، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، بيروت، دار اقرأ، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص٤٩.

أن هذه الفكرة جائزة، ويأتي ثالث فيرفع هذا الحوار إلى مرتبة النظرية، وأما الرابع فيخلق من تلك النظرية حقيقة، وهكذا تتطور الفكرة في أربعة أطوار أو خمسة إلى أن تصبح في نهاية المطاف حقيقة علمية لدى القوم، وهذا ما حصل لجولد تسيهر وشاخت في موقفهما من صحة الأحاديث النبوية، فقد نظر جولد تسيهر إلى صحة الأحاديث النبوية نظرة تشكيكية، ثم جاء شاخت بعد ستين عاماً، فاذا به يرفع نظرة جولد تسيهر التشكيكية إلى نظرية بل إلى حقيقة ينكر صحة الأحاديث الفقهية جميعاً بمقتضاها.[١]

١٢- اعتمادهم أقوالاً باطلة ردها علماء المسلمين بأدلة علمية حاسمة، وتجاهلهم تلك الأدلة، وعدم تبيان وجهة النظر الإسلامية في المسائل المطروحة للبحث، بل قد ينسبون تلك الأقوال الباطلة-أحيانا-إلى علماء المسلمين الذين ردوها على أنها آراؤهم المعتمدة، كما فعل ذلك جولد تسيهر حينما نسب أقوالاً إلى ابن قتيبة في حين أنها تعود إلى النظام ذكرها ابن قتيبة ثم ردها.[٢]

١٣- وضع النصوص في غير مواضعها، وتحميلها ما لا تتحمله ألفاظها، ولا تدل عليه معانيها خدمة لأغراضهم، وبذلك يتعسفون في تفسير النصوص.

١٤- اقتطاع فقرة من نص علمي للاستدلال به على غرض خبيث، ينقضه النص نفسه إذا ذكر كاملاً.

١٥- إغفال الحقائق التي تخالف استنتاجاتهم على الرغم من الاطلاع عليها.

١٦- المغالطة في المناقشة العلمية، وسوء الظن والفهم لكل ما يتصل بالإسلام في أهدافه ومقاصده.

---

[١] انظر: الدكتور محمد بهاء الدين، **المستشرقون والحديث النبوي**، عمان، الأردن، دار النفائس، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص١٩-٢٠.

[٢] انظر: مصطفى السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر بدون تاريخ، ص٢٩٧.

١٧- تحريف دلالات الوقائع التاريخية، والانحراف في تعليلها، ويتم ذلك أحياناً بتحكيم المفاهيم الغربية الغريبة في تفسير الوقائع التاريخية، لذا فقد عللوا روائع الفتح الإسلامي ببواعث ورغبات مماثلة للنزوات الغربية.

١٨- الاعتماد على كتب ليست في مستوى البحث العلمي، كاعتمادهم على كتب الأدب فيما يخص علم الحديث، أو على كتب معروف مؤلفوها بالابتداع في الدين والانحراف... فيصححون ما ينقله الدميري مثلاً في كتابه (الحيوان) ويكذبون ما جاء في الكتب الموثقة كالصحيحين وموطأ الإمام مالك.

١٩- سوء الظن برجال المسلمين وعلمائهم وعظمائهم.

٢٠- تصوير المجتمع الإسلامي في مختلف العصور، وبخاصه في العصور الأول بمجتمع متفكك تسود الأنانية رجاله وعظماءه...

٢١- تصوير الحضارة الإسلاية تصويراً أقل من واقعها كثيراً تهويناً لشأنها، واحتقاراً لآثارها.

هذه أهم ما لمسناه من ثغرات وأخطاء منهجية في دراسات المستشرقين المغرضين للإسلام ورسوله وتاريخه وحضارته، فعلى الرغم من تقدم البحث الأكاديمي، فإن صورة مناهج الجدل البيزنطية، ومناهج العصور الوسيطة، قد ظلت في جوهرها دون تغيير كبير يذكر، فقد تعددت علائم الإصرار على الأفكار القديمة لدى المستشرقين المغرضين باستثناء فئة قليلة ممن سلكوا منهج البحث العلمي الجاد متجردين من أهواء الفئة المغرضة في دراسة الإسلام وسيرة رسوله.

## خاتمة الدراسة

لقد كانت كتابات المستشرقين طوال العصور الوسيطة عن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام مجافية واقع سيرته، مفعمة بالافتراءات في حقه، باعتراف جمهرة من المستشرقين أنفسهم فيما بعد، لأنها كانت مستوحاة ومستقاة من أخبار وصلتهم من

مصادر غير موثقة كالبيزنطية والاسبانية، وما كتب عن الإسلام ورسوله إبان الحروب الصليبية. وقد كان للكنيسة طوال هذه العصور الدور الفعال والمؤثر في التشويه المتعمد لصورة الرسول الحقيقية خوفاً من انتشار تعاليمه، ومن ثم اعتناقها من قبل الغربيين، لو وصلت إليهم على حقيقتها خصوصاً بعد أن نفر كثيرٌ منهم من منطق الكنيسة التافه المنافي للعقل والمنطق والعلم، فقاد رجالها حملة التشويه، ودفعوا بالكتاب لاصدار الكتب والرسائل في حملتهم المضادة لتقديم أبشع صورة عن الرسول صلى الله عليه وسلم وتعاليم دينه، والمؤمنين برسالته، وقد كان الإسلام ونبيه صلى الله عليه وسلم من أهم المحاور والموضوعات التي تناولوها بالبحث والكتابة، وكان الذين كتبوا عن تاريخ هذه الفترة هم من رجال الكنيسة والرهبان الذين كانوا يخافون على مراكزهم ومصالحهم ونفوذهم من انتشار الإسلام، فجاءت دراساتهم متسمة بالتطرف الشديد، والخروج عن المنهجية العلمية في عرض الأفكار والآراء المعادية للرسول صلى الله عليه وسلم، كما اتسمت بالجهل التام بالمصادر الإسلاميةوباللغة العربية، كما غشى تلك الدراسات الطابع الاسطوري والقصص الخيالي غير الواقعي، كما شهدت هذه الفترة محاولات عدة لترجمة القرآن الكريم التي أدخل فيها الكثير من تحريفات وتشويهات في القرن السابع العشر.

وبعد التطورات التي حصلت في القرنين التاسع عشر والعشرين في ميادين العلوم والتقدم الصناعي، وما رافقها من الدراسات التاريخية والاستشراقية في أوربا، يجد المرء أن هذه التطورات قد انعكست في توجيه بعض الدراسات الاستشراقية، من بينها الكتابات التي أبخزت عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكن ظل التعصب بادياً في كثير منها على الرغم من ادعاء اصحابها التزام المنهجية العلمية والحيدة فيها، كما برز في هذه الفترة من بين صفوف المستشرقين أناس أشادوا بالرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وبعظمة رسالته، ودورها في الإصلاح والتوجيه، وبأن ما جاء به يقره العقل والمنطق وظهر من بين هؤلاء من اعتنق الإسلام، ولكن هذا

النفر من بينهم قليل بالمقارنة مع الكثرة التي لم تخل كتاباتها عن التحريف والدس في سيرته صلى الله عليه وسلم.

وبما أن الاستشراق مرتبط بالدول الغربية فقد يكون لطبيعة العلاقات بينها وبين الدول الإسلامية تأثير مباشر وواضح في التحكم بطبيعة تلك الكتابات والدراسات على ضوء تلك العلاقات.

## قائمة المصادر والمراجع

أتيين دينيه، وسليمان بن إبراهيم، **محمد رسول الله**، ترجمة الدكتور عبدالحليم محمود، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.

أجناس جولد تسيهر، **مذاهب التفسير الإسلامي**، ترجمة الدكتور عبدالحليم النجار، بيروت، دار اقرأ، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥.

أجناس جولد تسيهر، **مذاهب التفسير الإسلامي**، ترجمة الدكتور عبدالحليم النجار، بيروت، دار اقرأ، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥.

إدوارد سعيد، **الاستشراق**، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨١م.

إدوارد سعيد، **الاستشراق**، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨١م.

توماس كارلايل، **الأبطال وعبادة الأبطال**، ترجمة محمد السباعي، الدار القومية للطباعة والنشر، المؤسسة المصرية العامة للأبناء والنشر والتوزيع والطباعة.

جوستاف بفانموللر، **سيرة الرسول في تصورات الغربيين**، ترجمة الدكتور محمود حمدي زقزوق، مكتبة ابن تيمية، المحرق، البحرين، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

جوستاف بفانموللر، **سيرة الرسول في تصورات الغربيين**، ترجمة الدكتور محمود حمدي زقزوق، مكتبة ابن تيمية، المحرق، البحرين، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

رودي بارت، **الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية**، ترجمة د. مصطفى ماهر، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٧٠م.

السباعي مصطفى، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

عائشة عبد الرحمن ((بنت الشاطئ))، **تراثنا بين ماض وحاضر**، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨.

العقاد، عباس محمود، **ما يقال عن الإسلام**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٦م.

عماد الدين خليل، **قالوا عن الإسلام**، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

لورا فاجليري، **تفسير الإسلام**، ترجمة أحمد أمين عز العرب، مطبعة دار الجهاد، القاهرة، ١٢٧٩هـ-١٩٥٩م.

ليتر، **دين الإسلام**، ترجمة عبدالوهاب سليم، المطبعة السلفية بدمشق، ط٢، ١٣٤٢.

ليتر، **دين الإسلام**، ترجمة عبدالوهاب سليم، المطبعة السلفية بدمشق، ط٢، ١٣٤٢.

محمد بهاء الدين، **المستشرقون والحديث النبوي**، عمان، الأردن، دار النفائس، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

محمد بهاء الدين، **حقيقة الاستشراق وموقفه من الإسلام منذ ظهوره حتى نهاية الألفية الثانية**، مركز البحوث، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط١، ٢٠٠٣م.

محمد بهاء الدين، **حقيقة الاستشراق وموقفه من الإسلام منذ ظهوره حتى نهاية الألفية الثانية**، مركز البحوث، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط١، ٢٠٠٣م.

محمد غلاب، **نظرات استشراقية في الإسلام**، دار الكاتب العربي، القاهرة، بدون تاريخ.

محمود حمدي زقزوق، **الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري**، قطر، ط١، ١٤٠٤هـ.

محمود حمدي زقزوق، **الإسلام في الفكر الغربي**، دار العلم، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

محمود حمدي زقزوق، **الإسلام في الفكر الغربي**، دار العلم، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

**مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية**، مكتب التربية العربي لدول الخليج، السعودية، الرياض.

المهندس زكريا، **المستشرقون والإسلام**، لجنة التعريف بالإسلام، الكتاب العشرون، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

موريس بوكاي، **دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة**، دار المعارف، لبنان.

موريس بوكاي، **دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة**، دار المعارف، لبنان.

مونتجو مري وات، **محمد في مكة**، ترجمة شعبان بركات، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، بدون تاريخ.

الندوي أبو الحسن، **الإسلاميات بين المستشرقين والباحثين المسلمين**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٣هـ.

الفصل السادس

# الحملات الظالمة على السنة النبوية عبر العصور، ولماذا؟

## الفصل السادس

# الحملات الظالمة على السنة النبوية عبر العصور ولماذا؟

### مقدمة

تعود أهمية السنة إلى كونها وحي الله تعالى فهي كالقرآن في ذلك، فهما صنوان، وفي مرتبة واحدة من حيث الاعتبار والاحتجاج على الأحكام الشرعية، والفرق بينهما هو أن القرآن يمتاز عنها ويفضل: بأن لفظه مترل من الله تعالى، وبأنه متعبد بتلاوته، وبأنه معجز للبشر أن يأتوا بمثله، فالسنة بذلك متأخرة عن القرآن في الفضل، لكن ذلك لا يقتضي تأخر السنة عن الكتاب في الاعتبار والاحتجاج، لأن حجية الكتاب إنما جاءت من جهة أنه وحي من عند الله، ولا دَخَلَ للأمور الثلاثة المذكورة في الحجية، لأنه لو لم يكن القرآن معجزاً ولا متعبداً بتلاوته ولا مترلاً لفظه من الله تعالى، وثبتت رسالة محمد صلّى الله عليه وسلّم بمعجزة أخرى غيره، لوجب القول بحجيته، كما كان عليه الحال بالنسبة للكتب السماوية الأخرى كالتوراة والإنجيل، فالسنة مساوية للقرآن من هذه الناحية فإنها وحي مثله، فيجب القول بعدم تأخر السنة عن القرآن في الاعتبار والاحتجاج، ومن المعلوم أنه جاء في القرآن نفسه آيات كثيرة دالة على حجية السنة، ومع ذلك فإن حجية السنة لا يتوقف ثبوتها على الكتاب، بل تكفي في إثبات حجية جميع ما يصدر منه صلّى الله عليه وسلّم عصمته الثابتة بمعجزات كثيرة غير القرآن الكريم شاهدها الصحابة، وتواتر إلينا القدر المشترك منها، كما أنه لا يشترط في إثبات رسالة أي رسول نزول كتاب عليه –كما هو معلوم عند علماء علم الكلام– بل الشرط في رسالته إنما هو نزول شريعة عليه مؤيدة بإظهار المعجزة على يديه، ومما يدل على ذلك أن الله سبحانه وتعالى أرسل موسى عليه

السلام إلى فرعون: ليأمره بالإيمان به والاهتداء بهديه، وإرسال بني إسرائيل معه، ولم يكن قد نزل عليه -في ذلك الحين- التوراة لأنها إنما أنزلت بعد هلاك فرعون، وخروج بني إسرائيل من مصر كما هو معلوم، ومع ذلك فقد قامت الحجة على فرعون بهذا الأمر الذي تلقاه موسى من ربه وحياً من غير كتاب لمّا أقام له موسى المعجزة على رسالته شاهدة له في صدق ادعائه الرسالة من الله تعالى.

فحجية الوحي غير المتلو لا تتوقف على ورود المتلو بها، لأن كلاً منهما من عند الله فكل منهما مستقل في الحجية، والمهم في ذلك: ثبوت أن كلّ واحد منهما من عند الله، وهذا تثبته المعجزة -قرآناً أو غيره- المثبتة لعصمة الرسول في تبليغ ما جاء به من عند الله تعالى.[١]

إذن فالإسلام يتكون من القرآن والسنة كما يتكون الماء من عنصرين أساسيين هما الأوكسجين والهيدروجين، فلا إسلام بدون السنة كما لا قرآن بدونها، إذ إبعادها في فهم القرآن يؤدي لا محالة إلى تحريفه تحريفاً معنوياً كما وقعت في ذلك التحريف كلّ الفرق الضالة التي أبعدت السنة في تفسيره، وكيف لا يقع في التحريف من لا يعتمد السنة المبينة والمفصلة والشارحة في تفسير كلام الله تعالى؟!. وكيف لا يقع في الضلال المبين من يبعد هذا المصدر التشريعي المستقل في فهم الإسلام وشريعته؟!. فالفقه الإسلامي إن لم يكن كله فجله قائم على السنة النبوية، فإذا ما أبعدت السنة وما استنبط منها من أحكام فلم يبق للفقه الإسلامي شأن يذكر، فالسنة النبوية هي التي جعلت من الشريعة الإسلامية شريعة عامة شاملة كلّ جوانب الحياة الخاصة والعامة، فهي المصدر التشريعي الثر وهي المعين الفياض للآداب والأخلاق الإنسانية.

وهي المصدر الذي شهد بعظم مكانته طائفة من المستشرقين المنصفين منهم: موريس جود فروي ديموبننين في كتابه "القوانين الإسلامية المطبوع في لندن ١٩٥٠م"-الذي قال عنه: المصدر الثاني للقانون الإسلامي هو "السنة" أو "الحديث"

---

[١] انظر: عبد الغني عبد الخالق، **حجية السنة**، ص٤٨٥ وما بعدها.

يبدو أنه إلى يومنا هذا معين لا ينضب من المادة المسجلة لدراسة القانون، إنها تؤدي بالقارئ إلى جميع تفاصيل حياة "محمد" وتدخله إلى المعرفة الوثيقة بحياة العرب في القرن السابع الميلادي، إنها وثائق في غاية الإمتاع والفائدة".[١]

ومنهنم: غوستاف فون غرونباوم الذي يقول في كتابه "الإسلام في العصور الوسطى، ط٢، شيكاغو ١٩٥٣م": إن المثل الذي يجب الاقتداء به هو النبي، ومن حيث أن القرآن لا يورد التعليمات التفصيلية اللازمة لتطبيق نصوصه، كانت سنة النبي وهي الأقوال والتصرفات التي صدرت عنه وعن أتباعه في أول عهد الإسلام، وهي التي تملأ هذا الفراغ، وتحوي هذا البيان التفصيلي اللازم".[٢]

ويقول جان جاك روسو في كتابه "العقد الاجتماعي": إن محمداً أقام نظاماً سياسياً بارعاً لحكم دولته، وقد كان ذلك سر قوة خلفائه الذين اتبعوه في حكم المسلمين ما داموا ملتزمين نظامه".[٣]

ويقول جيمس ميتشرز: لقد اتهم الإسلام في ذلك العصر بأنه خال من التفكير الاقتصادي بلْ اتهم بالرجعية الرأسمالية، سرُ اتهامهم له الجهل بالإسلام ونظمه وروحه ورسالته وتعاليمه السمحة، لقد جاء الإسلام في كافة نظمه وتشريعاته دعوة تحرير من الجمود الاقتصادي بقوانين تحقق التعاون بين الطبقات في ظل المحبة، كما تكفل التطور الهادف.[٤]

ويقول ماسينيون: يحتل الإسلام مكاناً وسطاً بين نظريات الرأسمالية والبرجوازية، ونظريات البلشفية والشيوعية، فالحياة الاقتصادية في الإسلام حياة تراحم وتكافل وتعاون ورحمة، حياة إنسانية لها مثلها العليا، وتستمدها من رسالته وعقيدته، بينما

---

[١] انظر: مصطفى الزرقا، **الحديث النبوي**، مطبعة الجامعة السورية ط٢، ١٩٥٦، ص١٧.

[٢] المصدر السابق، نفس الصفحة.

[٣] انظر: يوسف العظم، **المنهزمون**، دار القلم، دمشق-بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ، ص١٠٦.

[٤] انظر: سالم على البهنساوي، **السنة المفترى عليها**، ص٣٠/دار البحوث العلمية، ط٢، ١٤٠١هـ-ض١٩٨١م.

هي في النظرة الرأسمالية والشيوعية على السواء حياة صراع وتقاتل وسيطرة واستعباد، صراع تحترق فيه وتفنى كلّ القيم العليا لتبقى قيمة واحدة هي قيمة الرأسمال الفردي أو الجماعي، وبذلك نجد الرأسمالية تنظر إلى الإنسان كسلعة، وتنظر إليه الشيوعية كآلة مسخرة، وينظر الإسلام إلى المادة كشيء مسخر لخدمة الإنسان.[١]

مما لا شك فيه أن الجانب الاقتصادي في الإسلام الذي تحدث عنه هذان المستشرقان وغيرهما يعود في الغالب إلى الأحاديثِ النبوية التي تناولته بشكل مستفيض مفصل وشامل في أحكام الزكاة وشؤون المال، تلك الأحاديث التي اتخذها الفقهاء المسلمون فيما بعد سنداً ومنطلقاً لهم في تفريعاتهم وشروحهم حول الحياة الاقتصادية الإسلامية.

---

[١] انظر: المصدر السابق ص٣١.

## جهود الزنادقة والفرق المنحرفة في نبذ السنة وتعطيل دورها التشريعي قديماً

إن أعداء الإسلام من الطوائف والأمم التي قضى الإسلام على معتقداتهم الباطلة لم يهدأ لهم بال و لم يقر لهم قرار منذ أن رأوا الانتشار السريع له، وذلك الإقبال الشديد عليه من أبناء شعوبهم لذا شرعوا في الكيد والمكر والتآمر على هذا الدين وأهله.

ولما لم يستطع هؤلاء الإقدام على إنكار القرآن كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أو محاولة تحريفه تحريفاً لفظياً، راحوا يدورون حوله لتحريفه تحريفاً معنوياً، وذلك بإبعاد شارحه ومفسره ومبينه المتمثل بالسنة النبوية عنه فأنكروا حجيتها، وبذلك أرادوا أن يضربوا عصفورين بحجر واحد كما جاء في المثل-فقد لجأ هؤلاء الأعداء إلى حيلة التظاهر بالإسلام وإبطان خلافه، حيث لم تخل صفوف المسلمين يوماً ما من أمثال هؤلاء، ففي عهد الرسول صلوات الله عليه كان يمثل هذا الدور المنافقون، وبعد رحيل الرسول صلّى الله عليه وسلّم والتحاقه بالرفيق الأعلى مثّلَ هذا الدور وبشكل فعال الزنادقة والمنحرفون الذين كثر عددهم وتعددت سبل مكرهم وتآمرهم يوماً بعد يوم إلى عصرنا الحاضر وما أكثرهم.

يقول الإمام السيوطي: إن مما فاح ريحه في هذا الزمان -وكان دارساً -بحمد الله- منذ أزمان. رأياً رافضياً زنديقياً وهو أن قائلاً كثر في كلامه: أن السنة النبوية والأحاديث المروية -زادها الله علواً وشرفاً لا يحتج بها، وأن الحجة في القرآن خاصة، وأورد على ذلك حديثاً "ما جاءكم عني من حديث فأعرضوه على القرآن، فإن وجدتم له أصلاً فخذوا به، وإلا فردوه" هكذا سمعت هذا الكلام بجملته، وسمعه خلائق غيري، فمنهم من لا يلقي لذلك بالاً، ومنهم من لا يعرف أصل هذا الكلام، ولا من أين جاء؟ فاعلموا رحمكم الله: أن من أنكر كون حديث النبي صلّى الله عليه وسلّم -

قولاً أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول- حجة كفر وخرج عن دائرة الإسلام وحشر مع اليهود والنصارى، أو مع من شاء الله من فرق الكفرة.[١]

فقد أخذ هؤلاء يثيرون الشبهات ويثيرون الشكوك حول السنة بين المسلمين ويوجهون سهام تلك الشبهات إليها وإلى رواتها، وهم يعلمون أن الطعن فيها يعني الطعن في القرآن نفسه، والطعن فيهما يعني محاولة تحريف الإسلام، وهذا ما رامه أولئك الأعداء مما أتوا به من الشكوك والشبهات حول السنة، وكان ذلك هو الهدف من تظاهرهم بالإسلام.

من بين أولئك الذين تظاهروا بالإسلام وكان لهم أثر كبير في إثارة الشكوك والشبهات حول السنة ورواتها:

- عبد الله بن سبأ اليهودي وأمره معروف مشهور.[٢]
- سوسن النصراني الذي تلقى عنه معبد الجهني بدعة القدر.[٣]
- إبراهيم النظام المعتزلي المتوفى سنة ٢٣١هـ، ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال: أنه كان يخفي برهميته بالاعتزال ليفسد دين الإسلام، وهو أول من قال بالصرفة وجهاً في الإعجاز، وإليه انتسبت فرقة النظامية. يقول: إن الله تعالى ما أنزل القرآن ليكون حجة على النبوة، بلْ هو كسائر الكتب المترلة لبيان الأحكام، والعرب إنما لم يعارضوه لأن الله صرفهم عن ذلك وسلب علومهم به، وهكذا قال بالصرفة غيره من رؤوس المعتزلة، كما ذكر ذلك الجاحظ الذي رفض فكرة الصرفة وجهاً للإعجاز وأثبت أن الإعجاز إنما هو في النظم.

ولعل النظام أخذ فكرة الصرفة في إعجاز القرآن من الهنود البراهمة الذين كانوا يعتقدون أن كتابهم المقدس "الفيدا"* هو من كلام الله تعالى تلقوه من فم برهم،

---

[١] انظر: **مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة**، ص١٩-٢٠.

[٢] راجع كتاب سليمان بن حمد العودة "**عبد الله بن سبأ وأثره في الفتنة في صدر الإسلام**".

[٣] راجع وميزان الاعتدال للذهبي **التهذيب لابن حجر**.

فكانوا يتعبدون به وبتلاوته من غير أن يفهموا تفسيره إلا قليل منهم، وكانوا يختلفون في إعجازه فمنهم من كان يعتقد أن إعجازه في نظمه، ومنهم من كان يعتقد أنه في مقدورهم معارضته، ولكنهم ممنوعون عنه احتراماً، فكان عند الفريق الثاني أن الإعجاز كان في الصرفة.

- بشر المريسي: ذكر الخطيب البغدادي في ترجمته أنه ابن يهودي، وكان يخفي زندقته بالاعتزال.

- الجهم بن صفوان: الذي أخذ آراءه عن السمنية والهنود، وقد أفسد هذا الرجل في دين الإسلام ما لم يفسده غيره.[1]

وغير هؤلاء كثير ممن أخفوا زندقتهم وتظاهروا بالإسلام، لكن الله تعالى قد فضح أمرهم على أيدي جهابذة علماء الحديث من أهل السنة والجماعة، كما فضح المنافقين من قبلهم بآيات من القرآن الكريم.

وقد تركزت جهود هؤلاء الأعداء في محاربة السنة في النقاط الآتية:

١- ردّ السنة بمجرد عقولهم.

٢- الطعن في رواتها بغير حق وإنما بالهوى.

٣- وضع أحاديث على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وإلصاقها بالسنة، وهذه الأحاديث إما تناقض السنة نفسها، أو تناقض الأصول والمعقول، أو المعلوم من الدين بالضرورة، وذلك ليعاد باللائمة على السنة أو رواتها، وهما براء من ذلك.

وقد تنوع رفض السنة بمجرد العقل إلى:

١- الرد المطلق.

٢- ردّ خبر الآحاد.

---

• يرجع تاريخ ظهور هذا الكتاب إلى ألفي سنة قبل الميلاد.

[1] انظر: للإمام أحمد ابن حنبل، **الرد على الجهمية**، وفتح الباري.

٣- ويمكن أن يلحق برد خبر الآحاد الزيادة على النص باعتبار أن السبب في ردها يعود إلى كونها خبر آحاد.

ومن المعلوم أنه لم يكن هناك خلاف بين أحد من السلف في القرون الثلاثة المفضلة في وجوب العمل بالسنة دون تفريق بين ما يسمى فيما بعد بخبر الآحاد، وما يسمى بالمتواتر، ولا بما يسمى بأصول الدين وفروعه -وكلها تقسيمات محدثة- وحينما رفع بعض الزنادقة رؤوسهم لإنكار حجية السنة هب علماء أهل السنة والجماعة جميعاً في وجوههم وحذروا المسلمين منهم ومن مقولتهم هذه، وبينوا ضلال قائليها، فهذا أيوب السختياني يقول إذا حدَّثتَ الرجل بحديث فقال: دعنا من هذا وحدثنا بالقرآن فاعلم أنه ضال مضل.[١]

والإمام الشافعي رضي الله عنه يعقد فصلين للرد على هؤلاء المبتدعة الذين أحدثوا القول برد السنة أو بعضها، الفصل الأول في الرد على الطائفة التي ردت السنة مطلقاً، وذلك في كتابه "جامع العلوم" المطبوع ضمن كتاب "الأم" له، والفصل الآخر في الرد على من ردّ خبر الخاصة "الآحاد"، وذلك في كتابه "الرسالة"، وهكذا كان موقف بقية السلف من هؤلاء، وكانوا يحذرون من بدعتهم هذه. والمتتبع لتاريخ ظهور بدعة القول برد خبر الآحاد يجد الأمور التالية:

أولاً: أن هذا القول لم يظهر إلا على ألسنة المبتدعة وأصحاب الأهواء والمتهمين في دينهم، وأغلب رؤساء هذه الطوائف كالذين سبق ذكرهم ـــ إمامتهم بالزندقة أو بأخذ آرائه وعقيدته من أعداء الإسلام، أو على الأقل متهم برقة دينه، كما قال الإمام الذهبي عن الجاحظ: إنه كان ماجناً قليل الدين[٢]، وذكر الخطيب البغدادي بإسناده، أن الجاحظ كان لايصلي.[٣]

---

[١] أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٦٥، ورواه البيهقي في المدخل، حجية السنة ص٣٣، والخطيب في الكفاية ص٤٩.

[٢] انظر: سير أعلام النبلاء ج١١، ص٥٢٧.

[٣] انظر: تاريخ بغداد، ج١٢، ص٢٢٧.

ثانياً: إن حقيقة هذا القول هي ردّ السنة بمجرد العقل أو الهوى، إذ ردهم لخبر الواحد لتجويزهم عقلاً أن يكذب راويه أو يغلط، ثمّ إنهم يؤولون المتواتر أو يرفضونه لمجرد مخالفته لعقولهم التي هي مختلفة ومتناقضة وقاصرة.

أما الذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول فهو أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل به، مفيد الظن أو العلم على اختلاف بينهم في ذلك.

يقول الشيخ عبد الغني عبد الخالق: إن حجية السنة لا نزاع فيها بين المسلمين، وأنها ضرورة دينية، ويؤكد عدم وقوع النزاع بينهم بقوله: لأن علماء الأصول واسعو الاطلاع، شديدو الاعتناء بنقل الخلاف عن السلف والخلف من المسلمين في دقيق المسائل وجليلها، فلو كان هناك خلاف في حجية السنة لنقلوه، كما فعلوا في الإجماع والقياس مع أن المخالفين فيهما انقرضوا، ولو قصر البعض في ذكر الخلاف فيها لما فات الآخرين التصريح به، فإجماعهم على عدم نقل الخلاف ــ بلْ على ضرورية حجية السنة ــ يبطل مدعى الآخرين: أن هناك نزاعاً بين المسلمين في حجيتها.

ثمّ يتابع الشيخ في رده على من زعم ذلك واعتمد في زعمه على كتاب الأم للشافعي، وبالتحديد على كتاب "جماع العلم" الملحق بالأم قائلاً: قرأت هذا الكتاب من البداية حتى النهاية فلم أجد فيه ما يؤيد رأي هؤلاء، ويثبت صحة ذلك، بلْ وجدت ــ على العكس من ذلك ــ ما يفيد أن الشافعي رسم: بأنه ليس أحد من المسلمين ينكر حجية السنة، وكل ما يؤخذ من كلامه: أن بعض الناس يرد الأخبار كلها ولا يقول بالاحتجاج بها، لأنه يرى أن ليس هناك طريق صحيح لنقلها عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم[1]، وبذلك يتضح من كلام الشافعي الفرق بين ردّ حجية السنة من حيث هي هي، وبين ردّ الأخبار، فقد ترد حجية أخبار لعدم

[1] انظر: عبد الغني عبد الخالق، **حجية السنة**، ط١، ١٤٠٧هـ_١٩٨٦م، المقدمة، ص٢١.

اعتقاد من يردها صحة صدورها من النبي صلّى الله عليه وسلّم، أما السنة من حيث هي ثابتة وصحيحة الصدور من النبي صلّى الله عليه وسلّم فلم ينكر حجيتها أحد من المسلمين.

## جهود الاستعمار في التشكيك في الحديث ونبذه وتعطيل دوره التشريعي

قد عمل الغرب منذ وقت مبكر من احتلاله البلاد الإسلامية على إلغاء الشريعة الإسلامية أولاً، ثمّ التشكيك في مصادرها والطعن في صلاحيتها ثانياً، حتى لا يفكر المسلمون في العودة إليها يوماً ما، لأنه أدرك جيداً أن هذه الشريعة هي التي جعلت المسلمين ينقلون رسالة الإسلام إلى مختلف البلدان، وأن التمسك بالقرآن والحديث ـــ باعتبارهما مادة التوجيه لديهم ـــ هو سر وحدتهم وقوتهم، جعلهم أقوياء وأعزة، وأوصلهم إلى أواسط أوربا بعد اقتحام قلاع أعداء الرسالة الإسلامية، فأصبح من اللازم لدى المستعمرين إفساد مادة التوجيه عند المسلمين، وذلك بمحاربة الحديث وتنظيم حملات للتشكيك فيه، إذ بإبعاده والتشكيك في مكانته، في التشريع يصبح التشكيك في القرآن، وتعطيله، أو تعطيل أجزاء كثيرة منه عن العمل به أمراً ميسوراً، فالدعوة إلى نبذ السنة إنما هي دعوة إلى التلاعب بالقرآن الكريم، وماذا يبقى من الإسلام إذا سار المسلمون كما يريده الغرب؟! وهل للصهيونية والصليبية والإمبريالية هدف آخر غير ذلك من حملاتها الظالمة على الإسلام؟!.

فالاستعمار الغربي لم يكد ينتهي من إتمام سيطرته على البلاد الإسلامية وإحكام هذه السيطرة حتى شرع ـــ وذلك من خلال طلائعه من المبشرين والمستشرقين ـــ في إحياء ما درس واختفى من البدع والآراء المنحرفة للفرق والطوائف المعادية للإسلام والتي قد غرسها من قبل أسلافهم من أعداء الإسلام من يهود ونصارى ومجوس وصابئة.

وكانت من تلك البدع والآراء المنحرفة التي أحياها الاستعمار عن طريق من باعوا ذممهم من جهلة المسلمين له مقابل حفنات من الجنيهات تلك المقولة التي تدعو إلى رفض السنة، والاكتفاء بالقرآن وحده، فهو كاف بزعمهم، وهم في الحقيقة يقصدون من وراء تلك المقولة هدم الإسلام عقيدة وشريعة.

وقد عمل الاستعمار وفق خطط مرسومة وبرامج منسقة لتحقيق هذه الغاية آخذاً بنظر الاعتبار التوزيع الجغرافي والإقليمي للبلاد الإسلامية ، لإيجاد من يحمل أفكار المستشرقين وآراءهم المدعومة من قبله مادياً ومعنوياً من أبناء الشعوب الإسلامية حول الإسلام في مختلف أقاليمهم، وقد أثمرت جهود الاستعمار المبذولة في ذلك، فظهر منهم من يحمل تلك الأفكار في جميع البلاد الإسلامية تقريباً، في مصر، والعراق وإندونيسيا وإيران، وفي الهند خاصة حيث كانت أكبر مستعمرات بريطانيا في آسيا، فحينما استولى عليها الإنجليز وحاول المسلمون تخليصها من براثنهم بإعلانهم الجهاد، شعر الإنجليز بالخطر الذي يداهمهم ويهددهم، فعملوا لإيجاد طبقة من علماء المسلمين وبمساندة المستشرقين، تنكر الجهاد، وتقبل بالخضوع والإذعان للمستعمر الطامع، وذلك عن طريق الطعن في أحاديث الجهاد، وتأويل آياته من القرآن الكريم وفق هذا الاتجاه، وقد نجح الإنجليز في إيجاد هذه الطبقة.[1]

استطاعوا أن يشتروا مجموعة ممن يزعمون أنهم من علماء المسلمين ثم اتخذوهم مطية لإنكار الجهاد بالسلاح، وإقناعهم المسلمين بذلك، وكان ذلك بعد أن عانى الإنجليز الأمرّين على أيدي الحركات الجهادية التي كانت تخرج ضدهم في أنحاء الهند.

وكان من أبرز المنادين بإبطال الجهاد جراغ علي وميرزا غلام أحمد القادياني، ثم تطور الأمر إلى إيجاد مجموعة أخرى تنادي برد السنة مطلقاً، والاقتصار على القرآن

---

[1] انظر: كتابنا **المستشرقون والحديث النبوي**، ط١٤٢٠هـ_١٩٩٩م، دار النفائس، عمان ــ الأردن، ص٢٥٢.

وحده، وكان على رأس هذه المجموعة سيد أحمد خان، وعبد الله جكر ألوي، وأحمد الدين الأمرتسري وآخرون.

ثمَّ جاء غلام أحمد برويز فأسس جمعية باسم "أهل القرآن" كما أصدر مجلة شهرية، ونشر عدة كتب في هذا الصدد.*

وأما في البلاد العربية فقد تولت الدعوة إلى ردّ السنة والاقتصار على القرآن فئتان:

الفئة الأولى:

من أتباع المدرسة الإصلاحية التي نشأت على يد محمد عبده وشيخه الأفغاني، وقد نشرت آراء هذه المدرسة وموقفها من الحديث من خلال وسيلتين:

الوسيلة الأولى: مجلة المنار، فقد نشرت هذه المجلة سلسلة من المقالات بعنوان "الإسلام هو القرآن وحده" بقلم الدكتور توفيق صدقي.[١]

أما موقف صاحب المجلة السيد محمد رشيد رضا من الحديث فيبدو أنه كان كموقف محمد عبده حينما كان يعمل معه في حياته لكنه بعد رحيل الشيخ محمد عبده تغير موقفه تماماً من الحديث ورجع عما كان له من موقف تجاهه في حياة محمد عبده، وقد ذكر تغير هذا الموقف له في آخر أمره الدكتور مصطفى السباعي في كتابه "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، وأحببت أن أجد نصاً للسيد محمد رشيد رضا يؤيد ما ذهب إليه الدكتور السباعي، وبعد البحث تمكنت من العثور عليه في كتاب "الحديث والمحدثون" للشيخ محمد أبو زهو، وها أنا أنقله بكامله لأهميته في إزالة الغموض الذي اكتنف موقفه الأخير من الحديث، إن هذا النص يؤكد أن الرجل صار من المدافعين عن حجية السنة ومن أنصارها.

---

* كتب في الرد على هذه الجمعية كتب كثيرة أغلبها بالأردية، ومن أجود ما كتب في الرد على هذه الطائفة "القرآنيون وشبهاتهم حول السنة" رسالة ماجستير تقدم بها خادم حسين بخش في جامعة أم القرى، وطبعتها مكتبة الصديق بالطائف.

[١] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي**، ج١، ص٢٦-٢٧.

يقول السيد محمد رشيد رضا ناعياً أولئك المسلمين المتأثرين بالمستشرقين الناهجين منهجهم في التشكيك في السنة وإبطال دورها التشريعي، وفي هدم التراث الإسلامي والطعن في علماء الأمة وهضم حقوقهم الذين بنوا حضارة الأمة ومجدها بالعلم والعمل، يقول في ذلك كله:

"ومن الغريب أننا نرى أمم العلم والحضارة تعنى بحفظ ما ينقل من علمائها وأدبائها في التشريع والحقوق والحكم والآداب، ويفاخر بعضهم بعضاً بهم وبآثارهم، ونرى هؤلاء المخدوعين من مبتدعة المسلمين لا يكتفون بهضم حقوق علماء ملتهم ومؤسسي حضارتها ومجدها بالعلم والعمل والسياسة والآداب، بلْ ينبذون سنة الرسول الذي يدعون اتباع ملته، وما روى سلفهم عنه من التشريع والحكم والآداب، ومنهم من يدعي اتباع سنته العملية، التي تلقاها عنه أصحابه بالعمل دون ما ثبت عنه بالأحاديث القولية، وإن كانت صحيحة المتون والأسانيد، لا يعارضها معارض من القرآن ولا قطعي آخر يثبته العلم والعقل ويدَّعون أنهم يتبعون نصوص القرآن كأن فهمهم وبيانهم له وحرصهم على العمل به فوق فهم من أوحي إليه، وكلفه الله بيانه بالقول والعمل، وعصمه من الخطأ في كلّ ما يبلغه عنه وفي المراد منه....

ثمَّ يقول السيد محمد رشيد رضا: والذي نعلمه بالاختبار أن بعض هؤلاء الدعاة إلى هدم الإسلام جاهل غبي قد فتن بحب الظهور، وبعضهم ملحد يدعو المسلمين إلى الإلحاد لهوى في نفسه أو خدمة لبعض الدول الطامعة في بلاد الإسلام واستعباد المسلمين.[1]

الوسيلة الثانية: لنشر الآراء المناهضة للحديث كتاب "أضواء على السنة المحمدية" لمحمود أبي رية، الذي تلقف وحشر فيه كلّ ما قاله الأقدمون والمحدثون من طعون في الأحاديث ورجالها، وما بثه المستشرقون والمبشرون وأذنابهم من شبهات حولها،

---

[1] انظر: **الحديث والمحدثون**، ص٧-٨، نقلاً عن رسالة "تحقيق معنى السنة وبيان الحاجة إليها" للمرحوم السيد سليمان الندوي كبير علماء الهند، ص٢٧-٢٩.

وحرص كلّ الحرص فيه على أن يظهر السنة بمظهر الاختلاق والتناقض والتحريف والتبديل والسذاجة والتخريف، وفي سبيل هذا الغرض زيف الصحيح وصحح المختلق المكذوب، وهو يحيل القارئ كثيراً في كتابه على كتب المستشرق اليهودي جولدتسيهر، كما أنه في محاولته التشكيك في السنة يقلل دور علماء الحديث في ميدان العلم والتشريع والنقد والتمحيص والتثبت من روايات الأخبار.[1]

الفئة الثانية:

بعض الكتاب والأدباء من مصر ممن نشأ وترعرع وتغذى على أيدي أعداء الإسلام من المستشرقين اليهود والنصارى في الجامعات الغربية، فتغذت عقولهم بشبهاتهم وشكوكهم فعادوا إلى بلادهم ليكونوا رسلاً لأعداء الإسلام، فيبثوا تلك الشبهات، ويثيروا تلك الشكوك في كتب ومقالات تنضح بالطعن في السنة والدعوة إلى نبذها.

يقول الشيخ محمد الغزالي عن خطر هؤلاء على الأمة وعقيدتها وشريعتها وكيانها:

هناك مستشرقون مصريون، ولدوا في بلادنا هذه، ولكن عقولهم وقلوبهم تربت في الغرب، ونمت أعوادهم مائلة إليه، فهم أبداً تبع لما جاء به... إنهم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، بيد أنهم خطر على كياننا، لأنهم كفار بالعروبة والإسلام، أعوان ـــ عن اقتناع أو مصلحة ـــ للحرب الباردة التي يشنها الاستعمار علينا، بعد الحرب التي مزق بها أمتنا الكبيرة خلال قرن مضى، وهم سفراء فوق العادة لإنجلترا وفرنسا وأمريكا... والفرق بينهم وبين السفراء الرسميين، أن هؤلاء لهم تقاليد تفرض عليهم الصمت، وتصبغ حركاتهم بالأدب، أما أولئك المستشرقون السفراء فوظيفتهم الأولى أن يثرثروا في الصحف وفي المجالس، وأن يختلقوا كلّ يوم مشكلة موهومة، ليسقطوا

---

[1] انظر: محمد بهاء الدين، **المستشرقون والحديث النبوي**، ص٢٧٠-٢٨٥. وممن ردّ على مزاعمه رداً علمياً رصيناً الدكتور مصطفى السباعي في كتابه القيم السنة ومكانتها في التشريع. والشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة.

من بناء الإسلام لبنة لبنة، وليذهبوا بجزء من مهابته في النفوس، وبذلك يحققون الغاية الكبرى من الزحف المشترك الذي تكاتفت فيه الصهيونية والصليبية في العصر الحديث، إن هذا النفر من حملة الأقلام الملوثة أخطر على مستقبلنا من الأعداء السافرين، فإن النفاق الذي برعوا فيه يخدع الأغرار بالأخذ عنهم، وقد يقولون كلمات من الحق تمهيداً لألف كلمة من الباطل تجيء عقيبها.[١]

إن هذه الأوصاف التي وردت في كلمة الشيخ عن بعض الكتاب المصريين تنطبق تماماً على كتاب آخرين في مختلف البلاد الإسلامية، وهم مستمرون على السير على نفس المنهج ويفتحون في كلّ يوم قناة من خلال ما نسمع منهم أو نقرأ لهم لشن الهجوم وتوجيه السهام المسمومة إلى التراث الإسلامي من خلالها، إلى الحديث وأمانة رجاله ونزاهتهم، إلى أصول الفقه وأدلته، إلى الفقه وأحكامه، إلى التاريخ الإسلامي وأمجاده، إلى كلّ ما يمت إلى الفكر الإسلامي الأصيل بصلة. بهدف هدم الشريعة وتحريفها عن طريق التشكيك في مصادرها وفي مقدمتها الحديث النبوي الشريف، وإفقاد المسلمين الثقة بتراثهم، والتنكر لهويتهم وإذابة شخصيتهم الإسلامية المتميزة المستقلة، ومن ثمّ إحلال مفاهيم وأفكار غربية غربية محل المفاهيم والقيم الإسلامية الأصيلة، باستغلال أوضاع ومشاكل المسلمين الحالية، الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية المزرية لترويج هذه الأفكار وتحقيق هذا الهدف.

## دور المستشرقين في إثارة الشبهات حول الحديث

لم يترك المستعمرون عملية الطعن في الحديث النبوي لهؤلاء العملاء والمفتونين بالحضارة الغربية وعلمائها ولا للمنهزمين نفسياً وفكرياً في الداخل فحسب، بلْ جهز

---

[١] انظر: محمد أبو زهو، **الحديث والمحدثون**، ص٢-٣، تقريظ الشيخ محمد عبد الوهاب بحيرى/ دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

الغرب كذلك جحافل من المستشرقين ويسر لهم الإمكانات المادية، وسهل لهم سبل البحث، وأقام حولهم هالة من القداسة ومنحهم الألقاب الفخمة، فأصبحوا رواد الغزو بالهجوم على الحديث النبوي وغيره من علوم المسلمين، وهكذا أصبحت الحرب مستعرة في الداخل والخارج.

من المعلوم أن المستشرقين قد أمضوا كثيراً من الوقت في الدراسات الأدبية والتاريخية وغيرهما من الموضوعات، لكن توجههم إلى دراسات الأحاديث النبوية لم يأت إلا في وقت متأخر نسبياً في القرن التاسع عشر عصر ازدهار الاستشراق، ولعل أول محاولة في هذا الميدان لها أهميتها، هي ما قام به المستشرق اليهودي الذائع الصيت شيخ المستشرقين وزعيم علماء الإسلاميات في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بلا منازع "أجناس جولد تسيهر". الذي نشر نتيجة بحث له في هذا الميدان سنة ١٨٩٠م بعنوان "دراسات إسلامية" باللغة الألمانية، وأصبح كتابه هذا في دائرة الاستشراق منذ ذلك الوقت حتى الآن "إنجيلاً مقدساً" يقتدي به الباحثون في دراساتهم حول الحديث، فجولد تسيهر يعد أول مستشرق قام بمحاولة واسعة للتشكيك في الحديث النبوي، ويعد أيضاً في دائرة الاستشراق أعمق العارفين بالحديث النبوي، فيقول عنه كاتب مادة "الحديث" في دائرة المعارف الإسلامية:

إن العلم مدين ديناً كبيراً لما كتبه "جولد تسيهر" في موضوع الحديث.

وقد كان تأثير جولد تسيهر على مسار الدراسات الإسلامية الاستشراقية أعظم مما كان لأي من معاصريه من المستشرقين، فقد حدد تحديداً حاسماً اتجاه وتطوير البحث في هذه الدراسات، وقد سار على هذه الشاكلة مستشرق آخر هو "سونك هرجرونجه" فقد تحدى هذان المستشرقان ما هو معلوم عند المسلمين من منزلة السنة وأصالة التشريع الإسلامي، إلا أنهما لم يتمكنا من الإتيان بنظرية متجانسة شاملة متكاملة لمعارضة عقيدة المسلمين وأصالة التشريع الإسلامي.

أما نتيجة بحث جولد تسيهر حول الحديث فتلخص في النقاط الآتية:

١- جاء أكثر الحديث نتيجة لما طرأ على المجتمع الإسلامي من تطور في المجال السياسي والاجتماعي، وأن لرجال الإسلام القدامى من الصحابة ومن بعدهم يداً في الوضع والتزوير[١]، ويقول:

"إن المسلمين لما فتحوا البلدان حكموا بما فيها من تقاليد وقوانين بعد أن حرروا هذه التقاليد والقوانين، فأضفوا عليها من عندهم صبغة دينية، ثمَّ جعلوها أحاديث شريفة نسبوها إلى نبيهم".[٢]

ويقول" ليس صحيحاً ما يقال أن الحديث وثيقة للإسلام في عهده الأول: عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جهود المسلمين في عصر النضوج.[٣]

إن هذه الادعاءات واضحة البطلان إذا ما عرفنا أن المسلمين منذ القرون الأولى ومن عهد الصحابة كانوا يتثبتون في قبول الحديث، لأنهم عرفوا منزلة الحديث وتمسكوا به، فتتبعوا آثار الرسول صلّى الله عليه وسلّم بمنتهى الحيطة والحذر، واحتاطوا في رواية الحديث، وتشددوا في ذلك خشية الوقوع في الخطأ بزيادة فيه أو نقصان، ولهذا آثروا الاعتدال في الرواية. يقول ابن قتيبة: وكان عمر رضي الله عنه أيضاً شديداً على من أكثر من الرواية، يريد بذلك أن لا يتسع الناس فيها، ويدخلها الشوب، ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والجاهل الذي خف إيمانه، وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله صلّى الله عليه وسلّم كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب يقلون الرواية عنه.

فالصحابة ومن بعدهم لم يفرطوا إطلاقاً في ضرورة التدقيق الذي لا حد له في الرواية، فكانوا يتتبعون الكذابين والوضاعين، وعرفوا الأحاديث الصحيحة والموضوعة، فالقرآن هو الذي وضع أمامهم أهم قاعدة من قواعد النقد، إذ يقول "يا

---

[١] انظر: جولد تسيهر، **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ص٤٩-٥٠.

[٢] انظر: **المصدر السابق**، ص٤٧.

[٣] انظر: علي حسن عبد القادر، **نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي**، ص١٢٧.

أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا"، فقاوموا ظاهرة الوضع بطرق متناهية في الدقة، وجهود مضنية واحتاطوا في قبول الرواة.

٢- بعد الزمان والمكان من عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سمح لأصحاب المذاهب المختلفة انتحال الأحاديث لتدعيم مذاهبهم في مختلف النواحي العقدية أو الفقهية أو السياسية حتى في باب العبادات بأحاديث ظاهرها سليم لا شائبة عليه.[١]

لا ينكر أحد أن هناك كثيراً من الأحاديث المختلقة المنسوبة إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم التي لا أصل لها، وأن هذا الأمر لم يكن خافياً يوماً ما على علماء المسلمين في مختلف العصور، فالذين استجازوا الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من أهل الأهواء والفرق الضالة لا يعني ذلك قط أن أصحاب المذاهب الفقهية والعقائدية والسياسية اختلقوا أحاديث دعماً لمذاهبهم، فالاختلافات الفقهية بين الصحابة أو الفقهاء بعدهم لم يكن مبعثها هوى في النفس أو التعصب في الرأي، وإنما الاختلاف كان في فهم الأحكام التي تخص الفروع دون الأصول من نصوص القرآن والسنة.

٣- الأحاديث الواردة في الكتب الستة كانت مبعثرة، ورأى جامعوها صحتها كالبخاري ومسلم وغيرهما.[٢]

يتضح بطلان هذا الادعاء إذا ما عرفنا أن علماء القرن الثالث ومنهم أصحاب الكتب الستة كانوا قد اتجهوا إلى اختيار ما اختاروا من الأحاديث من الكتب التي قد دونت قبلهم، ومما كان محفوظاً لدى مشايخهم من أصحاب كتب الجوامع والمسانيد المعتمدة، بعد النقد الدقيق.

٤- ومما جاء عن جولد تسيهر من محاولة التشكيك في صحة أحاديث صحيح البخاري ومسلم وسائر الكتب الستة قوله: ومع أن الكتب الستة لها قيمة عظيمة، فإنه

---

[١] انظر: **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ص٤٧.

[٢] انظر: جولد تسيهر، **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ص٥٠.

لم يعتبر من النقائص في شيء أن يستباح نقد ما ورد فيها من الأحاديث نقداً حراً، تلك الأحاديث التي لم ينعقد الإجماع على صحتها، وإن كانت واردة في الكتب الصحاح، ولهذا نجد مثلاً أن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ=٩٩٥م صنف كتاباً دلل فيه على ضعف مائتي حديث أوردها البخاري ومسلم.[١]

كذب آخر من نوع آخر جاء في كلام جولد تسيهر، فالدارقطني لم يضعف أحاديث صحيحي البخاري ومسلم، وإنما علل أحاديث فيهما خرجت على شرط الشيخين، وهو اختيار أعلى درجات الصحة في الإسناد، ولا يلزم من خروج الحديث على شرط الشيخين ضعفه فهناك المئات إن لم أقل الآلاف من الأحاديث خارجة على شرط الشيخين وهي صحيحة.

و لم يتفق المحدثون على ضعف أي حديث في هذين الكتابين، بل اتفقوا على أن البخاري ومسلماً مقدمان على أهل عصرهما ومن بعدهم من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح من غير الصحيح، كما اتفقوا على صحة جمهور الأحاديث الواردة في صحيحيهما، وسأعود إن شاء الله إلى هذا الموضوع عند التحدث عن أثر شبهات جولد تسيهر على بعض المتخصصين في الحديث من المسلمين.

دور جوزيف شاخت في التشكيك في الحديث*

بعد مضي ستين عاماً على نشر كتاب جولد تسيهر المذكور آنفاً جاء دور المستشرق اليهودي الآخر "جوزيف شاخت" حيث أمضى أكثر من عشرة أعوام في

---

[١] انظر: **دائرة المعارف الإسلامية**، مادة الحديث، المجلد السابع، ص٣٤٣. والقصد

* جوزيف شاخت Joseph Schacht ١٩٠٢-١٩٦٩م، **مستشرق يهودي ألماني متخصص في الفقه الاسلامي**، ويعد الخبير الأول في ميدان الشريعة الإسلامية، كتب أبحاثاً كثيرة جداً وحرر وترجم العديد من الكتب العربية وبخاصة في مجال الفقه وشارك في تحرير دائرة المعارف الإسلامية. وكان أستاذاً في جامعات ليدن، وأكسفورد، والقاهرة، وكلومبيا. انتخب عضواً لمجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٥٥، وله عدة كتب من أشهرها كتاب "الحيل في الفقه" لابن حاتم القزويني، لكن الميدان الحقيقي الذي برز فيه هو تاريخ الفقه الإسلامي وأهم ما له في هذا الباب كتابه الرئيسي "أصول الشريعة المحمدية"، وله أيضاً "المدخل إلى الفقه الإسلامي".

البحث والتنقيب في معادن الأحاديث الفقهية ثمَّ نشر نتيجة بحوثه في كتابه "أصول الشريعة المحمدية"، فهو أول مستشرق يأتي بنظرية جديدة متكاملة ولو خيالية حول الحديث والتشريع الإسلامي، وصار هذا الكتاب منذ صدوره في ذلك الوقت "إنجيلاً ثانياً" لعالم الاستشراق، وقد فاق شاخت سلفه جولد تسيهر في هذا الميدان حيث غير من نظرته التشكيكية في صحة الأحاديث إلى نظرة متيقنة في عدم صحتها، فترك كتابه هذا أثراً عميقاً في تفكير دارسي الحضارة الإسلامية، حتى تنبأ له المستشرق جِبْ قائلاً: إنه ــ أي كتاب شاخت ــ سيكون في المستقبل أساساً لكافة الدراسات عن الحضارة الإسلامية والتشريع وعلى الأقل في الغرب.[١]

وقد نال هذا الكتاب إعجاب الأكاديميين الغربيين وبخاصة المستشرقين منهم، فأثرت نظريات شاخت في جميع المستشرقين في مجال الدراسات الإسلامية منهم: المستشرق "أندرسون" و "روبسون" و "فيز جرالد" و "كولسون" و "بوزورث". كما تركت تأثيراً على من تثقفوا من المسلمين بالثقافات الغربية أيضاً.

وتتلخص نظريات شاخت الواردة في كتابيه " أصول الشريعة المحمدية" و "المدخل إلى الفقه الإسلامي" في النقاط التالية حول الحديث:

١- السند جزء اعتباطي في الأحاديث، وأن الأسانيد تطورت على يد الأحزاب المختلفة التي أرادت أن تنسب نظرياتها إلى أشخاص مرموقين من القدماء... وكانت الأسانيد كثيراً ما لا تجد أقل اعتناء.[٢]

هكذا يبدو أن شاخت وقع في أول خطأ منهجي حينما أقدم على دراسة قضية الإسناد في كتب الفقه التي لا تصلح لمثل هذه الدراسة، حيث إن اختيار مادة علمية

---

[١] انظر: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه/د. محمد مصطفى الأعظمي/ المقدمة –ي– =/ شركة الطباعة العربية السعودية–الرياض، ط٣، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

[٢] شاخت، **أصول الشريعة المحمدية**، ص ٤، ١٦٣.

*The original of Muhammadan Jurisprudence,* Oxrord, 1959.

من كتب الفقه كالإسناد من شأن ذلك عدم الوصول والحصول على الحقيقة المبحوث عنها، والخروج منها بأفكار مشوشة لا تبعث على الاطمئنان العلمي وسلامة النتائج، إذ الاعتناء بالأسانيد والمتون ليس من وظيفة الفقهاء في كتبهم، بلْ من وظيفة المحدثين أصحاب الاختصاص، لأن الفقهاء همهم استنباط الأحكام والمسائل من الأحاديث بعد ثقتهم بمدى حجيتها، وصحتها لما ذهبوا إليه، لذا فكثيراً ما نجد الفقيه يكتفي بأدنى إشارة إلى الحديث.

أما كتاب "الموطأ" للإمام مالك، و"الموطأ" للإمام محمد بن حسن الشيباني، وكتاب "الأم" للإمام الشافعي، هذه الكتب التي اعتمدها شاخت في دراسة الأسانيد، فهي على الرغم من عنايتها بوصل أسانيد أغلب مادتها، فإنها أقرب ما تكون إلى الفقه منها إلى الحديث، فهي غير كافية لمثل هذه الدراسة، ونتيجة هذه الدراسة فيها لا تصدق على الكتب الحديثية، وخاصة كتب الحديث المعتمدة في هذا المجال.

٢- المحدثون أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه [١]. ويقول: إنه نادى بالعودة إلى النقد العميق في دراسة الأحاديث، وإنه وصل إلى النتيجة التالية: إن جزءاً هاماً من سيرة النبي عن الفترة المدنية كما يظهر في كتابات النصف الثاني من القرن الثاني الهجري يرجع في أصله إلى عهد قريب جداً من الكتابة، وليس له أي قيمة تاريخية، إذ بعد مضي قرن ونصف على وفاة النبي تقريباً ما بقي في ذاكرة الجماعة إلا تصور غامض مبهم عن نبيهم، وبالرغم من هذا بذلت الجهود لسد النواقص، وأضيفت الرتوش والألوان، ورتبت المواد ترتيباً منهجياً، وصيغت بشكل الأحاديث مع إضافة الأسانيد، وكان كل ذلك في القرن الثاني الهجري.[٢]

إن ما ذكره شاخت في نتيجة الدراسة التي توصل إليها بخصوص الأحاديث التي تناولت سيرة الرسول الكريم صلّى الله عليه وسلّم، أمر متوقع منه، ويحلو له رفض

---

[١] انظر: مادة الأصول، **دائرة المعارف الإسلامية**، المجلد الثاني، ص٢٢٩. الترجمة العربية.

[٢] انظر: اخت، **المدخل إلى الفقه الإسلامي**، ص ٣٤. *Introduction to Islamic law*, Oxford, 1964.

صحة أحاديث السيرة كرفضه صحة الأحاديث الفقهية بقوله: من الصعوبة اعتبار حديث ما من الأحاديث الفقهية صحيحة النسبة إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم.[١]

إن هذه النتيجة الخاطئة التي توصل إليها شاخت جاءت نتيجة للخطأ المنهجي الذي وقع فيه، باتباعه منهجاً غير علمي في دراسته هذه، وذلك لأنه ينظر إلى الوقائع الإسلامية وحقائقها بالمعيار الخاص بالمستشرقين الذين يستعملونه خصيصاً لقلب كلّ الحقائق المتعلقة بالإسلام ورسوله وتاريخه، وذلك مما يجعلهم يتوصلون في دراساتهم إلى نتائج بعيدة عن عالم الواقع، كهذه النتيجة التي توصل إليها شاخت، فكان لزاماً على شاخت لو أراد البحث عن الحقيقة العلمية في دراسته هذه ألا يستغني عن ذكر موقف المسلمين ونظرتهم إلى رسولهم، وألا يأخذ بوجهة نظره ونظر المستشرقين الآخرين في ذلك فقط، إذ وجهة نظر المسلمين تختلف عن وجهة نظرهم تماماً إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فهم لا ينظرون إلى الرسول على أنه رسول الله قد أوحي إليه من ربه بلْ يرفضون رسالته، وبذلك يأتي كلّ تخبطهم وخلطهم، أما وجهة نظر المسلمين إليه صلّى الله عليه وسلّم فمعروفة، فهم ينظرون إليه رسولاً من الله إليهم، وهم ملزمون ومكلفون من الله تعالى باتباعه، واتخاذه قدوة لهم، وفي ذلك فقط السبيل إلى السعادة لهم في الدنيا والآخرة، لذا فكانوا حريصين أشد الحرص على معرفة كلّ شيء عنه قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً، وذلك للتأسي به حياً كان أم ميتاً، ولذلك لم يفتهم شيء عنه، فادعاء شاخت أنه لم يبق إلا تصور غامض عن النبي صلّى الله عليه وسلّم باطل ومردود عليه ولا يجد في واقع الحال ما يؤيده ويسانده.

كيف ينسى المسلمون أقوال وأفعال وتقريرات وصفات من أمرهم الله تعالى باتباعه واتخاذه قدوة لهم في كتابه الكريم؟!

---

[١] انظر: المصدر السابق، نفس الصفحة.

لا والله! إنهم لم ينسوها ولن ينسوها أبداً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. إن تعلقهم برسولهم يفوق التصور، فقد أحبوه أكثر من أنفسهم وأموالهم وأولادهم وأوطانهم، وكانوا يحفظون كلّ ما جاء عنه في صدورهم وكتبهم، ويعضون عليه بالنواجذ.

وقد شهد شاهد من زمرة شاخت على هذه الحقيقة، وهو المستشرق جب في كتابه "بنية الفكر الديني في الإسلام" بقوله: لن يكون من الغلو أن نبالغ في تبيان قوة ونتائج الموقف الإسلامي حيال محمد، فاحترام الرسول وإكباره عاطفة طبيعية لا مناص منها، سواء في ذلك إبان حياته أو بعد وفاته، بيد أن ثمة ما يفوق الاحترام والإكبار، إذ أن صلات الإعجاب والمحبة الشخصية التي تحلى بها الصحابة قد تجاوبت أصداؤها خلال القرون بفضل الوسائل التي ابتدعتها الأمة حتى تبعثها حية طرية متجددة في كلّ جيل، ومن أقدم هذه الوسائل العناية بالحديث.[1]

بعد كلّ هذا، يزعم شاخت فيقول: لم يبق إلا تصور غامض مبهم عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم! فأي تصور بقي عنه غامضاً مبهماً وقد روي وسجل عنه كلّ شيء صغيراً أو كبيراً، متعلقاً بالدنيا أو بالآخرة، بكل اهتمام وبمنتهى الدقة والتثبت، لأنه حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم تجب على المسلمين معرفته واتباعه بمنتهى الطاعة والانقياد؟!!

وقد كان الذين ينقلون هذا التراث النبوي في كلّ العصور أئمة بررة أتقياء حفظة لم يدفعهم إلى عملهم مكسب مادي أو مطمع دنيوي، بل الخشية من الله تعالى والفوز برضاه يوم القيامة عن طريق الاستجابة له تعالى ولرسوله، وكانوا بعيدين بعد السماء عن الأرض من استجازة الكذب والافتراء على أحد فضلاً على رسول الله القائل في

---

[1] جب، **بنية الفكر الديني في الإسلام**، ص٩٢، ترجمة الدكتور عادل العوا/مطبعة دمشق.

الحديث المتواتر عنه من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"، وكانوا يرون في كلّ العصور حديث رسول الله ديناً تجب الحيطة والتثبت في الأخذ عنه.

٣- ويقول: ليس هناك حديث واحد صحيح، وخاصة الأحاديث الفقهية، وأنها في الواقع كلام علماء القرنين الثاني والثالث الهجريين، وأقاويلهم وضعت على لسان النبي زوراً وبهتاناً.[١]

يبدو لنا من خلال متابعة دراسات المستشرقين الحديثية وخاصة كتابات شاخت حول الحديث، أن الباعث لهم جميعاً على توجيه سهام الطعن نحو الحديث يعود إلى أنهم أدركوا أن الحديث هو الذي جعل من الإسلام شريعة شاملة كاملة متناولة كلّ جوانب الحياة العامة والخاصة، من خلال دراساتهم، فبحثوا عن السبل لهدمه والتشكيك في أمره، فوجدوا أيسر السبل وأقصرها هو ادعاء أنه مختلق مكذوب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فكان هذا هو المنهج الذي تبناه جولد تسيهر وسار عليه خلفه شاخت. أما الأحاديث التي لا يستطيعون الطعن فيها، فسبيل تحميدها هو القول بعرضها على القرآن، فإن جاءت بحكم ليس في القرآن لا يلتزم به. ومن البديهي أن أي تعطيل لدور الحديث في التشريع تعطيل لدور القرآن فيه أصلاً، أو تشويه لما ورد فيه من أحكام. لأن فهم القرآن بصورة صحيحة متوقف عليه، لذا حاول الزنادقة وأعداء الإسلام في السابق وفي الحاضر توجيه المطاعن إلى الحديث للتشكيك فيه، ليسهل عليهم بالتالي تعطيل دور القرآن أيضاً في الأحكام والتشريع، أو على الأقل تحريف أحكامه، حيث إن أكثر أحكامه مجملة ومن الكليات التي تحتاج إلى تفسير وتوضيح، إذ الصفة الإعجازية وغيرها من الصفات التي اقتضت الحكمة الإلهية

---

[١] انظر المدخل إلى الفقه الإسلامي، ص٣٤. *Introduction to Islamic law*, Oxford, 1964. P. 34. . وأصول الشريعة المحمدية، ص١٤٩.

*The original of Muhammadan Jurisprudence* ,Oxrord, 1959. P. 149.

أن يكون القرآن على ما هو عليه من إجمال لكثير مما جاء فيه من أحكام توجب الاعتماد على الحديث الشريف في البيان والتفصيل، لذا فلا يمكن فصل الحديث عن القرآن في مجال البيان النظري والتطبيق العملي، فالعمل بالقرآن وحده غير كاف في تنفيذ الأحكام دون الرجوع إلى الحديث المفسر، ولأن الحديث بالإضافة إلى كونه شارح القرآن ومبينه يتضمن أحكاماً جديدة لم ترد في الكتاب. ففكرة نبذ الحديث والاقتصار على القرآن وحده في فهم الإسلام والأحكام التشريعية إما جهل لا يقوم على أساس من العلم، وإما تضليل يرمي إلى أهداف تخريبية.

إن النتائج التي توصل إليها المستشرق شاخت الذي يعد الخبير الأول ـــ كما يصفه المستشرق رودي بارت ـــ في ميدان الشريعة الإسلامية في الوقت الحاضر[1]، والذي كان يعتبر إلى حين وفاته سنة ١٩٦٩م شيخ المستشرقين الاختصاصيين في دراسات الشريعة الإسلامية — نتائج غير صحيحة تدل على عدم تجرد صاحبها عن الأحقاد الدفينة ضد الإسلام ورسوله وشريعته وعلمائه وتاريخه.

ولا أكون مغالياً حينما أقول: إن شاخت يصور لنا علماء المسلمين الأوائل من المحدثين والفقهاء كأنهم من حزبين متعارضين متنافسين بالأكاذيب للفوز بمقاعد البرلمان، والوصول إلى دفة الحكم —كما هو الحال في المجتمعات الغربية-، أو فرقين يتنافسان بالأكاذيب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم للفوز ببطولة المباراة، وأي الفريقين أكثر كذباً هو الفائز الأول فيها، وأيهما أقل كذباً هو الخاسر. فطبيعي أن يعتبر شاخت المحدثين هم الفائزين فيها لأنهم أكثر كذباً على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، والفقهاء هم الخاسرين لأنهم أقل كذباً في هذا الميدان من أولئك، والنتيجة هي أن كلا الفريقين قد صرف أقصى جهوده في اختلاق الأحاديث ونسبتها إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ولا أكون مغالياً أيضاً إذا قلت: إنه من أكثر المستشرقين

---

[1] انظر: رودي بارت، **الدراسات العربية الإسلامية في الجامعات الألمانية**، ص٤٩، ترجمة: مصطفى ماهر، دار الكاتب العربي-القاهرة ١٩٧٠م.

خطراً حتى الآن، وأكثرهم كذباً وافتراءً حتى من "لامانس" الذي يعد على رأس قائمة المفترين من المستشرقين على الإسلام، نظراً لما يوحي به ظاهر أسلوبه من الموضوعية والمنهجية العلمية، مما يؤثر بشكل أو بآخر على المستشرقين الآخرين، وفي نفس الوقت على بعض المثقفين المختصين من المسلمين.[١]

إن أقصر سبيل وأوضح دليل للكشف عن طبيعة كتابات شاخت وأمثاله من المستشرقين وأهدافهم من ورائها، هو التعرف على هويات القائمين بها، فلو فتشنا عنها لوجدناهم إما من رجال الكهنوت في أوروبا، أو من موظفي الدوائر الاستعمارية والإمبريالية، أو من المؤسسات الصهيونية، وقد يشذ عن ذلك أفراد منهم، ومما لا شك فيه أن محاربة الإسلام وتشويه صورته الحقيقية من الأهداف المشتركة لهذه الأطراف الثلاثة، وقد عمل هؤلاء جميعاً في دائرة الاستشراق وتحت مظلته للتستر على هوياتهم الأصلية.

وقد دفع المستعمرون ورجال الكنيسة والصهاينة المستشرقين المغرضين الدائرين في فلكهم للتخصص في دراسة الحديث والفقه موفرين لهم كلّ المساعدات المادية والمعنوية، فبذل المستشرقون جهوداً كبيرة في هذا الميدان فأحيوا كلّ الشبهات التي أثارها الزنادقة والفرق المنحرفة من قبل حول الحديث، وأضافوا من عند أنفسهم شبهات أخرى جديدة عسى أن تتمكن في نفوس المسلمين ممن لا دراية لهم بعلم الحديث ورجاله وفنونه، فألفوا في تلك الشبهات كتباً ونشروا فيها مقالات وألقوا فيها محاضرات، وعقدوا حولها الندوات، كلّ ذلك للتشكيك في الحديث والطعن في صحته، وقد سلكوا لتحقيق هذه الغاية سبلاً ملتوية مختلفة، فادعى بعضهم أن الحديث قد أهمل بعد الرسول أكثر من قرنين إلى أن جمعه بعض المصنفين في كتب السنن في القرن الثالث الهجري، فلم يحفظ كالقرآن منذ ظهور الإسلام، ولهذا تسرب إليه

---

[١] انظر: **كتابنا المستشرقون والحديث النبوي**، ص٢٢٨-٢٢٩.

الوضع، فأصبح من الصعب تمييز الصحيح من الموضوع كما زعم ذلك المستشرق مكسيم رودنسون وغيره.

وادعى بعضهم أن جانباً من الحديث قد وضعه الفقهاء لتدعيم مذاهبهم الفقهية.

وادعى بعضهم أن الوضع قد وقع من كلّ الجماعات الإسلامية.

وادعى بعضهم أن الحديث إنما تضمن أحكاماً مؤقتة لعصر النبي صلّى الله عليه وسلّم، وأصبح الآن عديم الجدوى، وقد تسربت هذه الفكرة إلى بعض البلاد الإسلامية وأخذت شكلاً منظماً كما هو الحال عند جماعة أهل القرآن وغيرها.

وادعى بعض تلامذتهم اتباع سنة الرسول العملية التي تلقاها عنه أصحابه بالعمل، دون ما ثبت عنه بالأحاديث القولية، وإن كانت صحيحة المتون سليمة الأسانيد، لا يعارضها معارض من القرآن الكريم ولا قطعي آخر يثبته العلم العقل.

ففي رأي هؤلاء جميعاً أن الحديث لم يعد صالحاً لأن يكون مصدراً تشريعياً، وأنه يتعين لفهم الإسلام عقيدة وشريعة الاكتفاء بالقرآن.

وقد تذرع هؤلاء بحجج واهية وأدلة تافهة في محاولتهم النيل من الحديث الشريف والحط من شأنه وإبطال دوره التشريعي، وفي مقدمة أدلتهم الواهية قولهم: إن الحديث قد دخله الوضع والتدليس والانقطاع والإرسال وما إلى ذلك فأصبح مشكوكاً فيه ـــ أي في صحته ـــ فلا يوثق به لأنه لا يعرف صحيحه من سقيمه، يريدون بذلك النتيجة القائلة: ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

ولا يخفى بطلان هذا الدليل على الباحثين المنصفين ممن له أدنى إلمام بالحديث وعلومه، حيث إن الواقع لا يسلم لهؤلاء مقدمة دليلهم الواهي، لأن الحديث رغم دخول الوضع عليه، والتدليس فيه، واعتراء الإرسال أو الانقطاع لأسانيد بعضه، فإن الكثير منه سالم من هذه العلل وغيرها، ولم يبق شيء منها خافياً على علماء الحديث ونقاده الذين بحثوا في الأحاديث وغربلوها ونخلوها، فشخصوا الموضوع وأعلنوا عنه، وأشاروا إلى موضع الإرسال في الحديث أو الانقطاع بمعايير لم يعرف تاريخ البحث

العلمي لها نظيراً، وبذلك خلصوا الحديث وصفّوه عن كلّ شائبة تشوبه، فظل الحديث بتلك الجهود نقياً صافياً بعيداً عن تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين. فالمنهج الذي سار عليه المحدثون في تنقية الحديث يدفع كلّ الشبهات ويدحض كلّ الحجج التي يحاول بها أصحابها النيل من الحديث للحط من منزلته كمصدر أصلي من مصادر التشريع الإسلامي يحتل المرتبة الثانية بعد كتاب الله تعالى.

ومما يؤسف عليه حقاً أن المستشرقين قد نجحوا إلى حد ما، وأثمرت جهودهم في التضليل والتشويه والتشويش، حيث تركت كتاباتهم المغرضة آثارها على بعض المتخصصين والمثقفين من المسلمين في عصرنا، فاقتفوا آثارهم وقلدوا كتاباتهم فيما زعموا حول الإسلام وتراثه، والحديث ودوره التشريعي،فبدأوا يرددون مقولاتهم ودعاواهم التي لم تقم عليها بينات، بلْ وزادوا عليها من عند أنفسهم، وكل هؤلاء وأولئك نفثوا سمومهم باسم البحث العلمي والمعرفة، وحرية النقد، وفي الحقيقة أنها شعارات فارغة في مجال الإسلاميات، وأبعد ما يكون عن العلم الصحيح والبحث القويم والنقد النزيه.

وقد نالت دراسات المستشرقين المغرضة حول الحديث والفقه تقدير المستعمرين ورجال الكنيسة والصهاينة، وإعجابهم لما تحمل في طياتها من تشويه ودس فيهما، ووجدت هذه الدراسات المغرضة في الجامعات الغربية والأوساط العلمية من يقدسها ويحميها من أن تمس بأي نقد مهما كان بناءً.

فهذا شاخت ــ مثلاً ــ الذي يحاول أن يقلع جذور الشريعة الإسلامية، ويقضي على تاريخ التشريع الإسلامي قضاءً تاماً في كتابه "أصول الشريعة المحمدية" حاول أحد الطلبة أن يكون موضوع رسالته في الدكتوراه نقد كتاب شاخت هذا، وتقدم بطلبه إلى جامعة لندن، فلم يستجب له، ثمّ تقدم بنفس الطلب إلى كمبردج، فلم

يسمح له بذلك أيضاً، وحينما ألح في طلبه قيل له: إذا أردت أن تنجح في الدكتوراه فتجنب انتقاد شاخت، فإن الجامعة لن تسمح لك بذلك.[١]

على الرغم من ادعاء الجامعات الغربية اتباع نهج الحرية والتجرد في البحث العلمي فإنها لم تسمح لذلك الطالب بنقد شاخت في أطروحته التي أراد أن تكون متناولة مزاعم شاخت وافتراءاته في كتابه "أصول الشريعة المحمدية".

وأكثر من ذلك أن شاخت غدا في نظرهم فوق النقد، ومن مسه ولو من بعيد كان نصيبه الإبعاد والطرد، كما حدث لأحد أساتذة جامعة أكسفورد[٢]، وهذا البروفسور "أندرسون" يذكر أنه رسب طالباً أزهرياً تقدم للحصول على شهادة الدكتوراه في التشريع الإسلامي من جامعة لندن لسبب واحد وهو أنه قدم أطروحته عن حقوق المرأة في الإسلام.[٣]

لماذا هذا التعصب من أندرسون وزملائه المستشرقين اتجاه الموضوعات الإسلامية وعدم التعامل معها بروح علمية نزيهة مجردة من التعصب والتحامل كما يقضي بذلك البحث العلمي؟، السبب في ذلك يعود إلى أن المستشرقين لا ينظرون إلى الموضوعات الإسلامية على نفس القاعدة المتبعة التي ينظرون عليها إلى شبيهاتها من الموضوعات الأخرى، يقول في ذلك الأستاذ عباس العقاد: إنهم ينظرون نظرة جانبية إلى المسائل الاسلامية، ولا يعممون النظر على قاعدة واحدة إلى هذه المسائل وإلى نظائرها في البلاد الأوروبية والأمريكية، وعندهم دائماً أن مسائل الإسلام موسومة بالغرابة والمخالفة لما عداها من المسائل العالمية، فهم يتطلبون الشذوذ الغريب ابتداءً من النظرة

---

[١] انظر: مصطفى السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ص٢٥، وما بعدها/الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة.

[٢] انظر: **مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية**، ج١ ص٦٨، مكتب التربية العربي لدول الخليج-الرياض-السعودية.

[٣] انظر: **أجنحة المكر الثلاثة**، ص١٠٨، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق-بيروت/ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

الأولى، ولا يحسبون أن التعليل العلمي يتسع لتفسير الإسلاميات وغير الإسلاميات على قاعدة واحدة من قواعد الفهم والتحليل.[١]

## جهود أمريكا في تحريف الشريعة الإسلامية

في الواقع أن جهود الأمريكيين المبذولة في العصر الحديث لتطوير الشريعة الإسلامية ــ حسب زعمهم ــ واتخاذ هذا التطوير وسيلة لتطوير المسلمين أنفسهم وفق مشاربهم وأهوائهم، هذه الجهود على اختلاف صورها وأساليبها ليست إلا امتداداً لجهود الدول الأوربية الأخرى وفي مقدمتها انجلترا وفرنسا اللتان سيطرتا على الآفاق الفكرية في الشرق بعد السيطرة العسكرية والاحتلال منذ بداية القرن التاسع عشر.

وقد جاءت اهتمامات أمريكا بالدراسات الاستشراقية خلال القرن التاسع عشر تمهيداً لاحتلال مراكز القوى الامبريالية الأوربية. لذا برز الاستشراق الأمريكي ليلعب دوراً في مجال عقد الندوات والمؤتمرات إضافة إلى ما قام به من دراسات عن الإسلام والمجتمعات الإسلامية المعاصرة والحركات التجديدية فيها ومدى تعلقها بالأصول الإسلامية والفكر الإسلامي الأصيل، فأسست الجمعية الشرقية الأمريكية عام ١٨٤٣م، ففي اجتماعها السنوي عام ١٨٤٣م طرح رئيس الجمعية "جون بكر ينغ" النقطة التالية:

وهي أن أمريكا ارتأت لنفسها دراسة الشرق من أجل أن تقتفي أثر القوى الإمبريالية[٢]. وفعلاً فقد سيطرت أمريكا على الشرق منذ الحرب العالمية الثانية.

---

[١] انظر: عباس محمود العقاد، **ما يقال عن الإسلام**، ص١١٦، دار الكتاب العربي بيروت-لبنان، ط٢ ١٩٦٦م.

[٢] انظر: إدوارد سعيد، **الاستشراق**، ص٢٩٣، ترجمة: كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

فالدعوة إلى تطوير الشريعة الإسلامية وتجديد الفكر الإسلامي بالاجتهاد إنما هي غريبة المنشأ والمصادر المعتمدة في ذلك هي كتب المستشرقين، وفي الحقيقة إنما هي دعوة إلى تحريف الشريعة الإسلامية والفكر الإسلامي الأصيل وفق أهواء ومشارب أصحابها من الأمريكيين والأوروبيين. ولتحقيق هذا الهدف دعت الولايات المتحدة ولا تزال تدعو إلى عقد المؤتمرات وكذلك غيرها من الدول الأوروبية، تحت مختلف العناوين، وكان من بين تلك المؤتمرات المؤتمر الإسلامي الأمريكي المنعقد في صيف ١٩٥٣م الذي اشتركت في الدعوة إليه جامعة "برنستون" ومكتبة الكونغرس، وقد شهد المؤتمر عدد من المسلمين من شتى أنحاء العالم الإسلامي من أمثال الدكتور فضل الرحمن الهندي الذي قسم الإسلام في بحثه المقدم إلى إسلام قديم، وإسلام حديث، والدكتور آصف علي فيضي سفير الهند السابق في مصر الذي طالب بمناقشة المعتقد اللاهوتي الذي يقول: إن الله واضع القانون. ويقرر أن قوانين الشريعة يجب أن تندرس أو تخضع لأساليب التقنين الغربي الحديث.

ومن هؤلاء المشتركين في المؤتمر والداعين إلى إقامة حياة جديدة للمسلمين على نمط الحياة الغربية الدكتور صبحي المحمصاني اللبناني الذي دار بحثه حول الدعوة إلى تطوير الشريعة الإسلامية، والسير في قطار الحياة العصرية، وتجنب المزج بين الدين ومعايش الدنيا، وقد سلك صبحي لما يدعو إليه سبلاً ملتوية، فكان يشك ويشكك في أهمية الحديث النبوي، ويحقر التراث الفقهي، ويسفه المحافظين الذين اتهمهم بالجهل، وبالوقوف في وجه الأخوة الإنسانية.

وممن ضرب بسهم في هذا الميدان الدكتور أمين فارس الذي كان ينادي بضرورة أن تسير الدراسات الإسلامية على نمط دراسات المستشرقين فيما يسميه "المنهج العلمي" للتمييز بين الحقيقة والأساطير.

أما الدكتور محمد الكفراوي من إندونيسيا فيقرر أن وزارة الشؤون الدينية إنما هي وضع استحدثته إندونيسيا ليكون وسطاً بين فكرتين متعارضتين هما النظام الإسلامي والنظام العلماني.[١]

وهكذا يتضح لنا من طبيعة البحوث المقدمة من قبل هؤلاء المسلمين في المؤتمر أن أصحابها إنما هم من تلامذة المستشرقين المغرضين والعاملين لتحقيق رغبات أمريكا والدول الغربية في هذا الميدان، بتطوير الشريعة الإسلامية بحيث يصبح هذا التطوير ـــ وبالأحرى هذا التحريف ـــ أداة لتبرير وإجازة القيم الغربية، وأداة تقريب لما بين الشعوب الإسلامية والشعوب الغربية، وذلك باستدراج المسلمين في نقاط معينة من نظم الشريعة الإسلامية التي تخالف ما استقر عليه عرف الغربيين فيما يجري باسم المدنية، وذلك لكي يلجأ المسلمون إلى تحريف نصوص القرآن والحديث بالتعسف في تأويلها، والميل بها إلى ما يوافق العادات الغربية السائدة.

وقد كتب المستشرق "جب" خاتمة أعمال هذا المؤتمر الإسلامي الأمريكي مستهلاً إياها بتساؤل متعجب مستغرب قائلاً:

كيف وعلى أي أسس يمكن للغرب الحديث والشرق المسلم أن يلتقيا في جو من التفاهم المتبادل؟![٢]

نعم لا يمكن للشرق المسلم أن يلتقي متفاهماً مع الغرب، ما دام الشرق متمسكاً بإسلامه وفكره الأصيل، ملتفاً حول القرآن والحديث، معتزاً بتراثه وحضارته وتاريخه وشخصيته المستقلة، وقد كان المستشرق صريحاً في مقولته هذه وصادقاً فيها، فلا لقاء ولا تفاهم يرضي الغربيين إلا بعد تحريف الشريعة وفق أهوائهم.

وبذلك يتضح لنا أن أي محاولة تجري للتقريب بين مفاهيم الإسلام الأصيل والمفاهيم الغربية تأتي على حساب الإسلام وحده.

---

[١] انظر: محمد محمد حسين، **حصوننا مهددة من الداخل**، ص٣٤٣، دار الإرشاد-بيروت، ط٣ ١٩٧١م.

[٢] انظر: محمد محمد حسين، **حصوننا مهددة من داخلها**، ص٣٤٠-٣٤٣، دار الإرشاد-بيروت، ط٣ ١٩٧١م.

هناك حقيقة عن موقف أمريكا من الإسلام وأهله يجب على المسلمين أن يعرفوها جيداً وأن لا تغيب عنهم، وهي أن أمريكا بعد أن أخذت دورها الإمبريالي في العالم وقفت من الشرق الإسلامي موقف بقية الدول الغربية والدولة الصهيونية في معاداتها للإسلام وأهله وحضارته بل موقفاً أشد.

هذا ما صرح به ـــ وبدون أي مجاملة للمسلمين لأنه من الثوابت في السياسة الأمريكية اتجاههم ـــ ايوجين روستو رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية، ومساعد وزير الخارجية الأمريكية ومستشار الرئيس الأمريكي الأسبق "جونسون" لشؤون الشرق الأوسط إلى سنة ١٩٧٦م بقوله: إن الظروف الخارجية تؤكد أن أمريكا إنما هي جزء مكمل للعالم الغربي فلسفته وعقيدته ونظامه، وذلك يجعلها تقف معادية للشرق الإسلامي بفلسفته وعقيدته المتمثلة بالدين الإسلامي، ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الموقف المعادي للإسلام، وإلى جانب العالم الغربي والدولة الصهيونية، لأنها إن فعلت عكس ذلك، فإنها تتنكر للغتها وفلسفتها وثقافتها ومؤسساتها.[1]

ويعرف من أسماء المشتركين في المؤتمر الإسلامي الأمريكي أن أمريكا جادة في أمركة الإسلام عن طريق الذين يحتلون مراكز القيادة والتوجيه في العالم الإسلامي من أساتذة الجامعات والمعاهد التي تخرج المشتغلين بصناعة الكلام كالمحامين والمدرسين والمعلمين وغيرهم.

إنها تغدق الأموال على هؤلاء العاملين بتوجيهاتها في هذا الميدان وتفسح المجال أمامهم لتولي المناصب، وتمنحهم حرية التنقل، وفتح المراكز الخاصة في أراضيها للقيام بالنيابة عن المستشرقين في إثارة الشبهات في مختلف وسائل الإعلام حول كل ما هو

---

[1] انظر: **علماء الغرب** يقولون: دمروا الإسلام وأبيدوا أهله، جلال العالم ص٢٥، الطبعة الثانية.

إسلامي أصيل، حيث إن الشبهات التي أثارها المستشرقون وينوب عنهم هؤلاء في ترويجها ونشرها بين المسلمين في عصرنا تتناول كل ناحية من نواحي الإسلام.

## جهود المسلمين المتأثرين بالمستشرقين في التشكيك في الحديث وتحريف الشريعة

سبق القول بأن الحرب ضد الإسلام عقيدة وشريعة مستعرة في الخارج والداخل، أما في الخارج فقد خاضها المستشرقون بمساعدة الدول الغربية والكنيسة والصهيونية ضد الإسلام، فتناولت كل ناحية من نواحيه فشملت جانب العقيدة في الله سبحانه وتعالى، فكانت عقيدة الإسلام في الله تعالى وفي توحيده وصفاته هدفاً لتوجيه سهام الطعن إليها بغية النيل منها ومن صفائها ونقائها. كما أن القرآن الكريم صار أيضاً هدفاً لطعن الطاعنين وافتراء المفترين من المستشرقين المغرضين فزعموا ـــ كما زعم المشركون إبان نزوله ـــ بشريته، وأنه ملفق وململم من أصول يهودية ونصرانية وزرادشتية وحتى وثنية، كما أن هذه الحرب تناولت النبوة إذ جاءت مزاعمهم على أنها من نسج خيالات الرسول وملاحظاته، وهكذا صار الفقه وأصوله والتراث كله في هذه الحرب حقولاً مهيأة لزرع الشبهات وبث الألغام حولها، وكان نصيب السيرة النبوية والحديث النبوي من زرع هذه الشبهات وبث الألغام من أوفر الأنصبة. فكل الشبهات المثارة والتشكيكات المفتعلة حول الإسلام والمتداولة على الألسنة والأقلام في الخارج والداخل إنما هي من صنع الاستشراق الذي يعمل جاهداً لإذابة الشخصية الإسلامية وتغيير ما في نفوس المسلمين من إيمان بالإسلام ومثله وقيمه، ومن تعلق بنظمه ولغته وحضارته، تغييراً يؤدي في النهاية إلى التنكر لهذا كله وقطع الصلة معه، ومن ثمة إحلال مفاهيم الغرب محل المفاهيم الإسلامية.

أما في الداخل فالحرب التي تشن على الإسلام أشد خطراً وأكثر تأثيراً لأن القائمين بها هم من المسلمين وربما من المتخصصين في الدراسات الإسلامية وكلهم متأثرون بالدراسات الاستشراقية بشكل أو بآخر ومرددون مقولاتهم وشبهاتهم، لذا

يمكن القول بأن كل الشبهات المثارة الآن حول مختلف الجوانب الإسلامية ومنها جانب الحديث، والتي تتردد على ألسنة وأقلام الكثير من المسلمين ليست من نتاج عقولهم ولا من نتائج بحوثهم بل من صنع الاستشراق المغرض كما قلت مراراً.

فقد تركت الدراسات الاستشراقية عن الإسلام آثارها على بعض المسلمين ممن تلقوا دراساتهم في الجامعات الغربية، أو في جامعات بلادهم التي هي الأخرى لم تكن بمعزل عن تأثير تلك الكتابات التي تسربت إليها، حيث إن الجامعات في البلاد العربية والإسلامية إنما تدار بشكل عام تبعاً لنسق ما هو موروث أو مفروض مباشرة من قبل قوى مستعمرة سابقة. يقول في هذا الصدد أحد الباحثين: في الجزء الوحيد من الشرق الذي أستطيع أن أتحدث عنه بشيء من المعرفة المباشرة هو أنه يمكن اعتبار التلاؤم المتبادل بين الطبقة المفكرة والإمبريالية الجديدة أحد الانتصارات الخاصة للاستشراق، فالعالم العربي اليوم تابع فكرياً وسياسياً وثقافياً للولايات المتحدة.[١]

وقد استطاعت فعلاً الدوائر الغربية استمالة عدد من الأساتذة والمختصين في الدراسات الإسلامية وكسبهم بمختلف الوسائل، وسلموا إليهم تلك الألغام الفكرية المعبأة من قبل المستشرقين وبدعم لا محدود من الإمبريالية والصهيونية والكنيسة، ودربتهم على استعمالها بمنتهى المهارة والدقة في الأوساط العلمية والثقافية والطلابية، وحددت لهم مواضع تفجيرها من التراث.

فاحتوت على التركيز في توجيه المطاعن، وإثارة الشبهات المختلفة حول القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة لأنهما المصدران الأساسيان لما في الإسلام من عقيدة وشريعة، والتركيز في اختلاق التهم الباطلة وتوجيهها إلى سيرة الرسول الأمين عليه الصلاة والسلام، والتشكيك في أمانة ونزاهة علماء المسلمين السابقين من محدثين وفقهاء، محاولة لإفقاد المسلمين الثقة بمصادر الإسلام الأساسية ورجاله، وشن الغارة

---

[١] انظر: إدوارد سعيد، **الاستشراق**، ص٣١٩.

على التاريخ الإسلامي بتأويل الصفحات البيضاء وروائع الحضارة الإسلامية تأويلاً مادياً سمجاً وفق الأهواء، وفي نفس الوقت الإسهاب في ذكر الفتن والمحن والخلافات مع إضافة تفسيرات وتعليلات مختلقة إليها، والاهتمام بإثارة النزعات العرقية، وبالإقليميات والعصبيات والخلافات المذهبية والطائفية، التي من شأنها شق وحدة صف المسلمين وتفريق كلمتهم.

فمن المؤسف حقاً أن ينخدع بعض المسلمين من المختصين والمثقفين بدراسات المستشرقين عن الإسلام، فتراهم يقلدون كتاباتهم ويرددون مقولاتهم لتوهمهم قيامها على الموضوعية والمنهجية العلمية والحياد والإنصاف، فافتتنوا بها مع ما يرون من كراهيتهم وتحاملهم على الإسلام وتعصبهم ضده، فجاءت كتابات هذا الفريق من تلاميذ المستشرقين ومقلديهم حول الإسلام عموماً والحديث النبوي خصوصاً لا تقل عن كتابات المستشرقين أنفسهم إثارة للشبهات وتشكيكاً في مصادر الشريعة الإسلامية.

ومما لا شك فيه أن خطورة هؤلاء المسلمين الذين نهجوا نهج المستشرقين المغرضين في كتاباتهم وقلدوهم فيها أكثر وأشد خطورة من كتابات المستشرقين على الإسلام والمسلمين، وتكمن هذه الخطورة في أنهم مسلمون من أبناء جلدتنا ومتخصص بعضهم في الحديث والفقه وغيرهما من العلوم الإسلامية، يروجون هذه الشبهات والمفتريات بين المسلمين وكأنها من ثمرات تفكيرهم واجتهادهم ونتاج عقولهم، لذا فلا بد من كشف النقاب عن وجوههم وبيان هوياتهم لتعريفهم للمسلمين على حقيقتهم حتى لا ينخدعوا بهم، ويقعوا في شباكهم فتفسد عقائدهم نحو دينهم وشريعتهم وخاصة سنة نبيهم، وتتحقق بذلك أحلام المستشرقين والإمبرياليين والصهاينة والصليبيين في النيل من الإسلام.

أما الأسباب التي جعلت هؤلاء المسلمين ينخدعون ويغترون بما كتبه المستشرقون وبما أبدوه من شبهات وآراء غير علمية حول تراثنا والحديث النبوي الشريف فلا

تتعدى النقاط الآتية:

١. جهلهم بحقائق التراث الإسلامي، وعدم اطلاعهم عليه من ينابيعه الصافية.

٢. انخداعهم بالأسلوب العلمي ـــ المزعوم ـــ الذي يدعيه المستشرقون على الرغم من الأخطاء والثغرات المنهجية العديدة في دراساتهم عن الإسلام ومصادره التشريعية كالمبالغة في الشك والافتراء والنفي الاعتباطي واعتماد الضعيف والشاذ مما جعل بحوثهم ودراساتهم ومؤلفاتهم حافلة بالأباطيل والمفتريات، مع تحميلهم البحث العلمي وزر ذلك.

٣. وإما رغبتهم في الشهرة والتظاهر بالتحرر الفكري من ربقة التقليد كما يدعون، فيجعلون من أنفسهم مجتهدين بلا قيد أو شرط، فيخالفون الأئمة الأعلام السابقين مع افتقارهم إلى أبسط متطلبات الاجتهاد وأدواته. أما مصادرهم للاجتهاد والتجديد فهي كتب المستشرقين يذكرونها حيناً مباهين، ويسرقون أفكارهم حيناً آخر غير معلنين ليموهوا على القراء حتى لا يعرفوا حقيقتها ويكتشفوا أصلها، ولكن ذلك لا يخفى على أبناء هذه الأمة المخلصين، أما إن رجع هؤلاء المفتونون المتغربون إلى التراث الإسلامي الغني فلا يرجعون إلى كتب الشريعة الأصيلة بل إلى مختارات انتقوها، أو اختيرت لهم من كتب الفلاسفة أو المعتزلة أو الفرق المنشقة أو بعض كتب الأدب كالأغاني للأصفهاني أو بعض كتب التاريخ غير الموثوق بها كتاريخ اليعقوبي والتي تضم الصحيح والسقيم من الأخبار. أما مصادر التفسير والحديث والفقه والأصول فهم لا يعرفونها، ولو عرفوها لم يقرأوها، ولو قرءوا منها شيئاً لم يفهموه، ولو فهموا لأعرضوا عنه أو حرفوه من بعد ما فهموه وهم يعلمون. إن الذين اجتهدوا وجددوا لهذه الأمة كانوا من أبنائها خارجين من رحمها فكانوا أئمة في العلم والمعرفة، أئمة في الإخلاص والتجرد، أئمة في الورع والتقوى، أئمة في العدل والإنصاف، فقد كان من إنصافهم أن لا يجاملوا أقرب الناس إليهم وأحبهم إليهم، حتى قال الذهبي فيما خالف فيه شيخه ابن تيمية: "شيخ الإسلام

حبيب إلينا ولكن الحق أحب إلينا منه".

٤. وقوعهم تحت تأثير ووطأة أهواء وانحرافات لا يجدون مجالاً للتعبير عنها إلا بالتستر وراء أولئك المستشرقين.

٥. تحقيق مكاسب ومصالح دنيوية فانية على حساب دينهم وآخرتهم من أعداء الإسلام من الإمبرياليين والصليبيين والصهاينة الذين يقفون وراء تلك الكتابات التي تهدف إلى هدم الإسلام بتقويض أركان عقيدته وتحريف شريعته.

وفيما يأتي نماذج من هؤلاء على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر:

### ١. أحمد أمين

أحمد أمين قد ضرب بأوفر سهم في هذا الميدان مردداً أباطيل "جولدتسيهر" ومفتريات غيره من المستشرقين المغرضين حول الأحاديث النبوية متونها وأسانيدها ورجالها، ومكانتها التشريعية في الإسلام حينما ألف كتابه "فجر الإسلام" سنة ١٩٢٩م، حيث عقد فصلاً خاصاً فيه عن الحديث يأتي فيه بأفكار وآراء لا تخرج عن أفكار المستشرقين وآرائهم، ولكن دون أن ينسبها إليهم لحاجة في نفس يعقوب أخفاها، إلا أنه أباح بها لبعض خلانه من أمثال الدكتور علي حسن عبد القادر مؤلف كتاب "نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي"، وهكذا نجد في كتابه الآخر "ضحى الإسلام" نفس الأفكار وانتقاد رجال الحديث لعدم توجههم إلى نقد المتون ووقوفهم عند عتبتها، محاولة منه للتشكيك في صحة عدد من الأحاديث وفي أصح كتب الحديث مثل صحيح البخاري وصحيح مسلم، وقد تولى الرد عليه فيما ذهب إليه وبيان بطلان مذهبه عدد من العلماء كالشيخ أمين الخولي، والأستاذ الدكتور مصطفى السباعي.[١]

---

[١] انظر: محمد بهاء الدين، **المستشرقون والحديث النبوي**، ص١٣٠، ١٤١-١٣٤، ٢٦٨، ٢٦٩-٢٧٠.

### ٢. محمود أبو رية

محمود أبو رية ألف كتابه "أضواء على السنة المحمدية" حشر فيه ونشر مزاعم واتهامات تجاوز فيها الحد حول الحديث ورجاله، وأخذ يخلط بين كل ما قاله من سبقه من المستشرقين وبين ما قاله السائرون على طريقهم من المسلمين من شبهات ومفتريات حول الحديث، ثم يخبط خبط عشواء، فجاء كتابه مزيجاً من مختلف الأفكار والآراء التي قيلت للتشكيك في الحديث النبوي كمصدر للتشريع الإسلامي. بل يستشف من أحد النصوص الواردة في كتابه أن مؤلفه لم يكن ليحاول التشكيك في الحديث فحسب، بل التشكيك في القرآن ونبوة محمد صلّى الله عليه وسلّم، وذلك بإحالته القارئ في هذا النص على كتب المستشرقين من أمثال "جولد تسيهر" المعروف بمواقفه من القرآن الكريم والرسول الأمين ومحاولته التشكيك في كل واحد منهما على حد سواء، والنص المستشف منه ذلك هو قوله: "ومن شاء أن يستزيد من معرفة الإسرائيليات والمسيحيات وغيرها في الدين الإسلامي فليرجع إلى التفسير والحديث والتاريخ، وإلى كتب المستشرقين أمثال جولد تسيهر وفون كريمر وغيرهما"[١]، وفي النفس شيء حتى من قصده "المحمدية" الواردة في عنوان كتابه، فكلمة المحمدية ـــ كما ذكر إدوارد سعيد ـــ هي التسمية الأوروبية العلائقية المهينة التي تطلق عندهم على الإسلام.[٢]

### ٣. الشيخ علي عبد الرازق

الشيخ علي عبد الرازق مؤلف كتاب "الإسلام وأصول الحكم" الذي يعد من كتب التجديد في الفكر الإسلامي الحديث، ويدور الكتاب ـــ كما يفهم من محتواه ـــ حول أن الإسلام دين لا دولة، يستعرض فيه مؤلفه هذا الموضوع مستعيراً كل ما كتبه المستشرقون المغرضون من آراء حوله، وينتهي المؤلف فيه إلى القول: إن الإسلام

---

[١] محمود أبو رية، **أضواء على السنة المحمدية** ص١٤٨، مطبعة دار التأليف بمصر، ط١، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

[٢] انظر: **الاستشراق** ص٩٤.

دين فقط لا دولة، وعقيدة لا شريعة، ووحي لا دستور، وليس في الإسلام نظام للإدارة والسياسة والدولة. هذا الكتاب من أوله إلى آخره عبارة عن ترديد لآراء المستشرقين المغرضين حول الإسلام الذين يقيسونه على المسيحية على الرغم من الفوارق الأساسية والجوهرية بين مفهوم الدين المسيحي الذي عاشوه في أوروبا، والدين الإسلامي كما هو في القرآن الكريم وسنة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.

وبذلك جاء هذا الكتاب مخالفاً لما أجمع عليه المسلمون مستهدفاً إبعاد الإسلام عن مجال الحكم والعلاقات ليصبح مثل المسيحية الغربية كما يريده المستشرقون والغربيون عموماً، ولذا نال الكتاب إعجاب المعنيين من الغربيين، فترجم إلى لغاتهم، وأصبح من المراجع المعتمدة في الجامعات الأمريكية والغربية الأخرى التي تهتم بالدراسات الإسلامية، حيث وجدت تلك الجامعات في ذلك الكتاب خير عون في تشويه الحقائق الإسلامية، وفي التأثير من خلاله على عقيدة المسلمين باعتباره كتاباً إسلامياً لأحد مشايخ الأزهر.[١]

### ٤. الدكتور علي حسن عبد القادر

الدكتور علي حسن عبد القادر مؤلف كتاب "نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي" الذي يعد ترجمة لآراء وأفكار جولد تسيهر الواردة في كتابيه "دراسات إسلامية" و "العقيدة والشريعة في الإسلام".

### ٥. سلامة موسى

في مطلع القرن العشرين نادى سلامة موسى بوجوب التخلص من الغيبيات حتى تستطيع مجتمعاتنا أن تنهض كما نهضت المجتمعات الغربية، حيث جاء ذلك في كتابه "ما هي النهضة ص١٥" وكذلك في كتابه الآخر "اليوم والغد" يقول في صفحة ١٦ منه: ينبغي التخلص من العقائد الدينية والاعتماد على العقل.

---

[١] انظر: محمد بهاء الدين، **المستشرقون والحديث النبوي**، ص٢٦٢-٢٦٣.

ويدعو سلامة إلى محاكاة الحضارة الغربية بكل عناصرها وخصائصها ومبادئها فيقول في ص٩٠ من الكتاب نفسه: إذ لا يمكن لأمة أن تحيا إذا خالفتها٠٠٠ولا أستطيع أن أتصور نهضة عصرية لأمة شرقية ما لم تقم على المبادئ الأوروبية للحرية والمساواة والدستور مع النظرة العلمية الموضوعية للكون.

### ٦. قاسم أمين

كتب قاسم أمين كتابه عن تحرير المرأة فأثار فيه مشكلات لا وجود لها إلا في ذهن المستشرقين المغرضين الذين لم يتركوا جانباً في الإسلام إلا وقد حاولوا تشويهه بإثارة الشبهات واختلاق الأكاذيب حوله، وقد تأثر بهم قاسم أمين، فنادى في كتابه بضرورة أن تحذوا المرأة المسلمة حذو المرأة في أوروبا وفرنسا بالأخص شبراً بشبر، وأن ترفع صوتها رافضة قضية تعدد الزوجات، ومطالبة بحقها في الطلاق٠٠٠وغير ذلك.

### ٧. الدكتور طه حسين

ألف طه حسين كتباً منها "مستقبل الثقافة في مصر" ومنها من تاريخ الأدب العربي "العصر الجاهلي والعصر الإسلامي" وكان يدعو فيها إلى التجديد، فالتجديد الذي طالب به فيها هو وغيره من الكتاب والأدباء في مصر وغيرها من البلاد الإسلامية ما هو في الحقيقة والواقع إلا فكرة تبناها المستشرقون ودعوا إليها وعملوا على تحقيقها، فما قاله طه حسين وغيره لم يكن إلا ترديداً لمقالتهم وتقليداً لدعوتهم، حيث إن حركة التجديد في الفكر الإسلامي التي ظهرت في الشرق الإسلامي منذ بداية القرن العشرين تعتبر تقليداً للدراسات الإسلامية في تفكير المستشرقين الغربيين.

ومن المعروف أن طه حسين وزكي مبارك ومنصور فهمي ومحمد عزمي، ويمكن أن يُضَمَّ إلى هؤلاء عبد الله العروسي ومحمد أركون بالمغرب كانوا تلاميذ المستشرقين

اليهود أمثال "دوركايم" و "ليفي برايل" هؤلاء وغيرهم قد نابوا عن المستشرقين في نشر أفكارهم، وفي الحقيقة ما هي إلا ترديد وتقليد لتلك الأفكار الاستشراقية بأقلام مسلمين وألسنتهم ليس إلا.

وكان طه حسين يردد آراء غلاة المستشرقين من أمثال "مرجليوث" اليهودي الذي نقل آراءه في كتابه ونسبها إلى نفسه، وكان طه حسين صريحاً في دعوته إلى أخذ العلم من المستشرقين حينما قال: "لا بد من التماس العلم عند المستشرقين والغربيين حتى يتاح لنا أن ننهض على أقدامنا ونطير بأجنحتنا ونسترد ما غلبنا عليه هؤلاء الناس من علومنا وتاريخنا وآدابنا"، جاء ذلك في كتابه من تاريخ الأدب العربي ج١ ص١٩. وحاول في كتابه "الشعر الجاهلي" أن يطبق مقاييس منهج ديكارت في الشك على نصوص القرآن الكريم، وطبقاً لهذه المقاييس النقدية فإنه لا يكون شيء مقدس فوق النقد، ومن خلال تطبيقه لهذا المنهج النقدي قال: إن قصة إسماعيل الذبيح قصة خيالية، كما صرح في نفس الكتاب ص١٨-٢٠" بأنه ليس من الممكن أن نصدق أن القرآن كان جديداً على العرب، فلو كان كذلك لما فهموه، ولما وعوه، ولا آمن به بعضهم، ولا ناهضه وجادل فيه بعضهم الآخر.

كما صرح في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" بضرورة محاكاة الغرب بقوله: فننام كما ينامون...ونأكل كما يأكولون، ونتكلم بلغتهم كما يتكلمون، وهذا هو عين ما نادى به سلامة موسى كما سبق، وغيره من الذين ترجموا أفكار المستشرقين على أنها من بنات أفكارهم ونتائج بحوثهم.

### ٨. محمد عبد الله السمان

ممن ضرب بسهم في هذا الميدان ميدان التشكيك في صحة الأحاديث النبوية متأثراً بكتابات المستشرقين المغرضة حول الحديث محمد عبد الله السمان مؤلف كتاب "محمد الرسول البشير" الذي يقول فيه: إن مشكلة الأحاديث ما زالت معقدة لم تحل

بعد، و لم يتوفر العلماء المخلصون لعلاجها وتصفيتها، ألوف المصنفات الدينية القديمة محشوة بالأحاديث المنسوبة إلى رسول الله دون أن يتكرم واضعوها بالإشارة إلى روايتها ودون أن يتصدى العلماء من بعدهم لتخريجها وتصنيفها.. كثيراً ما نشاهد تناقضاً في أحاديث الرسول الصحيحة المعتمدة تناقضاً في الشكل والجوهر.

لم يأت السمان بجديد عما قاله المستشرقون وغيرهم ممن حاولوا الدس والتآمر على حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بشكل أو بآخر، إلا أن الجديد في كلامه هو معاتبة العلماء الذين جاءوا بعد أصحاب المؤلفات، لأنهم لم يفعلوا شيئاً تجاه الحديث.

ونحن بدورنا نتساءل لماذا لم يتكرم السمان نفسه وأمثاله فيقوموا بما عجز أو قصر عن القيام به السابقون اتجاه الحديث؟! لنرى ماذا يعملون بالحديث؟! أيريدون تصفيته بالقضاء عليه ومحوه من الكتب القديمة؟! أم يريدون الإتيان بحديث جديد لإحلاله محل الحديث القديم؟ أم ماذا يريدون؟!!!.

## الحملة الظالمة على الصحيحين

يدخل ضمن المخطط المرسوم والمنسق الهادف إلى التشكيك في صحة الأحاديث النبوية وتعطيل دورها التشريعي التشكيك في أمانة ونزاهة كل من له دور في حفظ الحديث وروايته من علمائه في كل عصر من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم، فيدخل في دائرة هذا المخطط الحملة الظالمة على أحاديث أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى صحيح البخاري وصحيح مسلم.

إن جولدتسيهر هو أول مستشرق في العصر الحديث حاول التشكيك في صحة أحاديث البخاري وصحيح مسلم وسائر الكتب الستة بقوله: ومع أن الكتب الستة لها قيمة عظيمة، فإنه لم يعتبر من النقائض في شيء أن يستباح نقد ما ورد فيها من أحاديث نقداً حراً، تلك الأحاديث التي لم ينعقد الإجماع على صحتها، وإن كانت واردة في الكتب الصحاح، ولهذا نجد مثلاً أن الدار قطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ-٩٩٥م

صنف كتاباً دلل فيه على ضعف مائتي حديث أوردهما البخاري ومسلم[١].

قد أنصف جولدتسيهر من جانب من مقولته السابقة حينما اعترف وأقر بأن علماء المسلمين لم يعتبروا من النقائص في شيء أن يستبيحوا نقد ما ورد فيها من الأحاديث نقداً حراً، وبذلك يكون أكثر إنصافاً من بعض المتخصصين في علم الحديث من المسلمين حينما زعموا أن علماء الحديث قد جاملوا البخاري ومسلماً في أحاديثهما.

لكن جولدتسيهر قد جانب الصواب وتحامل من جانب آخر في بقية مقولته السابقة، فكذب حينما ادعى فيها أن الإمام الدارقطني صنف كتاباً دلل فيه على ضعف مائتي حديث أوردهما البخاري ومسلم، فالدارقطني رحمه الله لم يضعف أحاديث البخاري ومسلم، وإنما علل أحاديث فيها خرجت على شرطي الشيخين وهما اختيار أعلى درجات الصحة في الإسناد...ولا يستلزم خروج الحديث على شرطي الشيخين ضعفه، فهناك المئات إن لم أقل الآلاف من الأحاديث خارجة على شرطي الشيخين وهي صحيحة، ولم يتفق المحدثون على ضعف أي حديث متصل مسند في هذين الكتابين، بل اتفقوا على أن البخاري ومسلماً مقدمان على أهل عصرهما ومن بعدهم من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح من غير الصحيح.

قال العلامة ابن تيمية: من الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل الحديث كجمهور أحاديث الصحيحين، حيث إن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم، فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ[٢].

وقد رد ابن حجر[٣] انتقاد بعض الحفاظ على الشيخين بعض أحاديث صحيحيهما قائلاً: انتقد بعض الحفاظ على البخاري ومسلم أحاديث أخلاّ بشرطيهما

---

[١] انظر: جولدتسيهر، **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ص٥٠.

[٢] انظر: **مجموع الفتاوى**، ص١٦-٢٢. ومختصر الصواعق، ابن القيم، ج٢، ص٢٧٢ وما بعدها.

[٣] انظر: **مقدمة فتح الباري**، ج٢، ص٨١-١١٠.

فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه، منهم الدار قطني، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو علي الغساني وألفوا في ذلك، فيقول في رده على هذا الانتقاد: الأحاديث التي انتقدت عليهما إن كانت مذكورة على سبيل الاستئناس والتقوية كالمعلقات[1] والمتابعات والشواهد، أجيب على الاعتراض بأنها ليست من موضوع الكتابين، فإن موضوعهما الحديث المسند المتصل، ولهذا لم يتعرض الدار قطني في نقده على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر بأنها ليست موضوع الكتابين، وإنما ذكر على سبيل الاستئناس والاستشهاد.

وأما إن كان الانتقاد موجهاً إلى الأحاديث المسندة المتصلة الواردة فيهما فيقال في رد هذا الانتقاد: فإما أن يكون انتقادها قائماً على قواعد ضعيفة لبعض المحدثين فلا يقبل هذا الانتقاد لضعف مستنده ودليله، وإما أن يكون الانتقاد قائماً على قواعد قوية فحينئذٍ قد تعارض تصحيحها أو تصحيح أحدهما مع كلام المعترض المنتقد، ولا ريب في هذا الحال في تقدمهما في باب التصحيح والتضعيف على غيرهما...ثم يجمل ابن حجر الكلام فيقول في ذلك: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث وعنه أخذ البخاري وذلك حتى كان البخاري يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، مع ذلك فكان على بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً، وروى الفربري عن البخاري أنه قال: ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته.

وقال مكي بن عبدالله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا

---

[1] وهي التي حذف مبتدأ سندها سواء كان المحذوف واحداً أو أكثرها على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند. وسيأتي حكم المعلقات في الصحيحين فيما بعد.

على أبي زرعة الرازي –وهو من هو في معرفة علل الحديث– فكل ما أشار أن له علة تركته.

ثم قال الحافظ ابن حجر: فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أوله علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام المنتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقدمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة.

وللإمام الحافظ أبي عمرو بن الصلاح جواب موجز في الرد على من انتقد أحاديث في صحيح مسلم ينقله الإمام النووي في مقدمته لشرح صحيح مسلم حيث قال: عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جملة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، ولا عيب عليه في ذلك بل جوابه من أوجه ذكرها الإمام أبو عمرو بن الصلاح وهي:

١. أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال الجرح مقدم على التعديل، لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب، وإلا فلا يقبل الجرح، وقد قال الحافظ الخطيب البغدادي وغيره: ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب.

٢. أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف، ورجاله ثقات، ويجعله أصلاً ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة..

٣. أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به مسلم طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث، فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، فقد ذكر الحاكم أبو عبدالله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة، وعبدالرزاق وغيرهما ممن اختلط آخر عمره، و لم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج بما أخذ عنهم قبل طروء الاختلاط.

٤. أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل فيقتصر على العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن في ذلك، وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات أولاً ثم أتبعه بمن دونهم متابعة.

ولما سبق فقد قال الحافظ أبو عمر بن الصلاح: جميع ما حكم مسلم بصحته في كتابه فهو مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري في كتابه، وذلك لأن الأمة تلقت الكتابين سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع، ويستثنى من ذلك أحاديث يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند المحدثين، وقال: والذي نختاره أن تلقي الأمة للخبر القاصر عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقه، خلافاً لبعض محققي الأصوليين، حيث نفى ذلك بناء على أنه لا يفيد في حق كل منهم إلا الظن، وإنما قبله لأنه يجب العمل بالظن، والظن قد يخطئ. قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في رده على هذا التعليل: وهذا مندفع ومرفوض لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصوم من الخطأ.

وقال الحافظ ابن كثير[1]: أنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه، ثم وقفت بعد ذلك على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية مضمونه: أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة منهم: القاضي عبدالوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الإسفرائيني، والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وأبو حامد وأبو يعلى بن الفراء، وأبو الخطاب وابن الزاغوني وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية، ثم قال: وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم، وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة.

---

[1] انظر: الباعث الحثيث، ص٢٣.

فأحاديث الصحيحين كلها صحيحة، وذلك بالنسبة للأحاديث المخرجة بالإسناد المتصل الذي يساق بصيغة الرواية المعروفة مثل ((حدثنا)) و ((أخبرنا)) أما الأحاديث المعلقة الواردة فيها[1] فحكمها بالنسبة للبخاري: هو أن تعليقه للحديث إما أن يكون بصيغة الجزم مثل: قال فلان، أو حدث فلان، أو روى فلان، أو ذكر فلان بصيغة المبني للفاعل، وإما أن يكون بصيغة لا تفيد الجزم مثل: روي عن فلان، أو يحكى عن فلان أو يقال، بصيغة المبني للمفعول أي المجهول وتسمى صيغة تمريض، أما القسم الأول المصدر بصيغة الجزم المبنية للفاعل، فإن هذه الصيغة تعتبر حكماً بصحة الحديث إلى من علقه عنه فقط، لأنه لا يستجيز أن يجزم بالحديث عنه، ونسبته إليه إلا وقد صح عنه أنه قاله، فإذا جزم به عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو عن الصحابي عنه فهو صحيح. أما إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة فلا يحكم بصحة الحديث حكماً مطلقاً، بل يتوقف على النظر فيمن أبرز رجاله، وفي غير ذلك مما يشترط لصحة الحديث، فتتنوع هذه الأحاديث إلى الصحيح وغيره. وأما القسم الثاني من المعلق عند البخاري وهو ما كان بغير صيغة الجزم، فهذه الصيغة ليست حكماً بصحته عمن رواه عنه، لأنها تستعمل في الحديث الصحيح وغيره من الضعيف.

وأما المعلقات في صحيح مسلم فقد بحثت، وفرغ منها، وتحققت صحتها وقد أوردها الحافظ أبو علي الغساني وقد بلغ بها أربعة عشر حديثاً، ثم تبعه في ذكرها الحافظ ابن الصلاح في مطلع شرحه لصحيح مسلم وحقق أنها اثنا عشر حديثاً فقط ثم قال: ولا شيء من هذا —والحمد لله- مخرج لما وجد ذلك فيه من حيز الصحيح بل هي موصولة من جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكورا على وجه المتابعة ففي نفس الكتاب وصلها فاكتفى بكون ذلك معروفا عند أهل الحديث". ثم إن الإجماع قد انعقد على صحة أحاديث الكتابين ، فإذا قيل هذا الحديث رواه

---

[1] وهي التي حذف مبتدأ سندها سواء كان المحذوف واحداً أو أكثرها على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند.

البخاري أو مسلم، كان ذلك كافيا للحكم بصحة الحديث . لا حاجة إلى أن يحكم عليها بالصحة، إلا أن يكون التنطع والتشبع، وأما ما وقع من الانتقاد على بعض الأحاديث في الصحيحين أو أحدهما كالذي اشتهر عن الدار قطني فقد تعرض العلماء منذ أمد بعيد لهذا الانتقاد وأماطوا اللثام عن اندفاعه، وأنه لا يضر بشيء في الاحتجاج بالكتابين[1].

وما دمنا في صدد رد الشبهات المثارة حول أحاديث هذا الكتابين الجليلين من قبل جهات مشبوهة وأشخاص محسوبين على الإسلام. هذه الشبهات التي تهدف إلى التشكيك في الشريعة الإسلامية القائمة على كتاب الله وسنة رسوله والتركيز من خلال ذلك على توجيه سهام الطعن إلى هذا الكتابين باعتبارهما أصح كتابين بعد كتاب الله في سنة رسول الله يجدر بنا هنا أن نلقي نظرة سريعة على سيرة الإمامين العلمية والعوامل التي دفعتهما للقيام بتأليف صحيحيها، وما جاء على لسان العلماء الأعلام من هذه الأمة من ثناء وإشادة بدورهما في علم الحديث ولنبدأ أولاً بالإمام البخاري ثم بالإمام مسلم.

## الإمام البخاري

البخاري هو أمير المؤمنين في الحديث وإمام المحدثين وشيخ الحفاظ أبو عبدالله بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برد زبة الجعفي مولاهم. ولد ببخارى سنة ١٩٤هـ وقد ألهمه الله حفظ الحديث وهو في المكتب وعمره عشر سنين، ويقول هو عن نفسه: لما طعنت في ستة عشر عاماً حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء يعني أصحاب الرأي، ولما طعنت في ثماني عشرة صنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين، ثم صنفت التاريخ في المدينة عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ارتحل

---

[1] انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ج١، ص٧-٨، ابن حجر، حضر، المنيرية. وتدريب الراوي شرح تقريب النووي، السيوطي، ص٤٢-٤٤، ط١، مصر.

البخاري لطلب الحديث، وتنقل في البلاد، يقول البخاري دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت في الحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين.

وكان لا يجارى في حفظ الحديث سنداً ومتناً مع تمييزه للصحيح منه والسقيم.

دخل مرة إلى سمرقند فاجتمع بأربعمائة من علماء الحديث، فجعلوا متون الأحاديث على غير أسانيدها، وخلطوا في الأسانيد، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، ثم قرءوها على البخاري يقصدون امتحانه، فرد كل حديث إلى إسناده، وقوم تلك الأحاديث والأسانيد كلها، ولم يقدروا أن يأخذوا عليه سقطة في إسناد ولا متن، وكذلك صنعوا معه في بغداد، فأذعنوا له بالفضل والسبق.

وقد ذكروا عن مدى قوة ذاكرته وحافظته وسرعة بداهته، فقالوا: إنه كان ينظر في الكتاب فيحفظه من نظرة واحدة، والأخبار عنه في ذلك كثيرة.

وقد أثنى عليه علماء زمانه من شيوخه وأقرانه، فقال الإمام أحمد: ما أخرجت خراسان مثله، وقال ابن المديني: لم ير البخاري مثل نفسه، وقال محمود بن النظر بن سهل الشافعي: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة، ورأيت علماءها كلما ذكر محمد بن إسماعيل البخاري فضلوه على أنفسهم.

وقال أحمد بن حمدون القصار: رأيت مسلم بن الحجاج جاء إلى البخاري فقبل بين عينيه قال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، ثم سأله عن حديث كفارة المجلس، فذكر علته، فلما فرغ. قال: لا يبغضك إلا حاسد، واشهد أن ليس في الدنيا مثلك.

وقال ابن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحفظ له من البخاري.

وكان البخاري رحمه الله من الأئمة المجتهدين في الفقه واستنباط الأحكام من السنن والآثار، ومما يؤثر عنه قوله: لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب

والسنة، فقيل له: يمكن معرفة ذلك، فقال: نعم، عناوينه على الأحاديث وترجمانه في كتابه الجامع الصحيح، تدل على ذلك. وقال ابن كثير في التاريخ: ومنهم من فضله في الفقه والحديث على الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه.

وهناك كثير من أقوال أعلام علماء الأمة في كل عصر تؤكد أنه كان فريد دهره ووحيد عصره وتشهد بتفوقه على الأقران ومن جاء بعدهم في حفظ الحديث سنداً ومتناً وفي معرفة صحيحه من سقيمه.

وقد كان البخاري رحمه الله في غاية الحياء والشجاعة والسخاء، والورع والزهد في الدنيا، شريف النفس، بعيداً عن الأمراء والسلاطين، حتى أن أمير بخاري خالد بن أحمد الذهلي طلب إليه أن يحضر ليسمع أولاده منه، فأبى أن يذهب، وقال: في بيته يؤتى العلم، فأراد الأمير أن يصرف الناس عن السماع منه، فلم يقبلوا من الأمير، فأمر عند ذلك بنفيه فنـــزح البخاري من بلده إلى بلدة تقال لها (خرتنك) على فرسخين من سمرقند، وشرع يدعو الله أن يقبضه إليه حين رأى الفتن في الدين، فمرض على أثر ذلك، وتوفي ليلة عيد الفطر عن اثنتين وستين سنة عام ٢٥٦هـ رحمه الله تعالى وأسكنه في فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

وقد ترك بعده للأمة الإسلامية علماً نافعاً.

من مؤلفاته: قضايا الصحابة والتابعين، التاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، والأدب المفرد، والقراءة خلف الإمام، وبر الوالدين، وخلق أفعال العباد، وكتاب الضعفاء، والجامع الكبير، والمسند الكبير، والتفسير الكبير، وكتاب الأشربة، وكتاب الهبة، وأسامي الصحابة، وكتاب الوجدان، وكتاب المبسوط وكتاب الكنى، وكتاب الجامع الصحيح، وهو من أجل كتبه نفعاً وأعلاها قدراً[1].

---

[1] انظر: **تاريخ ابن كثير**، ج١١، ص٢٤، وما بعدها ومفتاح السنة، ص٢٨-٢٩، ومقدمة فتح البـــاري، ص١٩٢ وما بعدها.

## صحيح البخاري

أما صحيح البخاري فكانت هناك عوامل دفعته للقيام بتأليفه، فقد كانت دواوين السنة المؤلفة في عصره وما قبله كانت جامعة بين الصحيح والحسن والضعيف، فلم يكن في مستطاع الناظر فيها التميز بين الصحيح وغيره إلا إذا كان هذا الناظر من أهل الفن والخبرة التامة وقلة ما هم أولئك، كما لم يكن من السهل الإطلاع على الأحاديث الواردة في موضوع واحد من الأحكام الشرعية، لأن الهدف كان من تأليف مدونات الحديث جمع الأحاديث وحفظها فقط من غير مراعاة المناسبات في ترتيب الأحاديث وضم بعضها إلى بعض، إضافة إلى أن بعض أهل الحديث ورواته قد أهمل فقه الأحاديث، وما تدل عليه ألفاظها من المعاني والفوائد، بل اكتفى بمجرد الحفظ والرواية، مما جعل عجزه عن مناهضة أهل البدع والأهواء بالحجة ودحض آرائهم ومعتقداتهم بالبرهان، كما شاعت الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة فيما بين الناس عن طريق القصاص وجهلة المتصوفة الذين لا يميزون بين المقبول الصحيح والحسن والمرود الضعيف والموضوع من الأحاديث، فحركت هذه العوامل والأسباب مجتمعة أمير المؤمنين في الحديث وإمام المحدثين أبا عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري للقيام بجمع طائفة كبيرة من الأحاديث التي صحت أسانيدها وسلمت متونها من العلل مرتبة على أبواب الفقه والسير والتفسير...

ومما قوى عزمه للقيام بهذه المهمة الشاقة المضنية ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث إسحاق ابن راهويه، حينما قال لتلامذته: "لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال البخاري: فوقع في قلبي، فأخذت في جمع (الجامع الصحيح)، خرجه من ستمائة ألف حديث، و لم يخرج في الجامع إلا ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسند المتصل الذي توفر في رجاله العدالة، والضبط بأعلى درجاتهما، ومكث في تصنيفه ستة عشر عاماً، وما وضع فيه حديثاً إلا اغتسل قبله وصلى ركعتين.

ولما تم تأليفه عرضه على ثلاثة من أكبر علماء الحديث في عصره، الذين كانوا يحملون لقب أئمة المسلمين وأمراء المؤمنين في الحديث، وهم أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة[1].

وقد تلقى العلماء (الجامع الصحيح) بالقبول في كل عصر ومصر ومكان، وشهدوا له بالتفوق على كل ما سبقه من المصنفات، قال الذهبي في تاريخ الإسلام: وأما جامع البخاري الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، قال: فلو رحل الشخص لسماعه ألف فرسخ لما ضاعت رحلته.

وقد روى الحفاظ والأئمة عن البخاري أنه قال: جعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى، وما أدخلت فيه إلا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر حتى لا يطول.

أما قوله: "وما أدخلت فيه إلا صحيحاً" فمحمول على الأحاديث المسندة المتصلة، فإنها موضوع الكتاب، ومقصوده. وقد ذكر البخاري فيه عرضاً واستئناساً الموقوف والمعلق وفتاوى الصحابة والتابعين وآراء العلماء وليست هذه الأحاديث والآثار الموقوفة من موضوع كتابه وأصله، كما يؤكد هذه الحقيقة تسميته (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه).

أما عدد أحاديثه فقد ذكر الحافظ ابن حجر أن عدة ما فيه من الأحاديث بالمكرر (٧٣٩٧) سوى المعلقات والمتابعات والموقوفات، وبغير المكرر من المتون الموصولة (٢٦٠٢).

أما رواته فقد سمعه منه نحو تسعين ألفاً من أشهرهم: أبو عبدالله محمد بن يوسف الفربري المتوفى سنة (٣٢٠هـ) وكان سماعه للصحيح مرتين بفربر سنة (٢٤٨هـ) وببخارى سنة (٢٥٢هـ)، ومنهم إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي المتوفى سنة (٢٩٤هـ)، ومنهم حماد بن شاكر النسوي المتوفى حوالي (٢٩٠هـ)، ومنهم أبو طلحة

---

[1] انظر: محمد محمد أبو زهو، **الحديث والمحدثون**، ص ٣٧٨هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

منصور بن محمد البزدوي المتوفى سنة (٣٢٩هـ) وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه كما جزم به ابن مالولا وغيره[١].

## الإمام مسلم

هو الإمام الكبير حافظ الحفاظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ولد سنة (٢٠٤هـ)، وطلب الحديث صغيراً ورحل في طلبه إلى جميع محدثي الأمصار، فرحل إلى العراق والحجاز والشام ومصر وأخذ عن شيوخها ومن مشايخ البخاري وغيرهم. ولما ورد البخاري نيسابور في آخر أمره لازمه مسلم وأخذ عنه العلم وحذا حذوه. وقد روى عن مسلم جماعة كثيرون من أئمة عصره وحفاظه وفيهم طائفة من أقرانه، ومنهم أبو حاتم الرازي، وموسى بن هارون، وأحمد بن سلمة والترمذي وغيرهم، أجمعوا على جلالته وإمامته وعلو منـــزلته في السنة وحذقه فيها وتضلعه منها، ومن أكبر الدلائل على ذلك كتابه الصحيح الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده ما فيه من حسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان..

وقد أثنى عليه كثير من العلماء من أهل الحديث وغيرهم. وقد قال أحمد بن سلمة: سمعت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما. وقال إسحاق بن منصور لمسلم: لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين.

### مؤلفاته:

صنف مسلم في علم الحديث كتباً كثيرة، منها: كتابه الصحيح، ومنها: الكتاب المسند الكبير على أسماء الرجال، وكتاب الجامع الكبير على الأبواب، وكتاب العلل، وكتاب أوهام المحدثين، وكتاب التمييز، وكتاب من ليس له إلا راوٍ واحد، وكتاب

---

[١] انظر: مقدمة **فتح الباري**، ج١، ص٤، خطبة الكتاب ومفتاح السنة، ص٣٩ وما بعدها.

طبقات التابعين، وكتاب المخضرمين وغير ذلك، توفي رحمه الله بعد حياة حافة بالعطاء للمسلمين من علمه بنيسابور سنة (٢٦١هـ) عن سبعة وخمسين عاماً[١].

## صحيح مسلم

أما ما حمل مسلماً على القيام بتأليف صحيحه فأمران:

٣. جمع طائفة من الأحاديث الصحيحة المتصلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشتملة على أحكام الدين وسننه وغير ذلك على وجه يقربها إلى الباحثين في ميدان الفقه الإسلامي وغيره، وذلك لأن المصنفات في عصره كانت صعبة المأخذ ممزوجاً فيها الصحيح بغيره، وصحيح البخاري المؤلف من قبله وإن كان قد رتبه على الأبواب إلا أنه ما زال الكشف فيه من الصعوبة بمكان لخفاء تراجمه ودقة وضعه على من ليسوا من أهل الفن.

٤. رأى مسلم رحمه الله ما كان من الزنادقة والقصاص وجهلة المتصوفة في خداع العامة عن طريق الأحاديث الموضوعة، فأراد أن يجذب العامة من الظلمة إلى النور ويقدم كتاباً في الصحاح من أحاديث رسول الله تطمئن قلوبهم إليها، من هذا كانت همة مسلم متوجهة إلى تجريد الأحاديث الصحاح من غير تعرض للاستنباط ليكون سائغاً عند الخاصة والعامة، وليصرف العامة عن الاستماع إلى المناكير التي يثها من نصبوا أنفسهم محدثين كالقصاص المتصوفة وقد تلقته الأمة بالقبول كصحيح البخاري[٢].

وقد اشتمل صحيح مسلم على (٤٠٠٠) من الصحاح من غير المكرر، وبالمكرر على (٧٢٧٥).

وقد سلك مسلم في صحيحه طريقة حكيمة جعلته سهل التناول، فهو يجمع

---

[١] انظر: **تهذيب الأسماء وتاريخ** ابن كثير، ج١١، ص٣٢.

[٢] انظر: أبو زهو، **الحديث والمحدثون**، ص٣٩ وما بعدها.

الأحاديث المناسبة في مكان واحد، ويذكر طرق الأحاديث التي ارتضاها ويورد أسانيدها المتعددة وألفاظها المختلفة مع إيجاز في العبارة وترتيب حسن.

ومن عجيب ما نسمع اليوم مقولة لبعض المتخصصين في الحديث من المسلمين المتأثرين بكتابات المستشرقين حول الحديث النبوي الشريف، وهي: أن علماء الحديث ونقاده قد جاملوا البخاري ومسلماً في أحاديث صحيحيهما، وتعني كلمة المجاملة في عرف القوم ببساطة سكوتهم عن أحاديثهما، وعدم الدخول في نقدها كما ينبغي، وإخفاءهم، حقيقة أمر هذه الأحاديث من ضعف أو وضع، وما شابه ذلك، احتراماً لمكانتهما لدى علماء المسلمين من محدثين وفقهاء وأصوليين.

إنها لمقولة تبعث على الدهشة والعجب العجاب لدى المنصفين المطلعين على سير علماء الحديث وجهابذته ونقاده، حيث من يرجع إلى سير هؤلاء العلماء الأعلام يجدهم أنهم لم يكونوا يوماً ما مجاملين أو مساومين على حساب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنه دين، إنهم لم يجاملوا الخلفاء والحكام المستبدين في إبداء الحق وقول الحقيقة فيما يتعلق بالدين، فكيف يجاملون الإمام البخاري والإمام مسلماً على ما في كتابيهما من أحاديث؟!

إنهم قد تناولوا أحاديثهما بالنقد الدقيق والفحص الشامل لكل من أسانيدها ومتونها أكثر من أحاديث أي كتاب آخر من كتب الحديث، على مكانتهما بين تلك الكتب، ومع تشددهما في ميدان النقد من كل الجوانب، حيث انتقدت عليهما أحاديث من جهة السند، فعلماء الحديث لم يجاملوا أحداً على حساب الحديث الذي هو دين حيث ينبغي الحيطة والحذر مهما كانت منـــزلته في الفضل والعلم والجاه والسلطان، بل اتبعوا في نقدهم سبيل العثور على الحق لاتباعه، والحق أحق أن يبحث فيعلم فيتبع، فكانوا يعرفون الرجال بالحق، ولا يعرفون الحق بالرجال، إنهم أخلصوا النية لله في طلب الحق فكانوا أهل الحق، وأهل الحق يستدلون ثم يعتقدون، و لم يكونوا من أهل الأهواء الذين يعتقدون ثم يستدلون ولا يرجعون عن باطلهم الذي اعتقدوه

وتمسكوا به وإن لاح لهم أقوى الأدلة على بطلان مدعاهم كما هو عليه الحال اليوم عند كثير من المتخصصين في الدراسات الحديثية خصوصاً والإسلامية عموماً. إن كل حديث في الصحيحين قد أجرى عليه علماء الحديث ونقاده الفحوصات الدقيقة عشرات المرات في مختبراتهم النقدية الحديثية، وإن علماء المسلمين على اختلاف طبقاتهم، وتباين مذاهبهم لم يعنوا بكتاب بعد كتاب الله تعالى عنايتهم بصحيح البخاري من السماع والرواية والضبط والكتابة وشرح أحاديثه وتراجم رجاله، واختصاره وتجريد أسانيده، وقال الحافظ ابن حجر: ذكر الفربري المتوفى سنة ٣٢٠هـ أنه سمعه منه تسعون ألفاً[١].

أما شروحه المخطوطة والمطبوعة فقد بلغت واحداً وسبعين شرحاً حسب إحصاء الشيخ عبدالغني عبدالخالق، وحسب إحصائه أيضاً بلغت التعليقات والمختصرات وما جرى مجراها أربعة وأربعين تعليقاً ومختصراً ما بين مخطوط ومطبوع[٢].

وهكذا كانت عناية العلماء بصحيح مسلم فتناولوا أحاديثه بالنقد الدقيق والفحص الشامل لأسانيدها ومتونها وانتهوا من كل ذلك بالحكم عليها بالصحة، فلم يهتم العلماء بكتاب بعد كتاب الله اهتمامهم بالصحيحين، وقد بدأت هذه العناية بهما وإجراء النقد على أحاديثهما في وقت مبكر حيث ظهر في القرنين الرابع والخامس الهجريين كتب تراجم رجالهما، وكتب الجمع بينهما، وكتب الاستخراج عليهما وغير ذلك. فلم يجامل العلماء الإمامين الجليلين، وهل كانا من الخلفاء أو الأمراء حتى يحلو لقائل هذه المقولة إلصاق هذه التهمة -تهمة المجاملة- بعلماء الحديث؟!

إنها مقولة تتضمن إسقاط عدالة علماء الحديث المعاصرين للإمامين، أو من جاء بعدهما لأن إخفاء حقيقة تلك الأحاديث الواردة فيهما من قبل علماء الحديث يعني

---

[١] انظر: **هدي الساري**، ص٤٩١-٤٩٢.

[٢] انظر: عبدالغني عبدالخالق، **الإمام البخاري وصحيحه**، ص٢٢٨-١٩٢.

كتمان علم متعلق بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكتمان العلم من الكبائر المسقطة للعدالة، فأي بهتان وأية فرية تحويها هذه المقولة الظالمة؟! إنها لمقولة تهدف إلى محاولة التشكيك في صحة كل الأحاديث الواردة فيهما لا التشكيك في بعضها كما زعم جولدتسيهر.

ومما يدحض هذا الإدعاء من أساسه ويكشف هذا الافتراء من كل جوانبه، ويرفع الستار عن سوء نية أصحابه، أن الإمام البخاري في حياته لم يجامله علماء الحديث حينما ذاع صيته في الآفاق لاختبار ضبطه وحفظه وإمامته في الحديث حينما دخل إلى سمرقند واجتمع بأربعمائه من علماء الحديث، فجعلوا متون الأحاديث على غير أسانيدها، وخلطوا في الأسانيد فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، ثم قرءوها على البخاري (يقصدون امتحانه) فرد كل حديث إلى إسناده، وقوم تلك الأحاديث والأسانيد كلها، ولم يقدروا أن يأخذوا عليه سقطة في إسناد ولا متن، وكذلك فعل العلماء في بغداد نفس الشيء[1]، فأذعن العلماء له بالفضل والسبق، وأقر الممتحنون جميعاً بإمامته وتفوقه على أهل عصره، فاستحق بجدارة لقب إمام المحدثين وأمير المؤمنين في الحديث.

فإذا لم يجامله علماء الحديث في حياته فكيف يجاملونه بعد مماته؟!

إنها لمقولة تناقض ما أجمعت عليه الأمة ممثلة في علمائها على صحة جمهور أحاديثهما، وقد اتفق المحدثون على أن البخاري ومسلماً مقدمان على أهل عصرهما، ومن بعدهم من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح من غير الصحيح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ويفترق صحيحاهما عن غيرهما من كتب الحديث في كون ما فيها من الأحاديث صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه للعمل بمقتضاه، بل يجب العمل به مطلقاً، أما ما كان

---

[1] انظر: **تاريخ ابن كثير**، ج١١، ص٢٤ وما بعدها ومقدمة فتح الباري، ص١٩٢.

في غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه، وتتوفر فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما، إجماعها على أنه مقطوع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم، كما ذكر ذلك ابن الصلاح في مقدمته، حينما رد على ما ذهب إليه النووي من أن أحاديث الصحيحين التي لم تتواتر ثابتة بالظن لا بالعلم بقوله: هذا الذي ذكره الشيخ خلاف ما قاله المحققون والأكثرون.

وقد انحاز إلى كل واحد من ابن الصلاح والنووي طائفة من العلماء، ففريق يرجح كلام ابن الصلاح في أنها ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم بطريق العلم النظري، وفريق يرجح كلام النووي في أنها ثابتة بطريق الظن، فالفريقان متفقان على صحتها ووجوب العمل بها.

وقد عقب ابن حجر رحمه الله على مذهبيهما في المسألة قائلاً: ما ذكره النووي مسلم من جهة الأكثرية، أما المحققون فلا، فقد وافق ابن الصلاح أيضاً المحققون.

وقال ابن حجر في شرح النخبة: الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم خلافاً لمن أبى ذلك، ثم قال: وهو أنواع: منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر، فإنه احتفت به قرائن منها: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر[1].

إنها بحق لمقولة ظالمة، فيها إلصاق تهمة باطلة وهي تهمة المجاملة بعلماء الحديث ونقاده، بل بهتان بين وشهادة زور باطلة في حقهم وهم براء من هذه التهمة، كما أنها تهدف إلى الحط من منـــزلة الشيخين في هذا الفن، ومنـــزلة صحيحيهما اللذين يعدان أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى، كما أنها تستهدف قبل كل شيء إفقاد الثقة بأهم مصدر تشريعي بعد كتاب الله تعالى وهو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

[1] انظر: محمد محمد أبو زهرة، **الحديث والمحدثون**، ص٣٩٧.

إن الذين تولوا حفظ حديث رسول الله وروايته في كل عصر وفي كل مصر إنما كانوا عدولاً مخلصين لدينهم قبل كل شيء، و لم يعرفوا المجاملة على حساب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يمكن بأي حال قياسهم على غيرهم في عصرنا ممن يجاملون ويتملقون لتحقيق مصالح ومكاسب دنيوية فانية حتى ولو على حساب دينهم، أما أولئك العلماء الأعلام والأتقياء الزهاد من المحدثين فكانوا يتطلعون إلى ما هو أسمى من هذه المصالح، كانوا يتطلعون بأعمالهم إلى رضا الله وكسب الفوز يوم القيامة باتباع كتابه وسنة رسوله في الدنيا.

فقد كانوا كما أمر الرسول عليه الصلاة والسلام أن يكونوا بقوله: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

## خاتمة

أخيراً ليعلم الذين يدعون إلى نبذ السنة أو يحاولون تشويهها أو تعطيل دورها التشريعي، ليعلم هؤلاء جميعاً علم اليقين أن الله تعالى قد وعد ـــ ووعده هو الحق ـــ بحفظ كتابه من المعتدين والمتلاعبين والمحرفين، وكذلك وعد بحفظ سنة نبيه المقامة من كتابه مقام الشرح والبيان، وذلك في قوله الحق: "إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون" الذي يدل على تعهده سبحانه بحفظ القرآن الكريم بدلالة المطابقة، ويدل على حفظ السنة المبينة بدلالة التضمن والالتزام، لأن حفظ "المبيَّن" الذي هو القرآن يستلزم حفظ "المبيِّن" الذي هو سنة رسوله. فيدخل هذا في جملة الحفظ الذي وعد الله به. حيث إن الحفظ له مظهران: مظهر مادي وهو حفظ الألفاظ والآيات والسور من أن تنسى أو تحذف أو تبدل، ومظهر معنوي: وهو حفظ المعاني والدلالات من أن تحرف أو تمسخ وتشوه، والكتب السماوية الأخرى لم يتكفل الله بحفظها، بل استظهرها أهلها فلم يحفظوها، فتعرضت إلى ما تعرضت له من تحريف لفظي بتبديل ألفاظها بأخرى أو إسقاطها، وتحريف معنوي بتأويلها بما يبعدها عن مراد الله تعالى منها.

أما القرآن فقد حفظه الله تعالى من كلا التحريفين، وكان البيان النبوي بالسنة من تمام حفظ الله لكتابه، وتصديقاً لوعده الحق حين قال: "ثم إن علينا بيانه".

وقد أثبت التاريخ صدق ذلك فحفظ الله سنة نبيه كما حفظ كتابه الكريم، حيث قيض الله لسنة نبيه في كل عصر حراساً أيقاظاً أتقياء بررة يحملون علم النبوة وميراث الرسالة يورثّونه للأجيال جيلاً بعد جيل.

بهذا حفظ الله سنة نبيه من كل اعتداء وعدوان وحملات ظالمة، وستبقى محفوظة بعناية الله تعالى وحفظه ناصعة الجبين واضحة المحجة ظاهرة الحجة، داعية إلى الحق والهدى نابذة للضلالة والغي والعمى رغم أنوف الغاوين والمضللين من المستشرقين وتلامذتهم من المسلمين، حيث إن الرأي العام الإسلامي ـــ ولله الحمد ـــ لا يزال سليم العقل، صحيح الفكر، راسخ العقيدة، لا يخدع بالأضاليل ولا ينقاد بالأكاذيب والأباطيل.

# قائمة المصادر والمراجع

عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، **أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها**، (دمشق-بيروت: دار القلم، ط٢، ١٤٠٠هت-١٩٨٠م).

**أصول الشريعة المحمدية**، جوزيف شاخت.

محمد أبو رية، **أضواء على السنة المحمدية**، (مصر: مطبعة دار التأليف، ط١، ١٣٧٧هت-١٩٥٨م).

إدوارد سعيد، **الاستشراق**، ترجمة كمال أبو ديب، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨١م).

جب، **بنية الفكر الديني في الإسلام**، ترجمة الدكتور عادل العوا، (مطبعة دمشق).

السيوطي، **تدريب الراوي شرح تقريب النووي**، ص٤٢-٤٤، ط١، (مصر).

عبد الغني عبد الخالق، **حجية السنة**، (شتوتفارت-ألمانية الغربية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي).

مصطفى أحمد الزرقا، **الحديث النبوي**، (مطبعة الجامعة السورية ط٢، ١٩٥٦م).

محمد أبو زهو، **الحديث والمحدثون**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

محمد محمد حسين، حصوننا مهددة من داخلها، (بيروت: دار الإرشاد، ١٩٧١م).

دائرة **المعارف الإسلامية**، الترجمة العربية، المجلد الثاني.

**الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية**، رودي بارت، ترجمة: مصطفى ماهر (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٧٠م).

محمد مصطفى الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، (الرياض: شركة الطباعة العربية، ط٣، ١٤١٠١هـ-١٩٨١م).

سالم علي البهنساوي، **السنة المفترى عليها**، (دار البحوث العلمية، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م).

مصطفى السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر).

أجناس جولد زيهر، **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ترجمة: محمد يوسف وعلي حسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الحق (مصر: مطابع دار الكتاب العربي، ط٢).

**علماء الغرب يقولون**: دمروا الإسلام وأبيدوا أهله، جلال العالم، ط٢.

عباس محمود العقاد، **ما يقال عن الإسلام**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٦م).

**المدخل إلى الفقه الإسلامي**، جوزيف شاخت.

محمد بهاء الدين حسين، **المستشرقون والحديث النبوي**، (عمان: دار النفائس، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

جلال الدين السيوطي، **مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة**، تحقيق ودراسة مصطفى عاشور (القاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

**مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية**، (مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض- السعودية).

يوسف العظم، **المنهزمون**، (دار القلم: دمشق-بيروت، ط٢).

Ignas Goldziher, *The original of Muhammadian Jurisprudince*, Oxford, 1959.

Shacht, Joseph, *Introduction to Islamic Law*, Oxford, 1964.

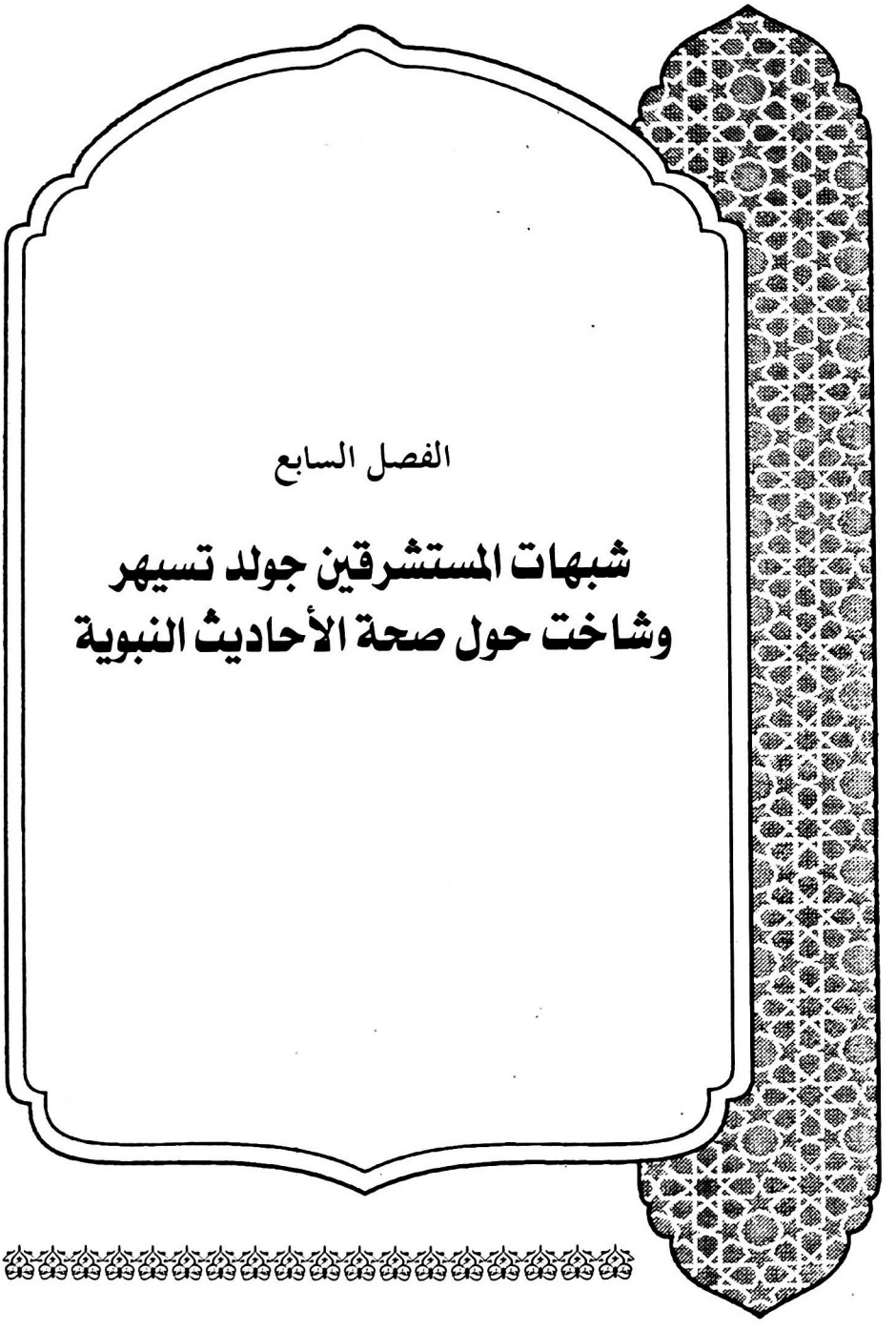

الفصل السابع

# شبهات المستشرقين جولد تسيهر وشاخت حول صحة الأحاديث النبوية

## الفصل السابع

# شبهات المستشرقين جولد تسيهر وشاخت حول صحة الأحاديث النبوية

### مقدمة: النَّيْل من الحديث

لما كانت الطريقة موصدة أمام أعداء الإسلام، و لم يستطيعوا النيل من القرآن لبلوغ أمنيتهم، هرعوا إلى الحديث محاولين النيل منه بالدس فيه، أو التقليل والحط من شأنه سالكين سبلاً مختلفة لانكار الحديث جملة بعد التشكيك فيه، فادعى بعضهم أن الحديث أهمل بعد الرسول صلى الله عليه وسلم أكثر من قرنين إلى أن جمعه بعض المصنفين في كتب السنن في القرن الثالث الهجري، فلم يحفظ مثل القرآن منذ ظهور الإسلام، ولهذا تسرب إليه الوضع، فأصبح من الصعب تمييز الصحيح من الموضوع... يقول المستشرق مكسيم رودنسون[1]: ليس من النافل أن نلح على أن المؤرخ لا يستطيع أن يعتبر أن روايات الحديث ممثلة لتفكير الرسول إلاّ في أحوال محدودة... ثم يستطرد قائلاً: مع أن الواقع لما نعرفه هو أن هذه الروايات قد دونت على الورق بعد الرسول بقرنين أو ثلاثة قرون، وأن التاريخ الإسلامي مر بمرحلة لم تكن تعطي هذه السيرة كبير ثقته.[2]

وادعى بعض المستشرقين أن جانباً من الحديث قد وضعه الفقهاء ليدعموا مذاهبهم الفقهية، وادعى آخرون أن الحديث إنما تضمن أحكاماً مؤقته لعصر النبي،

---

[1] **مستشرق فرنسي** ولد عام ١٩١٥م من أساتذة الدراسات العليا بباريس، ثم صار مديرها، من آثاره مباحث في فن الطبخ عند العرب، انظر العقيقي جـ١ ص٣٢٨.

[2] انظر: **الإسلام والرأسمالية**، مكسيم رودنسون ص٤٦ وما بعدها.

وأصبح الآن عديم الجدوى، وقد تسربت هذه الفكرة إلى بعض البلاد الإسلامية، وأخذت شكلاً منظماً، فظهرت في الهند جماعة تنادي بعدم الاحتجاج بالحديث، سمت نفسها ((أهل القرآن)) وألفت كتباً ورسائل كثيرة لنشر أفكارها، ففي رأي هؤلاء جميعاً أن الحديث لم يعد صالحاً لأن يكون مصدر تشريع، وأنه يتعين لفهم الإسلام الاكتفاء بالقرآن. فالحديث قد تعرض ولا يزال يتعرض إلى حملات مكثفة، وهجمات ظالمة، وافتراءات متنوعة، تستهدف إبعاد هذا المصدر التشريعي الهام، وهذا المعين الفياض للأخلاق والآداب في مجال الاحتجاج والاقتداء.

وقد كان للمستشرقين في العصر الحديث دور كبير في إثارة الشبهات المختلفة حول الحديث النبوي، وأول مستشرق قام بمحاولة واسعة للتشكيك في الحديث النبوي هو المستشرق ((إجناس جولد تسيهر)) الذي يعده المستشرقون أعمق العارفين بالحديث النبوي الشريف، فيقول عنه كاتب مادة ((الحديث)) في دائرة المعارف الإسلامية: إن العلم مدين ديناً كبيراً لما كتبه ((جولد تسيهر)) في موضوع الحديث[1] فعلى الرغم من أن المستشرقين قد أمضوا كثيراً من الوقت في الدراسات الأدبية والتاريخية وغيرهما من الدراسات لكن توجههم إلى دراسات الأحاديث النبوية لم يأت إلاّ في وقت متأخر نسبياً، ولعل أول محاولة لها أهميتها في هذا المجال هي ما قام به فعلاً جولد تسيهر الذي نشر نتيجة بحث له سنة ١٨٩٠م بعنوان ((دراسات إسلامية)) باللغة الألمانية، وأصبح كتابه في دائرة الاستشراق منذ ذلك الوقت حتى الآن ((إنجيلاً مقدساً)) يهتدي به الباحثون[2] وقد كان تأثير جولد تسيهر على مسار الدراسات الإسلامية الاستشراقية أعظم مما كان الذي من معاصريه من المستشرقين، فقد حدد تحديداً حاسماً اتجاه وتطوير البحث في هذه الدراسات.

---

[1] انظر: **دائرة المعارف الإسلامية المجلد السابع مادة الحديث**، الترجمة العربية ص٣٣٣.

[2] انظر: محمد مصطفى الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، جـ١، المقدمة، ي، شركة الطباعة العربية، السعودية، الرياض ط٣، ١٤٠٢هـ.

وبعد مضي ستين عاماً على نشر ذلك الكتاب، جاء دور البروفسور جوزيف شاخت حيث أمضى أكثر من عشرة أعوام في البحث والتنقيب في معادن الأحاديث الفقهية، ثم نشر نتيجة بحوثه في كتابه ((أصول الشريعة المحمدية)) وكانت خلاصة ما وصل إليه من نتائج في هذا الكتاب أن ليس هناك حديث واحد صحيح، وبخاصة الأحاديث الفقهية، فهو أول مستشرق يأتي بنظرية جديدة متكاملة ولو خيالية حول الحديث والتشريع الإسلامي، وصار هذا الكتاب منذ صدوره ((انجيلاً ثانياً لعالم الاستشراق، وقد فاق شاخت سلفه جولد تسيهر في هذا الميدان، حيث غيّر من نظرته التشكيكية في صحة الأحاديث إلى نظره متيقنة في عدم صحتها، وقد ترك كتابه هذا أثراً عميقاً في تفكير دارسي الحضارة الإسلامية.

حتى تنبأ له المستشرق جب قائلاً: إنه – أي كتاب شاخت – سيكون في المستقبل أساساً لكافة الدراسات عن الحضارة الإسلامية والتشريع وعلى الأقل في الغرب.[1]

وقد نال هذا الكتاب إعجاب الأكاديميين الغربيين، وبخاصة المستشرقين منهم، فأثرت نظريات شاخت في جميع المستشرقين في دائرة الدراسات الإسلامية منهم على سبيل المثال وليس الحصر: ((أندرسون)) و((روبسون)) و((وفيز جرالد)) و((كولسون)) و((بوزورث)) كما تركت تأثيراً على من تثقف من المسلمين بالثقافات الغربية أيضاً.

بعد هذين الكتابين كتاب جولد تسيهر ((دراسات إسلامية)) وكتاب شاخت ((أصول الشريعة المحمدية)) لم ينشر عن الحديث النبوي بأقلام المستشرقين في غضون ثلاثة أرباع القرن العشرين الأخيرة إلاّ عدة مقالات أو كتب عالجت موضوع الحديث من بعيد.

---

[1] انظر: محمد الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدونيه**، شركة الطباعة العربية، السعودية، الرياض، ط٣، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، المقدمة.

ويتضح من خلال متابعة دراسات المستشرقين الحديثية – أعني المغرضين منهم – أن الباعث لهم على توجيه سهام الطعن إلى الحديث يعود أساساً إلى أنهم أدركوا أن الحديث النبوي هو الذي جعل من الإسلام ديناً شاملاً كاملاً متناولاً كل جوانب الحياة في كل زمان ومكان من خلال دراساتهم عن الحديث، فبحثوا عن السبل لهدمه، فوجدوا أيسر وسيلة التشكيك فيه، أو ادعاء أن أكثره مختلق، وذلك هو المنهج الذي تبناه جولد تسيهر وسار عليه خلفه شاخت.

إنّ من المؤسف حقاً، والغريب في الوقت نفسه أن نرى انخداع بعض المسلمين المثقفين بدراسات المستشرقين حول الحديث النبوي، فنراهم ينبهرون بها لتوهمهم التزام أصحابها بالموضوعية والحياد والإنصاف في البحث طلباً للحقيقة، فافتتنوا بأبحاثهم مع ما يرون من كراهية أصحابها لرسولهم، والدين الذي جاء به، وتعصبهم ضده، وجهلهم أو تجاهلهم بحقيقة سيرته من أجل أهداف في أنفسهم، وبذلك جاءت كتابات هذا الفريق من تلامذة المستشرقين حول الإسلام عموماً وسيرة الرسول وحديثه خصوصاً لا تقل بل أكثر من كتابات المستشرقين المغرضين إثارة للشبهات، وتشكيكاً في مصادر الشريعة الإسلامية، وربما يجد المرء من بين أفراد هذا الفريق من تجاوز المستشرقين في مزاعمهم وإدعاءاتهم الباطلة وبخاصة حول الحديث النبوي، ومما لا شك فيه أن خطورة هؤلاء المسلمين الذين ساروا في كتاباتهم على مناهج المستشرقين أكبر على المسلمين من المستشرقين أنفسهم ويأتي مكن هذه الخطورة من كونهم مسلمين متخصصين في الدراسات الحديثية خصوصاً والإسلامية عموماً، ويروجون أفكار المستشرقين بين المسلمين وكأنها من نتاج عقولهم وثمرة تفكيرهم لذا ينبغي كشف اللثام عن وجوههم، وإبرازهم على حقيقتهم حتى لا ينخدع بهم المسلمون، ويقعوا في شباكهم، فتفسد عقائدهم، وتتحقق بذلك أحلام المستشرقين المغرضين في النيل من الإسلام وشريعته.

ولعل أهم الأسباب التي جعلت هؤلاء أتباعاً للمستشرقين في كتاباتهم هي:

١-جهلهم بحقائق التراث الإسلامي، وعدم اطلاعهم عليه من ينابيعه الصافية الأصيلة.

٢-انخداعهم بالاسلوب العلمي الذي يدعيه المستشرقون المغرضون في كتاباتهم عن الإسلام زوراً وبهتاناً.

٣-رغبتهم في الشهرة، والتظاهر بالتحرر الفكري من ربقة التقليد كما يزعمون.

٤-وقوعهم تحت تأثير ((أهواء)) و ((انحرافات)) فكرية لا يجدون مجالاً للتعبير عنها إلا بالتستر وراء أولئك المستشرقين.

## شبهات جولد تسيهر حول الحديث النبوي

تتلخص شبهات جولد تسيهر في بحثه عن الحديث النبوي فيما يأتي:

١- جاء أكثر الحديث نتيجة لما طرأ على المجتمع الإسلامي من تطور في المجال السياسي والاجتماعي، وأن لرجال الإسلام القدامى من الصحابة ومن بعدهم يداً في الوضع والتزوير[١]، ويقول:

"إن المسلمين لما فتحوا البلدان حكموا بما فيها من تقاليد وقوانين بعد أن حرروا هذه التقاليد والقوانين، فأضفوا عليها من عندهم صبغة دينية، ثمَّ جعلوها أحاديث شريفة نسبوها إلى نبيهم".[٢]

ويقول" ليس صحيحاً ما يقال أن الحديث وثيقة للإسلام في عهده الأول: عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جهود المسلمين في عصر النضوج.[٣]

إن هذه الادعاءات واضحة البطلان إذا ما عرفنا أن المسلمين منذ القرون الأولى ومن عهد الصحابة كانوا يتثبتون في قبول الحديث، لأنهم عرفوا منزلة الحديث وتمسكوا به، فتتبعوا آثار الرسول صلّى الله عليه وسلّم بمنتهى الحيطة والحذر،

---

[١] انظر: جولد تسيهر، **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ص٤٩-٥٠.

[٢] انظر: **المصدر السابق**، ص٤٧.

[٣] انظر: **ن** علي حسن عبد القادر، **نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي**،ص١٢٧.

واحتاطوا في رواية الحديث، وتشددوا في ذلك خشية الوقوع في الخطأ بزيادة فيه أو نقصان، ولهذا آثروا الاعتدال في الرواية. يقول ابن قتيبة: وكان عمر رضي الله عنه أيضاً شديداً على من أكثر من الرواية، يريد بذلك أن لا يتسع الناس فيها، ويدخلها الشوب، ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والجاهل الذي خف إيمانه، وكان كثير من جلة الصحابة وأهل الخاصة برسول الله صلّى الله عليه وسلّم كأبي بكر والزبير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب يقلون الرواية عنه.[١]

فالصحابة ومن بعدهم لم يفرطوا إطلاقاً في ضرورة التدقيق الذي لا حد له في الرواية، فكانوا يتتبعون الكذابين والوضاعين، وعرفوا الأحاديث الصحيحة والموضوعة، فالقرآن هو الذي وضع أمامهم أهم قاعدة من قواعد النقد، إذ يقول "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا"، فقاوموا ظاهرة الوضع بطرق متناهية في الدقة، وجهود مضنية واحتاطوا في قبول الرواة، لأنهم كانوا يرون حديث رسول الله ديناً فلم يأخذوه إلاّ من الثقات.

٢- بعد الزمان والمكان من عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سمح لأصحاب المذاهب المختلفة انتحال الأحاديث لتدعيم مذاهبهم في مختلف النواحي العقدية أو الفقهية أو السياسية حتى في باب العبادات بأحاديث ظاهرها سليم لا شائبة عليه.[٢]

لا ينكر أحد أن هناك كثيراً من الأحاديث المختلقة المنسوبة إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مع أنه لا أصل لها، وأن هذا الأمر لم يكن خافياً يوماً ما على علماء المسلمين في مختلف العصور، فالذين استجازوا الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من أهل الأهواء والفرق الضالة لا يعني ذلك قط أن أصحاب المذاهب الفقهية والعقدية والسياسية اختلقوا أحاديث دعماً لمذاهبهم، فالاختلافات الفقهية بين الصحابة أو الفقهاء بعدهم لم

---

[١] عبد الله بن مسلم بن قتيبة، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق محمد زهري النجار، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م، ص٣٩

[٢] انظر: **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ص٤٧.

يكن مبعثها هوى في النفس أو التعصب في الرأي، وإنما الاختلاف كان في فهم الأحكام التي تخص الفروع دون الأصول من نصوص القرآن والسنة.

٣- الأحاديث الواردة في الكتب الستة كانت مبعثرة، ورأى جامعوها صحتها كالبخاري ومسلم وغيرهما.[١]

يتضح بطلان هذا الادعاء إذا ما عرفنا أن علماء القرن الثالث ومنهم أصحاب الكتب الستة كانوا قد اتجهوا إلى اختيار ما اختاروا من الأحاديث من الكتب التي قد دونت قبلهم، ومما كان محفوظاً لدى مشايخهم من أصحاب كتب الجوامع والمسانيد المعتمدة، بعد النقد الدقيق.

٤- ومما جاء عن جولد تسيهر من محاولة التشكيك في صحة أحاديث صحيح البخاري ومسلم وسائر الكتب الستة قوله: ومع أن الكتب الستة لها قيمة عظيمة، فإنه لم يعتبر من النقائص في شيء أن يستباح نقد ما ورد فيها من الأحاديث نقداً حراً، تلك الأحاديث التي لم ينعقد الإجماع على صحتها، وإن كانت واردة في الكتب الصحاح، ولهذا نجد مثلاً أن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ=٩٩٥م صنف كتاباً دلل فيه على ضعف مائتي حديث أوردها البخاري ومسلم.[٢]

كذب آخر من نوع آخر جاء في كلام جولد تسيهر، فالدارقطني لم يضعف أحاديث صحيحي البخاري ومسلم، وإنما علل أحاديث فيهما خرجت على شرط الشيخين، وهو اختيار أعلى درجات الصحة في الإسناد، ولا يلزم من خروج الحديث على شرط الشيخين ضعفه فهناك المئات إن لم أقل الآلاف من الأحاديث خارجة على شرط الشيخين وهي صحيحة.

---

[١] انظر: **المصدر السابق**، ص٥٠.

[٢] انظر: مادة الحديث، **دائرة المعارف الإسلامية**، المجلد السابع، ص٣٤٣. والقصد

ولم يتفق المحدثون على ضعف أي حديث في هذين الكتابين، بل اتفقوا على أن البخاري ومسلماً مقدمان على أهل عصرهما ومن بعدهم من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح من غير الصحيح، كما اتفقوا على صحة جمهور الأحاديث الواردة في صحيحيهما.

## شبهات المستشرق شاخت حول الحديث النبوي

وتتلخص شبهات شاخت الواردة في كتابيه " أصول الشريعة المحمدية" و"المدخل إلى الفقه الإسلامي" في النقاط التالية حول الحديث:

١- السند جزء اعتباطي في الأحاديث، وأن الأسانيد تطورت على يد الأحزاب المختلفة التي أرادت أن تنسب نظرياتها إلى أشخاص مرموقين من القدماء... وكانت الأسانيد كثيراً ما لا تجد أقل اعتناء.[١]

هكذا يبدو أن شاخت وقع في أول خطأ منهجي حينما أقدم على دراسة قضية الإسناد في كتب الفقه التي لا تصلح لمثل هذه الدراسة، حيث إن اختيار مادة علمية من كتب الفقه كالإسناد من شأن ذلك عدم الوصول والحصول على الحقيقة المبحوث عنها، والخروج منها بأفكار مشوشة لا تبعث على الاطمئنان العلمي وسلامة النتائج، إذ الاعتناء بالأسانيد والمتون ليس من وظيفة الفقهاء في كتبهم، بلْ من وظيفة المحدثين أصحاب الاختصاص، لأن الفقهاء همهم استنباط الأحكام والمسائل من الأحاديث بعد ثقتهم بمدى حجيتها، وصحتها لما ذهبوا إليه، لذا فكثيراً ما نجد الفقيه يكتفي بأدنى إشارة إلى الحديث.

أما كتاب "الموطأ" للإمام مالك من رواية الإمام محمد بن حسن الشيباني، وكتاب "الأم" للإمام الشافعي، هذه الكتب التي اعتمدها شاخت في دراسة الأسانيد، فهي على الرغم من عنايتها بوصل أسانيد أغلب مادتها، فإنها أقرب ما تكون إلى الفقه

---

[١] شاخت، **أصول الشريعة المحمدية**، ص ٤، ١٦٣. *The original of Muhammadan Jurisprudence*, Oxrord, 1959.

منها إلى الحديث، فهي غير كافية لمثل هذه الدراسة، ونتيجة هذه الدراسة فيها لا تصدق على الكتب الحديثية، وخاصة كتب الحديث المعتمدة في هذا المجال.

٢- المحدثون أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه [١]. ويقول: إنه نادى بالعودة إلى النقد العميق في دراسة الأحاديث، وإنه وصل إلى النتيجة الآتية: إن جزءاً هاماً من سيرة النبي عن الفترة المدنية كما يظهر في كتابات النصف الثاني من القرن الثاني الهجري يرجع في أصله إلى عهد قريب جداً من الكتابة، وليس له أي قيمة تاريخية، إذ بعد مضي قرن ونصف على وفاة النبي تقريباً ما بقي في ذاكرة الجماعة إلا تصور غامض مبهم عن نبيهم، وبالرغم من هذا بذلت الجهود لسد النواقص، وأضيفت الرتوش والألوان، ورتبت المواد ترتيباً منهجياً، وصيغت بشكل الأحاديث مع إضافة الأسانيد، وكان كل ذلك في القرن الثاني الهجري. [٢]

إن ما ذكره شاخت في نتيجة الدراسة التي توصل إليها بخصوص الأحاديث التي تناولت سيرة الرسول الكريم صلّى الله عليه وسلّم، أمر متوقع منه، ويحلو له رفض صحة أحاديث السيرة كرفضه صحة الأحاديث الفقهية بقوله: من الصعوبة اعتبار حديث ما من الأحاديث الفقهية صحيحة النسبة إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم. [٣]

إن هذه النتيجة الخاطئة التي توصل إليها شاخت جاءت نتيجة للخطأ المنهجي الذي وقع فيه، باتباعه منهجاً غير علمي في دراسته هذه، وذلك لأنه ينظر إلى الوقائع الإسلامية وحقائقها بالمعيار الخاص بالمستشرقين الذين يستعملونه خصيصاً لقلب كلّ الحقائق المتعلقة بالإسلام ورسوله وتاريخه، وذلك مما يجعلهم يتوصلون في دراساتهم إلى نتائج بعيدة عن عالم الواقع، كهذه النتيجة التي توصل إليها شاخت، فكان لزاماً على شاخت لو أراد البحث عن الحقيقة العلمية في دراسته هذه ألا يستغني عن ذكر موقف المسلمين ونظرتهم

---

[١] انظر: مادة الأصول، **دائرة المعارف الإسلامية**، المجلد الثاني، ص٢٢٩. الترجمة العربية.

[٢] انظر: شاخت، **المدخل إلى الفقه الإسلامي**، ص ٣٤. Introduction to Islamic law, Oxford, 1964.

[٣] انظر: **المصدر السابق**، نفس الصفحة.

إلى رسولهم، وألا يأخذ بوجهة نظره ونظر المستشرقين الآخرين في ذلك فقط، إذ وجهة نظر المسلمين تختلف عن وجهة نظرهم تماماً إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فهم لا ينظرون إلى الرسول على أنه رسول الله قد أوحي إليه من ربه بلْ يرفضون رسالته، وبذلك يأتي كلّ تخبطهم وخلطهم، أما وجهة نظر المسلمين إليه صلّى الله عليه وسلّم فمعروفة، فهم ينظرون إليه رسولاً من الله إليهم، وهم ملزمون ومكلفون من الله تعالى باتباعه، واتخاذه قدوة لهم، وفي ذلك فقط السبيل إلى السعادة لهم في الدنيا والآخرة، لذا فكانوا حريصين أشد الحرص على معرفة كلّ شيء عنه قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً، وذلك للتأسي به حياً كان أم ميتاً، ولذلك لم يفتهم شيء عنه، فادعاء شاخت أنه لم يبق إلا تصور غامض عن النبي صلّى الله عليه وسلّم باطل ومردود عليه ولا يجد في واقع الحال ما يؤيده ويسانده. كيف ينسى المسلمون أقوال وأفعال وتقريرات وصفات من أمرهم الله تعالى باتباعه واتخاذه قدوة لهم في كتابه الكريم؟!

لا والله! إنهم لم ينسوها ولن ينسوها أبداً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. إن تعلقهم برسولهم يفوق التصور، فقد أحبوه أكثر من أنفسهم وأموالهم وأولادهم وأوطانهم، وكانوا يحفظون كلّ ما جاء عنه في صدورهم وكتبهم، ويعضون عليه بالنواجذ.

وقد شهد شاهد من زمرة شاخت على هذه الحقيقة، وهو المستشرق جب في كتابه "بنية الفكر الديني في الإسلام" بقوله: لن يكون من الغلو أن نبالغ في تبيان قوة ونتائج الموقف الإسلامي حيال محمد، فاحترام الرسول وإكباره عاطفة طبيعية لا مناص منها، سواء في ذلك إبان حياته أو بعد وفاته، بيد أن ثمة ما يفوق الاحترام والإكبار، إذ أن صلات الإعجاب والمحبة الشخصية التي تحلى بها الصحابة قد تجاوبت أصداؤها خلال القرون بفضل الوسائل التي ابتدعتها الأمة حتى تبعثها حية طرية متجددة في كلّ جيل، ومن أقدم هذه الوسائل العناية بالحديث.[1]

---

[1] جب، **بنية الفكر الديني في الإسلام**، ص٩٢، ترجمة : عادل العوا، مطبعة دمشق.

بعد كلّ هذا، يزعم شاخت فيقول: لم يبق إلا تصور غامض مبهم عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم! فأي تصور بقي عنه غامضاً مبهماً وقد روي وسجل عنه كلّ شيء صغيراً أو كبيراً، متعلقاً بالدنيا أو بالآخرة، بكل اهتمام وبمنتهى الدقة والتثبت، لأنه حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم تجب على المسلمين معرفته واتباعه بمنتهى الطاعة والانقياد؟!!

وقد كان الذين ينقلون هذا التراث النبوي في كلّ العصور أئمة بررة أتقياء حفظة لم يدفعهم إلى عملهم مكسب مادي أو مطمع دنيوي، بل الخشية من الله تعالى والفوز برضاه يوم القيامة عن طريق الاستجابة له تعالى ولرسوله، وكانوا بعيدين بعد السماء عن الأرض من استجازة الكذب والافتراء على أحد فضلاً على رسول الله القائل في الحديث المتواتر عنه من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"، وكانوا يرون في كلّ العصور حديث رسول الله ديناً تجب الحيطة والتثبت في الأخذ عنه.

٣- ويقول: ليس هناك حديث واحد صحيح، وخاصة الأحاديث الفقهية، وأنها في الواقع كلام علماء القرنين الثاني والثالث الهجريين، وأقاويلهم وضعت على لسان النبي زوراً وبهتاناً.[١]

أما الأحاديث التي لا يستطيعون الطعن فيها، فسبيل تحميدها هو القول بعرضها على القرآن، فإن جاءت بحكم ليس في القرآن فلا يلتزم بها لأنها غير صحيحة. ومن البديهي أن أي تعطيل لدور الحديث في التشريع تعطيل لدور القرآن فيه أصلاً، أو تشويه لما ورد فيه من أحكام. لأن فهم القرآن بصورة صحيحة متوقف عليه، لذا حاول الزنادقة وأعداء الإسلام في السابق وفي الحاضر توجيه المطاعن إلى الحديث للتشكيك فيه، ليسهل عليهم بالتالي تعطيل دور القرآن أيضاً في الأحكام والتشريع، أو على الأقل تحريف أحكامه، حيث إن أكثر أحكامه مجملة ومن الكليات التي تحتاج إلى

---

[١] انظر: **المدخل إلى الفقه الإسلامي**، ص٣٤. *Introduction to Islamic law*, Oxford, 1964. P. 34. وأصول الشريعة المحمدية، ص١٤٩. *The original of Muhammadan Jurisprudence*, Oxford, 1959. P. 149.

تفسير وتوضيح، إذ الصفة الإعجازية وغيرها من الصفات التي اقتضت الحكمة الإلهية أن يكون القرآن على ما هو عليه من إجمال لكثير مما جاء فيه من أحكام توجب الاعتماد على الحديث الشريف في البيان والتفصيل، لذا فلا يمكن فصل الحديث عن القرآن في مجال البيان النظري والتطبيق العملي، فالعمل بالقرآن وحده غير كاف في تنفيذ الأحكام دون الرجوع إلى الحديث المفسر، ولأن الحديث بالإضافة إلى كونه شارح القرآن ومبينه يتضمن أحكاماً جديدة لم ترد في الكتاب. ففكرة نبذ الحديث والاقتصار على القرآن وحده في فهم الإسلام والأحكام التشريعية إما جهل لا يقوم على أساس من العلم، وإما تضليل يرمي إلى أهداف تخريبية.

إن النتائج التي توصل إليها المستشرق شاخت الذي يعد الخبير الأول ـــ كما يصفه المستشرق رودي بارت ـــ في ميدان الشريعة الإسلامية في الوقت الحاضر[1]، والذي كان يعتبر إلى حين وفاته سنة ١٩٦٩م شيخ المستشرقين الاختصاصيين في دراسات الشريعة الإسلامية – نتائج غير صحيحة تدل على عدم تجرد صاحبها عن الأحقاد الدفينة ضد الإسلام ورسوله وشريعته وعلمائه وتاريخه.

ولا أكون مغالياً حينما أقول: إن شاخت يصور لنا علماء المسلمين الأوائل من المحدثين والفقهاء كأنهم من حزبين متعارضين متنافسين بالأكاذيب للفوز بمقاعد البرلمان، والوصول إلى دفة الحكم –كما هو الحال في المجتمعات الغربية–، أو فرقين يتنافسان بالأكاذيب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم للفوز ببطولة المباراة، وأي الفريقين أكثر كذباً هو الفائز الأول فيها، وأيهما أقل كذباً هو الخاسر. فطبيعي أن يعتبر شاخت المحدثين هم الفائزين فيها لأنهم أكثر كذباً على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، والفقهاء هم الخاسرين لأنهم أقل كذباً في هذا الميدان من أولئك، والنتيجة هي أن كلا الفريقين قد صرف أقصى جهوده في اختلاق الأحاديث ونسبتها إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ولا أكون مغالياً أيضاً إذا قلت: إنه من أكثر المستشرقين

---

[1] انظر: رودي بارت، **الدراسات العربية الإسلامية في الجامعات الألمانية**، ص٤٩، ترجمة: مصطفى مـــاهر، دار الكاتب العربي–القاهرة ١٩٧٠م.

خطراً حتى الآن، وأكثرهم كذباً وافتراءً حتى من "لامانس" الذي يعد على رأس قائمة المفترين من المستشرقين على الإسلام، نظراً لما يوحي به ظاهر أسلوبه من الموضوعية والمنهجية العلمية، مما يؤثر بشكل أو بآخر على المستشرقين الآخرين، وفي نفس الوقت على بعض المثقفين المختصين من المسلمين.[١]

## قاعدة شاخت لمعرفة الموضوع من الأحاديث النبوية الفقهية

أبدع شاخت أيما إبداع، حينما ابتكرت قريحته قاعدة فريدة من نوعها لمعرفة الموضوع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، إنها لقاعدة من مبتكرات القرن العشرين، قرن التفتق العلمي، وإزالة الغموض الذي ظلّ قروناً يرافق الحقائق التاريخية، إنها قاعدة لم يتمكن المحدثون من علماء المسلمين ونقادهم من اكتشافها وصياغتها، كما تمكن من ذلك شيخ المستشرقين شاخت في القرن العشرين، لذا أرى أنها جديرة بأن تعرف بـــ ((قاعدة شاخت لمعرفة الموضوع من الأحاديث النبوية الفقهية)) خلاصة القاعدة هي: كل حديث لم يرد في مصدر متقدم، ثم ورد في مصدر متأخر هو موضوع. وتحدد فترة وضعه بين المصدر المتقدم الذي لم يرد فيه الحديث والمصدر المتأخر الذي ورد فيه، حيث يقول شاخت: ((أحسن طريقة لإثبات أن حديثاً ما لم يكن له ثمة وجود في فترة ما هو إثبات أن الفقهاء لم يستعملوه في مناقشاتهم في تلك الفترة، الأمر الذي لابد منه إن كان الحديث موجوداً)).[٢]

يبدو أن شاخت قد تجاهل تماماً عن أبسط الحقائق العلمية عند صياغته قاعدته هذه، ولهذا جاءت مخالفة لكل القواعد والضوابط التي وضعها النقاد المسلمون لمعرفة الموضوع من الأحاديث، والتي تتماشى تماماً مع الحقائق، فكيف يحكم على حديث ما بالوضع لمجرد عدم وروده في مصدر سابق ثم وروده في مصدر لاحق؟! إذ لم يدع محدث أو فقيه أنه قد أحاط بكل أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم علماً وقام بتدوينها، قد بقي

---

[١] انظر: كتابنا **المستشرقون والحديث النبوي**، ص٢٢٨-٢٢٩.

[٢] Schacht, Joseph, *The origins of Muhammadan Jurisprudence*. Oxford, 1959 pp.63

الرسول صلى الله عليه وسلم بعد تلقي الرسالة بين أصحابه ثلاثة وعشرين عاماً، وكان من المتعذر بل المستحيل عادة أن يحيط كل واحد منهم بما قال، أو فعل، أو أقر عليه، وبعد وفاته انتشروا في الأمصار، فازدادت صعوبة الإحاطة بأحاديث الرسول كلها من قبل فرد أو أفراد معينين، وعندما جاء عصر التأليف والتصنيف لقي المؤلفون والمصنفون على الرغم من بذل جهودهم ورحلاتهم صعوبة أكثر، فلم يكن بإمكان أحد جمع كل الأحاديث في مؤلفه أو في صدره، فهذا الإمام مالك إمام دار الهجرة، ومركز الصحابة رفض حمل الناس على كتابة ((الموطأ)) لأنه لم يحط بكل أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، بل فاته الكثير منها لتفرق الصحابة في الأمصار، إذن لم يكن في حدود الإمكان تدوين كل أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم في مؤلف ومصدر متقدم لتعذر ذلك. ثم هل دون العلماء كل الأحاديث؟ وعلى فرض تدوينها فهل وصلنا كل ما دونوه؟ الواقع أن العلماء وبخاصة الفقهاء كانوا يكتفون بكتابة ما يحتاجون إليه للاستدلال والاستنباط بطريقتهم الخاصة، كما أن ما فقد من مدوناتهم أكثر مما بقي منها.

فالحديث الذي لم يرد في مصدر متقدم ربما ورد في مصدر آخر في الفترة نفسها، أو في مصدر متأخر، حيث لم يكن في مقدور أي مصدر الإحاطة بكل الأحاديث، فعدم شهود حديث ما في مصدر متقدم لا يستلزم الحكم عليه بالوضع إن ورد في مصدر متأخر، وبخاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن المعول عليه في البداية لدراسة الحديث وتناقله وتداوله كان الحفظ، وإن كانت الكتابة ظلت ترافق الحفظ منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم.

فخلاصة القول عن قاعدة شاخت هي إن عدم إمكانية أي باحث وأي مصدر متقدم الإحاطة بكل أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وعدم إمكانية معرفة أن الباحثين دونوا كل ما جاءهم من حديث، وفقدان كثير من مؤلفات المتقدمين، هذه

الأمور جعلت قاعدة شاخت السابقة قائمة على غير أساس علمي مقبول، أو حقائق تاريخية ثابتة، الأمر الذي جعل النتائج المؤسسة عليها غير صحيحة ومجانبة للواقع.[١]

إن أقصر سبيل وأوضح دليل للكشف عن طبيعة كتابات شاخت وأمثاله من المستشرقين وأهدافهم من ورائها، هو التعرف على هويات القائمين بها، فلو فتشنا عنها لوجدناهم إما من رجال الكهنوت في أوروبا، أو من موظفي الدوائر الاستعمارية والإمبريالية، أو من المؤسسات الصهيونية، وقد يشذ عن ذلك أفراد منهم، ومما لا شك فيه أن محاربة الإسلام وتشويه صورته الحقيقية من الأهداف المشتركة لهذه الأطراف الثلاثة، وقد عمل هؤلاء جميعاً في دائرة الاستشراق وتحت مظلته للتستر على هوياتهم الأصلية.

وقد دفع المستعمرون ورجال الكنيسة والصهاينة المستشرقين المغرضين الدائرين في فلكهم للتخصص في دراسة الحديث والفقه موفرين لهم كلّ المساعدات المادية والمعنوية، فبذل المستشرقون جهوداً كبيرة في هذا الميدان فأحيوا كلّ الشبهات التي أثارها الزنادقة والفرق المنحرفة من قبل حول الحديث، وأضافوا من عند أنفسهم شبهات أخرى جديدة عسى أن تتمكن في نفوس المسلمين ممن لا دراية لهم بعلم الحديث ورجاله وفنونه، فألفوا في تلك الشبهات كتباً ونشروا فيها مقالات وألقوا فيها محاضرات، وعقدوا حولها الندوات، كلّ ذلك للتشكيك في الحديث والطعن في صحته، وقد سلكوا لتحقيق هذه الغاية سبلاً ملتوية مختلفة، فادعى بعضهم أن الحديث قد أهمل بعد الرسول أكثر من قرنين إلى أن جمعه بعض المصنفين في كتب السنن في القرن الثالث الهجري، فلم يحفظ كالقرآن منذ ظهور الإسلام، ولهذا تسرب إليه الوضع، فأصبح من الصعب تمييز الصحيح من الموضوع كما زعم ذلك المستشرق مكسيم رودنسون وغيره.

وادعى بعضهم أن جانباً من الحديث قد وضعه الفقهاء لتدعيم مذاهبهم الفقهية.

---

[١] انظر: محمد بهاء الدين، **المستشرقون والحديث النبوي**، ص٢٣٦-٢٣٩

وادعى بعضهم أن الوضع قد وقع من كلّ الجماعات الإسلامية.

وادعى بعضهم أن الحديث إنما تضمن أحكاماً مؤقتة لعصر النبي صلّى الله عليه وسلّم، وأصبح الآن عديم الجدوى، وقد تسربت هذه الفكرة إلى بعض البلاد الإسلامية وأخذت شكلاً منظماً كما هو الحال عند جماعة أهل القرآن وغيرها.

وادعى بعض تلامذتهم اتباع سنة الرسول العملية التي تلقاها عنه أصحابه بالعمل، دون ما ثبت عنه بالأحاديث القولية، وإن كانت صحيحة المتون سليمة الأسانيد، لا يعارضها معارض من القرآن الكريم ولا قطعي آخر يثبته العلم العقل.

ففي رأي هؤلاء جميعاً أن الحديث لم يعد صالحاً لأن يكون مصدراً تشريعياً، وأنه يتعين لفهم الإسلام عقيدة وشريعة الاكتفاء بالقرآن.

وقد تذرع هؤلاء بحجج واهية وأدلة تافهة في محاولتهم النيل من الحديث الشريف والحط من شأنه وإبطال دوره التشريعي، وفي مقدمة أدلتهم الواهية قولهم: إن الحديث قد دخله الوضع والتدليس والانقطاع والإرسال وما إلى ذلك فأصبح مشكوكاً فيه ـــ أي في صحته ـــ فلا يوثق به لأنه لا يعرف صحيحه من سقيمه، يريدون بذلك النتيجة القائلة: ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

ولا يخفى بطلان هذا الدليل على الباحثين المنصفين ممن لـــه أدنى إلمام بالحديث وعلومه، حيث إن الواقع لا يسلم لهؤلاء مقدمة دليلهم الواهي، لأن الحديث رغم دخول الوضع عليه، والتدليس فيه، واعتراء الإرسال أو الانقطاع لأسانيد بعضه، فإن الكثير منه سالم من هذه العلل وغيرها، ولم يبق شيء منها خافياً على علماء الحديث ونقاده الذين بحثوا في الأحاديث وغربلوها ونخلوها، فشخصوا الموضوع وأعلنوا عنه، وأشاروا إلى موضع الإرسال في الحديث أو الانقطاع بمعايير لم يعرف تاريخ البحث العلمي لها نظيراً، وبذلك خلصوا الحديث وصفّوه عن كلّ شائبة تشوبه، فظل الحديث بتلك الجهود نقياً صافياً بعيداً عن تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين. فالمنهج الذي سار عليه المحدثون في تنقية الحديث يدفع كلّ الشبهات ويدحض كلّ

الحجج التي يحاول بها أصحابها النيل من الحديث للحط من منزلته كمصدر أصلي من مصادر التشريع الإسلامي يحتل المرتبة الثانية بعد كتاب الله تعالى.

ومما يؤسف عليه حقاً أن المستشرقين قد نجحوا إلى حد ما، وأثمرت جهودهم في التضليل والتشويه والتشويش، حيث تركت كتاباتهم المغرضة آثارها على بعض المتخصصين والمثقفين من المسلمين في عصرنا، فاقتفوا آثارهم وقلدوا كتاباتهم فيما زعموا حول الإسلام وتراثه، والحديث ودوره التشريعي،فبدأوا يرددون مقولاتهم ودعاواهم التي لم تقم عليها بينات، بلْ وزادوا عليها من عند أنفسهم، وكل هؤلاء وأولئك نفثوا سمومهم باسم البحث العلمي والمعرفة، وحرية النقد، وفي الحقيقة أنها شعارات فارغة في مجال الإسلاميات، وأبعد ما يكون عن العلم الصحيح والبحث القويم والنقد النزيه.

وقد نالت دراسات المستشرقين المغرضة حول الحديث والفقه تقدير المستعمرين ورجال الكنيسة والصهاينة، وإعجابهم لما تحمل في طياتها من تشويه ودس فيهما، ووجدت هذه الدراسات المغرضة في الجامعات الغربية والأوساط العلمية من يقدسها ويحميها من أن تمس بأي نقد مهما كان بناءً.

فهذا شاخت ـــ مثلاً ـــ الذي يحاول أن يقلع جذور الشريعة الإسلامية، ويقضي على تاريخ التشريع الإسلامي قضاءً تاماً في كتابه "أصول الشريعة المحمدية" حاول أحد الطلبة أن يكون موضوع رسالته في الدكتوراه نقد كتاب شاخت هذا، وتقدم بطلبه إلى جامعة لندن، فلم يستجب له، ثمَّ تقدم بنفس الطلب إلى كمبردج، فلم يسمح له بذلك أيضاً، وحينما ألح في طلبه قيل لـــه: إذا أردت أن تنجح في الدكتوراه فتجنب انتقاد شاخت، فإن الجامعة لن تسمح لك بذلك.[1]

---

[1] انظر: مصطفى السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ص٢٥، وما بعدها/الدار القوميـــة للطباعـــة والنشر- القاهرة.

على الرغم من ادعاء الجامعات الغربية اتباع نهج الحرية والتجرد في البحث العلمي فإنها لم تسمح لذلك الطالب بنقد شاخت في أطروحته التي أراد أن تكون متناولة مزاعم شاخت وافتراءاته في كتابه "أصول الشريعة المحمدية".

وأكثر من ذلك أن شاخت غدا في نظرهم فوق النقد، ومن مسه ولو من بعيد كان نصيبه الإبعاد والطرد، كما حدث لأحد أساتذة جامعة أكسفورد[١]، وهذا البروفسور "أندرسون" يذكر أنه رسب طالباً أزهرياً تقدم للحصول على شهادة الدكتوراه في التشريع الإسلامي من جامعة لندن لسبب واحد وهو أنه قدم أطروحته عن حقوق المرأة في الإسلام.[٢]

لماذا هذا التعصب من أندرسون وزملائه المستشرقين اتجاه الموضوعات الإسلامية وعدم التعامل معها بروح علمية نزيهة مجردة من التعصب والتحامل كما يقضي بذلك البحث

العلمي؟، السبب في ذلك يعود إلى أن المستشرقين لا ينظرون إلى الموضوعات الإسلامية على نفس القاعدة المتبعة التي ينظرون عليها إلى شبيهاتها من الموضوعات الأخرى، يقول في ذلك الأستاذ عباس العقاد: إنهم ينظرون نظرة جانبية إلى المسائل الاسلامية، ولا يعممون النظر على قاعدة واحدة إلى هذه المسائل وإلى نظائرها في البلاد الأوروبية والأمريكية، وعندهم دائماً أن مسائل الإسلام موسومة بالغرابة والمخالفة لما عداها من المسائل العالمية، فهم يتطلبون الشذوذ الغريب ابتداءً من النظرة الأولى، ولا يحسبون أن التعليل العلمي يتسع لتفسير الإسلاميات وغير الإسلاميات على قاعدة واحدة من قواعد الفهم والتحليل.[٣]

---

[١] انظر: مناهج **المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية**، ج١ ص٦٨، مكتب التربية العربي لدول الخليج-الرياض-السعودية.

[٢] انظر: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، **أجنحة المكر الثلاثة**، ص١٠٨، دار القلم، دمشق-بيروت،ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

[٣] انظر: عباس محمود العقاد، **ما يقال عن الإسلام**، ص١١٦، دار الكتاب العربي بيروت-لبنان، ط٢ ١٩٦٦م.

## قائمة المصادر والمراجع

أجناس جولد زيهر، **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ترجمة: محمد يوسف وعلي حسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الحق (مصر: مطابع دار الكتاب العربي، ط٢).

جب، **بنية الفكر الديني في الإسلام**، ترجمة: عادل العوا، (مطبعة دمشق).

د. محمد بهاء الدين حسين، **المستشرقون والحديث النبوي**، (عمان: دار النفائس، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

**دائرة المعارف الإسلامية، الترجمة العربية**، المجلد الثاني.

رودي بارت، **الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية**، ترجمة: مصطفى ماهر (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٧٠م).

عباس محمود العقاد، **ما يقال عن الإسلام**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٦م).

عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، **أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها**، (دمشق-بيروت: دار القلم، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

عبد الله بن مسلم بن قتيبة، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق محمد زهري النجار، (مطبعة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م).

محمد مصطفى الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، (الرياض: شركة الطباعة العربية، ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م).

مصطفى السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر).

**مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية**، (مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض- السعودية).

Schaht, Joseph: *An Introduction to Islamic Law*, Oxford, 1964.

Schaht, Joseph: *The Original of Muhammadian Jurisprudence*, Oxford, 1959.

# قائمة المصادر والمراجع

# قائمة المصادر والمراجع


١٩٥٦م).

ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، الطبعة الأولى، (دار المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م).

ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، **الموضوعات، المدينة المنورة**، (المكتبة السلفية، ط١، ١٣٨٩ هـ).

ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، تحقيق عبد الرحمن بن محمد الحنبلي. (دار العربية للطباعة والنشر — بيروت — لبنان).

ابن حجر العسقلاني، **هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، (مكتبة الكليات الأزهرية — الأزهر — القاهرة. المطبعة الفنية للطبع والنشر والتجليد — العباسية. والمطبعة المنيرة).

ابن حنبل، **مسند أحمد**، شرح وفهرست أحمد محمد شاكر، (دار المعارف للطباعة بمصر، ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م).

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق محمد زهري النجار، (مطبعة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة، ١٢٨٦هـ-١٩٦٦م).

ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، (دار الفكر، بيروت، لبنان).

ابن كثير، **البداية والنهاية**، (دار المعرفة — بيروت — لبنان. ط٢. ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

أبو الحسنات اللكنوي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، (مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، جمعية التعليم الشرعي).

أبو الحسنات اللكنوي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، (مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، جمعية التعليم الشرعي).

أبو الفيض مجد الدين محمَّد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، (د.م، د.ن، د.ت، مصور من النسخة القديمة المطبوعة ببولاق).

أبو حاتم، محمد بن حبان البستي، **كتاب المجروحين**، (المطبعة العزيزية. حيدر آباد — الهند. ط١. ١٢٩٠هـ/١٩٧٠م).

أبو حامد الغزالي، **المستصفى من علم أصول الفقه**، (دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩١م).

أبو حامد الغزالي، **المنقذ من الضلال**، تحقيق إبراهيم حبيب، (دار الكتب العلميَّة، بيروت، د.ط، د.ت).

أبو رية، محمود،**أضواء على السُّـنَّة المحمَّدية**، (مطبعة دائرة التأليف بمصر، ط١، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م).

أبو رية، محمود، **أضواء على السنة المحمدية**، (مصر: مطبعة دار التأليف، ط١، ١٣٧٧هت-١٩٥٨م).

أبو زهو، محمد محمد، **الحديث والمحدثون**، (بيروت — دار الكتاب العربي. ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

أبو زهو، محمد، **الحديث والمحدثون**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

أبو عبدالله شمس الدين الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، (مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الثالثة، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م).

أبو عبدالله شمس الدين الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مطبعة (دار المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الثالثة، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م الذهبي).

أتيين دينيه، وسليمان بن إبراهيم، **محمد رسول الله**، ترجمة الدكتور عبدالحليم محمود، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.

أجناس جولد تسيهر، **مذاهب التفسير الإسلامي**، ترجمة الدكتور عبدالحليم النجار، بيروت، دار اقرأ، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥.

أجناس جولد زيهر، **العقيدة والشريعة في الإسلام**، ترجمة: محمد يوسف وعلي حسن عبد القادر وعبد العزيز عبد الحق (مصر: مطابع دار الكتاب العربي، ط٢).

أحمد أمين، **ضحى الإسلام**، (مكتبة النهضة المصرية، ط٧، القاهرة).

أحمد بن حجر العسقلاني، **صحيح البخاري بشرح فتح الباري لابن حجر**، (المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ).

أحمد بن حجر العسقلاني، **صحيح البخاري بشرح فتح الباري لابن حجر**، (المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ).

أحمد بن علي الخطيب البغدادي **شرف أصحاب الحديث**، تحقيق: محمد سعيد خطيب آوغلي، (مطبعة جامعة أنقرة، ١٩٧١م).

أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، (مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م).

أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، (مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م).

أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م).

أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **شرف أصحاب الحديث**، تحقيق: محمد سعيد خطيب آوغلي، (مطبعة جامعة أنقرة، ١٩٧١م).

أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **تقييد العلم**، (دار إحياء السنة النبوية، تصدير وتحقيق يوسف العش، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م).

إدوارد سعيد، **الاستشراق**، ترجمة كمال أبو ديب، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨١م).

الأعظمي، محمد مصطف، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، (الرياض: شركة الطباعة العربية، ط٣، ١٤١٠١هـ-١٩٨١م).

الآمدي، علي بن أبي علي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر، ١٣٣٢هـ، ١٩١٤م).

البوطي، محمد سعيد رمضان، **كبر اليقينيات الكونية**، (دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٤هـ).

بوكاي،موريس،**دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة**، دار المعارف، لبنان.

تأليف أحمد محمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير**، (دار الكتب العلمية –بيروت –لبنان. ط٤. ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

الترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، (المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م).

جب، **بنية الفكر الديني في الإسلام**، ترجمة: الدكتور عادل العوّا، (مطبعة دمشق).

جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، (مكتبة القاهرة، ط١، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م. وط٢، دار إحياء السُّـنَّة النَّبويّة، ١٩٧٩م).

جلال الدين السيوطي، **مفتاح الجنة**، تحقيق: بدر البدر، (دار الهدي النبوي، الكويت، ١٤٠٠هـ).

جلال العالم، **علماء الغرب يقولون**: دمروا الإسلام وأبيدوا أهله، ط٢.

جوستاف بفانموللر، **سيرة الرسول في تصورات الغربيين**، ترجمة الدكتور محمود حمدي زقزوق، مكتبة ابن تيمية، المحرق، البحرين، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

الحاكم محمَّد بن عبد الله النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، (منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م).

الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، (دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م).

حمد محمد حسين، **حصوننا مهددة من داخلها**، (بيروت: دار الإرشاد، ١٩٧١م).

الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي، **الكفاية في علوم الرواية**، (حيدرآباد، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٥٧ هـ).

الخطيب البغدادي، **الفقيه والمتفقه**، (دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

**دائرة المعارف الإسلامية**، الترجمة العربية، مطابع الشعب، (القاهرة).

الدارمي، عبدالرحمن السمرقندي، **سنن الدارمي**، (المطبعة الحديثة، دمشق، ١٣٤٩هـ).

الذهبي، محمَّد حسين، **التفسير والمفسرون**، (مكتبة وهبة، القاهرة، ط٧).

الرازي، فخر الدين، **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، (دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م، والطبعة الأولى).

الرامهرمزي، الحسن بن عبدالرحمن، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق محمد عجاج الخطيب، (دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩١).

رشدي عليان وقحطان الدوري، **أصول الدين**، (مطبعة الإرشاد، بغداد، ط٣، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

رودي بارت، **الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية**، ترجمة: مصطفى ماهر (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٧٠م).

رودي بارت، **الدراسات العربية والإسلامية في الجامعات الألمانية**، ترجمة: مصطفى ماهر (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٧٠م).

الزرقا، مصطفى أحمد، **حديث النَّبويّ**، (مطبعة الجامعة السورية، ط٢، ١٩٥٦م).

زقزوق، محمود حمدي، **الإسلام في الفكر الغربي**، دار العلم، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

زقزوق، محمود حمدي، **الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري**، قطر، ط١، ١٤٠٤هـ.

زكريا، المهندس، **لمستشرقون والإسلام**، لجنة التعريف بالإسلام، الكتاب العشرون، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

الزمخشري. **حقائق التنـــزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل المعروف بالكشاف**، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، (الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م).

سالم علي البهنساوي، **السنة المفترى عليها**، (دار البحوث العلمية، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م).

السباعي مصطفى، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

السباعي، مصطفى، **السُّـــنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، (الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة).

السبكي، عبدالوهاب بن علي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م).

السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، (مكتبة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ، ١٩٥٩م، والطبعة الثانية، دار إحياء السنة النبوية، ١٩٧٩م).

السيوطي، **مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة**، (دراسة وتحقيق مصطفى عاشور، القاهرة، مكتبة الفراء، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م).

السيوطي، **مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة**، تحقيق ودراسة مصطفى عاشور. (القاهرة. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

السيوطي، **مفتاح الجنة**، تحقيق: بدر البدر، (دار الهدي النبوي، الكويت، ١٤٠٠هـ).

الشاطبي، **الاعتصام**، (دار الكتب العلميَّة، بيروت، د.ط، د.ت).

الشافعي، **الرسالة**، تحقيق أحمد محمَّد شاكر، (القاهرة، مكتبة دار التراث، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

الشافعي، محمد بن إدريس، **الرسالة**، تحقيق أحمد محمد شاكر، (الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م).

الطيبي، **الخلاصة**، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، (مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م).

عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، **تراثنا بين ماض وحاضر**، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨.

عباس محمود العقاد، **ما يقال عن الإسلام**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٦م).

عبد الخالق عبد الغني، **الإمام البخاري وصحيحه**، (دار المنار للنشر - السعودية - جدة. ط١. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

عبد الغني عبد الخالق، **حجية السنة**، (شتوتفارت-ألمانية الغربية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي).

عبدالغني عبدالخالق. **حجية السنة**، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن-فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية).

عتر، نور الدين،**منهج النقد في علوم الحديث**، (دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).

العقاد، عباس محمود، **ما يقال عن الإسلام**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٦م.

عماد الدين خليل، **قالوا عن الإسلام**، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

العوّا، عادل، **بنية الفكر الديني في الإسلام**، (جب، مطبعة دمشق).

عويضة، كامل محمد محمد، **الإمام البخاري**، (دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان. ط١. ١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

الغزالي، **الاقتصاد في الاعتقاد**، (دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).

الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، (بيروت، ط٥، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

القرضاوي، يوسف، **المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسُّـنَّة**، (مكتبة وهبة، القاهرة).

القرطبي. **الجامع لأحكام القرآن**، (مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى. والطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٦٥م).

القرطبي، يوسف بن عبدالبر، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، (مطبعة العاصمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م).

القزويني، محمد بن يزيد، **سنن ابن ماجة**، تحقيق: فؤاد عبدالباقي، (دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٣٧٢هـ، ١٩٥٢م).

كارلايل، توماس، **الأبطال وعبادة الأبطال**، ترجمة محمد السباعي، الدار القومية للطباعة والنشر، المؤسسة المصرية العامة للأبناء والنشر والتوزيع والطباعة.

لورا فاجليري، **تفسير الإسلام**، ترجمة أحمد أمين عز العرب، مطبعة دار الجهاد، القاهرة، ١٢٧٩هـ-١٩٥٩م.

لورا فاجليري، **تفسير الإسلام**، ترجمة أحمد أمين عز العرب، مطبعة دار الجهاد، القاهرة، ١٢٧٩هـ-١٩٥٩م.

ليتر، **دين الإسلام**، ترجمة عبدالوهاب سليم، المطبعة السلفية بدمشق، ط٢، ١٣٤٢.

ليتر، **دين الإسلام**، ترجمة عبدالوهاب سليم، المطبعة السلفية بدمشق، ط٢، ١٣٤٢.

**مجلة أضواء الشريعة**، الرياض، العدد السابع، ١٩٧٥م.

**مجلة أضواء الشريعة**، الرياض، العدد السابع، ١٩٧٥م.

محمد بن عبدالله النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، المعروف بالحاكم ، (دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م).

محمد بهاء الدين حسين، **المستشرقون والحديث النبوي**، (دار النفائس، عمان، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).

محمد بهاء الدين حسين، **المستشرقون والحديث النبوي**، (دار النفائس، عمان، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).

محمَّد بهاء الدين، **حجية السُّـــنَّة المستقلة**، (النشر المكتبي، ماليزيا، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

محمد بهاء الدين، **حقيقة الاستشراق وموقفه من الإسلام منذ ظهوره حتى نهاية الألفية الثانية**، مركز البحوث، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ط١، ٢٠٠٣م.

محمد بهاءالدين حسين، **المستشرقون والحديث النبوي** ، (دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).

محمد جمال الدين القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، دار الكتب العلمية. (بيروت- لبنان. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).

محمد غلاب، **نظرات استشراقية في الإسلام**، دار الكاتب العربي، القاهرة، بدون تاريخ.

محمود حمدي زقزوق، **الإسلام في الفكر الغربي**، دار العلم، الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

**مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية**، (مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض- السعودية).

**الموسوعة العربية، العالمية**، (السعودية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).

مونتجو مري وات، **محمد في مكة**، ترجمة شعبان بركات، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، بدون تاريخ.

الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، **أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها**، (دمشق-بيروت: دار القلم، ط٢، ١٤٠٠هت-١٩٨٠م).

الندوي،أبو الحسن، **الإسلاميات بين المستشرقين والباحثين المسلمين**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٣هـ.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج/**كتاب التمييز**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (جامعة الرياض، ١٣٩٥هـ).

ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، (دار المستشرق، بيروت، لبنان).

يوسف العظم، **المنهزمون**، (دار القلم: دمشق-بيروت، ط٢).

Schaht, Joseph: **An Introduction to Islamic Law**, Oxford, 1964.

Schacht Joseph, **The origins of Muhammadan Jurisprudence**, Oxford, 1959.

✿ ✿ ✿ ✿

ISBN 978-967-418-143-7

9 789674 181437

IIUM Press
International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Tel: +603-6196 5014 Fax: +603-6196 4862
E-mail: rescentre@iium.edu.my
Website: http://research.iium.edu.my